الفرق بين الفرق

للعالم عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي
الاسفرائيني التميمي

تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الفرق بين الفرق

للعالم عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفراييني
التميمي المتوفى عام ٤٢٩هـ - ١٠٣٧م

تحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

١٤٢٤هـ - 2004 م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية | المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٦٥٥٠١٥ ٠٠٩٦١١

صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٧٢٠٣١٧ ٠٠٩٦١٧

e-mail: alassrya@terra.net.lb

ISBN 9953-34-263-6

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وقائد الغُرّ المُحَجَّلِينَ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمة وهدىً وبُشرى للمؤمنين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم على علماء أمته العاملين، وعلى كل مَنْ نَهَج طريقه إلى يوم الدين.

وبعد، فإن عقيدة الإسلام سَهْلة يسيرة لا تعقيد فيها، وهي التي توافق الفِطرَة السليمة التي فطر الله الناس عليها وتتقبّلها العقولُ الصافية من دَخَلِ التقليد والعَصبيّة، وكلمة الشهادة «أشهد أنْ لا إلهَ إلا الله، وأشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله» هي المعيار الذي جعله الله تعالى ورسولُه ﷺ دليلَ هذه العقيدة، ومن معناها الإيمانُ بأن لهذا الكون خالقاً حكيماً قديراً مدبراً، وأنه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وأنه ليس كمثله شيء، وأنه يصطفي من عباده مَنْ يَشاء فيرسلهم إلى الناس يبلّغونهم، ويبشّروهم وينذروهم، والإيمانُ بأن محمد بن عبد الله القرشي الهاشميَّ رَسُولٌ أرسله الله على حين فَتْرة من الرسُل، وأنزل عليه كتاباً أحكمت آياته ثم فُصّلَتْ، وأنه أدّى الأمانة، وبَلّغ الرسالة، وصَبَر وصابَرَ حتى صارت كلمة الله هي العُلْيا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

وأيُّ فطرة سليمة لا تَشْعُر بأن لهذا الكون مدبراً حكيماً ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكلُّ إنسانٍ مَسُوقٌ بطبيعته إلى الخضوع لذلك والإذعان به، ثم إلى إدراكه في يُسْر وسُهُولة إلا أن تنتكس فطرتُه، أو يُرانَ على قلبه، أو تجتالَه الشياطين، أوَليس كلُّ أحدٍ يفكر في شأن من شؤونه، ثم يدبّر له أسبابه ودواعيه، ثم يَسْلُك طريقه إليه، ثم لا يَدَّخر وُسْعاً في ركوب كل صعبٍ وذَلُولٍ ليبلغ ما يريد وهو يعتقد أنه لم يترك وسيلةً إلا دبّرها واتخذها، ثم إذا الأمرُ يجرى - رغم أنفهِ - على ما يُريد، وعلى خلاف ما قدّر ودبّر، وعلى خلاف ما ظن أنه واصِلٌ إليه، وعلى خلاف ما أعتقد أن هذه الوسائلَ وهذه الطريقَ موصّلَة إليه؟ فإذا هو - بعد أن جرى هذا الشوط الفسيح - يعلم أن ثمة قدرة فوق قدرته، وأن علماً فوق علمه، وأن تدبيراً فوق تدبيره، وأن تقديراً فوق تقديره، وأن هذه القدرة وهذا العلم وهذا التدبير وهذا التقدير هو الذي جرت الأمور على ما أراد؟.

وقد دخَلَ الإسلام قومٌ خَلَصت قلوبهم من أدران التقليد والعصبية، وصفت نفوسُهم لما يدعوهم إليه رسولُ الإيمان، واطمأنت خَوَالجهم إلى أمانة هذا الرسول الكريم وصِدْقِه؛ فعَضُّوا على ما دعاهم إليه بالنَّوَاجذ، واستمسكوا منه بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وكره أحدهم

الشرك وما كان يعبد آباؤهم كما يكره أن يُلقى في النار، ورأوا رسول الله ﷺ وصَحِبُوه فأحَبُّوه فوق ما يحبون آباءهم وأبناءه، وفَدَوه بالأنفس والأموال، حتى كان أحدهم يستعذِبُ أن يعذَّب بأشد أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نجاة للرسول الكريم ﷺ من أن تَشُوكه شوكة، ونفعهم الله بذلك كله، وجزاهم عليه خير ما يُجزي الصالحين.

ودَخَلَ في الإسلام ـ بجانب هؤلاء ـ أصناف من الناس، أولهم جماعة من العرب ساقهم إلى الإسلام ـ حين جاء فتح الله والنصر ـ دخولُ قومهم فيه، فدخلوه تقليداً وانسياقاً مع الجمهور، ولم تكتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة، ولا انشرحت صدورهم بسماع تعاليمه منه، ولا صفَتْ قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظُفت من أدرانها، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر، وثانيهم جماعة من عامَّةِ أهل الأديان الأخرى ـ وعلى الأخص اليهودية والمجوسية ـ دخلوا في هذا الدين أيام الفتوح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية، فراراً من حكم الإسلام على مَن يبقى على دينه منهم، ولم تخالط بشاشة هذا الدين قلوبهم، ولا اقتلعت جذور الحقد والضغينة من قلوبهم، ولا استأصلت من أنفسهم أعلاق الحنين إلى دينهم القديم، فهم يشتاقونه وتتقطع أنفسهم حَسَرات عليه، ويتمنون أن يعودوا إليه، وثالثهم جماعة من دُهاةِ أهل الأديان الأخرى وذوي الخُبْثِ والمكر منهم ـ وعلى الأخص اليهودية والمجوسية أيضاً ـ تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والخديعة، ويَتَحَيَّنون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذي بَسَط سلطانه على رقعة الأرض المعروفة يومذاك، ويعملون في الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تُوَاتهم من تلقاء نفسها، ويهيئون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبَهُمْ وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به، وما يزالون يَفْتِلُون في الذُّرْوَة والغارب لتُوَاتيهم الظروف وتتهيأ لهم الفُرَص، فيلبسون للناس مُسُوح الصلاح تارة، ومُسُوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى، ثم يلبسون لهم مُسُوح محبة الرسول صلى الله عليه وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوماً يذكرون اهتضام حقوقهم وانصرافَ بعض الناس عنهم، ويَنْفُثُ هؤلاء سُمُومهم، فيؤوِّلون في تعاليم الشريعة، ويدخلون فيها ما ليس منها، ويَضَعُون على الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعاويهم، ويطالبون الأغرار ـ وهم الطائفتان الأولى والثانية ـ بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذي جاء بهذا الدين، هذا فيما نعتقد ـ هو الأصلُ الأصيلُ في الفُرْقة التي حدثت في الإسلام وهو غَضٌّ طريٌّ لم يكتمل عليه قرن واحد، وهو السر في عجز المؤمنين الخالصي الإسلام عن رَدِّ كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم، وبعثوا في نفوسهم الحماس لما يدعونهم إليه، وثورة الجماهير ـ كما يقولون ـ مجنونة لا عقل لها.

ويروي الترمذي في سُننه حديثاً في تفرّق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فيقف

الشرك وما كان يعبد آباؤهم كما يكره أن يُلقَى في النار، ورأوا رسول الله ﷺ وصَحِبُوه فأحَبُوه فوق ما يحبون آباءهم وأبناءه، وفَدَوه بالأنفس والأموال، حتى كان أحدهم يستعذِبُ أن يعذَّب بأشد أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نجاة للرسول الكريم ﷺ من أن تَشُوكه شوكة، ونفعهم الله بذلك كله، وجزاهم عليه خير ما يُجزي الصالحين.

ودخَلَ في الإسلام ـ بجانب هؤلاء ـ أصناف من الناس، أولهم جماعة من العرب ساقَهُم إلى الإسلام ـ حين جاء فتح الله والنصر ـ دخولُ قومهم فيه، فدخلوه تقليداً وانسياقاً مع الجمهور، ولم تكتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة، ولا انشرحت صدورهم بسماع تعاليمه منه، ولا صفَتْ قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظُفت من أدرانها، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر، وثانيهم جماعة من عامَّةِ أهل الأديان الأخرى ـ وعلى الأخص اليهودية والمجوسية ـ دخلوا في هذا الدين أيام الفتوح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية، فراراً من حكم الإسلام على مَن يبقى على دينه منهم، ولم تخالط بشاشة هذا الدين قلوبهم، ولا اقتلعت جذور الحقد والضغينة من قلوبهم، ولا استأصلت من أنفسهم أعلاق الحنين إلى دينهم القديم، فهم يشتاقونه وتتقطع أنفسهم حَسَرات عليه، ويتمنون أن يعودوا إليه، وثالثهم جماعة من دُهاةِ أهل الأديان الأخرى وذوي الخُبْثِ والمكر منهم ـ وعلى الأخص اليهودية والمجوسية أيضاً ـ تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والخديعة، ويَتَحَيَّنون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذي بَسَط سلطانه على رقعة الأرض المعروفة يومذاك، ويعملون في الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تُوَاتهم من تلقاء نفسها، ويبثون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبَهُمْ وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به، وما يزالون يَفْتِلُون في الذُّرْوَة والغارب لتُوَاتيهم الظروف وتتهيأ لهم الفُرَص، فيلبسون للناس مُسُوح الصلاح تارة، ومُسُوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى، ثم يلبسون لهم مُسُوح محبة الرسول صلى الله عليه وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوماً يذكرون اهتضام حقوقهم وانصرافَ بعض الناس عنهم، ويَنْفُثُ هؤلاء سُمُومهم، فيؤوِّلون في تعاليم الشريعة، ويدخلون فيها ما ليس منها، ويَضَعُون على الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعاويهم، ويطالبون الأغرار ـ وهم الطائفتان الأولى والثانية ـ بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذي جاء بهذا الدين، هذا فيما نعتقد ـ هو الأصلُ الأصيلُ في الفُرْقة التي حدثت في الإسلام وهو غَضٌّ طريٌّ لم يكتمل عليه قرن واحد، وهو السر في عجز المؤمنين الخالصي الإسلام عن رَدِّ كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم، وبعثوا في نفوسهم الحماس لما يدعونهم إليه، وثورة الجماهير ـ كما يقولون ـ مجنونة لا عقل لها.

ويروي الترمذي في سُننه حديثاً في تفرّق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فيقف

العلماء الذين صنّفوا في "علم الكلام" أو في "المِلَل والنِحَل" من هذا الحديث ثلاثة مواقف، فأما أحدها فألاّ يتعرضوا له بنفي ولا إثبات، ومن هؤلاء شيخ أهل السُنّة والجماعة الإمام أبو الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صنّف كتابه " مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلّين" وقد أخرجناه إخراجاً دقيقاً في عام ١٣٦٩ ـ الموافق عام ١٩٥٠م، ومنهم الإمام المحقق أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشافعي، المتوفى في سنة ست وستمائة من الهجرة، وهو صاحب كتاب "إعتقادات فُرق المسلمين والمشركين"؛ فقد ألّف كلّ منهما كتابه من غير أن يعرض لهذا الحديث، وأما الثاني فجماعة تعرضوا له ولم يصححوه فلم يأخذوا به، ومن هذا الفريق ابن حزم الفقيه الظاهريّ صاحب كتاب "الفصل في المِلَل والنِحل" فقد أعلن عن عدم صحة هذا الحديث، بل حكم بضعفه. وأما الثالث فقد تعرض لهذا الحديث وأخذ به وحاول أن يحصر الفِرق التي نجمت تحت ظلال الإسلام في ثلاث وسبعين فرقة إحداهن ناجية وهي أهل السُنّة والجماعة، ومن هذا الفريق الإمام المتكلم النظار أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي صاحب كتاب "الفَرْقُ بين الفِرَق" الذي نقدم له بهذا الحديث، ومنهم الإمام الحجة أبو المظفر الإسفراتيني صاحب كتاب "التبصير في الدين" الذي يحذو فيه حَذْوَ أبي منصور البغدادي في تبويبه وتقسيمه، فلا يكاد يخالفه، ومنهم أبو المعالي محمد الحسيني العلوي صاحب كتاب "بيان الأديان" الذي أخرجه الدكتور يحيى الخشاب ونشره في مجلة كلية الآداب (المجلد الأول، من العدد التاسع عشر)، ومنهم القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى عام ٧٥٦ من الهجرة؛ فقد صدر عقيدته التي اشتهرت باسم "العقائد العضدية" نسبة إليه بهذا الحديث وشَرَح في كتابه هذا مقالات الفرقة الناجية من هذه الفِرق الثلاث والسبعين.

والحق أن أصول الفِرق لا يصل إلى هذا العدد، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا رُبُعَه، وأن فروع الفِرق يختلف العلماء في تفريعها، وأنت في حَيْرة حين تأخذ في العدّ، بين أن تعتبر أصول الفِرق أصولها أو فروعها، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فإلى أيّ حدّ من التفريع أنت آخذ في اعتبارك، وفي الحقّ أنه ـ على فرض صحة الحديث ـ لا ينحصر الافتراق فيما كان في العصور الأولى، ومن قبل أن يدوّن هؤلاء العلماء الأعلام مصنفاتهم، بل لا يزال الأمر يسير على المنهج الذي سار عليه أوّل الأمر، تكون الفرقة واحدة ثم يكون من رجالها اثنان أو أكثر يبتدعون في مقالتهم شيئاً لم يكن عليه أسلافهم فيصبح كل واحد منهم فرقة منفصلة عن قُدَامَاهَا في كل ما كانوا ينتحلون أو في بعضه، ويجدّ في العصر بعد العصر مبتدعة يبتدعون ما لم يكن عليه أحد من أهل الفِرق الأولى، من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفِرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصُورٌ

وتقصير وقصر نظر، فإن حديث الترمذي يتحدث عن افتراق أمة محمد ﷺ، وأمته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها وهو خير الوارثين، فيجب أن يُتَحدَّث في كل عصر عن الفِرق التي نَجَمَتْ في هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذي يتحدث فيه المتحدث، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء في الحديث أو لم يبلغ، ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحاً، وأن رسول الله صلوٰت الله وسلامه عليه قد قاله، فلا بدّ لأنه كائن على الوجه الذي أراده ﷺ، لأنه صادق في كل ما يقوله: لأنه لا ينطق عن هَوىً، ولا يُلقي كلامه إلقاء غير مُبَالٍ بما يكون من بعد، والله تعالى يؤيده، ومن تأييده وقوعُ الأمر في واقع الناس على وَفْقِ ما أخبر به.

وهذا كتاب "الفَرْقُ بينَ الفِرق" أقدّمه لقرّاء العربية، بعد أن قدّمتُ لهم منذ قريب من خمسة عشر عاماً كتاب أبي الحسن الأشعري "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين"، ومما لا رَيْبَ فيه أن كتاب "الفَرقُ بين الفِرَق" من خير ما أُلّف في هذا الموضوع: حُسْنَ ضبطٍ، واستيعاب بحثٍ، وإتقان تبويب، ودِقَّةَ عرْض، وقد عُنيتُ بالترجمة للأعلام التي وردت فيه ترجمات مختصرة، ودللتُ على مراجع هذه الترجمات ليستزيد مَن أراد الاستزادة، كما دللتُ على المراجع التي تحدثت عن الفرق التي عرض لها البغدادي لنفس السبب، ثم دققتُ في تحقيق النص وضبط ألفاظ الكتاب المشتبهة وأعلامه، ونفيت عنه كثيراً من الخطأ الذي وقع في طبعتَيْه السابقتين، أخصّ منهما طبعته الأولى التي نُشرت في دار المعارف في عام ١٩١٠م فإنها مليئة بالأخطاء بحيث لا يطمئن قارىء إلى الرجوع إليها، وقد انتفعتُ كثيراً بالطبعة الثانية التي اضطلع بالإشراف عليها صديقنا المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، رغم أنني خالفته في تحقيق كثير من العبارات.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ المسؤول أن ينفع قرّاء العربية بهذا العمل، وأن ينفعني بدعوات صالحات من هؤلاء القرّاء حين يجدون في عملي هذا ما جَعَلَ الفائدة منه دانية القُطُوف قريبة الجَنَى.

ربَّنا عليكَ توكّلنا، وإليك أنَبْنا، وإليك المصير..

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطِر الخلق ومُوجِده، ومُظْهر الحق ومُنْجده، الذي جعل الحق وَزَراً لمن اعتقده، وعُمْراً لمن اعتمده[1]، وجعل الباطل مُزِلاً لم ابْتغاه، ومُذِلاً لمن اقتفاه[2]. والصلاة والسـلام على الصفوة الصافية، والقدوة الهادية، محمدٍ وَآله خيارِ الورى، ومَنَار الهدى.

سألتم - أسْعَدَكم الله بمطلوبكم - شرْحَ معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ، في افتراق الأمة ثلاثاً وسـبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبَوَاقيها عادية[3] تصير إلى الهاوية والنار الحامية، وطلبتم الفَرْقَ بينَ الفِرْقَة الناجية التي لا يزِلُّ بها القَدَم، ولا تزول عنها النِعَم، وبين فِرَقِ الضلال الذين يَرَوْنَ ظلام الظلم نوراً، واعتقاد الحق[4] ثبوراً، وسيصلون سعيراً، ولا يجدون من دون الله نصيراً.

فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبَانَةِ الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمـيزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المَعْكُوسة، ليهلك مَن هلك عن بيّنة، ويحْيا مَن يحيا عن بيّنة، فأودَعْتُ مطلوبَكم مضمون هذا الكتاب، وقسـمت مضمونه خمسة أبواب، هذه ترجمتها:

١- باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة.

٢- باب في بيان فرق الأمة على الجملة ومَنْ ليس منها على الجملة.

٣- باب في بيان فضائح كل فرقة من فِرَق الأهواء الضالة.

٤- باب في بيان الفِرَق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.

٥- باب في بيان الفرقة الناجية، وتحقيق نجاتها، وبيان محاسن دين الإسلام.

فهذه جملة أبواب هذا الباب، وسنذكر في كل باب منها مُقْتَضَاه على شرْطِه إن شاء الله تعالى.

---

(١) الوزر - بفتح الواو والزاي جميعاً - أصله الجبل المنيع، ثم أطلقوه على الملجأ والمستند والموضع يعتصم به المرء والحسن يمتنع فيه من الأخطار، والعمر - بوزن قفل أو بوزن عنق - الحياة والعيش أو الدين، واعتمده: قصده، أو اتكل عليه.

(٢) «مزلاً» تقول: زلّت قدم فلان، إذا زلقت أو انتقلت عن موضعها، وتقول: وزلَّ فلان، تريد أنه وقع في الزلّة وهي الخطيئة والإثم، وأزل فلان فلاناً، إذا صنع به ذلك، والمزل - هنا - اسم فاعل من «أزله» ومذلاً: اسم فاعل أيضاً من الإذلال وه الإيقاع في الذل والمهانة. ومعنى «ابتغاه» طلبه، ومعنى «اقتفاه» تبعه وكأنه صار عند قفاه.

(٣) عادية: من العدوان، وهو مجاوزة الحد، والمراد الفرقة التي لم تقف عند حدود الله التي حدّها لعبادة وأمرهم أن يترسموها ولا يتجاوزوها، وأنذر من يتعداها بالعذاب.

(٤) الثبور: الهلاك.

الباب الأول

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

١ - أخبرنا أبو سَهْل بشر بن أحمد بن بشر الإسفَرَائيني[١]، قال: أخبرنا عبدُ الله بن ناجِيَة[٢]. قال: حدثنا وَهبُ بن بَقِيّة[٣]، عن خالد بن عبد الله[٤]، عن محمد بن عمرو[٥]، عن أبي سَلَمة[٦]، عن أبي هُرَيْرة[٧]، قال: قال رسول الله ﷺ: "إفترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فِرقة".

٢ - أخبرنا: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْذِيّ المُعَدّل الثِّقَة[٨]، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار[٩]، قال: حدثنا الهَيْثَم ابنُ خارِجَة[١٠]، قال: حدثنا

---

(١) هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر، الإسفرائيني، الدهقان، المحدث، الجوّال، روى عن إبراهيم بن علي الذهلي، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده، ورحل إلى بغداد والموصل وأملى زماناً، وتوفي في شوال من سنة ٣٧٠ عن نيف وتسعين سنة، قاله الذهبي (العبر: ٣٥٥/٢) وكان في أصل كتابنا هذا «بشر بن أحمد بن بشار» وما أثبتناه عن الذهبي.

(٢) هو الحافظ أبو محمد: عبدالله بن محمد بن ناجية، البربري الأصل، البغدادي، أحد الأثبات المصنفين، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته، وتوفي في سنة ٣٠١ (العبر: ١١٩/٢) وقد صنّف مسندا في مائة واثنين وثلاثين جزءاً (شذرات الذهب: ٢٣٥/٢).

(٣) هو وهب - ويُقال: وهبان - بن بقية، الواسطي، روى عن هشيم وأقرانه، وتوفي في سنة ٢٣٩ (العبر: ٤٢١/١ - شذرات الذهب: ٩٢/٢).

(٤) هو خالد بن عبدالله، الواسطي، الطحان، الحافظ، روى عن سهيل بن أبي صالح وطبقته، وقال في حقه إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل منه، وقال أحمد: كان ثقة صالحاً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، وتوفي في سنة ١٧٩ وله سبعون سنة (العبر: ٢٧١/١).

(٥) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي، المدني، روى عن أبي سلمة وطائفة، وكان حسن الحديث، كثير العلم، مشهوراً، أخرج له البخاري مقروناً بآخر، وتوفي في سنة ١٤٥ (العبر: ٢٠٥/١).

(٦) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، أحد الأئمة الكبار، توفي في سنة ٩٤، ويُقال: في سنة ١٠٤ (العبر: ١١٢/١).

(٧) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن - في أشهر الأقوال - بن صخر، الدوسي، المتوفى في سنة ٥٧.

(٨) هو أبو محمد: عبدالله بن محمد بن علي بن زياد، النيسابوري، المعدل، سمع من مسدد بن قطن وابن شيرويه، وفي الرحلة من الهيثم بن خلف وهذه الطبقة، وحدث بمسند إسحاق بن راهويه، ومات في سنة ٣٦٦ عن ثلاث وثمانين سنة (العبر: ٣٤٢/٢) ووقع في أصل الكتاب «العدل» تحريف ما أثبتناه.

(٩) هو أبو عبدالله، أحمد بن الحسن بن عبد الجبّار، الصوفي ببغداد، رُوِي عن علي بن الجعد ويحيى بن معين وجماعة، وكان ثقة صاحب حديث، ومات في سنة ٣٠٦ عن نيف وتسعين سنة (العبر: ١٢١/٢).

(١٠) هو أبو محمد الهيثم بن خارجة، سمع مالكاً والليث،
وتوفي في ذي الحجة من سنة ٢٢٧ ببغداد (العبر: ٤٠٠/١).

إسماعيل بن عياش[١]، عن عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم[٢]، عن عبد اللّٰه بن يزيد[٣]، عن عبد اللّٰه بن عمرو[٤] قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: "ليأتِيَنَّ على أمتي ما أتى على بني إسْرائِيلَ، تَفَرَّقَ بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملّةً، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملّة تزيد عليهم مِلّة، كلهم في النار إلا ملّةً واحدَةً. قالوا: يا رسول اللّٰه، وما المِلّة التي تتغلّب؟ قال: ما أنا عَلَيْه وأصحابي".

٣ ـ أخبرنا القاضي أبو محمد بن عبد اللّٰه بن عمر المالكي، قال: حدثنا أبي عن أبيه، قال: حدثنا الوليد بن مسلم[٥]، قال: حدثنا الأوْزاعي[٦]، قال: حدثنا قَتَادة[٧]، عن أنس[٨]، عن النبي عليه الصلاة والسلام، قال: "إنَّ بني إسرائيل افترقَتْ على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة".

٤ـ قال عبد القاهر: للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيدُ كثيرة[٩]، وقد رواه عن النبي

---

(١) هو محدث الشام، ومفتي أهل حمص: الإمام أبو عتبة إسماعيل بن عياش، العنسي، روى عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الألهاني وخلق من التابعين بالشام والحرمين، قال عنه ابن معين: هو ثقة في الشاميين، وتوفي في سنة ١٨١ عن بضع وسبعين سنة (العبر: ١/٢٧٨).

(٢) هو شيخ إفريقية وقاضيها، وأول من وُلد بها من المسلمين: عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم، الشعباني، الإفريقي، الزاهد، الواعظ، رُوِيَ عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي وطبقته، ووفد على المنصور فوعظه بكلام خشن فاحتمله، وليس بقوي في الحديث، توفي في سنة ١٥٦ (العبر: ١/٢٢٥).

(٣) هو أبو عبد الرحمٰن عبدالله بن يزيد، توفي في عشر المائة.

(٤) عبدالله بن عمرو بن العاص، السهمي، الصحابي الجليل، الصالح، كان رضي الله عنه ديِّناً، كثير العلم، كبير القدر، وكان يلوم أباه على دخوله في الفتنة بين علي ومعاوية، ولكنه كان يبره ويطيعه للأبوة. وكانت وفاته في سنة ٦٥ على الصحيح (العبر: ١/٧٢).

(٥) هو محدث الشام: أبو العباس الوليد بن مسلم، رُوِيَ عن يحيى الذماري ويزيد بن أبي مريم والأوزاعي وابن جريج وخلق آخرين، وروى عنه الليث بن سعد وبقية بن الوليد، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد، وصنّف تصانيف كثيرة، مدحه عبدالله بن أحمد، و بو مسهر: كان مدلساً، وتوفي في سنة ١٩٥ وقيل ١٩٤، وقيل ١٩٦ (العبر: ١/٣١٩، تهذيب التهذيب: ١١/١٥١).

(٦) هو إمام الشاميين أبو عمر وعبد الرحمٰن بن عمرو، الأوزاعي، الفقيه، روى عن عطاء والقاسم بن مخيمرة وخلق كثير من التابعين، وكان رأساً في العلم والعمل كثير المناقب، قال أبو مسهر: كان الأزاعي يُحيي الليل صلاة وقرآناً وبكاء. وُلد في سنة ٨٠، ومات ببيروت في الحمّام: أغلقت عيه امرأته باب الحمّام ونسيته فمات في سنة ١٥٧. (العبر: ١/ ٢٢٧، مشاهير علماء الأمصار رقم ١٤٢٥، ووفيات الأعيان رقم ٣٣٤).

(٧) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دعامة، السدوسي، عالم أهل البصرة، قال عنه أحمد: قل أ نجد مَن يتقدم قتادة، وقال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، وقال هو عن نفسه: ما قلت لمحدث أعده عليَّ، وما سمعت شيئاً إلا وَعاه قلبي، ومات في سنة ١١٧، وقيل: في سنة ١١٨ (العبر: ١/١٤٦).

(٨) هو خادم رسول الله ﷺ: أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، قدم على النبي صلوات الله وسلامه عليه وسِنُّه عشر سنين، ومات في سنة ٩٣، ويقال في سنة ٩٠، ويقال في سنة ٩١، ويقال: في سنة ٩٢ (العبر: ١/ ١٠٧، والبدء والتاريخ: ٥/١١٧).

(٩) أعلم أن العلماء يختلفون في صحة هذا الحديث. فمنهم مَن يقول: إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلاً لأنه ما من إسناد روى به إلا وفيه ضعيف، وكل حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به، ومن هؤلاء أبو محمد بن حزم صاحب

ﷺ جماعةٌ من الصحابة: كأنَسِ بن مالك، وأبي هُرَيْرَة[1]، وأبي الدَّرْدَاء[2]، وجابر[3]، وأبي سعيد الخُدْرِيّ[4]، وأُبيّ بن كعب[5]، وعبد الله بن العاص[6] وأبي أُمَامَة[7]، ووَاثِلَة بن الأسقع[8]، وغيرهم.

٥ ـ وقد رُوِيَ عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فِرَقاً وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرها على الضلال في الدنيا والبَوَار في الآخرة.

٦ ـ ورُوِيَ عن النبي ﷺ ذَمُّ القدرية وأنهم مَجوسُ هذه الأمة، ورُوِيَ عنه ذَمُّ المُرْجِئة مع القدرية، ورُوِيَ عنه أيضاً ذَمُّ المارِقِينَ وهم: الخوارج.

٧ ـ ورُوِيَ عن أعلام الصحابة ذَمّ القدرية، والمرجئة، والخوارج المارقة، وقد ذكرهم عليٌّ رضي الله عنه في خُطْبته المعروفة بالزَّهْراء، وبرىء فيها من أهل النَّهْرَوَان.

٨ ـ وقد علم كلُّ ذي عَقْل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي ﷺ لم يُرِدْ بالفِرَق المذمومة التي [هي من] أهل النار فِرَقَ الفقهاء الذين اختلفوا فُروع الفقه مع

كتاب: «الفصل في الملل والنحل»، ومنهم مَن اكتفى بتعدد طرقه وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله ﷺ، ثم أعلم أن الاختلاف المقصود بهذا الحديث هو الاختلاف في أصول العقيدة، فإن هذا وحده هو الذي يكون سبباً في النجاة إن وافق ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. ويكون سبباً في الهلاك والتباب والخسران إن خالف ذلك، أما الاختلاف في الحِرَف والصنائع وضروب العلوم والفنون فلا يمكن فيه ذلك. بل ربما كان هذا الاختلاف واجباً لأن به قوام الأمة وحياتها، وأما الاختلاف في الأحكام العملية الفقهية فليس مراداً أيضاً، لأنه مبني على اجتهاد وبحث مأذون فيهما، ثم اعلم أن افتراق الأمة في أصول العقيدة قد حدث فعلاً بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وأن الناجي من هؤلاء المختلفين فرقة واحدة هي المستمسكة بكل ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، وما عدا هذه الفرقة فهم في ضلال وتيه، وقد وضع رسول الله ﷺ الميزان الصحيح الذي تعرض عليه المعتقدات ليبين صحيحها من فاسدها، وهو أن لك ما خالف ما كان هو وأصحابه عليه فهو رد على صاحبه غير مقبول منه، وذلك يقتضي ألا تأبه لما تزعمه كل فرقة لنفسها من أنها هي الناجية ومَن عداها هالك، فما من فرقة حتى الذين ألهوا البشر إلا تبجح بأنها على الحق، فأعرض كل ما تسمع على كتاب الله تعالى وما صح من قول رسوله الكريم، فإن وافقهما فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالنواجذ ولا تفارقه أو تميل عنه.

(1) سبق قريباً ذكر أنس بن مالك (ص ٧) وأبي هريرة (ص ٥) رضي الله تعالى عنهما.

(2) أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد ـ ويقال: ابن عبدالله الأنصاري، الخزرجي، أسلم بعد غزوة بدر، وكان حكَم هذه الأمة، ولي قضاء دمشق، وبها توفي في سنة ٣٢ (العبر: ٣٣/١).

(3) هو جابر عبد عبدالله بن عمرو بن حرام، السلمي، الأنصاري، حضر العقبة وبيعة الرضوان، وهو آخر أهل العقبة وفاة، وكان كثير العلم، مات في سنة ٧٨ عن أربع وتسعين سنة (العبر: ٨٩/١).

(4) هو سعد بن مالك، الأنصاري، أحد فقهاء الصحابة وأعيانهم، شهد الخندق وغيرها، وشهد بيعة الرضوان، وتوفي في سنة ٧٤ (العبر: ٨٤/١).

(5) هو أبو المنذر أبي بن كعب، الأنصاري، سيد القراء، وقد اختُلف في وفاته، فقيل: في سنة ١٩، وقيل: في سنة ٢٢ (العبر: ١/ ٢٣و٢٦).

(6) سبق قريباً ذكر عبدالله بن عمر بن العاص (ص ٦).

(7) أبو أمامة: هو صدى ـ بضم ففتح، على صورة المصغر ـ بن عجلان، الباهلي، نزيل حمص، توفي في سنة ٨٦، وقال عن نفسه: كنت يوم حجة الوداع ابن ثلاثين سنة، فيكون حين توفي ابن مائة سنة وست سنين (العبر: ١٠١/١).

(8) هو واثلة بن الأسقع، الليثي، أحد أصحاب الصفة، وكان فارساً شجاعاً، شهد غزوة تبوك وأبلى فيها، ومات في سنة ٨٥، ويُقال: في سنة ٨٦ عن ثمانٍ وتسعين سنة (العبر: ٩٩/١).

اتفاقهم على أصول الدين؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على[1] قولين:

أحدهما: قول مَنْ يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه، وفِرَقُ الفقه كلها عندهم مُصِيبون.

والثاني: قولُ مَنْ يرى في كل فرعٍ تصويبَ واحدٍ من المختلفين فيه، وتخطئةَ الباقين، من غير تضليلٍ منه للمخطىء فيه.

٩ ـ وإنما فصّل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفِرق المذمومة فرقَ أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب: العَدْل والتوحيد، أو في الوَعْد الوعيد، أو في بابَيْ القدر والاستطاعة، أو في تقدير الخير والشر، أو في باب الهداية والضلالة، أو في باب الإرادة والمشيئة، أو في باب الرؤية والإدراك، أو في باب صِفات اللّه عزّ وجلّ وأسمائه وأوصافه، أو في باب من أبواب التعديل والتجوير، أو في بابٍ من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السُّنّة والجماعة من فريقي الرأي والحديثِ على أصلٍ واحدٍ خالفهم فيها أهلُ الأهواء الضالة من القدرية، والخوارج، والروافض، والنجّارية، والجَهْمية، والمجسّمة، والمشبّهة ومَنْ جرَى [مجراهم] من فرق الضلال، فإن المختلفين في العدل والتوحيد والقدر والإستطاعة وفي الرؤية والصفات والتعديل والتجوير وفي شروط النبوّة والإمامة يكفّر بعضهم بعضاً.

فصحّ تأويلُ الحديثِ المرويّ في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع.

وسنذكر الفِرَق التي رجَع إليهم تأويلُ الخبر المرويّ في افتراق الأمة في الباب الذي يلي ما نحن فيه، إن شاء اللّه عزّ وجلّ.

---

(١) أنت تعلم علم اليقين أن أئمة هذه الأمة قد اختلفوا في الأحكام الفقهية التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع، بعد أن بذل كل واحد منهم غاية واسعة في البحث والتدقيق، والفهم والاستنباط، وتعلم أن الإجماع على أنه يجوز للمقلد الذي ليس في قدرته أن يوازن بين الأدلة أن يأخذ برأي واحد أي واحد من هؤلاء الأئمة، واعلم أن الاختلاف الذي ذكره المؤلف هنا مبني على اختلاف آخر، حاصله أن الحق الذي يريد كل إمام أن يصل إليه ببحثه: هل هو ما عند الله ورسوله من الحكم ف بكل فرع اختلفوا فيه، أم هو ما يؤدي إليه اجتهاد المجتهد منهم بعد ألا يدخر جهداً في الوصول إليه؟. فذهب قوم من الأصوليين إلى الأول ومنهم بعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض المتكلمين والحنابلة، وذهب قوم إلى الثاني، فأما الذين ذهبوا إلى الأول فقد قالوا: إن الحق الذي عند الله تعالى ورسوله واحد، غير أنا لا نستطيع معرفته بنفسه، لكنا نجزم أنه واحد مما ذهب إليه الأئمة غير معين. ولهذا لا نستطيع أن نحكم على أحد هذه الآراء بأنه الحق وعلى ما عداه بالخطأ، لاحتمال كل رأي منها أنه مراد الله ورسوله في هذا الفرع، وأما الذين ذهبوا إلى الثاني فعندهم أن كل واحد من الآراء المختلفة ـ بعد بذل غاية الجهد ـ في كل فرع من الفروع حق، ومن هنا تعلم أن الاختلاف في هذه المسألة اختلاف لفظي لا يترتب عليه ترك رأي معين منها والأخذ برأي معين.

الباب الثاني

من ابواب هذا الكتاب

في كيفية افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فِرقة، وفي ضمنه بيانُ الفِرق

الذين يجمعهم اسم مُلة الإسلام في الجملة

ويقع في هذا الباب فصلان:

أحدهما: في بيان المعنى الجامع للفِرَق المختلفة في إسم ملّة الإسلام في الجملة.

والفصل الثاني: في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فِرقها الثلاث والسبعين.

وسنذكر في كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء اللّه عزَّ وجلَّ.

الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفِرَق المختلفة في اسم ملّة الإسلام على الجملة قَبْل التفصيل.

١٠ ـ اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملّة الإسلام.

فزعم أبو القاسم الكَعْبي[1] في مقالاته أن قول القائل «أمة الإسلام» تقع على كل مُقِرّ بنبوة محمد ﷺ، وأن كل ما جاء به حق، كائناً قولُه بعد ذلك ما كان.

وزعم قوم أن «أمةَ الإسلام» كلُّ من يرى وجوبَ الصلاة إلى جهة الكعبة.

وزعمت الكراميّة مجسِّمة خراسان أن «أمة الإسلام» جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظاً: وقالوا: كل من قال: «لا إلٰه إلا الله، محمد رسول الله» فهو مؤمن حقاً، وهو من أهل ملّة الإسلام، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر فيه والزندقة، ولهذا زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين حقاً، وكان إيمانهم كإيمان جبريلَ وميكائيلَ والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاقَ وإظهار الشهادتين.

١١ـ وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية من يهود أصبهان، فإنهم يُقِرُّون بنبوة نبيّنا محمد ﷺ، وبأن كل ما جاء به حق، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العرب لا إلى بني إسرائيل، وقالوا أيضاً: محمد رسول الله، وما هم معدودين في فرق الإسلام، وقوم من موشكانية اليهود حَكَوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان أنه قال: إن محمداً رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا وأنه قال: إن القرآن حق، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية، وقد أقروا بشهادتي أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأقروا بأن دينه حق. وما هم مع ذلك من أمة الإسلام؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تَلزمهم.

١٢ ـ وأما قول مَن قال إن اسم ملّة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضي بعضَ فقهاء الحجاز هذا القولَ، وأنكره أصحاب الرأي؛ لما رُوِيَ عن أبي حنيفة أنه صَحّح إيمانَ من أقرّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشكَّ في موضعها، وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك في موضع الكعبة، كما لا

---

(١) هو أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود، البلخي، الكعبي، شيخ من شيوخ المعتزلة، كان رأساً لطائفة منهم سمّوها «الكعبية» نسبة إليه، وسيذكرها المؤلف فيما بعد، وقد توفي في سنة ٣١٩ (العبر: ٢/١٧٦ ـ شذرات الذه: ٢/٢٨١ وابن خلكان رقم ٣٠٦).

يصححون إيمان من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة.

١٣ ـ والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرّين بحدوث العالم، وتوحيد صانعه وقدمه، وصفاته، وعَدْله، وحكمته، ونفي التشبيه عنه، وبنبوّة محمد ﷺ، ورسالته إلى الكافة، وبتأييد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة، وأن الكعبة هي القِبلة التي تجب الصلاة إليها، فكل من أقرّ بذلك كلّه ولم يشُبْه ببدعة تؤدّي إلى الكفر فهو السنيُّ الموحّدُ.

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعةً شنعاء نُظِر.

الباطنية، أو البيانية،أو المُغيرية، أو الخَطّابية الذين يعتقدون إلٰهية الأئمة أو إلٰهية بعض الأئمة، أو كان على مذاهب الحلول، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها بأن شريعة الإسلام تُنسَخ في آخر الزمان، أو أباح ما نص القرآن على تحريمه،أو حرّم ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل؛ فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامةَ له.

وإن كانت بدعته من جنس بِدع النجّارية، أو الجهمية، أو الضّرارية، أو المجسّمة فهو من الأمة في بعض الأحكام، وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين، وفي أن لا يُمْنع حظُّه من الفيء والغنيمة إن غزا مع المسلمين، وفي أن لا يُمنع من الصلاة في المساجد، وليس من الأمة في أحكام سواها، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خَلْفه، ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سُنّية، ولا يحل للسنّي أن يتزوج المرأة منه إذا كانت على اعتقادهم. وقد قال عليُّ بن أبي طالب ﷺ للخوارج: «علينا ثلاث: لا نَبْدَؤكم بقتال، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمَ الله، ولا نمنعكم من الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، والله أعلم».

الفصل الثاني من هذا الباب

في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فِرَقها الثلاث والسبعين[١]:

١٤ـ كان المسلمون ـ عند وفاة رسول الله ﷺ ـ على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً.

١٥ ـ وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي ﷺ، فزعم قوم منهم أنه لم يمت، وإنما أراد الله تعالى رَفْعه إليه كما رفع عيسى ابن مريم إليه، وزال هذا الخلاف، وأقرَّ الجميع بموته حين تَلا عليهم أبو بكر الصدِّيق رضي الله عنه قولَ الله لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[٢]. وقال لهم: مَنْ كانَ يَعْبُد محمداً فإن محمداً قد مات، ومَنْ كان يعبُد ربَّ محمدٍ فإنه حيٌّ لا يموت».

١٦ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دَفْنِ النبي عليه الصلاة والسلام، فأراد أهل مكة ردَّه إلى مكة، لأنها مَوْلده ومَبْعثه وقبلته، وموضع نَسْله، وبها قبر جدِّه إسماعيل عليه السلام، وأراد أهل المدينة دَفْنَه بها؛ لأنها دار هجرته، ودار أنصاره، وقال آخرون بنَقْله إلى أرض القدس ودفنه ببيت المَقْدس عند قبر جده إبراهيم الخليل عليه السلام، وزال هذا الخلاف بأن روى لهم أبو بكر الصدِّيق عن النبي ﷺ: «أن الأنبياء يُدْفَنون حَيْثُ يُقْبَضون». فدفنوه في حُجرته بالمدينة

١٧ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عُبَادة الخزرجي[٣] وقالت قريش: إن الإمامة لا تكون إلا في قريش، ثم أَذْعَنَت الأنصار لقريش لمَّا روى لهم قول النبي ﷺ: «الأئمة من قُرَيْش». وهذا الخلاف باقٍ إلى اليوم، لأن ضراراً أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة في غير قريش.

١٨ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن فَدَك[٤]، وفي تَوْريث التركات عن الأنبياء عليهم الصلاة

---

(١) أنظر «مقالات الإسلاميين» ٣٤ وما بعدها بتحقيقنا فقد فصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل، ثم أنظر «التبصير الإسفرائيني» ١٢ وما بعدها، و«البدء والتاريخ» للمطهر المقدسي: ١٢١/٥ وما بعدها طبع طبع ، و«الملل والنحل» للشهرستاني: ٢١/١ وما بعدها طبع الحلبي سنة ١٩٦١، وشرح المواقف ٦١٩ بولاق.

(٢) سورة الزمر: الآية ٣٠.

(٣) هو أبو ثابت، وأبو قيس، وأبو الحباب، سعد بن عبادة بن دليم، الأنصاري، وشهد بدراً وكانت معه راية الأنصار، وكان مشهوراً بالكرم هو وأبوه وجده، وكانت جفنته تدور مع النبي ﷺ في بيوت أزواجه، وكان يعشي أهل الصفة كل ليلة، توفي بحوران من أرض الشام في سنة ١٥، ويقال: في سنة ١٦ (العبر: ١٩/١ ـ والإصابة: ٨٠/٣ ـ ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان رقم ٢٠ ـ والبدء والتاريخ: ١١٥/٥).

(٤) فدك ـ بفتح الفاء والدال جميعاً ـ قرية بخيبر ـ وقيل: بناحية الحجاز فيها عين ونخل، أفاءها الله على نبيه ﷺ، فكانت

والسلام، ثم نفَذَ في ذلك قضاء أبي بكر ﷺ بروايته عن النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الأنبياء لا يورثون».

١٩ - ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وجوب الزكاة، ثم اتفقوا على رأي أبي بكر الصدّيق ﷺ في وجوب قتالهم.

٢٠ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طُلَيْحَة[١] حين تنبأ وارتدّ حتى انهزم إلى الشام، ثم رجع في أيام عمر إلى الإسلام، وشهد مع سعد بن أبي وَقّاص[٢] حربَ القادسيّة، وشهد بعد ذلك حرب نَهَاوَنْد وقتل بها شهيداً.

٢١ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مُسَيلمة[٣] الكَذّاب إلى أن كَفَى الله تعالى أمرَه وأمْرَ سجَاحِ المتنبئة[٤]، وأمر الأسود بن زيد العَنْسي[٥].

٢٢ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم.

٢٣ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم، وفَتَحَ الله لهم الفتوح، وهم - في أثناء ذلك كله - على كلمة واحدة: في أبواب العَدْل والتوحيد، والوَعْد والوعيد، وفي سائر أصول الدين. وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه كميراث الجدّ مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب، وكمسائل العَوْل والكَلالة[٦]، والردّ، وتعصيب الأخوات من الأب

= في يده حياته، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى قال عليّ: إن النبي ﷺ كان قد جعلها في حياته لفاطمة رضي الله عنها وولدها، وأبى العباس بن عبدالمطلب ذلك، وقضى أبو بكر بأنها لا تورث، ولما مات أبو بكر سلّمها عمر للعباس وعليّ يليانها ولا يملكانها.

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدي، كان صحابياً فارتد، وفي عهد عمر ﷺ رجع إلى الإسلام فقبل عمر رجعته، وحسُن إسلامه، وكان يعد بألف فارس، واستُشهد يوم وقعة نهاوند في سنة ٢١ (العبر: ٢٦/١ - والبدء والتاريخ: ١٥٧/٥).
هذا هو الصواب في شأن طليحة، وقد نقل ابن حجر أن الشافعي ذكر في كتاب «الأم» أن عمر قتل طليحة واستظهر بأنه تصحيف صوابه «قبل» بالباء لا بالتاء (الإصابة رقم ٤٢٨٣).

(٢) هو أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف، الزهري، الصحابي الجليل، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق، وأول مَن رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشّرين بالجنة، توفي في سنة ٥٥ في قصره بالعقيق، وحُمل على الأعناق إلى المدينة (العبر: ٦٠/١ - ومشاهير العلماء رقم ١٠).

(٣) هو أبو ثمامة مسيلمة بن بكير بن حبيب - كان قد ادعى النبوة في عهد رسول الله ﷺ، فسمّاه النبي «كذاب اليمامة» ولما انتقل رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى استفحل أمر مسيلمة، وارتدت العرب؛ فسار المسلمون لحربه وعليهم سيف الله خالد بن الوليد، وفي موقعة اليمامة في ربيع الأول من سنة اثنتي عشرة زُهقت روح مسيلمة (أنظر: البدء والتاريخ: ١٦٠/٥).

(٤) هي أم صادر سجاح بنت الحارث بن سويد، كانت قد ادّعت النبوة، ثم التقت بكذاب اليمامة مسيلمة، فتزوجته. ويُقال: إنها أسلمت بعد مقتل الكذاب (البدء والتاريخ: ١٦٤/٥).

(٥) اسمه عيهلة بن كعب، وكان قد ادعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ في ذي الحجة من سنة ١٠، فلقّبه النبي «كذاب صنعاء» ودانت له سواحل اليمن، وقُتل في سنة ١٢ قتله رجل من الصحابة اسمه فيروز الديلمي (العبر: ١٢/١ و٣٩ و٥٩ - والبدء والتاريخ: ١٥٣/٥).

(٦) هذه المسائل كلها مشهورة معروفة في كتب الفقه، وفي كتب المواريث أيضاً.

والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن، وكاختلافهم في جَرّ الولاء، وفي مسألة الحرام ونحوها مما لم يُورثِ اختلافهم فيه تضليلاً ولا تفسيقاً. وكانوا على هذه الجملة في أيام أبي بكر الصدّيق وعمر رضي الله عنهما، وست سنين من خلافة عثمان ﷺ.

٢٤ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لأشياء نَقَموها منه حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله.

٢٥ ـ ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا.

٢٦ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن عليّ وأصحاب الجمل، وفي شأن معاوية[1] وأهل صِفِّين[2]، وفي حكم الحَكَمَيْن أبي موسى الأشعري[3]، وعَمْرو بن العاص[4] اختلافاً باقياً إلى اليوم.

٢٧ ـ ثم حَدَثَ في زمان المتأخرين من الصحابة خلافُ القَدَرية في القَدَر والاستطاعة من مَعْبَد الجهني[5]، وغَيْلان الدمشقي[6]، والجَعْد بن درهم[7] وتبرّأ منهم المتأخرون من الصحابة

---

(١) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، واسم أبي سفيان صخر بن حرب ـ أسلم عام الفتح مع أبيه. وكتب لرسول الله، وولي الشام لعمر. وبقي بها إلى أن مات بدمشق يوم الخميس منتصف رجب من سنة ستين عن ثمان وسبعين سنة (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٦ والعبر: ٦٤/١).

(٢) صفين ـ بوزن سكين ـ موضع بقرب الرقة في شمالي سورية على شاطىء الفرات، كانت به الحرب التي ثارت عجاجتها بين عليّ ومعاوية، وقد أُلفت في هذه الحرب مؤلفات خاصة منها «واقعة صفين» لنصر بن مزاحم المنقري المتوفى في سنة ٢١٢.

(٣) أبو موسى: عبدالله بن قيس، الأشعري، الأمير، المقرىء، صحابي جليل استعمله النبي ﷺ على عدن، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة، وفُتحت على يديه عدة أمصار، وتوفي في شهر ذي الحجة من سنة ٤٤ (العبر: ٥٢/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ٢١٦).

(٤) هو أبو عبدالله ـ ويقال: أبو محمد ـ عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم، السهمي، صحابي جليل، أسلم في هدنة الحديبية، وهاجر، وولي إمرة جيش ذات السلاسل، وكان من دهاة قريش وأجلادها وذوي الحزم والرأي، ولاّه عمر ﷺ مصر، ثم وليها في عهد معاوية، وما زال يسكنها حتى مات بها ليلة عيد الفطر من سنة ٤٣ (العبر: ٥١/١) وذكر ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦) أن وفاته في سنة ٦١ وما أراه يصح.

(٥) هو معبد بن خالد، الجهني، البصري، أول مَن تكلّم في القَدَر، قال أبو حاتم: «قدِم المدينة فأفسد فيها ناساً» اهـ وقال الدارقطني: «حديثه صالح ومذهبه رديء». وقال محمد بن شعيب عن الأوزاعي: «أول مَن نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له «سوسن» كان نصرانياً فأسلم، ثم تنصّر، أخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان من معبد» وقد اختلفوا في موته، فقيل: صلبه عبد الملك بن مروان، وقيل: خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج فعذبه بأنواع من العذاب، ثم قتله، وأرّخوا موته في سنة ٨٠، ويقال: بعدها (العبر: ٩٢/١، تهذيب التهذيب: ٢٢٥/١٠).

(٦) هو أبو مروان: غيلان بن مسلم، أخذ القول في القَدَر عن معبد بن خالد كما سمعت في عبارة الأوزاعي، وفي عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز جاء به واستتابه، ثم قتله هشام بن عبد الملك بن مروان، وانظر «الملل والنحل» للشهرستاني: ٣٠/١ طبع الحلبي، و«لسان الميزان»: ٤٢٤/٤ والمعارف ٦٢٥ الدار.

(٧) الجعد بن درهم: كان يؤدب مروان بن محمد آخر من ولي الخلافة من بني مروان، وإليه يُنسب فيقال «مروان الجعدي» ويقال: إنه أول مَن تكلّم في خلق القرآن، ويُقال: أخذه خالد بن عبدالله القسري فذبحه يوم عيد الأضحية، ولم نقف على السنة التي كان فيها ذلك.

كعبد الله بن عمر[١]، وجابر بن عبد الله، وأبي هُرَيرة، وابن عباس[٢]، وأنَس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوْفَى[٣]، وعُقْبَة بن عامر الجهني[٤] وأقرانهم. وأوصَوا أخلافَهم بأن لا يسلّموا على القدرية، ولا يُصَلّوا على جنائزهم، ولا يَعُودوا مَرْضاهم.

٢٨ ـ ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها، فصارت مقدار عشرين فرقة كلُّ واحدةٍ تكفر سائرها.

٢٩ ـ ثم حدث في أيام الحسن البصري[٥] خلاف واصل بن عطاء[٦] الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضمّ إليه عَمْرو بن عُبيد بن[٧] بابٍ في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه، فاعتزلا إلى سارية من سَوَاري مسجد البصرة، فقيل لهما ولأتباعهما «معتزلة» لاعتزالهم قولَ الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر.

٣٠ ـ وأما الروافض فإن السَّبَئِيّة منهم أظْهَروا بدعتَهُمْ في زمان عليّ ﷺ، فقال بعضهم لعليّ:

---

(١) هو أبو عبدالرحمٰن: عبدالله بن عمر بن الخطاب، وُلد قبل مبعث الرسول ﷺ بسنة، ولم يشهد بدراً، وعرض على الرسول ﷺ يوم أُحُد فلم يجزه، ثم عرض عليه يوم الخندق فأجازه، وكان من صالحي الصحابة وقرّائهم وزهّادهم، وكان من أكثر الناس تتبعاً لآثار الرسول ﷺ، اعتزل الفتن وقعد في بيته لا يخرج منه إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً، وبقي على هذا إلى أن أدركته الوفاة بمكة وهو حاج في سنة ثلاث وسبعين (مشاهير علماء الأمصار رقم ٥٥) وقال الذهبي: توفي في أول سنة ٧٤ (العبر: ٨٣/١).

(٢) هو أبو العباس: عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الفقيه المفسر الحبر البحر رباني هذه الأمة، ابن عم رسول الله ﷺ، وُلد قبل الهجرة بأربع سنين، ومات بالطائف في سنة ٦٨ ويقال: في سنة ٧٠ وصلى عليه محمد بن الحنفية (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٧ـ العبر: ٧٦/١).

(٣) هو أبو إبراهيم: عبدالله بن أبي أوفى، الأسلمي، واسم أبي أوفى علقمة بن خالد، صحابي ابن صحابي. وهو آخر أصحاب رسول الله ﷺ موتاً بالكوفة. مات في سنة ٨٧، ويقال في سنة ٨٥ (العبر: ١٠١/١ ـ مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٠).

(٤) هو أبو أسيد، ويقال: أبو أسد، ويقال: أبو عامر ـ عقبة بن عامر بن عبس، الجهني، صحابي جليل، ولي مصر لمعاوية، ثم عزله وولاه غزو البحر، وكان مقرئاً فصيحاً، مفوّهاً فقيهاً، مات في سنة ٥٨ (العبر: ٦٢/١ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٨ ـ وأسد الغابة: ٤١٧/٣ ـ وتهذيب التهذيب: ٢٤٢/٧).

(٥) هو أبو سعيد: الحسن بن يسار، البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري وأمه مولاة أم سلمة، إمام أهل البصرة، وحبر زمانه، وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب، وسمع خطبة عثمان، وشهد يوم الدار. قال عنه ابن سعد: «كان جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، حجة، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيماً». اهـ. وتوفي في سنة ١١٠ قبل وفاة ابن سيرين بمائة يوم: (العبر: ١٣٦/١ ـ تهذيب التهذيب: ٢٦٣/٢ ـ مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤٢ ـ والمعارف لابن قتيبة ٤٤٠، الدار ومروج الذهب: ٢١٤/٣).

(٦) هو واصل بن عطاء: البصري، المتكلم، وُلد بالمدينة في سنة ثمانين، ومات في سنة ١٣١ قال عنه المسعودي: «هو قديم المعتزلة وشيخها، وأول مَن أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين» كان يجلس في سوق الغزالين، فلقّب لذلك بالغزال (لسان الميزان: ٢١٤/٦، والبدء والتاريخ: ١٤٢/٥).

(٧) هو أبو عثمان: عمرو بن عبيد بن باب، البصري، الزاهد، العابد، المعتزلي، القدري، قال ابن قتيبة: «كان يرى رأي القدر، ويدعو إليه، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسُموا المعتزلة» اهـ. وقال الذهبي: «صحب الحسن، ثم خالفه واعتزل حلقته، فلذا قيل: المعتزلي» اهـ، ومات عمرو في طريق مكة سنة ١٤٢، ودُفن بمران على ليلتين من مكة، وصلى عليه سليمان بن عليّ، ورثاه أبو جعفر المنصور (العبر: ١٩٣/١، والمعارف ٤٨٣، وتاريخ بغداد رقم ٦٦٥٢، ومروج الذهب: ٣١٣/٣، ٣١٤ بتحقيقنا).

أنت الإلٰهُ. فأحرق عليٌ قوماً منهم، ونفى ابن سبأ[١] إلى ساباط المدائن، وهذه الفرقة ليست من فِرق أمة الإسلام لتسميتهم علياً إلٰهاً.

٣١ ـ ثم افترقت الرافضة ـ بعد زمان عليّ ﷺ ـ أربعة أصناف: زَيْدية، وإمامية، وكيْسانية[٢]، وغُلاة، وافترقت الزيدية فرقاً، والإمامية فِرَقاً، والغلاة فِرَقاً. كلُّ فرقة منها تكفِّر سائرها. وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فِرق الإسلام، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية[٣] فمعدودون في فِرق الأمة.

٣٢ ـ وافترقت النجَّارية بناحية الري بعد الزعفراني فِرَقاً يكفِّر بعضها بعضاً.

٣٣ ـ وظهر خلاف البَكْرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد، وخلافُ الضِّرارية من ضرار بن عمرو، وخلاف الجهمية من جَهْم بن صَفْوان، وكان ظهور جَهْم، وبكر، وضِرار في أيام ظهور واصل ابن عطاء في ضلالته.

٣٤ ـ وظهرت دعوة[٤] الباطنية في أيام المأمون من حُمدان قِرمِط[٥]، ومن عبد الله بن مَيْمون القَدَّاح، وليست الباطنية من فِرق ملّة الإسلام، بل هي من فرق المجوس على ما نبيّنه بعد هذا، وظهَرَ محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر[٦] بخراسان خلافُ الكرامية المجسِّمَة.

٣٥ ـ فأما الزَّيْدية من الرافضة فمعظمُها ثلاثُ فرق، وهي: الجارودية، والسليمانية ـ وقد يُقال الجريرية أيضاً ـ والبُتْرية، وهذه الفرق الثلاثُ يجمعها القولُ بإمامة زيد بن علي بن الحسين

(١) ستحدث عن عبدالله بن سبأ هنا، وعمن يذكر بعده في هذا الفصل حين يفضي القول بالمؤلف إلى تفصيل مقالاتهم في الباب الرابع من الكتاب.

(٢) جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة، مع أن الزيدية أتباع زيد بن عليّ الباقين على اتباعه (أنظر مقالات الإسلاميين: ١٢٩/١، وكذلك مروج الذهب: ٢٠٠/٣) والرافضة: الذين كانوا معه ثم تركوه؛ لأنهم طلبوا إليه أن يتبرأ من الشيخين، فقال: لقد كانا وزيرَي جدي فلا أتبرأ منهما، فرفضوه، وتفرقوا عنه. والزيدية: من الشيعة، وقد يُطلق بعض الناس اسم الرفض على كل من يتولى أهل البيت، وعلى هذا جاء قول الذي يقول:

إن كان رفضاً حبّ آل محمدٍ ... فلْيشهد الثقلان أني رافضيّ

وعلى هذا الوجه يصح كلام المؤلف، وانظر كلمة عن الكيسانية خاصة في مروج الذهب: ٨٧/٣.

(٣) أنظر كلمة عن الإمامة واختلاف أهل النحل فيمن يستحقها، في مروج الذهب للمسعودي: ٢٣٦/٣ بتحقيقنا، ورأي الراوندية في هذه المسألة فيه: ٢٥٢/٣ ـ ٢٥٤ وما حكاه عن الجاحظ من تأليف كتاب يؤيد به رأيهم وإن كان على غير مذهبهم، ثم انظره: ١٩٩/٤.

(٤) أنظر عن الخرمية والباطنية كلمة في مروج الذهب: ٣٠٥/٣ و٥٢/٤، ٥٦، ٦٦.

(٥) أنظر مبدأ ظهور القرامطة في مروج الذهب: ٢٨٠/٤، والكامل لابن الأثير ابتداء من حوادث سنة ٢٧٨، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٠٩/١ بتحقيقنا، وضبط قرمط بكسر القاف والميم وسكون الراء بينهما في ٤٥٩/٣، وستحدث عن هذا وتترجم لهذه الأعلام فيما بعد إن شاء الله.

(٦) هو الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين، الخزاعي، نائب بغداد، كان جواداً، ممدحاً، عالماً، قوي المشاركة، جيد الشعر، مرض بالخوانيق، ومات به في سنة ٢٥٣ (العبر: ٥/٢، شذرات الذهب: ١٢٨/٢) وجدّه طاهر هو الذي تولى حرب الأمين العباسي نائباً عن المأمون، وأخباره طويلة جداً (مروج الذهب: ٣٩٨/٣ـ ٤٢٤) وستحدث عن هذه الفِرق ومن تُنسب إليه فيما بعد، عندما يتحدث المؤلف عنهم على وجه التفصيل.

ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، في أيام خروجه، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك[1].

٣٦ ـ والكَيْسانية منهم فِرقٌ كثيرة يرجع محصَّلُها إلى فرقتين: إحداهما تزعُم أن محمد بن الحنفية حيٌّ لم يمت، وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهديُّ المنتظر، والفرقة الثانية منهم يُقِرُّون بإمامته في وقته، وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه.

٣٧ ـ وأما الإمامية المفَارِقة للزيدية والكَيسانية والغُلاة فإنها خمس عشرة فرقة، وهي: المحمدية، والباقرية، والناووسية، والشُمَيْطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والاثنا عشرية، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية من أتباع زُرَارة بن أعين، واليونسية من أتباع يونس القمي، والشيطانية من أتباع شَيْطان الطَّاق، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في عليٍّ وفي سائر الصحابة رضي الله عنهم.

٣٨ ـ فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض، منها ثلاث: زيدية، وفرقتان من الكَيْسانية، وخمسَ عشرة فِرقةً من الإمامية.

٣٩ ـ فأما غُلاتهم الذين قالوا بإلٰهية الأئمة، وأباحوا محرَّمَاتِ الشريعة، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة ـ كالبيانية، والمُغيرية، والجناحية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية، ومَنْ جرى مجراهم ـ فما هم من فِرق الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه، وسنذكرها في باب مفرد بعد هذا الباب.

٤٠ ـ وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزارقة، ثم النَّجدات، ثم الصُّفْرية، ثم العَجاردة.

وقد افترقت العجاردة فيما بينها فِرقاً كثيرة، منها: الخازمية، والشعيبية، والمعلومية، والمجهولية، والمعبدية، والرشيدية، والمكرمية، والحمزية، والإبراهيمية، والواقفة.

وافترقت الإباضية منها فِرَقاً: حفصية، وحارثية، ويزيدية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بها.

واليزيدية منهم: أتباعُ يزيد بن أبي أنيسة، ليست من فِرق الإسلام لقولها بأن شريعة

---

(١) هو أبو الوليد، الخليفة، الأموي: هشام بن عبدالملك بن مروان بن الحكم، بقي في الخلافة عشرين سنة إلا أشهراً، وكانت داره عند الخواصين في دمشق، وعلى أرضها بُنيت مدرسة السلطان نور الدين، وكان هشام ذا رأي وحزم وعلم، وكان أبيض، جيلاً، أحول، يخضب بالسواد، ومات في شهر ربيع الآخر من سنة ١٢٥ (العبر: ١٦٠/١، مروج الذهب: ٢١٦/٣ وما بعدها، والمعارف رقم ٣٦٥ الدار).

الإسلام تُنْسَخُ في آخر الزمان بنبي يُبعث من العجم.

وكذلك في جملة العَجاردة فرقة يقال لها «الميمونية» ليست من فِرَق الإسلام، لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوسُ. وسنذكر اليزيدية والميمونية في جملة الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فِرَقهم.

٤١ ـ وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كلُّ فِرقة منها تكفِّر سائرها، وهذه أسماء فِرَقها: الواصلية، والعمروية، والهُذَلية، والنَّظَّامية، والمردارية، والمعمرية، والثمامية، والجاحظية، والخابطية، والحمارية، والخياطية، والشحامية، وأصحاب صالح قبة، والمَريسيَّة، والكَعْبية، والجُبَّائية، والبَهْشَميَّة المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجُبَّائي، فهي إثنتان وعشرون فِرقة، إثنتان منها ليستا من فِرَق الإسلام، وهما: الخابطية، والحمارية، وسنذكرهما في الفِرَق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.

٤٢ ـ وأما المُرْجئة فثلاثة أصناف:

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقَدر على مذاهب القدرية، فهم معدودون في القدرية والمُرْجئة، كأبي شِمْرٍ المرجيء، ومحمد بن شبيب البصري، والخالدي.

وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، ومالوا إلى قول جَهْم في الأعمال والأكْساب، فهم من جملة الجَهْمية والمرجئة.

وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قَدَر، وهم خمس فِرق: يونسية، وغسانية، وثوبانية، وتومنية، ومريسية.

٤٣ ـ وأما النجَّارية فإنها اليوم بالري أكثر من عشر فِرق، ومرجِعُها في الأصل إلى ثلاث فِرق: برغوثية، وزعفرانية، ومستدركة.

٤٤ ـ وأما البكرية والضرارية فكل واحدة منهما فِرقة واحدة ليس لها تبع كثير، والجهمية أيضاً فِرقة واحدة.

٤٥ ـ والكرامية بخرَاسان ثلاث فِرق: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية، لكن هذه الفِرق الثلاث منها لا يُكفِّر بعضها بعضاً، فعددناها كلها فِرقة واحدة.

٤٦ ـ فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على إثنتين وسبعين فِرقة، منها عشرون روافض، وعشرون خَوَارج، وعشرون قدرية، وعشرون مُرْجئة، وثلاث نجارية، وبكرية وضرارية، وجهْمية، وكرامية، فهذه إثنتان وسبعون فِرقة[1].

(١) إذا عددت هذا الإجمال الذي ذكره المؤلف على ظاهره كانت الفِرَق اثنين وتسعين فرقة: أربعة أصناف كل صنف منها عشرون فِرقة، فتلك ثمانون فهرقة، وأربعة أصناف، كل صنف منها ثلاث فِرَق فتلك اثنا عشرة فِرقة، فلعل المؤلف يرى صنفين من ذوي العشرين صنفاً واحداً له إسمان كالقدرية والمرجئة، وعلى هذا يصح الحساب.

٤٧ ـ فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السُّنَّة والجماعة[١] من فريقي الرأي والحديث دون مَنْ يشتري لهوَ الحديث، وفقهاء هذين الفريقين، وقُرّاؤهم، ومحدِّثوهم، ومتكلمو أهلِ الحديثِ منهم، كلُّهم متَّفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعَدْله، وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوّة والإمامة، وفي أحكام العُقْبى، وفي سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق، وهم الفرقة الناجية، ويجمعها الإقرارُ بتوحيد الصانع وقِدَمه، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل، مع الإقرار بكُتب الله ورُسله، وبتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن، وتحريم ما حرَّمه القرآن، مع قبول ما صحَّ من سُنَّة رسول الله ﷺ، واعتقاد الحَشْر والنُّشْر، وسؤال الملكين في القبر، والإقْرَار بالحَوْض والميزان.

فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يَخْلط إيمانه بها بشيء من بِدَع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية: إن ختم الله له بها، ودخل في هذه الجملة جمهورُ الأمة وسَوادُها الأعظم من أصحاب مالك[٢]، والشافعي[٣]، وأبي

(١) قد فصل أبو الحسن الأشعري مقالة الفرقة الناجية ـ وهم أهل السُّنَّة والجماعة ـ في كتابه «مقالات الإسلاميين (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٥) وعنه صدر المؤلف وغيره من الذين كتبوا في المقالات، فارجع إليه إن شئت تزدد بياناً وتحقيقاً إن شاء الله.

(٢) هو إمام دار الهجرة أبو عبدالله: الأصبحي، من سادة أتباع التابعين، ومن جلّة الفقهاء والصالحين، ومَن كثُرت عنايته بالسُّنن وجمعه لها وذبّه عن حريمها وقمعه لمن خالفها أورامِ الانحراف عنها، قائلاً بهذه السُّنَّة الشريفة دون الاعتماد على المقايسات والتعليل، وهو صاحب «الموطأ» المشهور المتداول إلى هذا اليوم، وُلد في سنة ٩٣، ويُقال: في سنة ٩٤، ومات في سنة ١٧٩ في بكرة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول، والأصبحي: نسبة إلى ذي أصبح وهو بطن من حِمْير، وعنه يقول الإمام الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم (العبر: ٢٧٢/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ١١١٠ـ تهذيب التهذيب: ٥/١٠).

(٣) هو عالم قريش، فقيه عصره: أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، الشافعي، المطلبي، الذي لم تر عينه مثل نفسه ولم تر عين مَن رآه مثله، ناصر الحديث، وُلد بغزة ونقل إلى مكة وله سنتان، أخذ العلم عن مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما، وكان ـ مع تبحره وسعة عقله ـ يجيد الرمي، حاذقاً فيه يُصيب تسعة من كل عشرة، وعنه يقول المزني: ما رأيت أحسن وجهاً من الشافعي، ويقول أبو ثور: ما رأيت مثل الشافعي، ولا رأي هو مثل نفسه، توفي في مصر سنة ٢٠٤ (العبر: ٣٤٣/١ ـ تهذيب التهذيب: ٢٥/٩ ـ المنهج الأحمد: ٦٣/١ بتحقيقنا ـ وفيات الأعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا والوافي بالوفيات: ١٧١/٢ ـ وشذرات الذهب: ٩/٢).

حنيفة[١]، والأوزاعي[٢]، والثوري[٣]، وأهل الظاهر[٤].

فهذا بيان ما ردنا بيانه في هذا الباب، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيلَ مقالة كل فِرقة من فِرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عزّ وجلّ.

---

(١) هو فقيه أهل العراق، العابد، الورع، السخي: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الكوفي، وُلد في سنة ثمانين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وتفقّه على حماد بن أبي سليمان، وكان من المبرزين المتفوّقين في الذكاء، وكان لا يقبل جوائز الدولة، بل كان ينفق ويواسي من كسبه، وكان له دار كبيرة لعمل الخز وعنده صنّاع وأجراء، قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أورع ولا أعقل من أبي حنيفة، وتوفي في رجب من سنة ١٥٠ (العبر: ٢١٤/١ ـ وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ بتحقيقنا ـ تاريخ بغداد: ٣٢٣/١٣).

(٢) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي، في ص ٧ فارجع إليها هناك إن شئت.

(٣) هو الإمام العالم: أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب، الثوري ـ نسبة إلى ثور، وهو بطن من تميم ـ الكوفي، الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، وُلد في سنة خمس وتسعين، ورُوي عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب، قال عنه أحمد بن حنبل: «لا يتقدم سفيان في قلبي أحد»، وقال يحيى بن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال يحيى القطان: ما رأيت أحد أحفظ من الثوري، وقال سفيان عن نفسه: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني، ومات بالبصرة مختفياً عند عبدالرحمن بن مهدي وفي داره، في شعبان من سنة ١٦١ (العبر: ٢٣٥/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢).

(٤) هم أتباع داود بن علي بن خلف، الأصبهاني، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ ـ وفي العبر: ٤٥/٢، وفي شذرات الذهب: ١٥٨/٢، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة.

حنيفة[١]، والأوزاعي[٢]، والثوري[٣]، وأهل الظاهر[٤].

فهذا بيان ما ردنا بيانه في هذا الباب، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيلَ مقالة كل فِرقة من فِرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

---

(١) هو فقيه أهل العراق، العابد، الورع، السخي: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الكوفي، وُلد في سنة ثمانين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وتفقه على حماد بن أبي سليمان، وكان من المبرزين المتفوقين في الذكاء، وكان لا يقبل جوائز الدولة، بل كان ينفق ويواسي من كسبه، وكان له دار كبيرة لعمل الخز وعنده صناع وأجراء، قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أورع ولا أعقل من أبي حنيفة، وتوفي في رجب من سنة ١٥٠ (العبر: ٢١٤/١ ـ وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ بتحقيقنا ـ تاريخ بغداد: ٣٢٣/١٣).

(٢) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي، في ص ٧ فارجع إليها هناك إن شئت.

(٣) هو الإمام العالم: أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب، الثوري ـ نسبة إلى ثور، وهو بطن من تميم ـ الكوفي، الفقيه، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، وُلد في سنة خمس وتسعين، ورُوِيَ عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب، قال عنه أحمد بن حنبل: «لا يتقدم سفيان في قلبي أحد»، وقال يحيى بن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال يحيى القطان: ما رأيت أحد أحفظ من الثوري، وقال سفيان عن نفسه: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني، ومات بالبصرة مختفياً عند عبدالرحمن بن مهدي وفي داره، في شعبان من سنة ١٦١ (العبر: ٢٣٥/١، مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢).

(٤) هم أتباع داود بن علي بن خلف، الأصبهاني، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ ـ وفي العبر: ٤٥/٢، وفي شذرات الذهب: ١٥٨/٢، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة.

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فِرَق [أهل] الأهواء، وبيان فضائح كل فِرقة منها على التفصيل.

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية، وهذه ترجمتها:

١ـ فصل في: بيان مقالات فِرَق الرَّفْض.

٢ـ فصل في: بيان مقالات فِرَق الخَوَارج.

٣ـ فصل في: بيان مقالات فِرق الاعتزال والقَدَر.

٤ـ فصل في: بيان مقالات فِرق المُرْجئة.

٥ـ فصل في: بيان مقالات فِرق النجّارية[1].

٦ـ فصل في: بيان مقالات الضِرارية، والبكرية، والجهمية.

٧ـ فصل في: بيان مقالات الكَرّامية.

٨ـ فصل في: بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفِرَق التي ذكرناها. وسنذكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

---

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالي، ولكنهما مذكوران في عامة النسخ في تفصيل المقالات فيما من الكتاب، لذلك آثرنا ذكرهما بين المعقوفين للدلالة على ذلك.

الفصل الأول من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فِرَق الرَّفْض.

٤٨ ـ قد ذكرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فِرق[1]، والكَيْسانية منهم فرقتان، والإمامية منهم خمسَ عَشرة فِرقة، ونبدأ بذكر الزيدية، ثم الإمامية، ثم الكَيْسانية، على الترتيب إن شاء الله عزّ وجلّ.

٤٩ ـ ذكر الجارودية من الزيدية:

أولاً: أتباع المعروف بأبي الجارُودِ[2] وقد زعموا أن النبي ﷺ نَصّ على إمامة ابنه الحسن ﷺ، ثم نصّ الحَسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده رضي الله عنهما، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين رضي الله عنهما شُورى في ولدي الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه ـ وكان عالماً وعارفاً ـ فهو الإمام. وزعمت الفِرقة الثانية منهم أن النبي ﷺ هو الذي نصّ على إمامة الحسن بعد عليّ رضي الله عنهما، وإمامة الحسين بعد الحسن (رضي الله عنهما.

ثم افترقت الجارودية بعد هذا ـ في الإمام المنتَظر فِرقاً:

منهم مَنْ لم يعيِّن واحداً بالانتظار، وقال: كل مَنْ شهر سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام.

---

(١) ذكر المسعودي في مروج الذهب: ٢٢٠/٣ أن قوماً من مصنّفي كتب المقالات والآراء والديانات كأبي عيسى محمد بن هارون الورّاق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعدّها بأسمائها. وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١٣٢/١ أن الزيدية ست فرَق، وعدّها، وذكر مقالة كل فِرقة منها، أما الإسفرائني في التبصير ص ١٦ فسار سيرة المؤلف هنا في تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها.

(٢) قال السيد المرتضى في تاج العروس (٢١٨/٢): «والجارودية فِرقة من الزيدية من الشيعة نُسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد، وأبو الجارود هو الذي سمّاه الإمام الباقر سرحوبا، وفسّره بأنه شيطان يسكن البحر» اهـ المقصود منه. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٣٨٦/٣: «زياد بن المنذر، الهمداني، ويقال: الهندي، ويقال: الثقفي ـ أبو الجارود، الأعمى، الكوفي. وذكر مَن أخذ عنهم ومَن أخذوا عنه، ثم قال: قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث، وضعفه جداً، وقا معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: كذاب عدو الله ليس يسوي فلساً... وقال أبو حاتم بن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، ويروي في فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أشياء ما لها أصول، لا يحل كتب حديثه... وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين، وذكره البخاري في فصل مَن مات من الخمسين ومائة إلى الستين» اهـ باختصار. (وانظر ـ مع ذلك ـ فهرست ابن النديم ص ٢٦٧ طبع مصر، ثم أنظر عن هذه الفِرقة: مروج الذهب للمسعودي: ٢٢٠/٣، ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٣٣/١، وخطط المقريزي: ٢٥٢/٢ بولاق، والمِلل والنحل للشهرستاني: ١٥٧/١ طبع الحلبي).

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد(١) الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولا يصدق بقتله، ولا بموته، ويزعم أنه هو المهدي؛ المنتظَر الذي يخرج فيملك الأرض. وقولُ هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية في انتظارها محمدَ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ رضي الله عنهم.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطَّالِقَان(٢) ولا يصدق بموته.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر(٣) الذي خرج بالكوفة، ولا يصدق بقتله ولا بموته.

فهذا قول الجارودية، وتكفيرُهم واجبٌ؛ لتكفيرهم أصحابَ رسول الله ﷺ.

٥٠ ـ ذكر السليمانية أو الجريرية منهم(٤):

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيـدي(٥)، الـذي قال: إن الإمامة شُورَى، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خِيار الأمة، وأجاز إمامَةَ المفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وزعم أن الأمة تركت الأصلَح في البيعة لهما، لأن علياً كان أوْلَى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفراً، ولا فسقاً، وكَفَّر سليمانُ بن جرير

---

(١) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأبو عبدالله الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، هما سبطا رسول الله ﷺ: ابنا ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وريحانتاه، وسيدا شباب أهل الجنة. مات الحسن مسموماً في سنة ٤٩ ومات الحسين شهيداً في معركة كربلاء سنة ٦١، وانظر مقالات الإسلاميين: ١/١٤١ـ ١٤٤.

(٢) محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، المعروف بالنفس الزكية، قال عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١/١٤٥ «خرج بالمدينة، وبويع له في الآفاق، فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى وحميد بن قحطبة، فحارب محمد حتى قُتل، ومات تحت الهدم أبوه عبدالله بن الحسن بن الحسن وعليّ بن الحسن بن الحسن رضي الله عنهم، وقُتل بسبب رجال من أهل بيته، ووجه محمد بن عبدالله أخاه إدريس بن عبدالله إلى المغرب، ولولده هناك مملكة» اهـ. وكان مقتل محمد بن عبدالله في سنة ١٤٥ في المعركة، وبعث عيسى بن موسى برأسه إلى أبي جعفر المنصور، وانظر العبر: ١/١٩٨ ـ ومروج الذهب: ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٨.

(٣) هو أبو جعفر محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين السبط، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين السبط. قال عنه الأشعري: (١/١٤٩): «وخرج محمد بن القاسم من ولد الحسين بن علي بخراسان ببلدة يُقال لها الطالقان، في خلافة المعتصم، فوجه إليه عبدالله بن طاهر وهو على خراسان جيشاً، فانهزم محمد ثم قدر عليه عبدالله بن طاهر ـ فحمله إلى المعتصم فحبسه معه في قصره، فاختلف الناس في أمره، فمن قائل يقول: هرب، ومن قائل يقول: مات. ومن الزيدية مَن يزعم أنه حي وأنه سيخرج» اهـ، وانظر أيضاً المقالات: ١/١٣٤، والكامل لابن الأثير: ٦/١٦٢، ومقاتل الطالبين ص ٥٧٧، والنجوم الزاهرة: ٢/٢٣٠ وتاريخ الطبري في حوادث سنة ٢١٩.

(٤) في مقالات الإسلاميين: ١/١٣٥ و١٥١ والتبصير ١٧ «يحيى بن عمر» وهو الصواب، قال الأشعري: «وخرج بالكوفة أيام المستعين أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبدالله بن طاهر. فقتل أبا الحسين»، وانظر كامل ابن الأثير: ٧/٤٣ ومروج الذهب: ٤/١٤٧ وكان خروج يحيى في سنة ٢٤٨ ويقال في سنة ٢٥٠.

(٥) أنظر عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/١٣٥، والتبصير ١٧، والملل والنحل للشهرستاني: ١/١٥٩ طبع الحلبي، وهؤلاء يسمونها السليمانية، وسمّاها المقريزي (الخطط: ١/٣٥١) الجريرية، وقد جمع المؤلف بين الاسمين كما ترى.

[عثمان[1]] بالأحداث التي نَقَمها الناقمون منه، وأهلُ السُّنَّة يكفِّرون سليمانَ بن جريرٍ من أجل أنه كَفَّر عثمان رضي الله عنه.

٥١ ـ ذكر البُتْرية منهم[2]:

هؤلاء أتباع رجلين: أحدهما الحسن بن صالح بن حي[3]، والأخير كثير النواء الملقب بالأبتر[4] وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقْدموا على ذمه ولا على مدحه، وهؤلاء أحسن حالاً عند أهل السُّنَّة من أصحاب سليمان بن جرير، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن بن صالح بن حي في مسنده الصحيح، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح. ولكنه قال في كتاب: «التاريخ الكبير»: الحسن بن صالح بن حي الكوفي سمع سمَاك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة، وهو من ثور همدان، وكنيته أبو عبد الله.

قال عبد القاهر: هؤلاء البترية، والسليمانية، من الزيدية كلُّهم يكفِّرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والجارودية يكفِّرون السليمانية والبترية؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يُقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، ولكنهم لا يتبرؤون ممن تبرأ منهما.

قال عبد القاهر: اجتمعت الفرقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلَّدين في النار، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا

---

(١) سليمان بن جرير ـ ووقع في خطط المقريزي وحده «سليم بن جرير» ـ وأحسبه تطبيعاً.

(٢) لا يتم الكلام إلا بذكر هذه الكلمة هنا، كما سيعيده المؤلف بعد سطر وفي: مقالات الإسلاميين «وكان سليمان بن جرير يقدم على عثمان ويكفِّره عند الأحداث التي نقمت عليه». وفي التبصير: «وهؤلاء كانوا يكفِّرون عثمان بسبب ما أخذ عليه من الأحداث».

(٣) أنظر عن هذه الفِرقة: مقالات الإسلاميين: ١٣٦/١ ـ والتبصير ص ١٧ وللملل والنحل للشهرستاني: ١٦١/١. وقد جعل الشهرستاني هذه الفِرقة فرقتين: إحداهما أتباع الحسن بن صالح وسمّاها الصالحية، والثانية أتباع كثير النواء الملقَّب بالأبتر، وسمّاها البترية.

(٤) قال ابن النديم في الفهرست ص ٢٦٧ طبع مصر: «وُلد الحسن بن صالح بن حي سنة مائة، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم، وكان فقيهاً متكلماً، وله من الكتب: «كتاب التوحيد»، كتاب «إمامة ولد عليّ من فاطمة»، كتاب «الجامع في الفقه»، وللحسن أخوان: أحدهما علي بن صالح، والآخر صالح بن صالح، وهؤلاء على مذهب أخيهم الحسن، وكان عليّ متكلماً، قال محمد بن إسحاق: أكثر علماء المحدثين زيدية وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري» اهـ كلامه بحروفه. وقد ترجم له الذهبي في العبر: ٢٤٩/١ وذكر ثناء العلماء عليه، وذكر أن وفاته في سنة ١٦٧، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٢٨٥/٢ ـ ٢٨٩، وذكر اختلاف العلماء فيه، وحكى في وفاته قولين: قيل: توفي في سنة ١٧٩ ورجح أنه توفي في سنة ١٦٧ واعتبر القول الأول سهواً.

أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى و﴿لَا يَاْيْئَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[١]، إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها «زَيْدِيَّة» لقولهم بإمامة زيد[٢] بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، في وقته وإمامة ابنه يَحْيَى[٣] بن زيد بعد زيد. وكان زيدُ بن عليّ قد بايعه على إمامته خمسةَ عَشر ألفَ رجلٍ من أهل الكوفة، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي[٤] عامل هشام ابن عبد الملك على العراقين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إنّا نَنْصُرُك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظَلَمَا جدّك عليّ بن أبي طالب، فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيراً، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً، وإنما خرجتُ على بني أمية الذين قتلوا جدّي الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحَرَّة[٥]، ثم رَمَوْا بيت الله بحجر المنجنيق والنار[٦]، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم «رفضتموني»، ومن يومئذٍ سُمّوا رافضة، وثَبَتَ معه نصر بن خزيمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق بن يزيد بن حارثة في مقدار رجل، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم، وقُتل يزيد، ثم نُبِش من قبره وصُلِب، ثم أُحرِق.

(١) سورة يوسف: الآية ٨٧.

(٢) هو أبو محمد زيد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان قد بايعه خلق في أيام هشام بن عبد الملك، وشجعوه على الخروج على بني مروان، وحارب متولي العراق يوسف بن عمر الثقفي، فظفر به يوسف، فقتله وصلبه، وبقي مصلوباً مدة. قال الذهبي: أربع سنين، وحين خرج جاءه طائفة كبيرة وقالوا له: تبرأ من أبي بكر وعمر ونحن نبايعك ونحارب معك، فأبى، فقالوا: إذن فنحن نرفضك، فسُمّيَ هؤلاء «الرافضة» وبقي اسم «الزيدية» على مَن بقي معه، وقد اختُلِف في عام وفاته، فقيل: سنة ١٢٠، وقيل: ١٢١، وقيل: سنة ١٢٢ (العبر: ١/١٥٤ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٥ ـ وتهذيب التهذيب: ٣/٤١٩ ـ والمعارف: ٢١٦ الدارية ومقالات الإسلاميين: ١٢٩، ١٤٤ ـ ومروج الذهب: ٣/٢١٧).

(٣) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين: خرج في أيام الوليد بن يزيد بن عبدالملك، بالجوزجان من بلاد خراسان منكراً للظلم وما عمّ الناس من الجور، فسيّر إليه نصر بين سيار سلم بن أحوز المازني، فقُتل يحيى في المعركة بسهم أصابه في صدغه، بوحز رأسه وحُمل إلى الوليد، وصُلب جسده بالجوزجان، ولم يزل مصلوباً إلى أن خرج أبو مسلم الخراساني؛ فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز، وأنزل جثة يحيى، وصلى عليها في جماعة أصحابه، ودفنها، وقبره هناك مشهور مزور، وليس ليحيى عقب (مروج الذهب: ٣/٢٢٥ ـ كامل ابن الأثير: ٥/١٠٧ ـ المعارف ٢١٦ ـ مقالات الإسلاميين: ١/١٣٠، ١٤٤).

(٤) هو أبو يعقوب: يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود، الثقفي، كان رجلاً جوّاداً، فصيحاً، حسن القراءة، وكان ـ مع هذا ـ أحمق، سيء الخلق والسيرة، تياهاً، معجباً بنفسه، ولاه هشام بن عبدالملك اليمن في سنة ١٠٦، ثم ولاه العراق في سنة ١٢٠ فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف، ولما ولي يزيد بن الوليد الخلافة حبسه، وبقي في الحبس إلى أن قُتل في سنة ١٢٧ قتله يزيد بن خالد بن عبدالله القسري انتقاماً لأبيه خالد، وكان يوسف قتله حين ولي العراق مكانه (وفيات الأعيان رقم ٨١٤).

(٥) الحرة: موضع معروف قريب من مدينة الرسول ﷺ، وفيه حدثت موقعة عظيمة بين أهل المدينة من أبناء الأنصار والمهاجرين وجيش يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وعليه مسلم بن عقبة المري، وقد قُتل فيها خلق كثير من بني هاشم وسائر قريش ومن الأنصار، ولإسراف مسلم في القتل سماه كثير من المؤرخين مسرفاً (مروج الذهب: ٣/٧٩).

(٦) كان ذلك في أيام عبدالملك بن مروان، إذ أرسل الحجاج بن يوسف الثقفي لحرب عبدالله بن الزبير في مكة، فقذف الكعبة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير، وصلبه (نظر تفصيل أخبار ذلك كله في مروج الذهب: ٣/١١٩ ـ ١٢٢).

وهرب ابنُه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار[1] والي خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سَلْمَ بن أحوز المازني[2] في ثلاثةِ آلافِ رجلٍ، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهده بجوجزان معروفٌ.

قال عبد القاهر: روافضُ الكوفة مَوْصوفون بالغَدْر، والبُخْل، وقد سار المَثَلُ بهم فيهما، حتى قيل: أبْخَلُ من كوفي، وأغْدَرُ من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم بعد قتل عليّ ﷺ بايَعُوا ابنه الحسن، فلما توجَّه لقتال معاوية غَدَرُوا به في سَابَاط المدائن، فطعنه سنان الجعفي في جَنْبِه فصرَعَه عن فرسه، وكان ذلك أحدَ أسباب مصالحته معاويةَ.

والثاني: أنهم كاتبوا الحسينَ بن عليّ ﷺ، ودَعَوْه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية[3] فاغترَّ بهم، وخرج إليهم، فلما بلغ كَرْبَلاَء غَدَروا به، وصاروا مع عُبَيْد الله بن زياد يداً واحدة عليه، حتى قُتِلَ الحسين ﷺ وأكثر عشيرته بكربلاء.

والثالث: غَدْرُهم بزيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قُتِلَ وكان من أمره ما كان.

٥٢ ـ ذكر الكَيْسانية من الرافضة[4]:

---

(١) هو نصر بن سيار بن رافع، من بني جندع بن ليث من كنانة، وهم رهط عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، وكان سيار بن رافع أبو نصر مع مصعب بن الزبير، فسرق عيبة، فقطع عبدالرحمٰن بن سمرة يده، فكان يُقال له «الأقطع» وكان ابنه نصر يُكنى أبا الليث، وقد ولاه هشام بن عبدالملك خراسان، فلم يزل والياً عليها حتى وقعت الفتنة، فخرج يريد العراق، فمات بالطريق بناحية ساوة (المعارف ٤٠٩، ومروج الذهب: ٢٥٥/٢، وكامل ابن الأثير: ٧٩/٥، ٩٤، ٩٩، ١٠٧، ١١٩، ١٥٣، ومقالات الإسلاميين: ١٣١/١).

(٢) وقع في العبر: ٦٦/١ «أسلم بن أحور» بالراء المهملة، وهو في كل كتب المقالات بالزاي، وسلم (أنظر مقالات الإسلاميين: ١٣١/١ والتبصير ١٨ و٦٤) ومن كلام المؤلف تعلم أن سلم بن أحوز كان قائداً من قوّاد نصر بن سيار في خراسان في أواخر بني مروان.

(٣) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: الخليفة الذي وقعت في عهده موقعة الحرة، واستُبيحت مدينة رسول الله ﷺ، وفي عهده قُتل الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، وجمع كثير من بني هاشم واحتز رأس الحسين ﷺ ونُقل إلى الخليفة بدمشق، وقد مات بعد وقعة الحرة بضعة وسبعين يوماً، في منتصف ربيع الأول من سنة ٦٤ (العبر: ٦٩/١) وقال المسعودي: وهلك يزيد بحوارين من أرض دمشق لسبع عشرة ـ وفي نسخة لأربع عشرة ـ ليلة خلت من صفر سنة ٦٤ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة (مروج الذهب: ٦٣/٣).

(٤) أنظر عن هذه الفِرقة: مروج الذهب: ٨٧/٣ ـ ومقالات الإسلاميين: ١ /٨٩ ـ وجعلها إحدى عشرة فرقة ـ والتنبيه لأبي الحسين الملطي ٢٩، ١٤٨، ١٥٢، وقد سماها المختارية نسبة إلى المختار بن أبي عبيد ـ والحور العين ١٥٧ ـ واعتقادات المسلمين للرازي (٦٢) والملل والنحل للشهرستاني: ١٤٧/١ ونسبها إلى كيسان مولى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ، وجعلها فِرقاً منها: المختارية والهاشمية، وفي مقالات الإسلاميين أن «كيسان» لقب كان يُطلق على محمد بن الحنفية.

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عُبَيْد الثقفي[١] الذي قام بثأر الحسين بن عليّ ابن أبي طالب رضي الله عنهم، وقَتَلَ أكثر الذين قَتَلوا حسيناً بكَرْبلاء، وكان المختار يُقال له كَيْسان. وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعليّ ﷺ كان اسمه كَيْسان.

وافترقت الكَيْسانية فرقاً يجمعها شيئان:

أحدهما: قولُهم بإمامة محمد بن الحنفية[٢] وإليه كان يدعو المختارُ بنُ أبي عُبَيد.

والثاني: قولُهم بجواز البَدَاء على الله عزَّ وجل، ولهذه البِدْعة قال بتكفيرهم كلُّ مَن لا يجيز البَداء على الله سبحانه.

واختلفت الكَيْسانية في سبب إمامة محمد بن الحنفية، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه عليّ بن أبي طالب ﷺ، واستدلّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجَمَل وقال له:

أَطْعَنْهُمْ طَعْنَ أبيك مُحَمَّدِ   لا خَيْر في الحربِ إذا لَمْ تُزْبَدِ

وقال آخرون منهم: إن الإمامة بعد عليّ كانت لابنه الحسن، ثم للحُسَين بعد الحسن، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هَرَبَ من المدينة إلى مكة حين طولب بالبَيْعة ليزيد بن معاوية.

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية.

فزعم قوم منهم يُقال لهم «الكربية» أصحاب أبي بكر الضرير[٣]: أن محمد بن الحنفية حيٌّ لم يمت، وأنه في جبل رَضْوَى وعنده عينٌ من الماء وعينٌ من العَسَل يأخذ منهما رزقه. وعن يمينه أسد، وعن يساره نمر، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه، وهو المهديُّ المنتَظَر.

---

(١) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو، الثقفي: الذي خرج يطلب بثأر الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، وهو الذي جهز الجيش لحرب عبيدالله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر النخعي، فكانت بينهم موقعة عظيمة قُتل فيها ابن مرجانة عبيدالله بن زياد وكثير من أشراف الشام، وحُمل إبراهيم بن الأشتر رأس ابن زياد وغيره إلى المختار بالعراق، فبعث المختار بهذه الرؤوس إلى عبدالله بن الزبير بمكة، وهذا كله في عهد عبدالملك بن مروان (مروج الذهب: ١٠٤/٣ وما بعدها) وفي سنة ٦٧ سار مصعب بن الزبير فنزل حروراء والتقى بالمختار، فكانت بينهم موقعة عظيمة قُتل فيها المختار وقوم ممن كانوا معه (العبر: ٧٤/١ ـ والمعارف ٤٠٠).

(٢) محمد بن الحنفية: هو أبو القاسم ـ أبو عبدالله ـ محمد بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة، من بني حنيفة بن لجيم، وقد كان محمد عالماً، فاضلاً، شجاعاً، وتوفي في سنة ٨١ (تهذيب التهذيب: ٣٥٤/٩ ـ العبر: ٩٣/١ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩).

(٣) أنظر مقالات الإسلاميين: ٩٠/١ وفيه حكاية أن كثير عزة كان يرى رأي الكربية، وأنه في ذلك يقول الأبيات الخمسة التي سيرويها المؤلف قريباً، وأولها:

ألا إن الأئمة من قريش   ولاة الحق أربعة سواء

وذهب الباقون من الكَيْسانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية، واختلفوا في الإمام بعده، فمنهم مَن زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه عليّ بن الحسين زين العابدين[١]. ومنهم مَن قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية[٢].

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم، فمنهم مَن نقلها إلى محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب[٣] بوصية أبي هاشم إليه، وهذا قول الراوندية. ومنهم مَن زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بيَان ابن سمعان[٤] وزعموا أن رُوحَ الله تعالى كانت في أبي هاشم، ثم انتقلت منه إلى بَيَان، ومنهم مَن زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب[٥] وادَّعَتْ هذه الفرقة إلٰهيَّة عبد الله بن عمرو بن حرب.

والبيانيةُ والحربيةُ كلتاهما من فرق الغُلاة نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغُلاة، وكان كُثَيِّر[٦] الشاعر على مذهب الكَيْسانية الذين ادَّعَوْا حياة محمد بن الحنفية، ولم يصدّقوا

---

(١) هو أبو الحسين ـ ويقال: أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله ـ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، الملقب بزين العابدين، المدني، وهو الذي يقول فيه الفرزدق:

هذا الذي تعرفُ البطحاءُ وطأتَه والبيتُ يعرفُه، والحِلُّ والحرمُ

وقد اختُلِف في سنة وفاته، فقيل: في سنة ٩٣، وقيل: في ٩٢، وقيل: في ٩٤، وقيل: في ٩٥، وقيل: في ١٠٠ (تهذيب التهذيب: ٣٠٤/٧ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) وفي المشاهير سنة ٧٣ وأحسبه تطبيعاً.

(٢) هو أبو هاشم: عبدالله بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وأبوه محمد بن الحنفية، قال الزبير: كان أبو هاشم صاحب الشيعة فأوصى إلى محمد بن علي بن عبدالله بن عبدالملك، سنة ٩٨، وقيل: في سنة ٩٩ (تهذيب التهذيب: ١٦/٦ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٩٩٤ ـ العبر: ١١٦/١).

(٣) هو أبو عبدالله: محمد بن عليّ بن عبدالله بن العباس بن عبد المطلب، الهاشمي، والد الخليفتين: السفاح، والمنصور، وكان دعاة العباسيين يلقّبونه بالإمام، وكان عابداً عالماً، وتوفي في سنة ١٢٤، ويقال في: ١٢٥ (العبر: ١٦٠/١، ومشاهير علماء الأمصار رقم ١٠٠٣، وتهذيب التهذيب: ٣٥٥/٩).

(٤) هو بيان بن سمعان التميمي، النهدي، اليمني، مخرق ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني من الهجرة، وادعى أول الأمر أن جزءاً إلٰهياً حلّ في عليّ، ثم في محمد بن الحنفية، ثم في ابنه أبي هاشم، ثم في بيان نفسه، ثم تزايدت مخرقته فادعى النبوة، وما زال يمخرق حتى أخذه خالد القسري فقتله وصلبه (مقالات الإسلاميين: ٦٦/١ ـ والتبصير ٧٢ ـ والحور العين: ١٦١، ٢٦٠ ـ والملل والنحل: ١٥٢/١ ـ وشروح المواقف: ٣٥٨/٨ ـ واعتقادات فرق المسلمين ٥٧ ـ وكامل ابن الأثير: ٨٢/٥).

(٥) عبدالله بن عمرو بن حرب، الكندي، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمعان الهندي، ثم زعم أن روح الله انتقلت من أبي هاشم إلى عبدالله بن حرب (مقالات الإسلاميين: ٦٨/١ ـ والتبصير ٧٣ ـ والحور العين ١٦٠).

(٦) هو أبو صخر: كثير بن عبدالرحمن بن أبي جمعة بن الأسود، كان ينسب نفسه في قريش، ويُقال: هو أزدي من قحطان، من شعراء الدولة الأموية، واشتهر باسم كثير عزة، أضافوه إلى أم عمرو عزة بنت حميل من بني حاجب بن غفار، وكثيراً ما يسميها في شعره الحاجبية، وكان يقول بتناسخ الأرواح، وكان خشبياً يؤمن بالرجعة (الأغاني: ٨/ ١٥ ـ ووفيات الأعيان رقم ٥١٩ ـ وخزانة الأدب: ٢٧٦/٢ ـ وطبقات الجمحي: ١٨٤ ـ والشعراء لابن قتيبة: ١/ ٤٨٠ ـ ومعاهد التنصيص: ١٣٦/٢ بتحقيقنا ـ ومقالات الإسلاميين: ٩٠/١) وأراد بسبط إيمان وبر الحسن بن عليّ، وأراد بسبط غيبه كربلاء الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، وأراد بسبط لا يذوق الموت محمد بن الحنفية، وقد أخطأ فرق عقيدته الفاسدة، لأن ابن الحنفية ليس سبطاً، لأن أمه ليست قرشية فضلاً عن أن تكون بنت رسول الله ﷺ فيكون ابنها سبطاً.

بموته؛ ولذا قال في قصيدة له:

أَلاَ إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ ... وُلاَةَ الحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءُ
عَلِيٌّ وَالثَّلاثَةُ مِنْ بَنِيهِ ... هُمُ الأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسِبْطٌ سِبْطُ إِيمَانٍ وَبِرٍّ ... وَسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبَلاءُ
وَسِبْطٌ لاَ يَذُوقُ الموتَ حَتَّى ... يَقُودَ الخَيْلَ يَقْدُمُها اللِّوَاءُ
تَغَيَّبَ لاَ يُرَى فِيهِمْ زَمَاناً ... بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

قال عبد القاهر: أَجَبْناه على أبياته هذه بقولنا[1]:

وُلاَةُ الحقِّ أربعةٌ، ولكن ... لِثَاني اثْنَيْنِ قَدْ سَبَقَ الْعَلاءُ
وَفَارُوقُ الوَرَى أَضْحَى إِمَاماً ... وَذُو النُّورَيْنِ بَعْدُ لَهُ الوَلاَءُ
عليٌّ بَعْدَهُمْ أَضْحَى إِمَاماً ... بِتَرْتِيبي لَهُمْ نَزَلَ القَضَاءُ
ومُبْغِضُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لَعِينٌ ... وَفي نارِ الجَحيمِ لَهُ الجَزَاءُ
وأَهْلُ الرَّفْضِ قومٌ كالنَّصارَى ... حَيَارَى، ما لحيرَتِهِمْ دَوَاءُ

وقالَ كُثَيِّر أيضاً في رَفْضِه[2]:

برِئْتُ إلى الإِلٰهِ مِن ابْنِ أَرْوَى ... وَمِنْ دينِ الخَوَارِجِ أَجْمَعينا
ومِنْ عُمَرٍ برِئْتُ ومن عَتيقٍ ... غَدَاةَ دَعَا أَميرَ المؤمنينا

وقد أجبناه عن هذين البيتين:

بَرِئْتَ مِن الإِلٰهِ بِبُغْضِ قومٍ ... بِهِمْ أَحْيَا الإِلٰهُ المؤمنينا
وما ضَرَّ ابْنَ أَرْوَى مِنْكَ بُغْضٌ ... وَبُغْضُ البَرِّ دِينُ الكافرينا
أَبُو بكرٍ لنا حقّاً إمامٌ ... عَلَى رَغْمِ الروافضِ أجمعينا
وفَاروقُ الورى عُمَرٌ، بحقٍّ ... يُقَالُ له: أميرُ المؤمنينا

وقال كُثَيِّر في قصيدة أيضاً:

أَلاَ قُلْ للوَصِيِّ فَدَتْكَ نَفْسِي ... أَطَلْتَ بِذَلِكَ الجَبَلِ المُقَامَا
أَضَرَّ بِمَعْشَرٍ وَالَوْكَ مِنَّا ... وَسَمُّوكَ الخَلِيفَةَ وَالإِمَامَا

---

(١) أراد بثاني اثنين أبا بكر الصدّيق ﷺ، وقد أخذ هذه العبارة من قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۝٤٠﴾ [سورة التوبة: الآية ٤٠]. والفاروق: هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وذو النورين: هو عثمان بن عفان، وبعد الثلاثة أبو الحسين عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) ابن أروى: هو عثمان بن عفان ﷺ، وعتيق: هو أبو بكر الصدّيق رضوان الله عليه، قيل: هو اسمه، وقيل: اسمه عبدالله، وعتيق لقبه.

وَعَادَوْا فيكَ أَهْلَ الأرضِ طُرّاً مُقَامُكَ عندَهُمْ سِتِّينَ عاما
وما ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ وَلاَ وَارَتْ له أرضٌ عِظَامَا
لقد أمسَى بمجرى شِعْبِ رَضْوَى تُراجِعُه المَلاَئِكَةُ الكَلاَمَا
وإنَّ لَهُ لرزْقاً كلَّ يوم وأشْرِبَةً يُعلُّ بها الطَّعَامَا

وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا:

لَقَدْ أَفْنَيْتَ عمرَكَ بانتظارٍ لمن وارى الترابُ له عِظَامَا
فليس بِشِعْبِ رَضْوَاء إمَامٌ تُراجعهُ الملائكةُ الكلامَا
ولا مَنْ عِنْدَه عَسَل وماء وأَشْرِبَةٌ يعلُّ بها الطعاما
وَقَدْ ذَاقَ ابن خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ كما قد ذاقَ وَالِدُهُ الحِمَامَا
ولو خَلَدَ امرؤٌ لعُلُوِّ مجدٍ لعاشَ المُصْطَفَى أبداً وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميري أيضاً على مذهب الكَيْسانية الذين ينتظرون محمد بن الحنفية، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج، ولهذا قال في شعر له:

ولكن كُلُّ مَنْ في الأرضِ فَانٍ بذا حَكَمَ الَّذِي خَلَقَ الأَنَامَا

وكان أول مَن قام بدعوة الكَيْسانية إلى إمامة محمد بن الحنفية المختار ابن أبي عُبَيْد الثقفي، وكان السببُ في ذلك أنَّ عُبَيْدَ الله بن زياد لما فرغ من قَتْلِ مُسْلم بن عقيل[1]، وفرغ من قتل الحسين بن عليّ رضي الله عنهما، رُفِعَ إليه أن المختار بن أبي عُبَيْد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفَى، فأمر بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشَتَر عينه، وحبسه، فتشفَّع إليه في أمره قوم، فأخرجه من الحبس، وقال له: قد أجَّلْتك ثلاثة أيام، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاَّ ضربتُ عنقك، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة، وبايع عبد الله بن الزبير[2]، وبقي معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْنُ بن نمير السكوني، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام، ثم مات يزيد بن معاوية ورجَعَ جندُ الشام إلى الشام، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز، واليمن، والعراق، وفارس، ولقي المختار من ابن الزبير جَفْوَة فهرب منه إلى الكوفة وواليها يومئذ عبدُ الله بن يزيد

---

(١) مسلم بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب، الهاشمي، عمه عليّ بن أبي طالب، والحسنان ابنا عمه، وقد تقدم الحسين إلى الكوفة حين دعاه أهلها ليبايعوه، وانظر خبر مقتله في مروج الذهب: ٦٨/٣ مفصلاً.

(٢) هو أبو بكر ـ وأبو خبيب أيضاً ـ عبدالله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، وأمه أسماء ذات النطاقين بنت أبي بكر الصدّيق رضي الله عنهما، وهو أول مولود وُلد في الإسلام بالمدينة، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي في المسجد الحرام سنة ٧٢ في عهد عبدالملك بن مروان، ثم صلبه: وقيل: كان ذلك في سنة ٧٣ (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٥٤ ـ والعبر: ٨١/١ ـ وتهذيب التهذيب: ٢١٣/٥ ـ ومروج الذهب: ٨١/٣).

الأنصاري[١] من قبل عبد الله بن الزبير، فلما دخل الكوفةَ بعث رسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونَوَاحيها إلى المدائن، ودعاهم إلى البيعة له، ووعَدَهم أنه يخرج طالباً بثأر الحسين بن عليّ ﷺ، ودعاهم إلى محمد بن الحنفية، وزعم أن ابن الحنفية قد اسْتَخْلَفه، وأنه قد أمرهم بطاعته، وعَزَلَ ابنُ الزبير في خلال ذلك عبدَ الله بن يزيد الأنصاري عن الكوفة، ووَلاَّها عبد الله بن مُطيع العَدَوي[٢] واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه في السر، وكانوا زُهاء سبعةَ عَشَرَ ألفَ رجلٍ، ودخل في بيعته عبدُ الله بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه، وإبراهيمُ بن مالكٍ الأشترِ[٣]، ولم يكن في شيعة الكوفة أجل منه ولا أكثر منه تَبَعاً، فخرج به على والي الكوفة عبد الله بن مُطيع، وهو يومئذ في عشرين ألفاً، ودامت الحرب بينهما أياماً، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيدية، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها، وقَتَل كُلَّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن عليّ رضي الله عنهما بكربلاء، ثم خطَبَ الناس فقال في خطبته:

الحمد لله الذي وَعَد وليَّه النَّصر، وعدوَّه الخُسْر، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاءً مَقْضِيّاً، ووعداً مأتيّاً، يا أيها الناس قد سمعنا دعوة الداعي وقبلنا قول الداعي، فكم من باغٍ وباغية وقتلى في الواعية، فهلمُّوا عبادَ الله إلى بَيْعة الهدى، ومجاهدة العِدَى، فإني أنا المُسَلَّطُ على المُحلّين، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبيين.

ثم نزل عن منبرِه وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد[٤] حتى أخذ رأسَه، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر، وهو ابن أخت المختار، وقال: ذاك برأس الحُسَيْن، وهذا برأس ابن الحسين الكبير، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولاَّه عليهم عبدُ الملك بن مروان،

---

(١) هو أبو أمية: عبدالله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة: شهد الحديبية وهو صغير، وشهد الجمل وصفين مع عليّ ﷺ، واستعمله ابن الزبير أميراً على الكوفة، وكان الشعبي كاتبه (تهذيب التهذيب: ٧٨/٦ - المعارف ٤٥٠ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧٩).

(٢) هو عبدالله بن مطيع بن الأسود بن حارثة بن نضلة بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدي بن كعب، القرشي، العدوي، كان من رجال قريش جلداً وشجاعة، وكان على جيش قريش يوم الحرة، واستعمله ابن الزبير على الكوفة فأخرجه المختار بن أبي أبي عبيد منها (تهذيب التهذيب: ٣٦/٦) فذهب إلى مكة فكان مع ابن الزبير، فجرح ومات من جراحته (المعارف: ٣٩٥).

(٣) إبراهيم بن الأشتر النخعي، ذكره الذهبي (العبر: ٧٣/١) في وادث سنة ست وستين، وقال: «وجهز المختار جيشاً ضخماً مع إبراهيم بن الأشتر النخعي فكانوا ثمانية آلاف لحرب عبيدالله بن زياد، فكانت وقعة الخازر بأرض الموصل، وقيل: كانت في سنة ٦٧، وهو أصح، وكانت ملحمة عظيمة» اهـ. وقال في التي تليها: «في المحرم كانت وقعة الخازر، اصطلم فيها أهل الشام وكانوا أربعين ألفاً، ظفر بهم إبراهيم بن الأشتر وقتلت أمراؤهم عبيدالله بن زياد بن أبيه وحصين بن نمير السكوني الذي حاصر ابن الزبير وشرحبيل بن ذي الكلاع» هـ. ثم ذكر مقتله في سنة ٧٢.

(٤) هو عمر بن سعد بن أبي وقاص: قتله المختار بن أبي عبيد في سنة ست وستين حيث توثب على الكوفة مظهراً أنه يأخذ بثأر الحسين بن عليّ ويتبع الذين شاركوا في قتله، لأنه هو الذي قاد الجيش لقتال الحسين بأمر عبيدالله بن زياد.

فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام، وقُتِل منهم سبعون ألفاً في المعركة، وقُتِلَ عُبيد الله بن زياد والحصين بن نُمَيْر السكوني[١]، وأنفذ إبراهيم بن الأشتر برؤوسهم إلى المختار، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينيا تكهَّنَ بعد ذلك، وسَجَع كأسجاع الكَهَنة، وحكى أيضاً أنه ادّعى نزول الوحي عليه.

فمن أسجاعه قوله: أما والذي أنزل القرآن، وبيّن الفرقان، وشرع الأديان، وكره العصيان، لأقتلَنَّ البغاة من أزدعمان، ومَذْحج وهمدان، ونَهْد وخَوْلان، وبكر وهِزّان، وثُعَل وَنَبْهان، وعبس وذُبْيان، وقيس عَيْلاَن.

ثم قال: وحق السميع العليم، العليّ العظيم، العزيز الحكيم، الرحمٰن الرحيم، لأعركَنَّ عَزكَ الأديم، أشرافَ بني تميم.

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية، وخاف من جهته الفتنةَ في الدين، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته، وسمع المختار ذلك، فخاف من قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته، فقال لجنده: إنَّا على بَيْعة المهديّ، ولكن للمهديّ علامة، وهو أن يُضرَبَ بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهديّ، وانتهى قولُه هذا إلى ابن الحنفية، فأقام بمكة خوفاً من أن يقتله المختار بالكوفة.

ثم إن المختار خدعته السَّبئية الغُلاة من الرافضة فقالوا له: أنت حُجّة هذا الزمان، وحملوه على دعوى النبوّة، فادعاها عند خواصه، وزعم أن الوحي ينزل عليه، وسجع بعد ذلك فقال: أما ومُنشي السحاب، الشديد العقاب، السريع الحساب، العزيز الوهّاب، القدير الغلاّب، لأنبُشَنَّ قبر ابن شهاب[٢] المُفْتَري الكذاب، المجرم المرتاب، ثم وربّ العالمين، وربّ البلد الأمين، لأقتلَنَّ الشاعر المُهين، وراجزَ المارقين، وأولياء الكافرين، وأعوانَ الظالمين، وإخوان الشياطين، الذين اجتمعوا على الأباطيل، وتَقَوَّلُوا عليّ الأقاويل، وليس خطابي إلا لذوي

---

(١) وقع في أصول هذا الكتاب «الحصين بن نمر» وفي العبر (٧٤/١)، «الحصين بن نمير» بالتصغير، ومثله في المعارف ٢٣٩، ٣٤٣، ٣٥١، وقد عده ابن قتيبة من المنافقين وقال: إنه أغار على تمر الصدقة فسرقه، وذكر أيضاً أنه تولى الجيش الذي وجهه يزيد بن معاوية إلى مكة لقتال ابن الزبير بعد موت قائده الأول مسلم بن عقبة المري، ووقع في كامل المبرد: ١٧٤/٢ طبع الخيرية «حضين بن نمير» بالضاد معجمة وعلى زنة المصغر، وما هو بشيء.

(٢) ظن بعض المتصدرين أن هذا الأحمق الضال يريد بابن شهاب الإمام الحافظ شيخ أهل الحجاز وأهل الشام جيعاً أبا بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، القرشي، أحد بني زهرة بن كلاب، وهو الذي يقول عنه عادل بني مروان عمر بن العزيز: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري (المعارف ٤٧٢ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٤٤ ـ وتهذيب التهذيب: ٤٤٥/٩)، ولا يصح ذلك؛ لأن هذا الكلام قاله هذا الأفاك في عشر السبعين، وابن شهاب المذكور توفي في سنة ١٢٤ بعد هذا الكلام بأكثر من خمسين سنة، فإن صحت هذه العبارة كان المراد بابن شهاب مسلم بن عبيدالله والد محمد المذكور؛ فإنه قد كان مع ابن الزبير في خروجه على المروانيين (المعارف ٤٧٢) وهذا مما يحنق عليه صدر المختار الذي كان مع ابن الزبير ثم خرج عليه وكان منه ما ذكر المؤلف.

الأخلاق الحميدة، والأفعال السديدة، والآراء العتيدة، والنفوس السعيدة.

ثم خَطَبَ بعد ذلك فقال في خطبته: الحمد لله الذي جعلني بصيراً، ونَوَّرَ قلبي تنويراً، والله لأحرِقَنَّ بالمصر دُورا، ولأنبِشَنَّ بها قبوراً، ولأشفِيَنَّ منها صدوراً، وكفى بالله هادياً ونصيرا.

ثم أقسم فقال: بربِّ الحرم، والبيت المحرَّم، والركن المكرَّم، والمسجد المعظَّم، وحق ذي القلم، ليُرْفَعَنَّ لي عَلَم، من هنا إلى إضَم، ثم إلى أكناف ذي سَلَم.

ثم قال: أما وربِّ السماء، لتنزلَنَّ نار من السماء، فلتحرِقَنَّ دار أسماء، فأُنْهِيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة[1] فقال: قد سَجَعَ بي أبو إسحاق وأنه سيحرق داري، وهَرَب من داره، وبعث المختار إلى داره مَنْ أحرقها بالليل، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها.

ثم إن أهل الكوفة خرجُوا على المختار لما تكهَّن، واجتمعت السبئية إليه مع عبيد أهل الكوفة لأنه وعَدَهم أن يعطيهم أموال ساداتهم وقاتلَ بهم الخارجين عليه، فظفر بهم، وقَتلَ منهم الكثير، وأسَرَ جماعة منهم، وكان في الأسْرَاء رجل يُقال له سُرَاقة بن مِرْداس البارقي[2] فقُدِّمَ إلى المختار، وخاف البارقي أن يأمر بقتله، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار: ما أنْتُم أسرتمونا ولا أنتم هزمتمونا بعِدَّتكم، وإنما هزمنا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُلْقِ فوق عسكركم، فأعجب المختارَ قولُه هذا، فأطلق عنه، فلحق بمُصْعَب بن الزبير[3] بالبصرة، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات:

ألاَ أبلِغْ أبا إسحاقَ أنّي ... رَأيتُ البُلْقَ دُهْماً مُصْمَتاتِ

---

(١) هو أبو حسان: أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة بن بدر، الفزاري، الكوفي، من سادات أهل المدينة، ومن جلّة التابعين، توفي في سنة ٦٥ على الأرجح (الإصابة رقم ٤٤٧ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥٣٢).

(٢) سراقة بن مرداس، البارقي ـ نسبة إلى بارق، وبارق: يُحتمل واحداً من إثنين، فإما أن يكون قبيلة من قبائل اليمن منهم معقر بن حمار البارقي الشاعر، وإما أن يكون موضعاً قريباً من الكوفة، وفيه يقول الأسود بن يعفر:

أرض الخورنق والسدير وبارق ... والقصر ذي الشرفات من سنداد

لسان العرب: برق.

(٣) هو مصعب بن الزبير بن العوام، ولاه أخوه عبدالله العراق، وحرب المختار. فدخل البصرة وتأهب منها، ثم سار لحرب المختار وعلى ميمنته وميسرته المهلب بن أبي صفرة وعمرو بن عبدالله التيمي، فقتلوا من جند المختار عدداً عديداً، ثم ساروا فدخلوا الكوفة وحصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قُتل في رمضان من سنة ٦٧، وفي سنة ٧٢ تجهز عبدالملك بن مروان، وسار يقصد مصعب بن الزبير بالعراق، فالتقى الجمعان، فخان مصعباً بعض جيشه، ولحق منهم بعبد الملك وقد كان كتب إليهم يدعوهم ويمنيهم، فأثخنوا مصعباً بالجراح ثم شد عليه واحد منهم فطعنه وهو يقول: يا لثارات المختار (١/٧٥، ٨٠ وشذرات الذهب: ١/٧٤ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٥٧ وذكر أن مقتله في سنة ٧١ وله تسع وثلاثون سنة ـ والمعارف ٢٢٤).

أُرِيَ عينيّ ما لم تَنْظُراه كِلانا عالم بالتُّرَهَاتِ[١]

كَفَرْتُ بَوَحْيِكم وجعلتُ نَذْراً عليّ قِتالَكم حتّى المَمَاتِ

وفي هذا الذي ذكرناه بيان سبب كَهانة المختار ودَعْواه الوحيَ إليه.

وأما سبب قوله بجواز البَدَاء على الله عزّ وجلّ فهو أن إبراهيم بن الأشتر لمّا بلغه أن المختار تكهّنَ وادعى نزول الوحي إليه قعد عن نُصْرَته، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة، وعلم مُصعَب بن الزبير[٢] أن إبراهيم بن الأشتر[٣] لا ينصر المختار، فطمع عند ذلك في قَهْر المختار، ولحق به عُبيد الله بن الحرّ الجعفي[٤]، ومحمد بن الأشعثُ الكِنْدي[٥]، وأكثر سادات الكوفة، وجعل على مقدّمته المهلّب[٦] بن أبي صُفْرة مع أتباعه مع الأزد، وجعل أعِنّة الخيل إلى عبيد الله[٧] بن مَعْمَر التَّيميّ، وجعل الأحْنَف بن[٨] قيس على خيل تميم، فلمّا انتهى خبرُهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شُمَيط[٩] إلى قتال مُصْعب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره، وأخبرهم بأن الظفر

---

(١) يروي علماء الصرف هذا البيت «أرى عيني ما لم ترأياه» على أنه رجوع إلى الأصل المهجور، وقد رواه على هذا الوجه الذي ذكرناه ابن منظور في لسان العرب (رأي) وذكر أنه يروي «ما لم ترياه» بغير همز.

(٢) قد تقدمت ترجمة مصعب بن الزبير (ص ٤٩).

(٣) إبراهيم بن الأشتر، النخعي، الذي وجه المختار بن أبي عبيد لقتال عبيدالله بن زياد فالتقى جيشاهما بقرب الزاب، فقتل عبيدالله بن زياد، قتله محمد بن مروان بن الحكَم بدير الجاثليق بين الشام والكوفة، وقد سمّى أصحاب إبراهيم بن الأشتر «الخشبية» لأنهم لقوا مصعب بن الزبير ومعهم الخشب وهو أكثر سلاحهم.

(٤) هو عبدالله بن الحر الجعفي: كان من قواد العرب ذوي النجدة، وكان - مع ذلك - من فحولة الشعراء، كان أول أمره معدوداً في أصحاب عثمان بن عفان ﷺ، فلما قُتل عثمان تحيز إلى معاوية بن أبي سفيان، وشهد معه صفين، فلما كان زمن عبدالله بن الزبير خرج عليه، وكانت بينه وبين مصعب مناقشات ومنازعات ومناوشات، وقد حاربه وصمد له، ولكن أصحابه تفرقوا عنه، فلما رأى الدائرة عليه خشي على نفسه الأسر فألقى بنفسه في الفرات، فمات غريقاً في سنة ٦٨ (أنظر تاريخ ابن الأثير في حوادث ٦٨).

(٥) هو أبو قيس محمد بن الأشعث بن قيس، الكندي، وأمه أخت خليفة رسول الله ﷺ، أبي بكر الصدّيق ﷺ، وقد قُتل محمد هذا في سنة ٦٧.

(٦) هو المهلب بن أبي صفرة القائد الباسل، واسم أبي صفرة ظالم بن سراق، الأزدي أزد العتيك، غزا المهلب أرض الهند في سنة أربع وأربعين، ووصل إلى قندابيل بأرض السند، وكان أميراً في جيش سعيد بن عثمان بن عفان الذي وجهه معاوية على خراسان فغزا سمرقند، وقد ولي المهلب - بعد ذلك - خراسان لابن الزبير، وحارب الأزارقة، وأباد منهم ألوفاً في سنة ٦٥ وكان على ميمنة جيش مصعب الذي حارب المختار بن أبي عبيد، وتوفي المهلب في ذي الحجة من سنة ٨٢ بمروالروذ، وكانت ولادته في عام الفتح، ويُقال: إن لأبيه صحبة (العبر: ١/٩٥ - المعارف ٣٩٩).

(٧) عبدالله بن معمر، التيمي، أحد بني تيم بن مرة رهط أبي بكر الصدّيق ﷺ، وقد وقع في أصل هذا الكتاب «التميمي» وهو خطأ صوابه ما ذكرنا.

(٨) هو أبو بحر: صخر بن قيس - ويُقال: الضحاك بن قيس - بن معاوية بن حصين بن عباد بن مرة بن عبيد، أحد بني تميم، وقد أسلم ولم يفد على رسول الله ﷺ، فلما كان زمن عمر وفد عليه، وشهد صفين مع عليّ ﷺ، ولم يشهد الجمل مع أحد الفريقين، فلما كان زمن عبدالله بن الزبير خرج مع مصعب إلى الكوفة، وفيها مات، وقد كبُرت سنة جداً (المعارف ص ٤٢٣) وهو مضرب المثل في الحلم، وكانت وفاته في سنة ٧٢ (العبر: ١/٨٠) وقال ابن حبان: توفي في سنة ٦٧ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤١).

(٩) لم أقف لأحمد بن شميط على أكثر مما تفيده هذه العبارة من أنه كان من أصحاب المختار وقواده.

يكون لهم، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك، فالتقى الجيشان بالمدائن، وانهزم أصحابُ المختار، وقتل أميرهم ابن شُمَيْط وأكثرُ قواد المختار، ورجع فُلُولُهم إلى المختار، وقالوا له: لماذا تَعِدُنَا بالنصر على عدونا؟!! فقال: إن الله تعالى كان قد وَعَدني ذلك، لكنه بَدَاله. واستدلَّ على ذلك بقول الله عزَّ وجل: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[1] فهذا كان سبب قول الكَيْسانية بالبَدَاء.

ثم إن المختار باشَرَ قتال مُصْعب بن الزبير بنفسه بالمذار من ناحية الكوفة، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي. قال المختار: طابت نفسي بقتله أنْ لم يكن قد بقي من قَتَلةِ الحسين غيره، ولا أبالي بالموت بعد هذا. ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة، وتحصَّن فيها مع أربعمائة من أتباعه، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام، حتى فَنِيَ طعامُهم، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين، فقُتِلُوا وقُتِلَ المختار معهم، قتله أخَوَان يُقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بني حنيفة، وقال أعشى هَمدانَ في ذلك:

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تَنْمِي	بما لاقى الكوارث بالمذار
وما إنْ سَرَّني إهلاكُ قومي	وإن كانوا وحَقِّكَ في خَسَارِ
ولكني سُررتُ بما يُلاقي	أبو إسْحاقَ من خِزْيٍ وَعَارِ

فهذا بيان سبب قول الكَيْسَانية بجَواز البَدَاء على الله عزَّ وجلَّ.

واختلفت الكَيْسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزعموا أنه حَيٌّ محبوس بجبل رَضْوَى إلى أن يؤذَنَ له بالخروج، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم.

فمنهم مَن قال: لله في أمره سرّ لا يعلمه إلا هو، ولا يعرف سبب حبسه.

ومنهم مَن قال: إن الله تعالى عاقَبَه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن عليّ إلى يزيد بن معاوية، وطلبه الأمان منه، وأخذِهِ عطاءه، ثم لخروجه في وجه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هارباً من ابن الزبير. وزعموا أن صاحبه عامر بن واثلة[2] الكناني سار بين يديه وقال في ذلك المسير لأتباعه:

يا إخوتي، يا شيعتي، لا تَبْعَدُوا	ووازِرُوا المهديَّ كيما تهتدوا

---

(١) سورة الرعد: الآية ٣٩.

(٢) هو أبو الطفيل عامر بن واثلة، الكناني، رأى النبي ﷺ، وكان آخر الذين رأوه موتاً، فقد مات بعد سنة ١٠٠، وشهد مع عليّ ﷺ المشاهد كلها، ثم كان مع المختار بن أبي عبيد، وكان صاحب رايته، وكان يؤمن بالرجعة (المعارف ص ٣٤١ ـ والعبر: ١١٨/١).

محمد الخيرات، يا محمد — أنت الإمام الطاهر المسدَّدُ
لا ابن الزبير السامريّ الملحِد — ولا الذي نحنُ إليه نقصد

وقالوا: إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب، فعصى ربه بتركه قتاله، وعصاه بقصده عبدَ الملك بن مروان، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيدَ بن معاوية، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف، ومات بها ابنُ عباس ودَفَنه ابنُ الحنفية بالطائف، ثم سار منها إلى الذر، فلما بلغ شعب رَضْوَى اختلفوا فيه، فزعم المقرُّون بموته أنه مات فيه، وزعم المنتظرون له أن الله حَبَسَهُ هنالك وغَيَّبه عن عيون الناس عقوبةً له على الذنوب التي أضافُوها إليه، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج، وهو المهديّ المنتَظَر.

٥٣ ـ ذكر الإمامية من الرافضة[١]:

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكَيْسانية والغُلاَة: خمسَ عَشْرَة فرقةً: الكاملية، والمحمدية، والباقرية، والناووسية، والشُمَيْطية، والعمَّارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقَطْعية، والاثنا عشرية، والهشامية، والزُرَارية، واليونسية، والشيطانية.

٥٤ ـ ذكر الكاملية منه[٢]:

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يُعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعةَ عليّ، وكَفَّرَ عليّ بتركه قتالَهم، وكان يلزمه قتالُهم كما لزمه قتال أصحاب صفّين، وكان بشّار بن برد الشاعر الأعمى[٣] على هذا المذهب، وروى أنه قيل له: ما تقول في الصحابة؟ قال: كفروا، فقيل له: فما تقول في عليّ؟ فتمثّلَ بقول الشاعر:

وما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو — بصاحبك الذي لا تصبحينا[٤]

وحكى أصحاب المقالات عن بشّار أنه ضَمَّ إلى ضلالته في تكفير الصحابة وتكفير عليّ معهم ضلالتين أخريين:

---

(١) أنظر التبصير ص ٢٠، ومقالات الإسلاميين: ٩٨/١ ـ والملل والنحل للشهرستاني: ١٦٢/١.

(٢) أنظر التبصير ص ٢١، ولم يذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين الكاملية بين فِرَق الرافضة، كما لم يذكرها الشهرستاني في الملل والنحل بين فِرق الإمامية.

(٣) بشار بن برد، شاعر مجيد مفلق، خدم الملوك، وحضر مجالس الخلفاء، وأخذ جوائزهم وعطاياهم، وكان يمدح للمهدي العباسي ويحضر مجلسه، وكان المهدي يأنس به ويدنيه منه، ويجزل له العطاء، وكان ـ أيضاً ـ يعد من الخطباء الفصحاء، وكان أولاً كثير المديح لواصل بن عطاء، وكان يفضل واصلاً على خالد بن صفوان وشبيب بن شية والفضل بن عيسى. وكانوا قد خطبوا عند عبدالله بن عمر بن عبد العزيز والي العراق، وقال بشار في ذلك شعراً، ثم رُمِيَ بالزندقة، ودان بالرجعة، وكفَّر جميع الأمة فتبرأ منه واصل، فهجاه، ثم قتله المهدي في سنة ١٦٧، وقيل: في سنة ١٦٨ (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢١ ـ والبيان والتبيين للجاحظ: ٢٣/١ ـ ٣٢ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ ـ ٣١).

(٤) هذا البيت هو البيت السادس من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي (أنظر شرح القصائد العشر ٢٨٧).

إحداهما: قوله برَجْعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة، كما ذهب إليه أصحابُ الرَّجْعَة من الرافضة.

الثانية: قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض، واستدلُّوا على ذلك بقول بشّار في شعر له:

الأرْضُ مظلمة، والنار مُشرِقةٌ ... والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوان الأنصاري في قصيدته التي قال[1] فيها:

زَعمْتَ بأن النار أكرمُ عُنْصُراً ... وفي الأرض تَحْيَا في الحجارة والزَّنْدِ
وتخلَقُ في أرحائها وأرومِها ... أعاجيبُ لا تُحْصَى بخط ولا عقد
وفي القَعْرِ من لجّ البحار مَنَافِعٌ ... من اللؤلؤ المكنون والعنبر الوَرْدِ
ولا بدَّ من أرض لكل مُطَيِّرٍ ... وكل سَبُوح في الغَمائر ذي جُدٍّ
كذلك وما ينساح في الأرض ماشياً ... على بطنه مَشْيَ المجانِبِ للقَصْد
وفي قُلَلِ الأجبال فوق مقطم ... زبرجد أملاك الورى ساعة الحشد
وفي الحَرَّة[الرَّجْلاء كم من] معادن ... لهنَّ مغَارات تبجَّسْنَ بالنقدِ
من الذهب الإبريز والفضة التي ... تروق وتُصْبي ذا القناعة والزهد
وكل فِلزٍ من نُحاسٍ وآنُكٍ ... ومن زئبق حي ونوشادر سندي
وفيها زرانيخ وشَبٌّ ومَرْقَشٌ ... ومن مَرْقَشيثا غير كابٍ ولا مُكْدِي[2]
وفيها ضروب القار والزفْتِ والمَهَا ... وأصناف كبريت مطاولة الوقْدِ
ومن أثمد جوز وكلْسٍ وفضة ... ومن توتيا في معادنها هندي
وكل مواقيت الأنام وحَلْيِها ... من الأرض والأحجار فاخرة المجد
وفيها مَقام الحِلِّ والركنُ والصَّفا ... ومُسْتَلَم الحُجّاج من جنة الخُلْد
مفاخر للطين الذي كان أصْلَنا ... ونحن بَنُوه غيرَ شك ولا جحْد
فذلك تدبير ونَفْع وحكمة ... وأوضَحُ برهان على الواحد الفَرْدِ
فيا بن حليف الشؤم واللؤم والعَمَى ... وأبعد خلق الله من طرق الرُّشْدِ[3]
أتهجو أبا بكرٍ، وتخلع بعده ... عليّاً، وتَعزو كل ذاك إلى بُرْدِ
كأنك غضبان على الدِّين كلّه ... وطالب ذَحْلٍ لا يبيت على حقد

(١) أنشد الجاحظ هذه القصيدة أطول مما أنشده المؤلف، فانظر البيان: ١/٢٧ وما بعدها، وقد قوّمنا اعوجاجها عن البيان إذ كانت النسخة كثيرة الأخطاء.

(٢) في البيان «ومكر ومرتك» وقد عدلنا اعوجاج الشطر الثاني عنه.

(٣) بين هذا البيت والذي قبله أربعة أبيات أثرها الجاحظ في البيان.

تُوَاثِبُ أقماراً وأنت مُشَوَّه ... وأقْرَبُ خلقِ الله من نسب القردِ

وقد هجا حمادُ عَجْرَد[1] بشاراً، وقال في هجائه:

وَيَا أَقْبَحَ من قردٍ ... إذا ما عَمِيَ القرد

وقيل: إن بشاراً ما جَزِعَ من شيء جزعَهُ من هذا البيت، وقال: يراني فيصفني ولا أراه فأصفه.

قال عبد القاهر: أُكَفِّرُ هؤلاء الكاملِيّة من وجهين:

أحدهما: من جهة تكفيرها جميعَ الصحابة من غير تخصيص.

والثاني: من جهة تفضيلها النارَ على الأرض، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرْد، وقد فعل الله به ما استحقه، وذلك أنه هجَا المهديَّ فأمر به حتى غرِقَ في دجلة، ذلك له خِزْي في الدنيا، ولأهل ضلالَته في الآخرة عذاب أليم.

٥٥ ـ ذكر[2] المحمدية:

هؤلاء ينتظرون محمدَ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولا يصدقون بقتله ولا بموته، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمَرَ بالخروج، وكان المُغيرَةُ بن سعيد العِجْلي[3] مع ضلالته في التشبيه يقول لأصحابه: إن المهديَّ المنتَظر محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ رضي الله عنهم، ويُستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله ﷺ، واسمَ أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله ﷺ. وقال في الحديث عن النبي

---

(١) حماد عجرد: شاعر هجّاء بذيء اللسان، خبيث، لم يسلم من لسانه أحد، هجا محمد بن سليمان الهاشمي بقصيدة قال فيها:

له جسم برغوث وعقل مكاتب ... وغلمة سنور بهيت بولول

فأهدر محمد بن سليمان دمه، فضاقت عليه الأرض، وذهب إلى قبر أبيه سليمان بن عليّ بن عبدالله بن العباس، فاستجار به، وقال كلمة أولها:

لم أجد لي من الأنام مجيراً ... فاستجرتُ القبور والأحجارا

وكان بشار إذا سمع هجاء حماد فيه يضج ويتألم، وقد سئل عن أقبح ما هجاه به، فأنشد البيت الذي ذكره المؤلف، ويقال: إن أشد ما هجاه به قوله:

لو طليت جلدته عنبراً ... لنتنت جلدته العنبرا

أو طليت مسكاً ذكيا إذن ... لحَوَّلَ المسكَ عليه خرا

(٢) أنظر التبصير ص ٢١.

(٣) المغيرة بن سعيد العجلي ـ ويقع في بعض المراجع «البجلي» زعم أن أبا جعفر محمد بن عليّ الباقر أوصى إليه، فأتم به جماعة من أهل الضلال، وبلغ خالد بن عبدالله القسري خبره فأخذه وقتله ثم صلبه (انظر كامل ابن الأثير: ٨٢/٥ والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/١).

عليه الصلاة والسلام قوله في المهديّ: «إن اسمه يوافقُ إسمي، واسم أبيه إسم أبي». فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ دَعْوَته بالمدينة استولى على مكة والمدينة؛ واستولى أخوه إبراهيمُ بن عبد الله على[1] البصرة، واستولى أخوهما الثالث - وهو إدريس بن عبد الله - على بعض بلاد المغرب، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور[2] فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بعيسى[3] بن موسى في جيش كَثيف، وقاتلوا محمداً بالمدينة، وقتلوه في المعركة. ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن بن عليّ مع جنده، فقتلوا إبراهيم بباب حمرين على ستة عشر فرسخاً من الكوفة، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمَّ بها، ومات عبد الله[4] بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور، وقَبْرُه بالقادسية، وهو مَشْهَد معروف يُزَار.

فلما قُتِلَ محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرية فيه فرقتين:

(١) فرقة أقرُّوا بقَتْله، وتبرأوا من المغيرة بن سعيد العجلي، وقالوا إنه كذب في قوله: إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهديُّ الذي يملك الأرض، لأنه قتل وما ملك الأرض.

(٢) وفرقة منهم ثبتت على مُوَالاة المغيرة بن سعيد العجلي، وقالت: إنه صدق في قوله إن المهديَّ محمدُ بن عبد الله، وإنه لم يُقْتل، وإنما غاب عن عيون الناس، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمَرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض، وتُعْقَدُ البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلاً يعطي كل واحد منهم حرفاً من حروف الإسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جندُ عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله ابن الحسن.

فهذه الطائفة يُقال لهم «المحمدية» لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن.

---

(١) قد ذكر أبو الحسن الأشعري خروج محمد بن عبدالله بن الحسن وخروج أخيه إبراهيم في المقالات: ١/١٤٥.

(٢) هو أبو جعفر: عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس، الهاشمي، العباسي، ثاني خلفاء بني العباس، ولقبه المنصور، وتوفي في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ١٥٨ عن ثلاث وستين سنة، وكانت مدة خلافته إثنتين وعشرين سنة (العبر: ١/٢٣٠).

(٣) كان عيسى بن موسى من قواد المنصور، وقد عد له بالخلافة من بعد ابنه المهدي، وفي سنة تسع وخمسين ومائة أحب المهدي أن يخرجه من ولاية العهد، فألحّ عليه بالرغبة والرهبة في أن يخلع نفسه، فأجاب خوفاً على نفسه، فأعطاه المهدي مالاً كثيراً وأقطعه إقطاعات.

(٤) عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والد محمد وإبراهيم وإدريس الذين خرجوا على المنصور، كان المنصور قد قبض عليه وأودعه السجن حين شعر بأن أولاده على نية الخروج عليه، وكان عبدالله من العبّاد، وله شرف وهيبة ولسان سديد، وقد مات في سجن المنصور في آخر عام ١٤٤ (العبر: ١/١٩٦).

وكان جابر بن يزيد الجُعْفي[1] على هذا المذهب، وكان يقول برَجْعَة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعرٍ له:

إلى يَوْمٍ يَؤُوبُ النَّاسُ فيه   إلى دُنْيَاهُمُ قَبْلَ الحِسَابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة: إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد بن عبد الله بن الحسن، وأجزتم أن يكون المقتولُ هنا شيطاناً تصوَّر للناس في صورة محمد بن عبد الله بن الحسن، فأجيزوا بأن يكون المقتولون بكربلاء غير الحسين وأصحابِهِ، وإنما كانوا شياطين تصوَّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه، وانتظِروا حسيناً كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن، أو انتظروا علياً كما انتظرتهُ السَّبَئِيَّة منكم الذين زَعَمُوا أنه في السحاب، والذي قتله عبدُ الرحْمن بن مُلْجَم[2] كان شيطاناً تصوَّر للناس بصورة عليّ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه، والحمد لله على ذلك.

٥٦ ـ ذكر الباقرية منهم[3]:

هؤلاء قوم ساقُوا الإمامة من علي بن أبي طالب ﷺ في أولاده إلى محمد بن عليّ المعروف بالباقر[4]، وقالوا: إن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ونصَّ الحسنُ على إمامة أخيه الحسين، ونصَّ الحسينُ على إمامة ابنه عليّ بن الحسين زين العابدين، ونصَّ زين العابدين على إمامة محمد بن عليّ المعروف بالباقر، وزعموا أنه هو المهديُّ المنتَظَر بما رُوِيَ أن النبي ﷺ قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: «إنك تلقاه فَأَقْرِئْهُ مني السلام» وكان جابر آخر مَن مات بالمدينة من الصحابة، وكان قد عمِيَ في آخر عمره، وكان يمشي في المدينة ويقول: يا باقر، يا باقر، متى ألقاك؟. فمرَّ يوماً في بعض سكك المدينة [فناولته جارية صبياً كان في حجرها فقال لها: مَنْ هذا؟ فقالت: هذا محمد بن علي بن الحسين بن عليّ، فضمَّه إلى صدره وقبَّل رأسه ويديه، ثم قال: يا بنيّ، جَدُّكَ رسول الله يُقرِئك السلامَ. ثم قال جابر: قد نُعِيَتْ إليّ نفسي، فمات في تلك الليلة][5].

---

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث، الجعفي، ضعفه قوم في الحديث وذكر أبو نعيم عن الثوري أنه كان صدوقاً، ثقة في الحديث، وهو من الرافضة الغالية، وكان يؤمن بالرجعة، ومات في سنة ١٢٧، وقيل: في سنة ١٢٨، وقيل: في سنة ١٣٢ (المعارف لابن قتيبة ص ٤٨٠ ـ وتهذيب التهذيب: ٤٨/٢).

(٢) عبدالرحْمن بن ملجم، المرادي، الحميري، هو الفاتك الثائر الذي اغتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، قُتل في سنة ٤٠ من الهجرة عقيب جريمته.

(٣) أنظر: التبصير ص ٢٢، والملل والنحل للشهرستاني: ١٦٥/١.

(٤) هو أبو جعفر، محمد الباقر بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب، وُلد في سنة ٥٦ من الهجرة ورُوِيَ عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبدالله، ثم كان من فقهاء المدينة، وتوفي في سنة ١١٤ (العبر: ١٤٢/١ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٥) هذه الزيادة لا توجد في الطبعة الأولى.

وحجتهم في هذا أن رسول الله ﷺ بعث يُقرِىء عليه السلام؛ فدلَّ على أنه المهديُّ المنتَظر.

قلنا: وقد قال رسول الله ﷺ لعمر وعليّ رضي الله عنهما: «أقرئا عني أُوَيْساً السلام» ولم يوجب ذلك كونه المهديَّ المنتَظر، وقد تواترت الروايات بموت الباقر (عليه السلام) كما تواترت الرواية بقتل أُوَيْسٍ القَرَني[1] بصِفِّين، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته.

٥٧ ـ ذكر الناووسية[2]:

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس[3] بها، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق[4] بنص الباقر عليه، وزعموا أنه لم يمت، وأنه المهديّ المنتَظر، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفراً، وإنما تصور للناس في تلك الصورة، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السَّبئية فزعموا جميعاً أن جعفراً كان عالماً بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات، فإذا قيل للواحد منهم: ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه؟ يقول: أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق، يقلّدونه.

٥٨ ـ ذكر الشميطية[5]:

وهم منسوبون إلى يحيى بن شميط[6]، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر، وأقروا بموت جعفر، وزعموا أن جعفراً أوصى بها لابنه محمد، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر، وزعموا أن المنتَظر من ولده.

---

(١) هو أويس بن عامر، القرني ـ بفتح القاف والراء جميعاً ـ من اليمن، من مراد، سكن الكوفة، وكان عابداً، زاهداً، ديِّناً، فاضلاً، واختُلف في وفاته (مشاهير علماء الأمصار رقم ٧٤٣).

(٢) أنظر التبصير ص ٢٢، والملل والنحل للشهرستاني: ١٦٦/١، ومقالات الإسلاميين للأشعري: ٩٧/١.

(٣) يختلف العلماء فيما تُنسب إليه هذه الفرقة، فيقول الأشعري: «وهذه الفرقة تسمى الناووسية لقبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة»، وجاء في الحور العين ص ١٦٢ أنهم «أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسي» اهـ.

(٤) هو أبو عبدالله جعفر الصادق، بن أبي جعفر محمد الباقر، بن علي زين العابدين، بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب، كان سيد بني هاشم في زمانه، وقد توفي في آخر سنة ١٤٨ عن ثمان وستين سنة (العبر: ٢٠٨/١).

(٥) أنظر التبصير ص ٢٣، ومقالات الإسلاميين: ٩٩/١ وفيه «السميطة» بالسين المهملة، والملل والنحل: ١٦٧/١، والحور العين ص ١٦٣، واعتقادات فرق المسلمين ٥٤.

(٦) في البدء والتاريخ (١٢٤/٥) «الشمطية» بغير ياء بعد الميم، وفي الملل والنحل للشهرستاني (١٦٧/١) «يحيى بن أبي شميط» وفي التبصير ص ٢٣ مثل ما ذكر المؤلف هنا، وفي مقالات الإسلاميين (٩٩/١) «السميطية... يحيى بن أبي سميط» بالسين مهملة، وفي الحور العين (ص ١٦٣) «يحيى بن أبي شمط»، وفي اعتقادات فرق المسلمين (ص ٥٤) «الشمطية» مثل ما في البدء والتاريخ، وقد ذكر الجاحظ في البيان (٢٣/١) أبياتاً من الشعر، ونسبها إلى معدان الشميطي أحد أتباع هذه الفرقة، وكان يحيى بن شميط ممن انحاز إلى عسكر المختار بن أبي عبيد، وقُتل معه، ويسميه الجاحظ في الحيوان (٦٠/٣) أحمر بن شميط، ويذكر قاتله، ويروي له شعراً.

٥٩ ـ ذكر العَمَّارية[١]:

وهم منسبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً. وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق، ثم زعموا أن الإمام بعده ولدهُ عبد الله، وكان أكبرَ أولاده، وكان أَفْطَحَ الرجلين ـ ولهذا قيل لأتباعه «الأَفْطَحِيَّة».

٦٠ ـ ذكر الإسماعيلية[٢]:

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أن الإمام بعده ابنه إسماعيلُ، وافترق هؤلاء فرقتين:

(١) فرق: منتظرة لإسماعيل بن جعفر، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه.

(٢) وفرقة قالت: كان الإمامُ بعد جعفر سِبْطَه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث إن جعفراً نصَّبَ ابنه إسماعيل للإمامة بعده، فلما مات إسماعيلُ في حياة أبيه علمنا أنه نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل.
وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية، وسنذكرهم في فرق الغُلاة.

٦١ ـ ذكر الموسوية منهم[٣]:

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر، وزعموا أن موسى بن جعفر حيٌّ لم يمت، وأنه هو المهديُّ المنتَظَر، وقالوا: إنه دخل دار الرشيد[٤] ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشَكَكْنا في موته، فلا نحكم في موته إلا بيقين.

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ٩٩/١، والتبصير ٢٣، والملل والنحل للشهرستاني: ١٦٧/١ وذكرها باسم الأفطحية ـ فأما تسميتهم العمارية فباسم رئيس من رؤسائهم اسمه عمار، وقد استظهرنا فيما كتباه على مقالات الإسلاميين أنه عمار بن موسى الساباطي، فإن لهذا الرجل كتاباً كبيراً معتمداً عندهم. وأما تسميتهم الفطحية ـ بضم الفاء وسكون الطاء ـ فلأن عبدالله بن جعفر الذي يسوقون الإمامة إليه كان أفطح الرجلين، والفطح: جمع أفطح. ويقال «رجل أفطح الرجل» إذا اعوجت رجله حتى يقلب قدمها إلى إنسيها، وقيل: هو أن يكون سيره على ظهر قدمه، وقيل: هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفوراً ما آذاه، وقيل: هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها، وقد أشار المؤلف إلى وجه التسميتين.

(٢) ذكر الأشعري في المقالات (٩٨/١) من هذه الفرقة «القرامطة» وهم الذين يرون الإمامة في محمد بن إسماعيل بن جعفر، وهم الإسماعيلية الباطنية، وهم الذين وعد المؤلف بذكرهم في فرق الغلاة، وانظر الملل والنحل للشهرستاني: ١٦٧/١ والتبصير ٢٣.

(٣) انظر التبصير ٢٣، والملل والنحل: ١٦٨/١، ومقالات الأشعري: ١٠٠/١ وسماها «الموسائية» وليس بقياس، والصواب في النسب إلى موسى «موسوية» كما هنا وفيما أشرنا إليه من المراجع.

(٤) هو الخليفة العباسي: هارون الرشيد بن محمد بن عبدالله المنصور، وُلد بالري في سنة ١٤٨، ورَوى عن أبيه وجده، وحج في خلافته مراراً، وغزا غزوات عديدة، وكان شهماً، شجاعاً، حازماً، جوّاداً، ممدحاً فيه دين وسُنّة، وكان

فقيل، لهذه الفرقة الموسوية: إذا شككتم في حياته وموته فشُكُّوا في إمامته، ولا تقطعوا القول بأنه باقٍ، وأنه هو المهديُّ المنتَظر. هذا مع علمكم بأن مشهد موسى بن جعفر معروفٌ في الجانب الغربي من بغداد يُزار.

ويُقال لهذه الفرقة «موسوية» لانتظارها موسى بن جعفر.

ويُقال لها «المطورة» أيضاً لأن يونس بن عبد الرحْمن القُمّي[1] كان من القَطْعية وناظَرَ بعضَ الموسوية فقال في بعض كلامه: أنتم أهْوَنُ على عيْني من الكلاب المطورة.

٦٢ ـ ذكر المباركية[2]:

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَعْوَى الباطنية فيه وقد ذكر أصحابُ الأنساب في كتبهم أن محمد بن جعفر مات ولم يعْقِبْ.

٦٣ ـ ذكر القَطْعية[3] منهم:

هؤلاء ساقُوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى، وقطعوا بموت موسى، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط عليّ بن موسى الرضا. ويُقال لهم «الاثنا عَشْرية» أيضاً؛ لدعواهم أن الإمام المنتَظَر هو الثاني عشر من نسَبه إلى عليّ بن أبي طالب ﷺ، واختلفوا في سِن هذا الثاني عشر عند موته، فمنهم مَن قال: كان ابنَ أربع سنين، ومنهم مَن قال: كان ابن ثماني سنين، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت؛ فمنهم مَن زعم أنه في ذلك الوقت كان إماماً عالماً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمامُ، وكان مفروضَ الطاعة على الناس، ومنهم مَن قال: كان في ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره، وكان الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه، فلما بلغ تَحَقَّقَتْ إمامتُه، ووجبت طاعته، وهو الآن الإمامُ الواجبُ طاعتُه وإن كان غائباً.

يخضع لكبار العلماء ويتأدب معهم، وله مشاركة قوية في الفقه والعلم والأدب، وتوفي بطوس في ليلة السبت لثلاث خلَون من جمادي الآخرة من سنة ١٩٣ ومدة خلافته ٢٣ سنة (العبر: ٣١٢/١ ـ المعارف ٣٨١).

(١) ذكر في الملل والنحل (١٦٩/١) أنهم سمّوا الممطورة لأن علي بن إسماعيل قال لهم: ما أنتم إلا كلاب ممطورة، وذكر في التبصير (ص ٢٣) أن «زرارة بن أعين قال لهم يوماً: أنتم أهون في عيني من الكلاب الممطورة. أراد الكلاب التي ابتلت بالمطر، فالناس يطردونهم ويتحرزون منهم» وذكر الأشعري في المقالات (١٠٠/١) مثل ما ذكره المؤلف هنا، قال: «ويعض مخالفي هذه الفرقة يدعوهم الممطورة، وذلك أن رجلاً منهم ناظر يونس بن عبدالرحْمن، ويونس من القطعية الذين قطعوا على موت موسى بن جعفر، فقال له يونس: أنتم أهون عليّ من الكلاب الممطورة، فلزمهم هذا النبز» اهـ، وانظر مقالة يونس هذا في مقالات الأشعري: ١٠٦/١.

(٢) أنظر مقالات الإسلاميين: ٩٨/١، والتبصير ٢٣، والحور العين ١٦٢.

(٣) ذكر الأشعري هذه الفرقة (٨٨/١، ١٠١) وذكر نوعي الاختلاف اللذين ذكرهما المؤلف، ولكنه لم يسمها باسم، وانظر الملل والنحل: ١٦٩/١، والتبصير ٢٣.

٦٤ ـ ذكر الهشامية[١] منهم:

هؤلاء فرقتان: فرقة تُنسب إلى هشام بن الحَكَم الرافضي، والفرقة الثانية تُنسب إلى هشام بن سالم الجَواليقي. وكلتا الفرقتين قد ضَمّت إلى خَيْرتها في الإمامة ضلالتها في التجسيم، وبِدْعتها في التشبيه.

ذكر قول هشام بن الحَكَم: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميقٌ، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عُمْقه، ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضاً غير العريض، وقال: ليس ذهابُه في جهة الطول أزْيَد على ذهابه في جهة العرض، وزعم أيضاً أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة، كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، وزعم أيضاً: أنه ذو لون، وطعم، ورائحة، ومجسّة، وأن لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو مجسّته، ولم يثبت لوناً وطعماً هما غير نفسه، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم، ثم قال: قد كان الله ولا مكان، ثم خلق المكان بأن تَحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه، ومكانه هو العرش.

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبودِه: إنه سبعة أشبار بشبر نفسه، كأنه قاسَه على الإنسان، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعةُ أشبارٍ بشبر نفسه.

وذكر أبو الهَذيل[٢] في بعض كتبه أنه لقي هشام بن الحكم في مكةَ عند جبل أبي قُبَيْسٍ[٣]: فسأله: أيهما أكبر معبودُه أم هذا الجبلُ؟ قال: فأشار إلى أن الجبل يوفِي عليه تعالى، وأن الجبل أعظم منه.

وحكى ابن الراوندي[٤] في بعض كتبه عن هشام أنه قال: بين الله وبين الأجسام المحسوسة تَشابُه من بعض الوجوه، ولولا ذلك ما دلّت عليه.

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين (١/١٠٢، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠ وما بعدها و١٢٦، والتبصير ٢٣) وأكثر ما ذكره المؤلف منقول عن مقالات الأشعري.

(٢) أبو الهذيل: هو محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول، العبدي، المعروف بالعلاف. كان شيخ المعتزلة في البصرة، وكان حسن الجدال، قوي الحجة، كثير استعمال الأدلة والإلزامات، وُلد في سنة ١٣١ ـ ويقال: في سنة ١٣٤، ويُقال: في سنة ١٣٦ ـ وتوفي في سنة ٢٣٥، وقال المسعودي: في سنة ٢٢٧، وقال الخطيب البغدادي: في سنة ٢٢٦ (أنظر وفيات الأعيان الترجمة رقم ٥٧٨، والعبر: ١/٤٢٢، وطبقات المعتزلة ص ٤٤).

(٣) أبو قبيس ـ بضم القاف وفتح الباء ـ جبل مشرف على المسجد الحرام بمكة.

(٤) ابن الراوندي: هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق، له مقالة في علم الكلام، وله مصنفات كثيرة منها كتاب سمّاه «فضيحة المعتزلة» وهو منسوب إلى راوند ـ بفتح الراء والواو جميعاً، وبينهما ألف، وسكون النون ـ وهي قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان، وتوفي في سنة ٢٤٥، وكتابه الذي ذكرناه هو الذي ألفه أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب «الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد» ليرد به على فضيحة المعتزلة (ابن خلكان الترجمة رقم ٣٤)، ثم أنظر طبقات المعتزلة ٨٥.

وذكر الجاحظ[١] في بعض كتبه عن هشام أنه قال: إن الله عزَّ وجلَّ إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض. وقالوا: لولا مماسَّةُ شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها.

وذكر أبو عيسى الوَرّاق في كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن الله عزَّ وجلَّ مماسٌّ لعرشه لا يفضل عن العرشِ ولا يفضل العرشُ عنه.

وقد رُوِيَ أن هشاماً ـ مع ضلالته في التوحيد ـ ضلَّ في صفات الله أيضاً؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالماً بالأشياء.

وزعم أنه علِم الأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها بعلم، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه.

قال: ولا يُقال لعلمه إنه قديم ولا محدث؛ لأنه صفة؛ وزعم أن الصفة لا توصف.

وقال أيضاً في قدرة الله وسمعه، وبصره، وحياته، وإرادته: إنها لا قديمة ولا مُحْدَثة؛ لأن الصفة لا توصف، وقال فيها: إنها لا هي هو ولا غيره.

وقال أيضاً: لو كان لم يزل عالماً بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود، كأنه أحال تعلُّق العلم بالمعدوم.

وقال أيضاً: لو كان عالماً بما يفعلُه عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصحَّ اختيار العباد وتكليفُهم.

وكان هشام يقول في القرآن: إنه لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال إنه غير مخلوق: لأنه صفة، والصفة لا توصف عنده.

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فرُوِيَ عنه أنها مخلوقة لله عزَّ وجلَّ، ورُوِيَ عنه أنها مَعَانٍ وليست بأشياء ولا أجسام؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسماً.

وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب. وزعم أن نبيّه عليه الصلاة والسلام عصى ربه عزَّ وجلَّ في أخْذِ الفِدَاء من أسارى بدر، غير أن الله عزَّ وجلَّ عَفَا عنه، وتأول على ذلك قول الله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[٢] [سورة

(١) الجاحظ: هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كان بحراً من بحور العلم، رأساً في الكلام والاعتزال، وعاش تسعين سنة أو يزيد، أخذ عن القاضي أبي يوسف، وعن ثمامة بن أشرس، وعن أبي إسحاق النظّام، وصنّف التصانيف الجياد، ومات في سنة ٢٥٠، ويقال في سنة: ٢٥٥ (العبر: ٤٥٦/١ ـ ابن خلكان الترجمة ٤٧٩، وطبقات المعتزلة ٦٧).

(٢) سورة الفتح: الآية ٢.

الفتح، الآية: ٢]. وفرّق في ذلك بين النبي والإمام: بأن النبي إذا عصى أتاه الوحيُ بالتنبيه على خَطَاياه، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيجب أن يكون معصوماً عن المعصية.

وكان هشام على مذهب الإمامية في الإمامة، وأكفَرَه سائر الإمامية بإجازته المعصيةَ على الأنبياء.

وكان هشام يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النَّظَّام إبطال الجزء الذي لا يتجزّأ.

وحكى زُرْقان[1] عنه في مقالته أنه قال بمداخلة الأجسام بعضها في بعض، كما أجاز النظام تداخُلَ الجسمين اللطيفين في حَيِّز واحد.

وحكى عنه زرْقان[1] أنه قال: الإنسان شيئان: بدن وروح. البدن مَوَات، والروحُ حسّاسة مدركة فاعلة، وهي نور من الأنوار.

وقال هشام في سبيل الزلزلة: إن الأرض مركّبة من طبائع مختلفة يُمْسِك بعضُها بعضاً، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة، فإن ازدادت الطبيعة ضعفاً كان الخسف.

وحكى زُرْقان[1] عنه أنه أجاز المشي على الماء لغير نبيّ، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبيّ.

ذكر هشام بن سالم الجواليقي[2]: هذا الجواليقي - مع رَفضِهِ على مذهب الإمامية - مُفْرِطٌ في التجسيم والتشبيه، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم، بل هو نور ساطع بياضاً.

وزعم أنه ذو حَوَاسّ خمس كحواس الإنسان، وله يد، ورجل، وعين، وأذن، وأنف، وفم، وأنه يسمع بغير ما يُبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة، وأن نصفه الأعلى مجوّف، ونصفه الأسفل مُصْمَت.

وحكى أبو عيسى الوَرّاق: أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةً سوداء، وأنه نور أسود، وباقيه نور أبيض.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري[3] في مقالاته: أن هشام بن سالم قال في إرادة الله

---

(١) ورد في الزاهدية «زبرقان» وفي مقالات الأشعري «زرقان» بغير باء، وأثبتنا ما في الأول وما في المقالات وما في طبقات المعتزلة ٧٨ حيث ذكر أن له كتاباً في المقالات.

(٢) في خطط المقريزي (٣٦٨/٢ بولاق) هشام بن سالم الجولقي، وسماهم الجولقية.

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر، البصري. شيخ أهل السنّة والجماعة، أخذ الحديث عن زكريا الساجي، وأخذ الجدل والنظر عن أبي علي الجبائي ثم رد على المعتزلة، وكان قانعاً متعففاً، مات في سنة ٣٢٤، وقيل: في سنة ٣٣٠، وقيل بعد الثلاثين، وحكى ابن حزم أنه ألف خمسة وخمسين تصنيفاً (العبر: ٢٠٢/٢).

تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها، وهي أن إرادته حركة، وهي معنىً لا هي الله ولا غيره، وأن الله تعالى إذا أراد شيئاً تحرك فكان كما أراد.

قال: ووافقهما أبو مالك الحضرمي، وعليّ بن هيثم، وهما من شيوخ الروافض، [على] أن إرادة الله تعالى حركة، غير أنهما قالا: إن إرادة الله تعالى غيره.

وحكى أيضاً عن الجواليقي أنه قال في أفعال العباد: إنها أجسام، لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام، ورُوِيَ مثل هذا القول عن شيطان الطاق أيضاً.

٦٥ ـ ذكر الزرارية منهم[١]:

هؤلاء أتباع زُرَارة بن أعْيَنَ[٢]؛ وكان على مذهب الأفْطَحية القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، وبِدْعَتُه المنسوبة إليه قوله بأن الله عزَّ وجلَّ لم يكن حياً، ولا قادراً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، ولا عالِماً، ولا مُريداً، حتى خلق لنفسه حياة، وقدرة، وعلماً، وإرادة، وسمعاً، وبصراً؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً، قادراً، عالماً، مريداً، سميعاً، بصيراً.

وعلى مِنْوَال هذا الضال نَسَجَت القدرية البصرية في القول بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته.

٦٦ ـ ذكر اليونسية[٣] منهم:

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحْمٰن القمي، وكان في الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه فزعم الله عزَّ وجلَّ يحمله حَمَلَةُ عرشه، وهو أقوى منهم، كما أن الكركي[٤] يحمل رجلاه وهو أقوى من رجليه، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[٥] [سورة الحاقة، الآية: ٦]. وقال

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٠٠ والتبصير ٢٤ وفهرست ابن النديم ص ٣٢٢ ومنهاج السنّة لابن تيمية ١/٢٩٨ بولاق.

(٢) زرارة لقبه، واسمه عبد ربه، وكنيته أبو الحسن، كان أول أمره على مذهب الأفطحية، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، ويقال: إنه رجع عن التشيع بتة.

(٣) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٠٦، والتبصير ٢٤.

(٤) في الأصل «الكرسي» تصحيف، والكرسي له أربع أرجل، لا رجلان، والعبارة مأخوذة عن مقالات الأشعري. قال الأشعري: «واحتج يونس في أن الحملة تطيق حمل الباري وشبههم بالكركي وأن رجليه تحملانه وهما دقيقتان» والكركي ـ بوزن الكرسي ـ طائر قريب من الوز، أبتر الذنب، رمادي اللون، دقيق الرجلين طويلهما، يأوي إلى الماء أحياناً، وجمعه كراكي.

(٥) سورة الحاقة: الآية ١٦.

أصحابنا: الآية دالّة على أن العرش هو المحمول دون الربّ تعالى.

٦٧ ـ ذكر الشيطانية[1] منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي[2] الملقَّب بشيطان الطّاق، كان في زمان جعفر الصادق، وعاش بعده مدة، وساق الإمامة إلى ابنه موسى، وقَطَعَ بموت موسى، وانتظر بعضَ أسباطه، وشارك هشامَ بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أجسام، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم، وشارك هشام بن الحكم، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالماً بها، وإلا ما صَحّ تكليف العباد.

قال عبد القاهر: قد ذكرنا في هذا الفصل فِرَقَ الرفض من الزيدية، والكَيْسانية، والإمامية، والكَيْسانيةُ منهم اليوم مغمورون في عمار أخلاط الزيدية والإمامية، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَادَاة تُورِثُ تضليل بعضهم بعضاً، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية:

يا أيها الزيدية المهملة ... إمامكم ذا آفةٌ مُرسَلَةْ
يا رَخَمات الجو بَجّاً لكم ... غصتم فأخرجتم لنا جندله

فأجابه شاعر الزيدية:

إمامنا منتصب قائم ... لا كالذي يُطْلَبُ بالغَرْبَلَةْ
كل إمام لا يُرَى جَهْرةً ... ليس يساوي عندنا خَرْدَلَةْ

قال عبد القاهر: قد أجبنا الفريقين عن شعرهما بقولنا:

يا أيها الرافضة المُعطِلَةْ ... دَعْواكم من أصلِها مُبْطَلَةْ
إمامكم إن غابَ في ظلمة ... فاستدرِكوا الغائبَ بالمشْعَلَةْ
أو كان معموراً بأعماركم ... فاستخرجوا المعمور بالغَرْبَلَةْ
لكن إمامُ الحق في قولنا ... من سُنّةٍ أو آية مُنْزَلَةْ
وفيهما للمهتدي مَقْنَع ... كفى بِهٰذَيْنِ لنا منزِلَةْ

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٠٧، والتبصير ٢٤.

(٢) شيطان الطاق: لقب لقّبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان، الأحول، والشيعة تلقبه «مؤمن الطاق» وإضافته إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة، كان يجلس فيها للصرف، وانظر فهرست ابن النديم ص ٢٦٤ والانتصار ص ٦ و٥٨ و١٧٧.

الفصل الثاني من فصول هذا الباب[١]

في بيان مقالات فرق الخوارج[٢]

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزارقة، والنَّجدات، والصُّفْرية، ثم العجاردة المفترقة فِرَقاً منها: الخازمية، والشعيبة، والمعلومية، والمجهولية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله تعالى بها، والصَّلْتية، والأخْنَسية، والشبيبية، والشيبانية، والمَعْبَدية، والرشيديَّة، والمكرمية، والحمزية، والشمراخية، والإبراهيمية، والواقفة، والإباضية.

والإباضية منهم افترقت فرقاً معظمها فريقان: حَفْصيَّة، وحارثية.

فأما اليزيدية من الإباضية، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلاة الكَفَرَة الخارجين عن فِرَق الأمة، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغُلاة بعد هذا إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعبي[٣] في مقالاته أنَّ الذي يجمع الخوارج - على افتراق مذاهبها - إكفار عليّ، وعثمان، والحَكَمين، وأصحاب الجمل، وكل مَن رضي بتحكيم الحَكَمين، والإكفار بارتكاب الذنوب، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخنا أبو الحسن[٤]: الذي يجمعهما على إكفار عليّ، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمي، ومَن رضي بالتحكيم وصوَّب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصوابُ ما حكاه شيخنا

(١) أنظر مقالات الإسلاميين للأشعري: ١٥٦/١ وما بعدها بتحقيقنا، وخطط المقريزي: ٣٥٢/٢ وما يليها، بولاق، والبدء والتاريخ: ١٣٤/٥، والتبصير ص ٢٦ وما بعدها، وكامل المبرد في عدة مواضع فانظر الجزء الثاني ص ٢٠٥ وما بعدها طبع الخيرية.

(٢) يقال لهذه الطائفة: الخوارج، والحرورية، والنواصب، والشراة، والحكمية، والمارقة، فأما الخوارج فجمع خارج، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق، وأعلن عصيانه، وألّب عليه، بعد أن يكون له تأويل، وعلماء الشريعة يسمونهم «بغاة». وأما النواصب فجمع ناصب - وقد يُقال ناصبي - وهو الغالي في بغض عليّ بن أبي طالب ﷺ، وأما الحرورية فنسبة إلى حروراء - وهي بفتح الحاء والراء وسكون الواو ويُقال: بفتح فضم - قرية أو كورة بظاهر الكوفة. وأما الشراة - بضم الشين - فجمع شار، مثل قضاة وقاض، وقد سَمّوا أنفسهم بهذا الإسم وزعموا أنهم شروا أنفسهم من الله، وانظر بعد هذا ما كتبناه على مقالات الأشعري: ١٥٦/١.

(٣) قد تقدمت ترجمة الكعبي في ص ١٢ من هذا الكتاب.

(٤) أنظر ذلك في الموضع الذي ذكرناه من مقالات الإسلاميين: ١٥٦/١.

أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبيُ في دَعْواه إجماعَ الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم. وذلك أن النَّجدات[1] من الخوارج لا يكفّرون أصحاب الحدود من موافقيهم.

وقد قال قوم من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يُزاد صاحبه على الإسم الذي ورد فيه، مثل تسميته زانياً، وسارقاً، ونحو ذلك.

وقد قالت النجدات[1]: إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرُ نعمةٍ، وليس فيه كفرُ دينٍ.

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفيرَ أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم.

وإنما الصوابُ فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم علياً، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومَنْ صوبهما أو صوّب أحدهما، أو رضي بالتحكيم.

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

٦٨ ـ ذكر المحكِّمة الأولى منهم: يقال للخوارج مُحَكِّمة، وشُرَاة.

واختلفوا في أول مَن تَشَرّى منهم، فقيل: عُرْوَة بن حُدَيْر[2] أخو مِرْدَاس الخارجي[3]، وقيل: أولهم يزيد بن عاصم المحاربي[4]، وقيل: رجل من ربيعة من بني يَشْكُر، كان مع عليّ

(١) النجدات: هم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وسيأتي ذكرهم وتفصيل مقالاتهم في هذا الفصل.

(٢) عروة بن حدير ـ ويقع محرفاً في بعض كتب المقالات عروة بن جرير ـ ويقال: عروة بن أدية ـ بضم الهمزة وفتح الدال وتشديد الياء ـ وهو صواب أيضاً: حدير أبوه أو جده، وأدية جدته، ويقال أمه ـ نص على ذلك أبو العباس المبرد في كتاب الكامل (١١٦/٢ الخيرية) قال «ويقال ـ فيما يروي من الأخبار ـ إن أول من حكم عروة بن أدية، وأدية جدة له جاهلية، وهو عروة بن حدير أحد بني ربيعة بن حنظلة» اهـ وقال ابن قتيبة: هو عروة بن عمرو بن حدير» وقد قاتل عروة في حزب النهروان ثم نجا منها، فلم يزل حياً مدة من خلافة معاوية، ثم أتي به إلى زياد بن أبيه، فسأله أسئلة، ثم أمر به فضربت عنقه، ثم دعا مولى له فسأله عنه وقال: صف لي أموره، فقال: أطنب أم أختصر؟ فقال: بل اختصر، فقال: ما أتيته بطعام في نهار قط، ولا فرشت له فراشاً بليل قط، يريد أنه صائم النهار قائم الليل دائماً، وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام في شأن الخوارج المارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية حيث يقول: «يحقر أحدكم صلاته بجنب صلاتهم ـ أو كما قال ﷺ» وانظر المعارف ص ٤١٠ وانظر ص ٩١ الآتية.

(٣) مرداس: هو ابن حدير، أو ابن أدية، وهو أخو عروة السابق ذكره، وقد رثاه عمران بن حطان رأس القعد من الصفرية، أنظر بعض ما قاله فيه في كامل المبرد: ١٠٨/٢ الخيرية، ثم انظر المعارف ص ٤١٠، ثم أنظر ص ٩١ الآتية.

(٤) ذكر أبو المظفر الإسفرايني في التبصير (ص ٢٦) هذه الأقوال الثلاثة كما ذكرها المؤلف وبنفس عبارته، وذكر المبرد في الكامل (١٢١/٢) قيلا رابعاً، قال «وقيل: أول من حكم ولفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر، من بني صريم، يقال له الحجاج بن عبدالله، ويُعرف بالبرك، وهو الذي ضرب معاوية على أليته»

بصِفِّين، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحَمَلَ على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلاً، وحَمَلَ على أصحاب عليّ وقَتَل منهم رجلاً، ثم نادى بأعلى صوته: ألا إني قد خَلَعْتُ علياً ومعاوية، وبَرِئْتُ من حكمهما، ثم قاتل أصحاب عليّ حتى قتله قوم من هَمْدان.

ثم إن الخوارج بعد رجوع عليّ من صِفِّين إلى الكوفة انحازوا إلى حَرُوْرَاء، وهم يومئذ اثنا عشر ألفاً، ولذلك سُمِّيَتْ الخوارج حرورية، وزعيمهم يومئذ عبد الله بن الكواء[1]، وشَبَث بن رِبْعي[2]، وخرج إليهم عليٌّ يناظرهم، فوضَحَتْ حُجته[3] عليهم، فاستأمن مَن إليه ابن الكَوّاء مع عشرة من الفرسان، وانحاز الباقون منهم إلى النَّهْرَوَان، وأمَّرُوا على أنفسهم رجلين، أحدهما: عبد الله بن وَهْب الراسِبِيُّ[4]، والآخر: حُرْقُوص بن زُهَيْر البَجَلي المعروفُ بذي الثُّدَيَّة[5]. والتَقَوا في طريقهم إلى نَهْرَوَان برجل رَأَوْه يهرب منهم، فأحاطوا به، وقالوا له: مَن

وهو يريد أنه أحد الثلاثة الذين تآمروا على اغتيال علي ومعاوية وعمرو بن العاص، وكان هو الذي أخذ على نفسه اغتيال معاوية.

(١) عبدالله بن الكواء، اليشكري: أول أمير للخوارج من حين اعتلزا جيش علي وخرجوا عليه، مع أنه كان من ذوي النجدة بين أصحاب عليّ، وكان يحرضهم على القتال ويقول شعراً في مدح علي وتحريض جيش صفين، ثم كان هو أحد الذين اختاروا عبدالله بن قيس (أبا موسى الأشعري) في قصة التحكيم. أنظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم: ٢٩٥ و٥٠٢.

(٢) شبث بن ربعي ـ بكسر الراء وسكون الباء ـ التميمي، الرياحي: له ذكر في تجميع الخوارج وتوحيد كلمتهم (الكامل للمبرد: ١١٦/٢)، وله من قبل ذلك كلام يراجع فيه معاوية ويدعوه إلى موادعة عليّ والدخول في طاعته (وقعة صفين ١٨٧ و١٩٧) وكان أحد الذين يؤمرهم عليّ على مَن يخرجه لقتال معاوية وأهل الشام (ص ١٩٥) وله شعر يتبجح فيه بالنصر على جيش معاوية (ص ٢٩٤) ويقال: إنه كان مؤذناً لسجاح حين ادعت النبوة (المعارف ٤٠٥).

(٣) ذكر أبو العباس المبر مناظرة عليّ لهم في الكامل: ١١٧/٢.

(٤) عبدالله بن وهب: هو أول مَن أمره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا، بايعوه لعشر بقين من شوال سنة ٣٧، وجعلوا أمير قتالهم شبث بن ربعي المقدم ذكره (مقالات الأشعري: ١٩٤/١) وكان قد امتنع عليهم، وأومأ إلى غيره، فلم يقنعوا إلا به، فكان إمام القوم، وكان يوصف بالرأي (كامل المبرد: ١١٩/٢) وقتل مع أصحابه لسبع خلون من صفر سنة ٣٨ (مقالات: ١٩٥/١).

(٥) يختلف العلماء في ضبط هذه الكلمة؛ فجمهرة المحدثين يروونها «ذو الثدية» بضم الثاء المثلثة ـ على أنه تصغير ثدي، ومنهم مَن يرويها «ذو اليدية» بضم الياء المثناة التحتية ـ على أنه تصغير يد، وقد حكى ابن منظور في اللسان (ث دي) القولين بعبارة يؤخذ منها ترجيح الثاني، قال «وأما حديث عليّ ﷺ في الخوارج في ذي الثدية المقتول بالنهروان فإن أبا عبيد حكى عن الفراء أنه قال: إنما قيل ذو الثدية بالهاء وهي تصغير ثدي، قال الجوهري: ذو الثدية لقب رجل اسمه ثرملة، فمن قال في بالثدي إنه مذكر يقول: إنما أدخلوا الهاء في التصغير لأن معناه اليد، وذلك أن يده كانت قصيرة مقدار الثدي، يدل على ذلك أنهم يقولون فيه ذو اليدية وذو الثدية جميعاً، وإنما أدخل فيه الاء وقيل ذو الثدية وإن كان الثدي مذكراً لأنها كأنها بقية ثدي قد ذهب أكثره فقللها كما يقال لحيمة وشحيمة، فأنثها على هذا التأويل، وقيل: كأنه أراد قطعة من ثدي، وقيل: هو تصغير الثندوة بحذف النون لأنها من تركيب الثدي... وقال الفراء عن بعضهم: إنما هو ذو اليدية، قال: ولا أرى الأصل كان إلا هذا، ولكن الأحاديث تتابعت بالثاء». اهـ. وقد ذكر أبو العباس المبرد قصة المخدج الذي تشبه يده ثدي المرأة، في الكامل (١٣٩/٢) وسماه حرقوصاً ذا الخنيصرة، أو ذا الخويصرة، وأنشد في ١٦٣/٢ أبياتاً للمرادي علق عليها الأخفش بقوله: «قال الأخفش: حرقوص ذو الثدية» هـ، وانظر أيضاً البدء والتاريخ: ١٣٥/٥ ـ ١٣٧.

أنت؟ قال: أنا عبد الله بن خبّاب بن الأرتّ[1] فقالوا له: حَدِّثنا حديثاً سمعته عن أبيك عن رسول الله ﷺ، فقال: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «ستكونُ فتنة القاعدُ فيها خيرٌ من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خيرٌ من الساعي، فمن استطاع أن يكون مقتولاً فلا يكونن قاتلاً». فشدّ عليه رجلٌ من الخوارج يُقال له مسمع بسيفه فقتله، فجرى دمُه فوق ماء النهر كالشراك إلى الجانب الآخر، ثم إنهم دخلوا منزله وكان في القَرْية التي قتلوه على بابها، فقتلوا ولدَهُ وجاريتَهُ أمّ ولدِهِ، ثم عسكروا بنهروان، وانتهى خبرهم إلى عليّ ﷺ، فسار إليهم في أربعة آلاف من أصحابه، وبين يدي عَدِيُّ بن حاتم الطائي[2] وهو يقول:

نسيرُ إذا ما كاعَ قَوْمٌ وبَلَّدُوا	براياتِ صِدْقٍ كالنُّسُورِ الخَوافِقِ
إلى شَرِّ قومٍ من شُرَاةٍ تَحَزَّبُوا	وعادَوْا إلَهَ الناسِ ربَّ المَشَارِقِ
طُغَاةٍ عماةٍ مارِقِينَ عن الهدى	وكل يُرَى في قوله غيرَ صَادِقِ
وفينا عليٌّ ذو المعالي يَقُودُنَا	إليهم جهَاراً بالسيوف البَوَارِقِ

فلما قرُبَ عليٌ منهم أرسل إليهم: أن سَلِّمُوا قاتلَ عبد الله بن خَبَّاب، فأرسلوا إليه: إنّا كلنا قَتَلَه، ولئن ظفرنا بك قتلناك، فأتاهم عليٌ في جيشه، وبرَزُوا إليه بجمعهم، فقال لهم قبل القتال: ماذا نَقَمْتُم مني؟ فقالوا له: أول ما نقمنا منك أنّا قاتَلْنا بين يديك يوم الجمل، فلما انهزم أصحابُ الجمل أبَحْتَ لنا ما وَجَدْنا في عسكرهم من المال، ومنعتنا من سَبي نسائهم وذَرارِيْهم، فكيف استحللت ما لهم من دون النساء والذرية؟! فقال: إنما أبَحْتُ لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام، ولم يكن منهم ردّة عن الإسلام، ولا يجوز استرقاق مَنْ لم يكفر، وبعدُ لو أبَحْتُ لكم النساء أيكم يأخذ عائشة[3] في سَهْمه؟ فخجل القومُ من هذا، ثم

---

(١) عبدالله بن خباب بن الأرت، أحد بني سعد بن زيد مناة بن تميم، قال ابن قتيبة: «وكان خباب رجلاً قيناً، وابنه عبدالله هو الذي قتله الخوارج فسال دمه كأنه شراك نعل ما امذقر، وبقروا بطن أم ولده وكان نازلاً في قرية، فبهذا السبب استحل عليّ ﷺ قتالهم» اهـ (المعارف ٣١٧) وال أبو العباس المبرد (الكامل: ١٣٥/٢) «ولقيهم عبدالله بن حباب وفي عنقه مصحف، ومعه امرأته وهي حامل، فقالوا: إن هذا الذي في عنقك ليأمرنا أن نقتلك، قال: ما أحيا القرآن فأحيوه، وما أماته فأميتوه. إلى آخر القصة التي حكى المؤلف المهم في هذا الموضع منها» وانظر الإصابة رقم ٤٦٣٨ والاستيعاب رقم ١٥١٩.

(٢) هو أبو طريف: عدي بن حاتم بن عبدالله، الطائي، أبوه حاتم الطائي مضرب المثل في الجود والكرم، وهو سيد طيء، أسلم سنة سبع، فأكرمه النبي ﷺ، وألقى له وسادة وقال: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه». وكان عدي طويلاً، إذا ركب الفرس كادت رجلاه تخطان ف بالأرض، وشهد مع عليّ ﷺ يوم الجمل ففُقئت عينه وقُتل ابنه محمد يومئذ، وقُتل ابنه الآخر مع الخوارج، وشهد مع عليّ ﷺ صفين، وقد اختلف في سنة وفاته؛ فقيل: توفي في سنة ٦٦، وقيل: في سنة ٦٧، وقيل: في سنة ٦٨ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧١، والعبر: ٧٤/١، والمعارف ٣١٣، والإصابة رقم ٥٤٦٧ والاستيعاب ١٧٨١).

(٣) هي أم المؤمنين، وصفية رسول رب العالمين، الصديقة بنت الصديق: عائشة بنت أبي بكر، عقد عليها رسول الله بمكة، ودخل بها في المدينة بعد سبعة أشهر من مقدمة المدينة، وقبض رسول الله وهي بنت ثمان عشرة سنة، وكانت تكنى: أم عبدالله، باسم عبدالله بن الزبير ابن أختها أسماء ذات النطاقين، وتوفيت في سنة ٥٧ (المعارف ص ١٣٤،

قالوا له: نَقَمْنا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك في الكتاب بينك وبين معاوية لما نازعَكَ معاوية في ذلك، فقال: فعَلْتُ مثلَ ما فعل رسولُ الله ﷺ يوم الحُدَيْبية حين قال له سُهَيْل بن عَمْرو[١]: لو علمتُ أنك رسول الله لما نازعتك، ولكن اكتب باسمك واسم أبيك، فكتب: «هذا ما صالح عليه محمدُ بن عبد الله وسهيلُ بن عمرو»، وأخبرني رسولُ الله ﷺ أنّ لي منهم يوماً مثلَ ذلك، فكانت قصتي في هذا مع الأبناء قصةَ رسول الله ﷺ مع الآباء، فقالوا له: فلِمَ قلتَ للحكمين: إن كنتُ أهلاً للخلافة فأثْبِتاني، فإن كنتَ في شك من خلافتك فغيْرُكَ بالشك فيك أوْلى، فقال: إنما أرَدْتُ بذلك النَّصَفَة لمعاوية، ولو قلت للحكمين احكما لي بالخلافة لم يرضَ بذلك معاوية، وقد دعا رسولُ الله ﷺ نصارى نَجْرَان إلى المُبَاهلة وقال لهم: ﴿ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾[٢] [سورة آل عمران، الآية: ٦١]. فأنْصَفَهُمْ بذلك من نفسه، ولو قال: «أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم»، لم يرضَ النصارى بذلك، لذلك أنصفْتُ أنا معاوية من نفسي، ولم أدرِ غدْرَ عمرو بن العاص»، قالوا: فلِمَ حكمت الحكمين في حق كان لك؟ فقال: وجدت رسول الله ﷺ قد حكم سَعْد بن مُعَاذ[٣] في بني قُرَيْظَةَ، ولو شاء لم يفعل، وأقمت أنا أيضاً حكماً، لكن حكمَ رسول الله ﷺ قد حكم بالعدل، وحكمي خدع حتى كان من الأمر ما كان، فهل عندكم شيء سوى هذا؟ فسكت القومُ، وقال أكثرهم: صدق والله، وقالوا: التوبة؛ واستأمَنَ إليه منهم يومئذٍ ثمانيةُ آلافٍ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله بن وَهْب الراسبي وحُرقوص بن زهير البَجلي، وقال عليّ للذين استأمنوا إليه: اعتزلوني في هذا اليوم، وقال لأصحابه: قاتلوهم،

والعبر: ٦٢/١، والإصابة رقم ٧٠١).

(١) سهيل بن عمرو وأخو بني عامر بن لؤي: هو رسول قريش وممثلها في صلح الحديبية الذي عقده رسول الله ﷺ على أن يرجع عامه، ثم يعود مَن قابل، ثم أسلم سهيل، وجعله رسول الله ﷺ من المؤلفة قلوبهم، وأعطاه من غنائم حنين مائة من الإبل، وكان له موقف محمود يوم وفاة رسول الله ﷺ (سيرة ابن هشام بتحقيقنا: ٣٦٥/٣ و١٤٠/٤، ٣٤٦) وابنه أبو جندل بن سهيل هو الذي جاء إلى رسول الله ﷺ ساعة كان عهد الصلح يكتب، قد انفلت من محبسه وجاء يرسف في الحديد، فلما رآه أبوه أخذ بجره ليرده إلى قريش وهو يصرخ: يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتونني في ديني؟ فقال له رسول الله ﷺ: «يا أبا جندل اصبر واحتسب» وقد هاجر من بعد ذلك، ومات غازياً في طاعون عمواس سنة ١٨ (السيرة: ٣٦٧/٣، والعبر: ٢٢/١).

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦١، وانظر قصة وفد نصارى نجران والمباهلة في سيرة ابن هشام (٣١٨/١ بتحقيقنا) ويقال: إن هؤلاء النصارى من الحبشة.

(٣) سعد بن معاذ: أبو عمرو، سيد الأوس، شهد الخندق مع رسول الله ﷺ فأصابه سهم، وكانت غزوة بني قريظة بعقب الخندق، وفيها نزل بنو قريظة على حكم سعد بعد حصار خمسة وعشرين يوماً، فحكم سعد بأن تقتل مقاتلتهم، وتسبي ذراريهم، فقتل منهم أكثر من ستمائة، وسبي من عداهم، وقد قال رسول الله ﷺ لسعد حين حكم: «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة» ثم مات سعد متأثراً بجراحه، فقال رسول الله ﷺ: «اهتز عرش الله لموت سعد». وفي ذلك يقول حسان بن ثابت:

وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم، فقُتل من أصحاب عليّ يومئذ تسعةٌ، وهم: ذؤيبة بن وبرة البجَلي، وسعد بن مجالد السبيعي، وعبد الله بن حماد الجريري، ورفاعة بن وائل الأرحبي، والفياض بن خليل الأزدي، وكيسوم بن سلمة الجهني، وعتبة بن عبيد الخَوْلاني، وجميع بن جشم الكندي، وحبيب بن عاصم الأودي. قُتل هؤلاء التسعة تحت راية عليّ ﷺ فحسب، وبرز حُرْقُوص بن زُهَير إلى عليّ وقال: يا ابن أبي طالب، لا نريد بقتالك إلا وَجْه الله والدار الآخرة، وقال له عليّ: بل مثلكم كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣﴾[1] [سورة الكهف، الآية: ١٠٣]، منهم أنت وربِّ الكعبة، ثم حمل عليه في أصحابه، وقتْل عبدالله بن وهب في المبارزة وصرع ذو الثُّدَيَّة عن فرسه. وقتلت الخوارج يومئذٍ فلم يُفْلِتْ منهم غيرُ تسعة أنفسٍ، صار منهم رجلان إلى سجستان، ومن أتباعهما خوارج سجستان، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عُمَان، ومن أتباعهما خوارج عُمَان، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة، ورجل منهم صار إلى تل موزن، وقال عليٌّ لأصحابه يومئذ: اطلبوا ذا الثُّدَيَّة فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط ثَدْي المرأة، فقال: صدق الله ورسوله، وأمر فقُتل.

فهذه قصة المحكمة الأولى، وكان دينهم إكفار عليّ، وعثمان، وأصحابِ الجمل، ومعاوية، وأصحابه، والحكمين، ومَنْ رضيَ بالتحكيم، وإكفار كل ذي ذَنْب ومعصيةٍ.

ثم خرج على عليّ بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أَشْرَسُ بن عوف، وخرج عليه بالأنبار، وغفلة التيمي من تَيْم عَدِيّ، خرج عليه بماسبذان، والأشهب بن بشر العرني، خرج عليه بِجَرْجَرَايا وسعد بن قفل، خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي، خرج عليه في سواد الكوفة، فأَخْرَجَ عليٌّ إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج ثم قُتِلَ عليٌّ ﷺ في تلك السنة في شهر رَمضان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة[2].

فلما استوت الولاية لمعاوية خرجَ عليه وعلى مَنْ بعده إلى زمان الأزارقة قومٌ كانوا على رأي المحكمة الأولى.

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٢) لا يختلف المؤرخون في أن أمير المؤمنين أبا السبطين عليّ بن أبي طالب ﷺ استشهد ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين، ضربه عدو الله وعدو الإسلام والمسلمين عبدالرحمن بن ملجم المرادي، الخارجي، وهو قائم لصلاة الصبح، بسيف مسموم ـ ويقال: بخنجر ـ وأنه ﷺ توفي غداة يوم الجمعة، ويقول الحافظ الذهبي: «ثم قُتل ابن ملجم وأحرق ولله الحمد». (العبر: ٤٦/١، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥، وللمعارف في مواضع كثيرة تُراجع في الفهرس).

منهم عبد الله بن جوشا الطائي، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد الكوفة، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج.

ثم خرج عليه حوثرة بن وداع الأسدي، وكان من المستأمنين إلى عليّ يوم النهروان، في سنة إحدى وأربعين[١].

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعي، والمستورد بن علقمة التميمي، على المغيرة بن[٢] شُعْبَة، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقُتلا في حربه.

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة، فقُتل في حربه.

ثم خرج زياد بن خراش العجلي، على زياد بن أبيه، فقُتل في حربه.

وخرج قريب بن مرة على عُبيدالله بن زياد، وخرج عليه أيضاً زحاف بن زحر الطائي، واستعرضا الناسَ في الطريق بالسيف، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطي في جيش، فقتلوا أولئك الخوارج.

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكِّمة الأولى قبل فتنة الأزارقة، والله أعلم.

٦٩ ـ ذكر الأزارقة منهم[٣]:

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المَكْنِيّ بأبي راشد[٤] ولم تكن للخوارج قطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شَوْكة.

والذي جمعهم من الدين أشياء:

منها: قولهم بأن مخاليفهم من هذه الأمة مشركون، وكانت المحكمة الأولى يقولون: إنهم كَفَرة لا مشركون.

---

(١) في سنة إحدى وأربعين: مرتبط بخروجه على معاوية.

(٢) هو أبو عبدالله ـ ويقال: أبو عيسى ـ المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، الثقفي، شهد بيعة الرضوان، وشهد اليمامة، وفتح الشام، واليرموك، والقادسية، وولاه عمر البصرة، وهو أول مَن وضع ديوان البصرة، وفُقِئت عينه يوم اليرموك، وولاه معاوية الكوفة، ومات وهو أميرها بالطاعون، في سنة ٥٠ (المعارف ص ٢٩٥، ومشاهير علماء الأمصار ٢٦٩، والعبر: ١/٥٦، والإصابة رقم ٧١٧٥).

(٣) أنظر في بيان آراء هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/١٥٧، والتبصير ٢٩، والملل والنحل للشهرستاني: ١/١١٨.

(٤) هو أبو راشد: نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار، أحد بني الدول ابن حنيفة، كان أول خروجه بالبصرة في عهد عبدالله بن الزبير، وفي سنة ٦٥ اشتدت شوكته وكثُرت جموعه، فبعث إليه عبدالله بن الحارث مسلم بن عبس ابن كريز بن ربيعة على رأس جيش كثيف، فاشتد بينهم القتال حتى قتل مسلم أمير الجيش وقتل نافع أمير الخوارج، في جمادي الآخرة (خطط المقريزي: ٢/٣٥٤لا وكامل ابن الأثير: ٤/٨١، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/٣٨٠ وما بعدها، وكامل المبرد: ٢/١٧١ و١٨٠ والمعارف ص ٦٢٢).

ومنها: قولهم إن القَعَدَة[1] ـ ممن كان على رأيهم ـ عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم.

ومنها: أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَد عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم: أن يُدْفَع إليه أسير من مخالفيهم ويأمروه بقتله، فإن قتله صَدَّقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا: هذا منافق ومشرك، وقتلوه.

ومنها: أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم، وقتل أطفالهم، وزعموا أن الأطفال مشركون، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مُخَلَّدون في النار.

واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعَدة عنهم، ومن امتحان مَن قصَد عسكرهم.

فمنهم مَن زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير ومنهم من قال: عبد ربه الصغير[2].

ومنهم مَن قال: أول مَنْ قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُالله بن الوَضِين، وخالف نافع بن الأزرق في ذلك واستتابه منه، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله، وقالوا: كان الصواب معه، ولم يُكَفِّرْ نافعٌ نفسَه بخلافه إياه حين خالفه، وأكْفَرَ مَنْ يخالفه بعد ذلك، ولم يتبرأ من المحكمة الأولى في تركهم إكفار القَعَدَة عنهم، وقال: إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم، وأكْفَرَ مَنْ يخالفهم بعد ذلك في إكفار القَعَدة عنهم.

وزعم نافعٌ وأتباعُه أن دار مخالفيهم دارُ كفرٍ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء، وأنكرت الأزارقة الرَّجْمَ، واستحلُّوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، وقالوا: إن مخالفينا مشركون، فلا يلزمنا أداء أماناتنا إليهم، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحصَنِ، وأقاموه على قاذف المحصَنَات من النساء، وقَطَعُوا يدَ السارق في القليل والكثير، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً.

---

(١) يقال «القعد»: جمع قاعد، ونظيره حارس وحرس، وخادم وخدم، ويقال «قعدة» بالتاء، ونظيره كافر وكفَرَة، وفاجر وفجرة، وفاسق وفسَقَة، والقعدة: غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرة عليّ ﷺ ومن مقاتلته أيضاً، ويُنسب إليهم فيُقال: قعدي، وفي شعر الحسن بن هانىء المشهور بأبي نواس:

فكأني وما أزين منها قعدي يزين التحكيما

(٢) كان عبد ربه الصغير قبل أن يتردى في المهولة معلم كتاب، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان، وكلاهما من موالي قيس بن ثعلبة، وأول ظهورهما أن الخوارج ذهبوا إلى قطري بن الفجاءة يشكون من رجل كان قطري يقدمه عليهم، فلم يشكهم منه، فقال القوم لقطري: فإنا قد خلعناك وبايعنا عبد ربه الصغير، وانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرهم، وجلّهم من الموالي والعجم (أنظر مقالات الإسلاميين: ١٦٠/١، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١/ ٤٠٣، وانظر بنوع خاص كامل المبرد: ٢٣١/٢ و٢٣٧ و٢٤٣ وما بعدها طبع الخيرية ١٣٠٨).

وأكفرهم الأمةُ في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى، فباءوا بكفر على كفر، كمن باء بغضب على غضب، وللكافرين عذاب مهين.

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البِدَع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسَمَّوْه أمير المؤمنين، وانضمَّ إليهم خوارجُ عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكَرْمان وجَبَوْا خراجها، وعامل البصرة يومئذٍ عبدالله بن الحارث الخزاعي من قبل عبدالله بن الزبير، فأخرج عبدالله بن الحارث جيشاً مع مُسْلم بن عبس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة، فاقتتل الفريقان بدُولاب الأهواز، فقُتِلَ مسلم بن عبس وأكثر أصحابه، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر بن عبيدالله بن مَعْمر التميمي في ألفي فارس، فهزمته الأزارقة، فخرج إليهم حارثة بن بدر الغُدَاني في ثلاثة آلاف من جند البصرة، فهزمتهم الأزارقة، فكتب عبدالله بن الزبير من مكة إلى المهلَّب بن أبي صُفْرَة[١] وهو يومئذ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاه ذلك، فرجع المهلب إلى البصرة، وانتخب من جندها عشرة آلافٍ، وانضم إليه قومُه من الأزْدِ فصار في عشرين ألفاً، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دُولاَب الأهواز إلى الأهواز، ومات نافع ابن الأزرق في تلك الهزيمة، وبايعت الأزارقة بعده عُبيدَالله بن مأمون التميمي، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقُتِلَ عُبيدالله بن مأمون في تلك الواقعة، وقُتِلَ أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة، وانهزم الباقون منهم إلى أيدج وبايعوا قَطَرِيّ بن الفُجَاءة[٢] وسمُّوه أمير المؤمنين، وقاتلهم المهلَّبُ بعد ذلك حروباً كانت سِجَالاً[٣]، وانهزمت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرضِ فارس، وجعلوها دار هجرتهم، وثَبَتَ المهلَّب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة، بعضُها في أيام عبدالله بن الزبير، وباقيها في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق، وقَرَّرَ الحجاجُ المهلَّب على حرب الأزارقة، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلَّب وبين الأزارقة كرّاً وفرّاً فيما بين فارس والأهواز، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة ففارق عبدُ ربه

---

(١) هو أبو سعيد: المهلب بن أبي صفرة ـ واسم أبي صفرة ظالم بن سراق، الأزدي، من أزد العتيك. كان المهلب من أشجع الناس، وهو الذي حمى البصرة من الخوارج حتى سماها الناس بصرة المهلب. ولاه عبدالله بن الزبير خراسان في سنة ٦٥، فحارب الأزارقة وأفنى منهم عدداً كثيراً، ثم ولي قتالهم في عهد عبد الملك بن مروان، وفي شهر ذي الحجة من سنة ٨٢ مات. (المعارف ٣٩٩، والعبر ١/٧٣، ٧٥، ٧٧، ٨٨، ٩٢، ٩٥).

(٢) هو أبو نعامة: قطري بن الفجاءة، أحد بني حرقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، خرج في أيام عبدالله بن الزبير، وبقي عشرين سنة يسلم عليه بالخلافة، وفي أيام عبدالملك بن مروان وجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش، وكان آخرها بقيادة سفيان بن الأبرد الكلبي، فقتله ـ ويقال: عثر به فرسه فمات، وأتى الحجاج برأسه، وذلك في سنة ٧٩ (المعارف ٤١١، العبر: ١/٩٠).

(٣) تقول: «كانت الحرب بين الفريقين سجالاً» تعني أن النصر يكون لهذا الفريق مرة ولذاك مرة أخرى، وأصل السجال جمع سجل، وهو الدلو.

الكبير قَطَرياً وصار إلى واد بجيرفت كرمين في سبعة آلاف رجل، وفارقه عبد ربه الصغير في عشرَ ألفَ رجلٍ بأرض فارس، وقاتله المهلَّبُ بها، وهَزَمَه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلَّب إلى عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلَّب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه، وبعث الحجاجُ سفيانَ بن الأبرد الكبي في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج، وكان عُبيدة بن هلال اليشكري[1] قد فارق قَطَرِيّاً وانحاز إلى قومس، فتبعه سفيان بن الأبرد وحاصره في حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه، وَطَهَّرَ الله بذلك الأرضَ من الأزارقة، والحمد لله على ذلك.

٧٠ ـ ذكر النجدات[2] منهم:

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحَنفي[3] وكان السببُ في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظْهَر البراءة من القَعَدة عنه بعد أن كانوا على رأيه، وسمَّاهم مشركين، واستحلَّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم، وفارقه أبو فُدَيْك، وعطيّة الحنفي، وراشد الطويل، ومقلاص، وأيوب الأزرق، وجماعة من أتباعهم، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في جُنْدٍ من الخوارج يريدون اللحوق بعسكر نافع، وأكْفَروا مَن قال بإكفار القَعَدة منهم عن الهجرة إليهم، وأكفروا مَن قال بإمامة نافع، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه في أمور نَقَمُوها منه، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فِرَق:

١ـ فرقة صارت مع عطيّة بن الأسود الحنفي[4] إلى سجستان، وتبعهم خوارجُ سجستان، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت «عَطَوية».
٢ـ وفرقة صارت مع أبي[5] فُدَيْك حَرْباً على نَجْدَة، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ.

---

(١) عبيدة بن هلال: أحد بني يشكر بن بكر بن وائل، وهو الذي يقول عن نفسه:

أنا ابن خير قومه هلال ... شيخ على دين أبي بلال

وذاك ديني آخر الليالي

(أنظر كامل ابن الأثير: ٨١/٤، وكامل المبرد: ٢٣٢/٢ ومقالات الأشعري: ١٦٠/١).

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٢/١ وما بعدها، والتبصري ص ٣٠، والملل والنحل للشهرستاني: ١٢٢/١ وما بعدها، وخطط المقريزي: ٣٥٤/٢.

(٣) نجدة بن عامر، الحنفي، استولى على اليمامة والبحرين في سنة ٦٦، وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه، وفي سنة ٦٩ قتله أصحابه (العبر: ٧٤/١، ٧٧).

(٤) قال المقريزي: «عطية بن الأسود: بعثه نجدة إلى سجستان، فأظهر مذهبه بمرو، فعرفت أصحابه بالعطوية» وذكر مقالتهم (٣٥٤/٢). وقال الأشعري: «فأما عطية بن الأسود الحنفي وأصحابه الذين يسمون العطوية، فإنه لم يحدث قولاً أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله ففارقه، ثم أنكر على نجدة ففارقه ومضى إلى سجستان» (١/ ١٦٤).

(٥) يقول الأشعري (المقالات: ١٦٩/١): «ومن الخوارج الفديكية أصحاب أبي فديك ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة» وانظر أيضاً كامل المبرد: ٢٥١/٢.

٣ـ وفرقة عَذَرُوا نجدة في أحداثه وأقاموا على إمامته.

والذي نَقَمَه على نجدة أتباعُه أشياء:

منها: أنه بعث جيشاً في غزو البر، وجيشاً في غزو البحر، ففضَّلَ الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعَطَاء.

ومنها: أنه بعث جيشاً، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان، فكتب إليه عبدُ الملك في شأنها، فاشتراها مَنْ كانت في يديه وردّها إلى عبد الملك بن مروان، فقالوا له: إنك رددْتَ جارية لنا على عدونا.

ومنها: أنه عَذَرَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المطرّج مع جند من عسكره إلى القطيف، فأغاروا عليها، وسَبَوْا منها النساء والذرية، وقوّمُوا النساء على أنفسهم، ونكحوهنّ قبل إخراج الخمس من الغنيمة، وقالوا: إن دخلت النساء في قَسْمنا فهو مُرادنا، وإن زادت قِيَمُهُنّ على نصيبنا من الغنيمة غرمنا الزيادة من أموالنا، فلما رجعوا إلى نَجْدَةَ سألوه عما فعلوا من وَطْءِ النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين، فقال لهم: لم يكن لكم ذلك، فقالوا: لم نعلم أن ذلك لا يحل لنا، فعَذَرهم بالجهالة، ثم قال: إن الدين أمران: أحدهما معرفة الله تعالى، ومعرفة رسُله، وتحريم دماء المسلمين، وتحريم غَصْبِ أموال المسلمين، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة، فهذا واجبٌ معرفتُه على كل مكلّف؛ وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام، فمن استحلّ باجتهاده شيئاً محرّماً فهو معذور، ومَنْ خاف العذابَ على المجتهد المخطىء قبل قيام الحجة عليه فهو كافر.

ومن بِدَعِ نَجْدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه، وقال: لعلّ الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة، وزَعَم أن النار يدخلها مَنْ خالَفه في دينه.

ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدّ الخمر.

ومنها أيضاً أنه قال: من نظر نظرة صغيرة، أو كذَب كذبة صغيرة وأصَرّ عليها فهو مشرك، ومَنْ زنى، وسرق، وشرب الخمر غير مُصِرٍّ عليه فهو مسلم، إذا كان من موافقيه على دينه.

فلما أحدث هذه الأحداث وعَذَرَ أتباعه بالجهالات استتابه أكثرُ أتباعه من أحداثه وقالوا له: اُخْرُجْ إلى المسجد وتُبْ من أحداثك، ففعل ذلك.

ثم إن قوماً منهم نَدِموا على استتابته، وانضموا إلى العاذرين له، وقالوا له: أنت الإمام

ولك الاجتهاد، ولم يكن لنا أن نستيك، فتُب من تَوْبتِك، واستتِبْ الذين استتابوك وإلا نابذناك، ففعل ذلك، فافترق عليه أصحابه وخَلَعه أكثرهم، وقالوا له: إخترْ لنا إماماً، فاختار أبا فُدَيْك وصار راشد الطويل مع أبي فُدَيْك يداً واحدة، فلما أستولى أبو فُدَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نَجْدَةَ إلى الإمارة، فطلب نجدَةَ ليقتله، فاختفى نجدةُ في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرَّقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن، ونادى منادي أبي فُدَيكٍ: مَنْ دَلَّنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم، وأيُّ مملوكٍ دَلَّنا عليه فهو حر، فدلَّتْ عليه أمَةٌ للذين كان نجدة عندهم، فأنفذ أبو فُدَيْك راشداً الطويلَ في عسكر إليه، فكبَسُوه وحملوا رأسه إلى أبي فُدَيْك.

فلما قُتِلَ نَجدة صارت النَّجدات بعدهُ ثلاث فِرَق:

١ـ فرقة أكفرته وصارت إلى أبي فُدَيْك، كراشد الطويل، وأبي بيهس، وأبي الشمراخ وأتباعهم.

٢ـ وفرقة عَذَرَتْه فيما فعل، وهم النَّجدات اليوم.

٣ـ وفرقة من النَّجدات بَعُدُوا عن اليمامة، وكانوا بناحية البصرة شَكُّوا فيما حُكِيَ من أحْداث نجدة وتوقَّفوا في أمره، وقالوا: لا ندري هل أحْدثَ تلك الأحداثَ أم لا فلا نبرأ منه إلا باليقين.

وبقي أبو فُدَيْك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عُمر بن عُبيدالله بن معمر التميمي في جند، فقتلوا أبا فُدَيْك، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان، فهذه قصة النَّجدات.

٧١ ـ ذكر الصُفْرية من الخوارج[1]:

هؤلاء أتباعُ زياد بن الأصْفَر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أنَّ الصُفْرية لا يَرَوْن قتل أطفال مخاليفهم ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك، وقد زعمت فرقة من الصُفْرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسَمَّى إلا بالإسم الموضوع له، كزانٍ، وسارق، وقاذف، وقاتل عمد، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً، وكل ذنبٍ ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في

---

(١) أنظر في مقالة هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٩/١، والتبصير ص ٣١، والملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٣٧، ويقال لهم «الصفرية» جمع صفري، بضم الصاد وسكون الفاء. وهو يحتمل وجهين: الأول أن يكون نسبة إلى الصفرة، إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة. والثاني: أن يكون نسبة إلى جمع الأصفر الذي هو أبو زياد الذي تُنسب إليه هذه المقالة، وجاز النسب إلى الجمع ولم يرد إلى الواحد لأنه أشبه الفرد بسبب كونه قد جُعل علماً، وانظر كامل المبرد ١٨٠/٢.

الوجهين جميعاً، وفرقة ثالثة من الصُفرية قالت بقول مَن قال من البَيْهَسية: إن صاحب الذنب لا يُحكم عليه بالكفر حتى يُرفع إلى الوالي فيحدّه، فصارت الصُفرية على هذا التقدير ثلاث فِرَق:

١ـ فرقة تزعم أن صاحب كل ذنب مشركٌ، كما قالت الأزارقة.

٢ـ والثانية تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد، والمحدود في ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرُ داخل في الكفر.

٣ـ والثالثة تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدّه الوالي على ذنبه.

وهذه الفِرَق الثلاث من الصُفْرية يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيّناه قبل هذا.

وكل الصُفْرية يقولون بموالاة عبدالله بن وهب الراسبيّ، وحُرقوص بن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي بعدهم، وبإمامة عمر بن حِطّان السدوسي بعد أبي بلال.

فأما أبو بِلالٍ[1] مرداسٌ فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على عُبيدالله بن زياد، فبعث إليه عبيدُالله بن زياد زُرْعَة بن مسلم العامري[2] في ألفي فارس، وكان زُرْعَة يميل إلى قول الخوارج، فلما اَصطَفَّ الفريقان للقتال قال زُرْعَة لأبي بلال: أنتم على الحق ولكنا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلا بد لنا من قتالكم، فقال له أبو بلال: وددتُ لو كنت قبلْتُ فيكم قول أخي عُرْوَة؛ فإنه أشار عليّ بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناسَ في طرقهم بالسيف، ولكني خالفتهما وخالفت أخي، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زُرْعة وجنده فهزموهم، ثم إن عُبيدالله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمي[3] فقاتل أبا بلال بنوج وقتله مع أتباعه، فلما ورد على ابن زياد خبرُ قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصُفرية، وظفر بعُرْوَة[4] أخي مرداس فقال له: أشَرْتَ على أخيك مرداس بالاستعراضِ للناس، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك، ثم أمر به فقُطِعت يداه ورجلاه، وصَلَبه.

---

(١) هو أبو بلال: مرداس بن حدير، أحد بني ربيعة بن حنظلة، ويقال: مرداس بن أدية، وأدية ـ بزنة المصغر ـ جدة له جاهلية، وقيل: أمه، وهو أخو عروة بن حدير الذي سبقت ترجمته في ص ٧٤، وحديثه طويل في كامل المبرد: ٢/ ١٥٤ وما بعدها، وانظر المراجع التي ذكرناها في ترجمة عروة أخيه.

(٢) سمّاه المبرد في الكامل (١٥٧/٢) أسلم بن زرعة، وساق حديثاً عنه في تركه قتال أبي بلال: وقوله: لأن يذمني ابن زياد حياً خير من أن يمدحني ميتاً.

(٣) قال أبو العباس المبرد «عباد بن أخضر» وليس هو بابن أخضر، هو عباد بن علقمة المازني، وكان أخضر زوج أمه، فغلب عليه» اهـ (الكامل ١٥٨/٢)، وساق حديثاً عنه، وأن عباداً لعتبل اشتغال الخوارج بصلاة الجمعة ـ بعد أن كان الفريقان اتفقا على الموادعة وترك القتال حتى يؤدوا صلاتهم ـ فمال عليهم ميلة فقتلهم جميعاً، وساق في ص ١٦٠ حديث مقتل عباد.

(٤) سبقت ترجمة عروة بن حدير في ص ٧٤، وانظر خبر مقتله وصلبه في كامل المبرد: ١٦٢/٢.

ثم إن الخازمية خالفوا أكْثَرَ الخوارج في الولاية والعَدَاوة، وقالوا: إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عزّ وجلّ إنما يتولى العبدَ على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن الله تعالى لَمْ يَزَلْ محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السُنَّة في الموافاة، غير أن أهل السُنَّة ألزموا الخازمية على قولها بالمُوافاة أن يكون عليّ، وطلحة، والزبير وعثمان ﷺ من أهل الجنة، لأنهم من أهل بَيْعَة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1] [سورة الفتح، الآية: ١٨]. وقالوا لهم: إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَمُوتُ على الإيمان وجَبَ أن يكون المُبَايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان عليّ وطلحة والزبير منهم، وكان عثمانُ يومئذ أسيراً فبايَعَ له النبيُّ ﷺ[2]، وجعل يده بدلاً عن يده، وصحّ بهذا بطلانُ قولِ مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة.

٧٤ ـ ذكر الشعيبة منهم[3]:

قول هؤلاء في باب القَدَر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشعيبة حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال، فتقاضاه، فقال له شُعيب: أعطيكه إن شاء الله، فقال له ميمون: قد شاء الله ذلك الساعة، فقال شُعيب: لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه، فقال ميمون: قد أمَرَكَ الله بذلك، وكل ما أمَرَ به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فافترقت العجَاردة عند ذلك، فتبع قوم شُعيباً، وتبع آخرون ميموناً، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد ـ وهو يومئذ في حبس السلطان ـ فكتب في جوابهم: إنما نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً؛ فوصل الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجْرد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق بالله سوءاً، وقال شُعيب: بل قال بقولي؛ لأنه قال نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ومالت الخازمية وأكثرُ العجَاردة إلى شُعيب، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون.

---

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.

(٢) كان رسول الله ﷺ، حين صدّه كفار مكة عن دخولها ـ قد بعث عثمان بن عفان إلى أشراف قريش يخبرهم أنه لم يأت الحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت ومعظماً لحرمته، فانطلق عثمان حتى أتى أبا سفيان وعظماء قريش فبلغهم عن رسول الله ﷺ ما أرسله به، فاحتبسته قريش عندها، وبلغ رسول الله ﷺ والمسلمين أن عثمان قد قُتل، فقال رسول الله ﷺ ـ حين بلغه ذلك ـ: «ولا نبرح حتى نناجز القوم». ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يفروا، وبايع الرسول لعثمان: ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال: هذه عن عثمان (أنظر حديث ذلك في سيرة ابن هشام: ٣/٣٦٣ ـ ٣٦٥ بتحقيقنا).

(٣) أنظر في الحديث عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/١٦٥ ـ والتبصير ص ٣٢ ـ والملل والنحل للشهرستاني: ١/١٣١.

ثم إن الخازمية خالفوا أكْثَرَ الخوارج في الولاية والعَدَاوة، وقالوا: إنهما صفتان لله تعالى، وإن الله عزّ وجلّ إنما يتولى العبدَ على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافراً، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً، وإن الله تعالى لم يَزَلْ محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السُنّة في الموافاة، غير أن أهل السُنّة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون عليّ، وطلحة، والزبير وعثمان ﷺ من أهل الجنة، لأنهم من أهل بَيْعَة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1] [سورة الفتح، الآية: ١٨]. وقالوا لهم: إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَموتُ على الإيمان وجَبَ أن يكون المُبَايعون تحت الشجرة على هذه الصفة، وكان عليّ وطلحة والزبير منهم، وكان عثمانُ يومئذ أسيراً فبايَعَ له النبيُّ ﷺ[2]، وجعل يده بدلاً عن يده، وصحّ بهذا بطلانُ قولِ مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة.

٧٤ ـ ذكر الشعيبية منهم[3]:

قول هؤلاء في باب القَدَر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشعيبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال، فتَقاضاه، فقال له شُعيب: أعطيكه إن شاء الله، فقال له ميمون: قد شاء الله ذلك الساعة، فقال شُعيب: لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه، فقال ميمون: قد أمَرَكَ الله بذلك، وكل ما أمَرَ به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فافترقت العجَاردة عند ذلك، فتبع قوم شُعيباً، وتبع آخرون ميموناً، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد ـ وهو يومئذ في حبس السلطان ـ فكتب في جوابهم: إنما نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً؛ فوصل الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجْرد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق بالله سوءاً، وقال شُعيب: بل قال بقولي؛ لأنه قال نقول: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» ومالت الخازمية وأكثرُ العجَاردة إلى شُعيب، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون.

---

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.

(٢) كان رسول الله ﷺ، حين صدّه كفار مكة عن دخولها ـ قد بعث عثمان بن عفان إلى أشراف قريش يخبرهم أنه لم يأت الحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت ومعظماً لحرمته، فانطلق عثمان حتى أتى أبا سفيان وعظماء قريش فبلغهم عن رسول الله ﷺ ما أرسله به، فاحتبسته قريش عندها، وبلغ رسول الله ﷺ والمسلمين أن عثمان قد قُتل، فقال رسول الله ﷺ ـ حين بلغه ذلك ـ: «ولا نبرح حتى نناجز القوم». ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يفروا، وبايع الرسول لعثمان: ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال: هذه عن عثمان (أنظر حديث ذلك في سيرة ابن هشام: ٣٦٣/٣ ـ ٣٦٥ بتحقيقنا).

(٣) أنظر في الحديث عن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٥/١ ـ والتبصير ص ٣٢ ـ والملل والنحل للشهرستاني: ١٣١/١.

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعاً من المجوسية، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضيَ بحكمه فرضاً، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله، إلا إذا أغار عليهم، أو طعن في دينهم، أو كان دليلاً للسلطان.

وسنذكر الميمونية في جملة الغُلاة الخارجين عن المِلّة في باب بعد هذا إن شاء الله عزّ وجلّ.

وقد كان من جملة الميمونية رجل يُقال له خَلَفٌ، ثم خالف الميمونية في القَدَر والاستطاعة والمشيئة، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السُنّة، وتبِعَه على ذلك خوارج كِرْمَان ومكران، فيُقال لهم «الخلفية» وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجي في أرض كرمان.

٧٥ ـ ذكر الخلفية منهم[١]:

هم أتباع خلَف الذي قاتَلَ حمزة الخارجي، والخلفية لا يَرَوْنَ القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار.

٧٦ ـ ذكر المعلومية والمجهولية منهم[٢]:

هاتان فرقتان من جملة الخازمية، ثم إن المعلومية منهما خالف سَلَفَها في شيئين:

أحدهما: دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به، والجاهل به كافر.

والثاني: أنهم قالوا: إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى.

ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السُنّة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ما شاء الله.

وهذه الفِرقة تَدَّعِي إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه، من غير بَراءة منهم عن القَعَدَة عنهم.

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية، غير أنهم قالوا: مَنْ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه، وأكفَروا المعلومية منهم في هذا الباب.

٧٧ـ ذكر الصُلْتية منهم[٣]:

هؤلاء منسوبون إلى صَلْت بن عثمان[٤]، وقيل: صَلْت بن أبي الصَلْت، وكان من

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٦٥/١، والتبصير ص ٣٢، والملل والنحل: ١٣٠/١.

(٢) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٦٦/١، وقد أفرد كل واحدة منهما بحديث قصير، ثم أنظر التبصير ٣٣، ولم يذكر الشهرستاني المعلومية ولا المجهولية بين فرق العجاردة التي ذكرها.

(٣) أنظر مقالات الإسلاميين ١٦٦، والتبصير ص ٣٣، والملل والنح: ١٢٩/١.

(٤) في المقالات «عثمان بن أبي الصلت» ومثله في خطط المقريزي، وفي الملل والنحل: «عثمان بن أبي الصلت، أو الصلت بن أبي الصلت».

العجاردة غير أنه قال: إذا استجاب لنا الرجلُ وأسلم تولَّيْناه وبَرِئنا من أطفاله؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا فيُدْعَوْن حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه.

وبإزاء هذه الفِرقة فِرقة أخرى ـ وهي التاسعة من العجاردة ـ زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيُدْعَوْا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا.

٧٨ ـ ذكر الحمزية منهم[1]:

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذي عاثَ في سِجِسْتان، وخُراسان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه والَى القَعَدَة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافقه على قتال مخالفيه من فِرَق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتَلَ قوماً وهَزَمهم أمر بإحراق أموالهم وعقْر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسرى من مخالفيهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقي الناسُ في فتنتِهِ إلى أن مضى صَدْر من أيام خلافة المأمون. ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشّار، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيوية بن معبد، وصاحب حَربه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شُعَراء الخوارج كطلحة بن فهد، وأبيّ الجلندي، وأقرانهم. وبدأ بقتال البَيْهسيّة من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسَمَّوْهُ عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهد في ذلك:

أميرُ المؤمنين علَى رَشَادٍ	وخَيْرِ هِدَايَةٍ، نِعْمَ الأميرُ
أميرٌ يفضُلُ الأمراء فَضْلاً	كما فَضَل السُّهَا القَمَرُ المُنيرُ

ثم إن حمزة سرّى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية فلجرد، فقتل منهم مقتلة عظيمة. ثم قصد بنفسه هَرَاة، فمنعه أهلها من دخولها، فاستعرض الناسَ خارجَ المدينة وقتل منهم الكثير، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي ـ وهو يومئذ والي هَرَاة ـ مع جنده فدامَتِ الحربُ بينهم شهوراً، وقُتِلَ من هَرَاة جماعة، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصمٌ الشاري وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته، ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق هَرَاة، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم. ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرب بوشنج وقتل عمراً.

ثم انتصب عليّ بن عيسى ماديان ـ وهو يومئذ والي خراسان ـ لحرب حمزة، فانهزم منه إلى

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٦٥، والتبصير ص ٣٣، والملل والنحل: ١/١٢٩، وفيه «حمزة بن أدرك».

أرض سجستان بعد أن قُتِل من قوّاده ستون رجلاً سوى أتباعه فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج عن دخول البلد، فاستعرض الناس بالسيف في صحراء البلد. ثم تنكّر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يُوهِمهم أنهم أصحابُ السلطان، وأنذرهم بذلك منذر، فمنعوه من دخول البلدة، فعقر نخلهم في سوادهم، وقتل المجتازين في صحاريهم. ثم قصد نهر شعبة، وقتل بها الكثير من الخوارج الخلفية، وعَقَر أشجارهم، وأحرق أموالهم، وانهزم منه رئيس للخلفيّة اسمه مسعود بن قيس، وعبر في هزيمته وادياً وغرِقَ فيه، وشكَّ أتباعه في موته، وهم ينتظرونه اليوم. ثم رجع حمزة من كِرْمان، وأغار في طريقه على رستاق بُشت من رساتيق نيسابور، وكان بهم قوم من الخوارج الثعالبة، فقتلهم حمزة، ودامت فتنه بخراسان، وكرمان، وقهستان، وسجستان، إلى آخر أيام الرشيد وصَدْرٍ من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سَيَّار على باب سمرقند، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته، فما ازداد إلا عُتُواً في أمره، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة، فدارت بين طاهر وحمزة حُروب قُتِلَ فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان، وأتى طاهر على القَعَدة عن حمزة ممن كانوا على رأيه، وظفر بثلاثمائة منهم، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جذبت رؤوس بعضها إلى بعض، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها. ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خُراسان وبعث به إلى منصبه، فطمع حمزة في خراسان، فأقبل في جيشه من كرمان، فخرج إليه عبدُ الرحْمن النيسابوري في عشرين ألفَ رجلٍ من غُزاة نيسابور ونواحيها، فهزموا حمزة بإذن الله، وقتلوا الألوف من أصحابه، وانفلت منهم حمزة جريحاً، ومات في هزيمته هذه، وأراح الله عزّ وجلّ منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة الخارجي القدريّ من مفاخر أهل نيسابور، والحمد لله على ذلك.

٧٩ ـ ذكر الثعالبة منهم[١]:

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان[٢] والثعالبة تَدّعِي إمامته بعدَ عبد الكريم بن عجرد، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال، فلما اختلفا في ذلك كَفَّر ابن عجرد، وصار ثعلبة إماماً. والسبب في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطَبَ إلى ثعلبة بنته، فقال له: بيِّن مهرها، فأرسل الخاطبُ امرأةً إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يُبَالِ كم كان مهرها،

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٦٧، والتبصير ٣٣، والملل والنحل: ١/١٣١.

(٢) سمّاه في الملل والنحل «ثعلبة بن عامر» ومثله في خطط المقريزي، فأما صاحب التبصير فذكر مثل الذي ذكره المؤلف ههنا، وأما الأشعري فلم يزد عن «ثعلبة».

فقالت أمها: هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ. فأُخبِرَ بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان، فاختار عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة: نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يبينَ لنا منهم إنكار للحق، فلما اختلفا في ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه، وصار أتباعُ كل واحد منها فِرَقاً. وقد ذكرنا فِرَق العجاردة قبل هذا.

وصارت الثعالبة بعد ذلك ستُّ فِرَق:

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده، ولم يكترثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية.

٨٠ ـ ذكر المعبدية[١] منهم:

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اُسمه معبد، خالف جمهور الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها، وأكْفَرَ مَن لم يقُل بذلك، وأكْفَره سائر الثعالبة في قوله.

٨١ ـ الأخنسية[٢]:

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية[٢]، أتباع رجل منهم كان يُعرف بالأخْنَسِ، وكان في بدء أمره على قول الثعالبة في مُوَالاة الأطفال، ثم خنَس من بينهم فقال: يجب علينا أن نتوقَّف عن جميع مَن في دار التَّقِيَّةِ، إلا مَن عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه، أو كُفراً فبرئنا منه. وقالوا بتحريم القتل والاغتيال في السر، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا مَنْ عرفوه بعينه، وصار له تبع على هذا القول، وبرىء من سائر الثعالبة، وبرىء منه سائرهم.

٨٢ ـ الشيباني[٣]:

والفِرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية[٣]، هم أتباع شَيْبان بن سلمة الخارجي الذي خرج في أيام أبي مسلم صاحب دولة[٤] بن العباس، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه، وكان مع

---

(١) أنظر المقالات ١٦٧/١، والتبصير ص ٣٣، والملل والنحل: ١٣٢/١ وسمّى صاحب هذه الفِرقة «معبد بن عبد الرحمن».

(٢) أنظر المقالات: ١٦٧/١، والملل والنحل: ١٣٢/١، وسَمّىٰ صاحب هذه المقالة الأخنس بن قيس، والتبصير ص ٣٣.

(٣) أنظر المقالات: ١٦٧/١، والتبصير ص ٣٤، والملل والنحل: ١٣٢/١.

(٤) أبو مسلم الخراساني: هو صاحب الدعوة إلى العباسيين، والذي أقام صرح دولتهم، ووطد أركانها، وقد كانت له فرقة من فرق الخرمية تُدعى بالمسلمية يقولون بإمامته، وأكبر الظن أن هذا وحده هو الذي حمل أبا جعفر المنصور على قتله، وكان مقتله في شعبان من سنة ١٣٧ (أنظر مروج الذهب للمسعودي: ٣٠٢/٣ ـ ٣٠٥ بتحقيقنا، العبر: ١/ ١٨٦).

ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه لخلقه، فأكفَره سائر الثعالبة مع أهل السُنّة في قوله بالتشبيه، وأكْفَرَتْه الخوارج كلها في مُعَاونته أبا مسلم، والذين أكفروه من الثعالبة يُقال لهم زِيادِيّة أصحاب زياد بن عبد الرحْمن. والشيبانية يزعمون أن شَيْبَان تابَ من ذنوبه، وقالت الزيادية، إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تَسْقُط بالتوبة، وإنه أعان أبا مُسْلم على قتاله مع الثعالبة، كما أعانه على قتاله مع بني أمية.

٨٣ ـ ذكر الرُّشَيْدِيّة[١] منهم:

والفِرقة الخامسة من الثعالبة يُقال لها «رشيدية» نُسِبوا إلى رجل اسمه رشيد، وانفردوا بأن قالوا: فيما سقي بالعُيُون والأنهار الجارية نصفُ العُشْر، وإنما يجب العشر الكاملُ فيما سَقَتْهُ السماء فحسب، وخالَفَهُم زيادُ بن عبد الرحْمن؛ فأوجَبَ فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية العشرَ الكامل.

٨٤ ـ ذكر المُكْرَمِيّة[٢] منهم:

والفِرقة السادسة من الثعالبة يُقال لهم «المكرمية» أتباع أبي مكرم[٣] زعموا أن تارك الصلاة كافر، لا لأجل ترك الصلاة، لكن لجهله بالله عزّ وجلّ. وزعموا أن كلَّ ذي ذَنْب جاهلٌ بالله، والجهل بالله كُفر. وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء.

فهذا بيان فِرَق الثعالبة وبيان أقوالها.

٨٥ ـ ذكر الإباضية[٤] وفِرَقها:

أجمعت الإباضِيّة على القولِ بإمامة عبد الله بن إباض[٥] وافترقت فيما بينها فِرَقاً يجمعها القول بأن كفّار هذه الأمة ـ يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة ـ بُرَآء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحَرّموا دماءهم في السر،

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٦٨/١ وذكر أنها تُسمى «العشرية» أيضاً ـ والملل والنحل للشهرستاني: ١٣٢/١. وقال: «أصحاب رشيد الطوسي، ويُقال لهم العشرية».

(٢) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٦٨/١، والملل والنحل: ١٣٣/١، والتبصير ص ٣٤.

(٣) هكذا ورد اسم صاحب هذه المقالة في المقالات والتبصير مثل ما ذكره المؤلف وسماه الشهرستاني «مكرم بن عبدالله العجلي».

(٤) أنظر مقالات الإسلاميين: ١٧٠/١، والملل والنحل للشهرستاني: ١٣٤/١، والتبصير ص ٣٤، والمعارف لابن قتيبة ص ٦٢٢، ومروج الذهب: ٢٥٨/٣.

(٥) عبدالله بن إباض: أحد بني مرة بن عبيد من بني تميم رهط الأحنف بن قيس، وفي لسان العرب: «وإباض: اسم رجل، والإباضية: قوم من الحرورية لهم هوى يُنسبون إليه، وقيل: الإباضية فرقة من الخوارج، أصحاب عبدالله بن إباض التميمي» اهـ.

واستحلُّوها في العلانية، وصحَّحوا مناكحتهم والتوارُث منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يَدينون دينَ الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض، والذي استَحلوه الخيلُ والسلاح، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونهما على أصحابهما عند الغنيمة.

ثم افترقت الإباضيَّة فيما بينها أربع فِرَق، وهي: الحفصية، والحارثية، واليزيدية، وأصحاب طاعة لا يُرادُ الله بها.

واليزيدية منهم غُلاةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام في آخر الزمان، وسنذكرهم في باب فِرَق الغُلاة المنتسبين إلى الإسلام بعد هذا.

وإنما نذكر في هذا الباب: الحفصية، والحارثية، وأصحابَ طاعةٍ لا يُراد الله بها.

٨٦ ـ ذكر الحفصية منهم[١]:

هؤلاء قالوا بإمامة حَفْص بن أبي المِقْدام، وهو الذي زَعَمَ أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها، فمن عَرَفَهُ ثم كفر بما سواه: من رسول، أو جنة، أو نار، أو عَمِلَ بجميع المحرَّمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرَّمات، فهو كافر بريء من الشرك. ومَنْ جَهِلَ بالله تعالى وأنكره فهو مشرك، وتأول هؤلاء في عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة في أبي بكر وعمر. وزعموا أن علياً هو الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[٢] [سورة البقرة، الآية: ٢٠٤]، وأن عبد الرحمٰن بن مُلْجَم هو الذي أُنزِلَ فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[٣] [سورة البقرة، الآية: ٢٠٧] ثم قالوا بعد هذا كله: إن الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عزَّ وجلَّ، فمن كَفَرَ بذلك فقد أشرك بالله عزَّ وجلَّ، وهذا نقيضُ قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده، وإن مَنْ عرفَه فقد بريء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً.

٨٧ ـ ذكر الحارثية منهم[٤]:

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد[٥] الإباضي، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل، وأكفَرَهُم سائر الإباضية في ذلك؛ لأن

---

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٧٠، والملل والنحل: ١/١٣٥، والتبصير ٣٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٤.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠٧.
(٤) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٧١، والملل والنحل: ١/١٣٦، والتبصير ٣٥.
(٥) وقع في التبصير وحده «الحارث بن مزيد الإباضي».

جمهورهم على قول أهل السُنّة في أن الله تعالى خالقُ أعمالِ العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل.

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى، إلا عبدَ الله بن إباضٍ، وبعده حارث بن يزيد الإباضي.

٨٨ ـ ذكر أصحاب طاعة لا يُراد الله بها[1]:

زعم هؤلاء أنه يصحُّ وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية.

وقال أصحابنا: إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة، وهو النظر الأول، فإن صاحبه إذا استدلَّ به كان مُطيعاً لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التَّقَرُّبَ إلى الله تعالى، لاستحالة تقرُّبه إليه قبل معرفته، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعةٌ منه لله تعالى إلا بعد قَصْدِه التقرُّب بها إليه.

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دار توحيدٍ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بَغْيٍ عندهم.

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال:

فقال فريق منهم: إن النفاق بَراءة من الشرك والإيمان جميعاً، واحتجُّوا بقول الله عزَّ وجلَّ في المنافقين: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ۝١٤٣﴾[2] [سورة النساء، الآية: ١٤٣].

وفرقة منهم قالت: لا نزيل اسم النفاق عن موضعه، ولا نسمي بالنفاق غيرَ القوم الذين سمَّاهم الله تعالى منافقين.

ومَن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا مُوَحِّدينَ، وكانوا أصحاب كبائر، فكفروا وإن لم يدخلوا في حد الشرك.

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها:

منها: أن فريقاً منهم زعموا أن لا حُجّة لله تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا

(١) أنظر مقالات الإسلاميين: ١/١٧٢، وذكر افتراقهم في النفاق على ثلاث فرق، والتبصير ص ٣٥، ولم يذكر الشهرستاني هذه الطائفة.
(٢) سورة النساء: الآية ١٤٣.

بالخبر. وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا: كل مَنْ دخل في دين الإسلام وَجَبَتْ عليه الشرائع والأحكامُ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها، وقال سائر الأئمة: لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحُجّة فيه.

ومنها: أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولاً بلا دليل يدل على صدقه.

ومنها: أنَّ قوماً منهم قالوا: مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حَرَّمَ الخمر أو أن القِبلة قد حُوِّلَتْ فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

ومنها: قولُ بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج، ولا شيء من الأسباب التي يتوصَّلُ بها إلى أداء الواجب، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها، دون أسبابها الموصِلة إليها.

ومنها: قولُهم جميعاً بوجوب استابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل، فإن تابوا وإلا قُتِلُوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَسَع جَهْلُه أو فيما لا يسع جهله.

وقالوا: مَن زنى أو سرق أُقيم عليه الحد ثم اُستُتيب، فإن تابَ وإلا قُتِل.

وقالوا: إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهلَ التكليف، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم.

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكه فإن الله قد نَهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به.

وقالوا: لا يُتْبَعُ المدبِرُ في الحرب إذا كان من أهل القِبلة وكان مُوَحِّداً، ولا نقتل منهم أمرأة ولا ذرية، وأباحوا قتل المُشَبِّهة واتّبَاع مدبرهم وسَبْي نسائهم وذراريهم، وقالوا: إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردَّة.

وقد كان من الإباضية رجل يُعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء، فأبطأت عليه، فحلف ليبيعنَّها في الأعراب، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العَجاردة: كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكَفَرة؟، فقال له إبراهيم: إن الله تعالى قد أحلَّ البيع، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلُّون ذلك، فتبرأ

منهم ميمون، وتوقف آخرون منهم في ذلك، وكتبوا بذلك إلى علمائهم، فأجابوهم بأنَّ بيعها حلال، وبأنه يُستتاب ميمون، ويُستتاب مَن توقَّفَ في إبراهيم، فصاروا في هذا ثلاث فِرَق: إبراهيمية، وميمونية، وواقفة، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يُقال لهم الضحاكية، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم في دار التقية، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة، وقالوا: إن ماتت لم نُصَلِّ عليها، ولم نأخذ ميراثها، لأنّا لا ندري ما حالها.

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البَيْهَسية أصحاب أبي بَيْهَس هَيْصَم بن عامر[1]. قالوا: إن ميموناً كفر بأن بيع الأمة في دار التقية من كفار قومنا، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفرَ ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة[2].

قالوا: وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافقه أحد، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَر ذلك إلا أن يعرف مَن عرف الحق ودانَ به، ومَنْ أظهر الباطل ودانَ به.

ثم إن البَيْهسية قالت: إن مَنْ واقعَ ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالي مؤمناً ولا كافراً.

وقال بعض البَيْهَسيّة: فإذا كفر الإمامُ كفرت الرعية، وقال بعضهم: كلُّ شرابٍ حلالِ الأصلِ موضوعٌ عمن سكر منه كلُّ ما كان منه في السكر: مَنْ ترك الصلاة، والشتم لله عزَّ وجلَّ، وليس فيه حدٌّ ولا كفر ما دام في سكره.

وقال قوم من البَيهسية يُقال لهم العَوْفية: السكر كُفر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه.

وافترقت العَوْفية من البَيْهسيّة فرقتين، فرقة قالت: مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن

---

(١) قال ابن قتيبة: «البيهسية من الخوارج يُنسبون إلى أبي بيهس، من بني سعد بن ضبيعة بن قيس، واسمه هيصم بن جابر، وكان عثمان بن حيان والي المدينة قطع يديه ورجليه» هـ. وفي كلام الشهرستاني زيادة تفصيل في شأن أبي بيهس، قال: «وقد كان الحجاج طلب أبابيهس في أيام الوليد، فهرب إلى المدينة، فطلبه بها عثمان بن حيان المري، فظفر به وحبسه، وكان يسامره، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه، ويقتله، ففعل به ذلك» هـ. وقال في لسان العرب «وبيهس: من أسماء العرب، والبيهسية: صنف من الخوارج، نُسبوا إلى أبي بيهس: هيصم بن جابر، أحد بني سعد بن ضبيعة بن قيس» هـ.

(٢) ذكر الأشعري البيهسية على أنها فرقة من الخوارج، (المقالات: ١/١٧٧)، وكذلك فعل الشهرستاني في الملل والنحل: ١/١٢٥، وعبارة التبصير لا تبعد عن هذا (أنظر ص ٣٥) وذكر مثل ذلك ابن قتيبة في المعارف ص ٦٢٢، نعني أن هؤلاء جميعاً جعلوا البيهسية فِرقة برأسها من الخوارج ليست متفرعة من الإبراهيمية وكل ما في الأمر أنها تدخلت في الخلاف الذي حدث بين الإبراهيمية والميمونية، وكان لهم رأي في هذا الخلاف.

الجهاد إلى حال القُعُود بَرِئْنا منه، وفرقة قالت: بل نَتَولاَّهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا، وكلا الفريقين قال: إذا كفر الإمامُ كفَّرَتْ الرعية الغائب منهم والشاهد.

وللإباضية والبَيْهسية بعد هذا مذاهبُ قد ذكرناها في كتاب: «المِلَل والنِحل» وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية.

٨٩ ـ ذكر الشبيبة منهم[١]:

هؤلاء يُعرفون بالشبيبة، لانتسابهم إلى شَبيب بن يزيد الشيباني[٢] المُكنى بأبي الصحارى، ويُعرفون بالصالحية أيضاً، لانتسابهم إلى صالح بن مِسْرح الخارجي[٣].

وكان شبيب بن يزيد الخارجيُ من أصحاب صالح، ثم تولى الأمر بعده على جُنْده، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مسرح التيمي كان مخالفاً للأزارقة، وقد قيل: إنه كان صُفْرياً، وقيل: إنه لم يكن صُفْرياً ولا أزرقياً، وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير. وذكر المدايني أن خروج صالح كان على الحجّاج بن يوسف، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء، وانهزم صالح جريحاً، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه: قد استخلفت عليكم شَبيباً، وأعلم أنَّ فيكم مَنْ هو أفقه منه، ولكنه رجل شجاع مَهيبٌ في عدوّكم، فلْيُعِنْهُ الفقيه منكم بفقهه، ثم مات وبايع أتباعه شبيباً إلى أن خالف صالحاً في شيء واحد وهو: أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفيهم، وزعموا أن غَزَالَةَ أمَّ شبيب[٤] كانت الإمامَ بعد قتل شبيب إلى أن قُتِلَت، واستدلوا على ذلك بأن شبيباً لما دخل الكوفة أقام أمّه على منبر الكوفة حتى خطبت.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/١٧٩ وخطط المقريزي: ٢/٣٥٥، والتبصير ص ٣٥.

(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت، الشيباني، الخارجي، خرج أول الأمر بالموصل، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحداً بعد واحد، ثم سار إلى الكوفة، وقاتل الحجاج وحاصره. ثم كان ما ذكر المؤلف المهم منه، إلى أن غرق في دجيل سنة ٧٧ (أنظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ٣/١٦٠، والمعارف لابن قتيبة ص ٤١٠، والعبر للذهبي: ١/٨٦ وما بعدها، وشذرات الذهب: ١/٨٣).

(٣) صالح بن مسرح: كان رأس الصفرية، فلما دنت وفاته بالموصل في سنة ٧٦ أوصى إلى شبيب بن يزيد، وقبر صالح بالموصل: لا يخرج إليه أحد من الصفرية إلا حلق رأسه عنده، المعارف. ٤١٠ أثناء ترجمته لشبيب.

(٤) ما ذكره الذهبي وابن قتيبة عكس ما ذكره المؤلف هُهنا: ذكر أن غزالة زوج شبيب، وجهيزة أمه. وكانت غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم، هرب منها الحجاج، فعيّره بعض الشعراء بقوله:

أسد علي وفي الحروب نعامة   فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلا برزت إلى غزالة في الوغى   بل كان قلبك في جناحي طائر

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيباً في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رَوح بن زِنْباع[١] وقال له: سَلْ أميرَ المؤمنين أن يَفرِضَ لي في أهل الشرف فإن لي في بني شيبان تَبعاً كثيراً، فسأل روحُ بن زِنْباع عبد الملك بن مروان ذلك، فقال: هذا رجل لا أعرفه، وأخشى أن يكون حَرُورياً، فذكر روح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه، فقال: سيعرفني بعد هذا، ورجع إلى بني شيبان، وجَمَعَ من الخوارج الصالحية مقدار ألف رجلٍ، واستولى بهم على ما بين كسكر والمدائن، فبعث الحجّاجُ إليه بعُبيد بن أبي المخارق المتنبيء في ألف فارس فهزمه شبيب، فوجّه إليه بعد الرحمٰن بن محمد بن الأشعث، فهزمه شبيب، وبعث بعتّاب بن ورقاء التميمي، فقتله شبيب؛ وما زال كذلك حتى هزم للحجّاج عشرين جيشاً في مدة سنتين؛ ثم إنه كبس الكوفةَ ليلاً ومعه ألفٌ من الخوارج، ومعه أمه غَزالة، وامرأته[٢] جهيزة، في مائتين من نساء الخوارج قد اعتَقَلْنَ الرماحَ وتقلدنَ السيوف، فلما كبس الكوفة ليلاً قصد المسجد الجامع وقتل حرّاس المسجد والمعتكفين فيه، ونصّب أمّه غزالة على المنبر حتى خطبت، وقال خُزَيْمة بن فاتك الأسدي في ذلك:

أقامَتْ غَزَالةُ سُوقَ الضِرار	لأهْلِ العِرَاقَيْنِ حَوْلا قَمِيطًا
سَمَتْ للعِرَاقَيْنِ في جَيْشِهَا	فَلاَقَى العِرَاقانِ مِنْهَا أطِيطًا

وصبر الحجّاجُ لهم في داره، لأن جُنْدَ جيشه كانوا متفرقين؛ إلى أن اجتمع جنده إليه بعد الصبح. وصَلّ شبيبٌ بأصحابه في المسجد، وقرأ في ركعتيْ الصبح سورتيْ البقرة وآل عمران، ثم وافاه الحجّاج في أربعة آلاف من جنده؛ واقتتل الفريقان في سوق الكوفة إلى أن قُتِل أصحاب شبيب. وانهزم شبيب فيمن بقي معه إلى الأنبار. فوجّه الحجاجُ سفيانَ بن الأبْرَد الكلبي في ثلاثة آلاف لطلب شبيب، فنزل سفيان على شط الدجيل، وركب شبيب جسر الدجيل ليعبر إليه، وأمر سفيانُ أصحابه بقطع حبال الجسر، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه. وهو يقول: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾[٣] [سورة يٰس، الآية: ٣٨]، وبايع أصحابُ شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزالة أمّ شبيب. وعقد سفيانُ بن الأبرد الجِسْرَ، وعَبَر مع جنده إلى أولئك الخوارج، وقَتَلَ أكثرهم، وقتل غزالة أم شبيب وامرأته جهيزة، وأسَرَ الباقين من أتباع شبيب،

---

(١) هو أبو زرعة: روح بن زنباع، الجذامي، سيد جذام، وأمير فلسطين، كان ذا علم وعقل ودين، وكان معظماً عند عبدالله بن مروان، لا يكاد يفارقه، وهو عنده بمنزلة وزير، توفي في سنة ٨٤ (العبر: ٩٨/٢).

(٢) قد ذكرنا أن الأكثرين على أن جهيزة أم شبيب، ويدل لهذا ما رواه عمر بن شبة قال: حدثني خلاد بن يزيد الأرقط قال: كان شبيب ينعي لأمه فيقال لها: قتل، فلا تقبل ذلك، فلما قيل لها: غرِّق، قبلت وصدّقت، وقالت: إني رأيت حين ولدته كأن شهاباً من نار قد خرج مني، فعلمت أنه لا يطفئه إلا الماء. ومن الناس مَن يزعم أن جهيزة هذه هي التي يُضرب بها المثل في الحمق فيقال: أحمق من جهيزة.

(٣) سورة يس: الآية ٣٨.

وأمر الغَوّاصين بإخراج شبيب من الماء، وأخذ رأسه، وأنفذه مع الأسْرَى إلى الحجّاج، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له: اسمع مني بيتين أختم بهما عملي، ثم أنشأ يقول:

أبرأ إلى الله من عَمْرٍو وشيعتِهِ ومن عَليّ ومن أصحاب صِفّين
ومن مُعَاوية الطاغي وشيعتِهِ لا بَارَكَ الله في القَوْمِ المَلَاعِين

فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم، وأطلق الباقين.

قال عبد القاهر: يُقال للشبيبية من الخوارج: أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كلُّ واحدٍ منهم مُحْرَم لها لأنها أمُّ جميع المؤمنين في القرآن، وزعمتم أنها كفرت بذلك، وتَلَوْتُمْ عليها قولَ الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] [سورة الأحزاب، الآية: ٣٣]، فهلاّ تلَوتُم هذه الآية على غزالة أمّ شبيب؟ وهلاّ قلتم بكفرها وكفر مَنْ خَرَجْن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجّاج، فإن أجزتُمْ لهُنّ ذلك لأنه كان معهن أزواجهنّ أو بَنُوهُنّ أو إخوتهن فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن، وابن أختها عبد الله بن الزبير، وكل واحد منهم مُحرم لها، وجميع المسلمين بَنُوها فهلاّ أجزتم لها ذلك، على أن مَن أجاز منكم إمامة غزالة فإمامتها لاثقة به وبدينه، والحمد لله على العصمة من البِدْعَة.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

الفصل الثالث من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فِرَق الضلال

من القَدرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فِرقة كلُّ فِرقة منها تُكفِّر سائرها، وهنَّ: الواصلية، والعَمْرَوية، والهُذَلية، والنَّظَّامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبِشْرِيَّة، والمردارية، والهِشَامية، والثُّمامية، والجاحظية، والخابطية، والحمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قُبَّة، والمَرِيسيَّة، والشحامية، والكعبية، والجُبَّائية، والبَهْشَمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبَّائي، فهذه إثنتان وعشرون فِرقة، فرقتان منها من جملة فِرَق الغُلاَة في الكفر، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فِرق الغُلاَة، وهما: الخابطية، والحمارية، وعشرون منها قَدَرية مَحْضة، يجمعها كلها في بدعتها أمور:

منها: نفيُها كلها عن الله عزَّ وجلَّ صفاته الأزلية، وقولُها بأنه ليس لله عزَّ وجلَّ علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزلية، وزادوا على هذا بقولهم: إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسمٌ ولا صفة.

ومنها: قولُهم باستحالة رؤية الله عزَّ وجلَّ بالأبصار، وزعموا أنه لا يرَى نفسه، ولا يراه غيرُه، واختلفوا فيه: هل هو رَاءٍ لغيره أم لا؟ فأجازه قوم منهم، وأباه قوم آخرون منهم.

ومنها: اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عزَّ وجلَّ، وحدوث أمره ونهيه وخبره، وكلهم يزعمون أن كلام الله عزَّ وجلَّ حادث، وأكثرهم اليومَ يسمُّون كلامه مخلوقاً.

ومنها: قولهم جميعاً بأن الله تعالى غيرُ خالقٍ لإكْسَاب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذي يقدرون [على] أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صُنْعٌ وتقدير، ولأجل هذا القول سمَّاهم المسلمون قدَرية.

ومنها: اتفاقُهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهي أنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سمَّاهم المسلمون «معتزلة» لاعتزالهم قولَ الأمة بأسرها.

ومنها: قولُهم إن كان ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها.

وزعم الكَعْبي في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عزَّ وجلَّ شيء لا كالأشياء، وأنه خالق الأجسام والأعراض، وأنه خَلَقَ كل ما خلقه لا من شيء، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم، قال: وأجمعوا على أنه لا يغفر لُمرتكبي الكبائر بلا تَوْبَة.

وفي هذا الفصل من كلام الكَعْبي غلط منه على أصحابه من وجوه:

منها: قولُه إن المعتزلة اجتمعت على أن اللّه تعالى شيء لا كالأشياء، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة، فإن الجُبّائيّ وابنَه أبا هاشم قد قالا: إن كل قدرة مُحْدَثة شيء لا كالأشياء، ولم يخصوا ربَّهم بهذا المدح.

ومنها: حكايتُه عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عزَّ وجلَّ خالق الأجسام والأعراض، وقد علم أن الأصَمّ من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن ثُمَامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض، وفيهم مَن ينكر وجود الأعراض، وفيهم مَن يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها، وفيهم مَن يزعم أن المتولدات أعراض لا فاعل لها؟ والكَعْبي مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد، وهي أعراض عند مَنْ أثبت الأعراض، فبانَ غلطُ الكَعْبي في هذا الفصل على أصحابه.

ومنها: دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شيء، وكيف يصحُّ إجماعهم على ذلك والكعبيُ مع سائر المعتزلة ـ سوى الصالحي ـ يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء. والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشيء من شيء، وإنما يصح القولُ بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً.

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلَهم بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم؛ لأن معمراً منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها، وليست من فعل الله تعالى، والأصمُّ منهم ينفي وجود القدرة؛ لأنه ينفي الأعراض كلها.

وكلها دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم

غلط منه عليهم؛ لأن محمد بن شبيب البصري، والصالحي، والخالدي، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة، وهم واقفية في وعيد مرتكبي الكبائر، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة.

فبانَ بما ذكرناه غَلَطُ الكعبيّ فيما حكاه عن المعتزلة، وصحَّ أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه.

فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصيل فِرَقهم إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

٩٠ ـ ذكر الواصلية منهم[١]:

هؤلاء أتباع واصل بن عَطَاء الغَزَّال[٢] رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني[٣]، وغَيْلاَن الدمشقي.

وكان واصل من مثابي مجلس البصرى في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناسُ يومئذٍ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فِرَق:

١ ـ فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنب صغير أو كبير مشركٌ بالله، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم.
وكانت الصُفْرِية من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفَرة مشركون كما قالته الأزارقة، غير أنهم خالفوا الأزارقة في الأطفال.

٢ ـ وزعمت النَّجدَاتُ من الخوارج أن صاحب الذنب الذي أجمعت الأمةُ على تحريمه كافر مشرك، وصاحب الذنب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالةِ تحريمَه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه.

٣ ـ وكانت الإباضية من الخوارج يقولون: إن مرتكب ما فيه الوعيد ـ مع معرفته بالله عزَّ وجلَّ وبما جاء من عنده ـ كافر كُفْرَان نعمةٍ، وليس بكافر كفر شرك.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٠ والملل والنحل ٤٦/١.

(٢) هو أبو حذيفة ـ ويقال: أبو الجعد، واصل بن عطاء الغزال، كان مولى ضبة ـ ويقال: مولى بني مخزوم، ويقال: مولى بن هاشم ـ وكان يجلس في سوق الغزالين عند صديق له اسمه أبو عبدالله الغزال، ليعرف المتعففات من النساء ليدفع اليهن صدقته. وقد سبقت لنا ترجمته (ص ٢٠) وانظر في فصاحته وتجنبه الراء في كلامه: كامل المبرد: ٢١/٢ وما بعدها، ثم أنظر ـ سوى ما ذكرنا في الموضع السابق من المراجع: ابن خلكان: الترجمة رقم ٧٢٩ بتحقيقنا، وطبقات المعتزلة ص ٢٨.

(٣) تقدمت ترجمة معبد الجهني البصري (ص ١٨) وترجمة غيلان بن مسلم الدمشقي (في ص ١٩) وانظر: سوى ما ذكرنا هناك من المراجع: طبقات المعتزلة ص ٢٥.

٤ ـ وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره.

٥ ـ وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون: إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمنٌ؛ لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلَة من الله تعالى، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا ينفي عنه إسم الإيمان والإسلام.

وعلى هذا القول الخامس مضى سَلَفُ الأمة من الصحابة وأعلام التابعين. فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها، خرج واصلُ بن عَطَاء عن قول جميع الفِرَق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلةً بين منزلَتَيْ الكفر والإيمان، فلما سمع الحسنُ البصري مِنْ واصَلَ بدعَتَه هذه التي خالف بها أقوال الفِرَق قبله طَرَدَه عن مجلسه، فاعتزل عند سارية من سَوَارِي مسجد البصرة، وانضم إليه قرينُه في الضلالة عمرو بن عُبَيْد بن باب[1] كعَبْدٍ صَرِيحُه أمَة. فقال الناس يومئذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسُمِّيَ أتباعهما من يومئذ «معتزلة».

ثم إنهما أظهرا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين، وضَمّا إليها دعوةَ الناسِ إلى قول القَدَرية على رأي معبد الجهني، فقال الناس يومئذ لواصل إنه مع كفره قَدَري، وجرى المثلُ بذلك في كل كافر قَدَري.

ثم إن واصلاً وعمراً وافَقَا الخوارجَ في تأبيد عقاب صاحب الكبيرة في النار، مع قولهما بأنه مُوَحِّد، وليس بمشرك ولا كافر، ولهذا قيل للمعتزلة، إنهم مخانيث الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلودَ في النار سَمَّوْهم كفَرة، وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفَرة، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا نسب إسحاق بن سُوَيْد العدوي واصلاً وعمرو بن عُبيد إلى الخوارج لاتفاقهم على تأبيد عقاب أصحاب الذنوب، فقال في[2] بعض قصائده:

بَرِئْتُ من الخوارج لَسْتُ منهم	من الغَزَّالِ منهم وَابْنِ بَابِ
ومِن قَوْمٍ إذا ذكروا عَلِيّاً	يرُدُّونَ السَّلامَ على السحاب

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن عبيد بن باب (في ص ٢٠) وانظر ـ سوى ما ذكرنا هناك من المراجع ـ طبقات المعتزلة ص ٣٥ ـ وتهذيب التهذيب: ٧٠/٨، وابن خلكان: الترجمة رقم ٤٧٦ بتحقيقنا.

(٢) البيتان في يكامل المبرد (١٢٤/٢) وبعدهما في روايته:

ولكني أحب بكل قلبي	وأعلم أن ذلك من الصواب
رسول الله والصدّيق حباً	به أرجو غداً حسنَ الثواب

ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهلَ عصره مختلفين في عليٍّ وأصحابه، وفي طلحة، والزبير، وعائشة. وسائر أصحاب الجمَل؛ فزعمت الخوارجُ أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمَل كفروا بقتالهم علياً، وأن علياً كان على حق في قتال أصحاب الجمل. وفي قتال أصحاب معاوية بصِفّين إلى وقت التحكيم، ثم كفَر بالتحكيم، وكان أهل السُّنّة والجماعة يقولون بصِحّة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وقالوا: إن علياً كان على الحق في قتالهم، وأصحاب الجمَل كانوا عُصَاة مخطئين في قتال عليٍّ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً يُسقِط شهادتهم، وأجازوا الحكم بشهادة عَدْلَين من كل فِرقة من الفريقين، وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فِرقة من الفريقين فَسَقَة بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازوا أن يكون الفَسَقَة من الفريقين علياً وأتباعه كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار[1] بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر مَنْ كان مع عليٍّ يوم الجمل، وأجاز كون الفَسَقَة من الفريقين عائشة، وطلحة، والزبير، وسائر أصحاب الجَمَل، ثم قال في تحقيق شكّه في الفريقين: لو شهد عليٌّ وطلحة أو عليٌّ والزبير أو رجل من أصحاب عليٍّ ورجل من أصحاب الجمَل عندي على باقة بَقْل لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قُبِلَتْ شهادتهما.

ولقد سخنت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة عليّ وأتباعه، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:

مَقَالة ما وصلت بواصل بل قَطَّعَ الله به أوْصالَها

وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

٩١ ـ ذكر العَمْرَوِيّة[2] منهم:

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد[3] بن باب مولى بني تميم، وكان جدّه من سَبْي كابل وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا، كما روى في الخبر.

وقد شارك عمرو واصلاً في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين وفي

---

(١) هو أبو اليقظان: عمار بن ياسر، العبسي، أحد السابقين إلى الإسلام، وأحد الذين كانوا يُعذَّبون في الله، وكان النبي ﷺ يمر بهم وهم يعذبون فيقول لهم: صبراً آل ياسر، إن موعدكم الجنة. وقد قال عنه النبي ﷺ ـ في أثناء بناء مسجد المدينة ـ تقتله الفئة الباغية. وقد ولاّه عمر ﵁ الصلاة بالكوفة سنة ٢١ وشهد مع عليّ ﵁ صفين، فقُتل في سنة ٣٧ (العبر: ١/٢٥ و٣٨، وشذرات الذهب: ١/٤٥).

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٢، وقد ضمها الشهرستاني إلى الفرقة الأولى النظامية (وانظره: ١/٤٩).

(٣) قد مضت ترجمة عمرو بن عبيد (في ص ٢٠) وأشرنا إلى ذلك قريباً (في ص ١٨٨).

ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجَمَل والآخر من أصحاب عليٍّ، وزاد عمرو على واصل في هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفِرقتين المتقاتلتين يوم الجَمَل، وذلك أن واصلاً إنما رَدَّ شهادة رجلين أحدهما من أحد الفريقين، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد، لأنه قال بفُسق الفريقين جميعاً.

وقد افترقت القدَرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة؛ فقال النظام ومعمر والجاحظ في فريقَيْ يوم الجَمَل بقول واصل، وقال حوشب وهاشم الأوقص: نجت القادة وهلكت الأتباع، وقال أهل السُّنَّة والجماعة بتصويب عليٍ وأتباعه يوم الجَمَل، وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً، فلما بلغ وادي السباع قتله بها عمرو بن جُرْمُوز غِرَّةً، وبشَّر عليٌّ قاتِله بالنار، وهَمَّ طلحةُ بالرجوع، فرماه مروان بن الحكم - وكان من أصحاب الجَمَل - بسهم فقتله، وعائشة رضي الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان، ومَن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم. هذا قول أهل السُّنَّة فيهم والحمد لله على ذلك.

٩٢ - ذكر الهذلية[١] منهم:

هؤلاء أتباع أبي الهُذَيْل محمد بن الهُذَيْل، المعروف بالعَلاَّفِ[٢]. كان مولى لعبد القيس، وقد جَرَى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحه تَتْرى تكفره فيها سائر فِرَقِ الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتابٌ كبير فيه فضائح أبي الهُذَيْل، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلالته، وللجُبَّائي أيضاً كتابٌ في الرد على أبي الهذيل في المخلوق يكفِّره فيه، ولجعفر بن حرب المشهور في زُعَماء المعتزلة أيضاً كتابٌ سمَّاه «توبيخ أبي الهذيل» وأشار بتكفير أبي الهذيل، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية[٣].

فمن فضائح أبي الهذيل: قوله بفَنَاء مقدورات الله عزّ وجلّ حتى لا يكون بعد فَنَاء مقدوراته قادراً على شيء، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذابَ أهل النار يَفْنَيان ويبقى حينئذٍ أهلُ الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء، ولا يقدر الله عزّ وجلّ في تلك الحال

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٢، والملل والنحل: ٤٩/١.

(٢) هو أبو الهذيل: محمد بن الهذيل بن عبدالله، البصري، العلاف، شيخ المعتزلة ومقدمهم ومقرر طريقتهم والمناظر عليها، والذابّ عنها. أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء، ثم يقال: إن واصلاً أخذه عن أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية، ويقال: بل أخذه عن الحسن البصري، وقد اختُلف في وفاته فقيل: توفي في سنة ٢٢٦ وقيل: في سنة ٢٣٥ وقيل: في سنة ٢٣٧ (العبر: ٤٢٢/١، شذرات الذهب: ٨٥/٢، وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٨ بتحقيقنا، وطبقات المعتزلة ص ٤٤) وإنما قيل له العلاف لأن داره بالبصرة كانت في العلافين.

(٣) لكل من المردار والجبائي وجعفر مقالة ستأتي في هذا الباب.

على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على تحريك ساكن، ولا على تسكين متحرك، ولا على إحداث شيء، ولا على إفناء شيء، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت.

وقوله في هذا الباب شر من قول مَن قال بفناء الجنة والنار، كما ذهب إليه جَهْم، لأن جَهْما وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عزَّ وجلَّ قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شيء.

وقد شنّع المعروفُ منهم بالمردار على أبي الهُذَيْل في هذه المسألة، فقال: يلزمه إذا كان وليُّ الله عزَّ وجلَّ في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكَأْسَ وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقتُ السكون الدائم أن يبقى وليُّ الله عزَّ وجلَّ أبداً على هيئة المصلوب.

وقد اعتذر أبو الحُسين الخياط[1] عن أبي الهذيل في هذا الباب باعتذارين.

أحدهما: دَعْوَاه أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عزَّ وجلَّ ـ عِنْدَ قرب انتهاء مقدوراته ـ يجمع في أهل الجنة اللّذات كلها، فيبْقَوْن على ذلك في سكون دائم.

واعتذاره الثاني: دَعْوَاه أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به خصومَه في البحث عن جوابه.

واعتذاره الأول عنه باطل من وجهين:

أحدهما: أنه يُوجِبُ اجتماع لذَّتَيْنِ متضادتين في محل واحد في وقت واحد، وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد.

والوجه الثاني: أن هذا الاعتذار لو صَحَّ لوجَبَ أن يكون أهلُ الجنة ـ بعد فناء مقدورات الله عزَّ وجلَّ ـ أحْسَنَ من حالهم في حال كونه قادراً.

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادِلاً به غيرَ معتقد لذلك فالفاصلُ بيننا وبين المعتذِرِ عنه كتب أبي الهذيل، وأشار في كتابه الذي سمّاه بـ«الحجج» إلى ما حكيناه عنه، وذكر في كتابه المعروف بكتاب «القوالب» باباً في الرد على الدهرية، وذكر فيه قولهم للموحِّدين: إذا جاز أن يكون بعد كل حركةٍ حركةٌ سواها لا إلى آخر، وبعد كل حادثٍ حادثٌ آخر لا إلى غاية، فهلاً صح قولُ مَن زعم أن لا حركة إلا وقبلها حركة، ولا حادثَ إلا وقبله

---

(١) هو أبو الحسين: عبدالرحمٰن بن محمد بن عثمان، الخياط، وهو أستاذ أبي القاسم عبدالله بن أحمد البلخي، وكانوا يفضلون البلخي عليه، قالوا: كان الخياط عالِماً، فاضلاً، وله كتب كثيرة ينقض بها مؤلفات ابن الراوندي الزنديق، منها كتاب: «الانتصار» نقض به كتاباً تضمن «فضائح المعتزلة» لابن الراوندي (وانظر ـ مع ذلك ـ طبقات المعتزلة ص ٨٥ ـ ٨٨).

حادث لا عن أول ولا حالة قبله، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما، وقال: كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث، كذلك لها آخِرٌ لا يكون بعده حادث، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عزّ وجلّ، وسائر المتكلمين من أصناف فِرَق الإسلام فرّقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلة بفروق واضحة لم يهتدِ إليها أبو الهذيل فارتكب لأجل جَهْله بها قوله بفناء المقدورات، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك.

الفضيحة الثانية، من فضائح أبي الهذيل: قوله بأن أهل الآخرة مُضْطرُّون إلى ما يكون منهم، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم، وشربهم، وجماعهم وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكْتِسابِ فعل، ولا على اكتساب قول، والله عزّ وجلّ خالقُ أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به، وكانت القدَرية يعيبون جَهْماً في قوله: إن العباد في الدنيا مضطرّون إلى ما يكون منهم، وينكرون على أصحابنا قولهم بأن الله عزّ وجلّ خالق أكْسابِ العباد، ويقولون لأصحابنا: إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً، فهلاّ قالوا لأبي الهذيل: إذا قلت إن الله عزّ وجلّ يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[1] [سورة الأنعام، الآية: ٢٣]، وجَب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خَلَقَ الكذب، ولا يتوجّه علينا هذا الإلزام، لأنّا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ خَلَق الكذب والظلم، ولكنّا نقول: إن الظالم مَنْ قام به الظُلم، والكاذب مَنْ قام به الكذب، لا مَنْ فَعَلَه.

وقد اعتذر الخياطُ عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال: إن الآخرة دار جزاء، وليست بدار تكليف، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين، ولوقَعَ ثوابُهم وعقابهم في دارٍ سواها.

فيُقال للخياط: هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تسخطه؟ فإن رضيتَه فقل فيه بمثل قوله، وذلك خلاف قولك، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفّره فيه.

وقلنا لأبي الهذيل: ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عزّ وجلّ على نِعَمه، ولا يكونوا مأمورين بصلاةٍ ولا زكاة ولا صيام، ولا يكونوا منهين عن المعاصي، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة منهين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة: إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا منهين عن المعاصي

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٣.

ومعصومين عنها، وكذلك الملائكة متهون عن المعاصي ومعصومون عنها؛ ولذلك قال الله عزَّ وجلَّ فيه: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1] [سورة التحريم، الآية: ٦].

والفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بطاعاتٍ كثيرة لا يُرادُ الله عزَّ وجلَّ بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية. وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوىً ولا زنديق إلا وهو مطيعٌ لله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاهُ من جهة كفره. وقال أهل السُّنَّة والجماعة: إن الطاعة لله عزَّ وجلَّ ممن لا يعرفه إنما تصحُّ في شيء واحد، وهو النظر والاستدلال الواجبُ عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً لله تعالى، لأنه قد أمره به، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرُّب به إلى الله عزَّ وجلَّ، ولا تصح منه بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرُّب به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله.

واستدلَّ أبو الهذيل على دَعْواهُ صحة وقوع طاعات لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال: إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَواجره، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي، ولو كان كذلك الدهري يهودياً، ونصرانياً، ومجوسياً، وعلى أديان سائر الكفَرة. وإذا صار المجوسيُّ تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصٍ بمجوسيته التي قد نُهِيَ عنها، ومطيعٌ لله عزَّ وجلَّ بترك ما تركه من أنواع الكفر؛ لأنه مأمور بتركها.

فقلت له: ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته ولكن لا خصلة عن الطاعة إلا ويُضادها معاصٍ متضادة، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة كل نوع منها يُضَادُ النوع الآخر كما يضادها الطاعة، وذلك بمنزل القيام، والقعود، والاضطجاع، والاستلقاء. وقد يخرج عن القعود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده، وإنما يخرج من القعود بنوعٍ واحدٍ من أضداده كذلك يخرج عن كل طاعة الله تعالى بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها؛ لأن ذلك النوع من الكفر يُضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله، وقدرته هي هو.

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى عِلْماً وقدرة، ولو كان هو علماً وقدرة لاستحال أن يكون عالِماً قادراً، لأن العلم لا يكون عالماً، والقدرة لا تكون قادرة.

---

(١) سورة التحريم: الآية ٦.

ويلزمه أيضاً إذا قال إن علم الله هو الله، وقدرته هي هو أن يقول: إن علمه هو قدرته، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له؛ لأنه معلوم له؛ وهذا كُفر، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة الخامسة: تقسيمه كلام الله عزّ وجلّ إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى محل. وقد زعم أن قول الله سبحانه للشيء «كن» حادثٌ لا في محل، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام، وكل كلامه عنده أعراض، وقد زعم أن قوله لشيء «كن» من جنس قول الإنسان «كن» ففرق بين عَرَضَينْ من جنس واحد في حاجة إلى محل واستغنائه الآخر عن المحل.

فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم أنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل.

ووجودُ كلمةٍ لا في مَحل يوجب أن يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول: إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار، ولا يكون متكلماً بكلامهم، فقد أداه قولُه بوجود كلمة لا في محل إلى تصحيح كلام لا لمتكلم، وهذا محال، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفَرَة والفَسَقَة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبرُ العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة.

واستدل على أن العشرين حجّة بقول الله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِائَتَيْنِ﴾[1] [سورة الأنفال، الآية: ٦٥]. وقال: لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة، وهذا يوجب عليه أن يكون خبرُ الواحد حجة موجبة للعلم، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجةً عليهم.

قال عبد القاهر: ما أراد أبو الهذَيْل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: «ينبغي أن يكون فيهم واحدٌ من أهل الجنة»، واحداً يكون على بدعته في الاعتزال والقدر

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٥.

وفي فناء مقدورات الله عزّ وجلّ، لأن مَن لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمناً ولا من أهل الجنة، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحدٌ ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه.

والفضيحة السابعة: أنه فرّق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح، فقال: لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حيّاً لم يمت، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التي كانت موجودة قبل الموت والعجز.

وزعم الجُبّائي وابنُه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودُها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها.

وقول الجُبّائي وابنه في هذا الباب أشرّ[1] من قول أبي الهذَيْل، غير أن أبا الهذيل سَبَقَ إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح، ونَسَجَ الجُبّائي وابنُه على منواله في هذه البدعة، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال القلب، ومؤسّسُ البدعة عليه وِزْرُها ووِزْرُ مَن عمِل بها إلى يوم القيامة، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها.

الفضيحة الثامنة: أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف: هل هي ضرورية أم اكتسابية؟ ترك قولَ مَن زعم أنها كلها ضرورية، وقولَ مَن زعم أنها كلها كسبية، وقول مَن قال: إن المعلوم منها بالحواس والبَداهة ضرورية، وما عُلم منها بالاستدلال اكتسابية. واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف، فقال: المعارف ضربان: أحدهما: باضطرار، وهو معرفة الله عزّ وجلّ، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب.

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة، فخالف سائر الأمة، فقال في الطفل: إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل، وكذلك عليه أن يأتي ـ مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعدله ـ بمعرفة جميع ما كلّفه الله تعالى بفعله، حتى إنه لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار، وأما معرفتُه بما لا يُعْرَف إلا بالسمع من جهة الأخبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعذر.

---

(١) الأكثر في استعمال هذه الكلمة ونقيضتها حذف الهمزة، فيُقال: شر، وخير، وقد ورد قليلاً استعمالهما بالهمز فيُقال: أخير، وأشرّ.

وكان بشر بن المعتمر يقول: عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه، لأن الحال الثانية حال نَظَرٍ وفكر، فإن لم يأتِ بها في الحال الثالثة، ومات في الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار.

فهذان القَدَريّان اللّذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم في النار، وعلى مَن زعم أن أطفال المشركين في النار، قد زَعما أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقلية كَفَرَة مخلّدون في النار من غير كفر اعتقدوه.

الفضيحة التاسعة: أنه أجاز حركَةَ الجسم الكثير الأجزاء بحركةٍ تحل في بعض أجزائه، ولم يجز مثل هذا في اللون.

وقال سائر المتكلمين: إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها، دون غيره من أجزاء الجملة، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان في كل جزء منها سواد.

الفضيحة العاشرة: قوله بأن الجزء الذي لا يتجزّأ لا يصحُّ قيامُ للون به إذا كان منفرداً، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون.

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رائياً له.

والحمد لله الذي أنقذ أهل السُّنّة من البِدَع التي حكيناها في هذا الباب عن أبي الهذيل.

٩٣ ـ ذكر النَّظّامية منهم[(١)]:

هؤلاء أتباع أبي إسحاق ابن سيّار المعروف بالنَّظّام[(٢)]. والمعتزلة يُمَوّهون على الأغمار بدينه، ويوهمون أنه كان نظّاماً للكلام المنثور والشعر الموزون، وإنما كان ينظّم الخرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له «النّظّام» وكان في زمان شبابه قد عاشر قوماً من الثَّنوية، وقوماً من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٣، الملل والنحل: ٥٣/١، ثم انظر مقالات الإسلاميين: ٢٢٧/١.

(٢) النظّام: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار، المعروف بالنّظّام، وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف السابق ذكره، ومنه أخذ الاعتزال، وهو شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وهو معدود من أذكياء المعتزلة وذوي النباهة فيهم، يذكرون أنه ظهر في سنة ٢٢٠ من الهجرة، وقرر مذهب الفلاسفة في القدَر، فتبعه خلق، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة، وقد أدّاه ذكاؤه المتوقد، وبيانه المتدفق، واطلاعه على الكثير من كتب الفلاسفة الطبيعيين والإلاهيين إلى أن ذهب المذهب الذي أنكره عليه عامة المسلمين، وسبحان الذي يهدي مَن يشاء ويضل مَن يشاء، وتوفي ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (أنظر النجوم الزاهرة: ٢٣٤/٢، والتنبيه ص ٤٣ و٤٤، واعتقادات فرق المسلمين ص ٤١، ودائرة معارف البستاني: ٢٦٨/١، وطبقات المعتزلة ص ٤٩ ـ ٥٢، والعبر: ٣١٥/١ و٤٥٦).

الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطُّفرة التي لم يَسْبِق إليها وَهْمُ أحد قبله، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضاً قوله بأن الألوان، والطعوم، والروائح، والأصوات أجسامٌ، وبنى على هذه البِدعة قولَه بتداخل الأجسام في حيّز واحد، ودَوَّنَ مذاهب الثنوية وبِدَعَ الفلاسفة وشُبَهَ الملحدة في دين الإسلام، وأعجب بقول البَراهِمة بإبطال النبوات، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفاً من السيف، فأنكر إعجاز القرآن في نَظْمه، وأنكر ما روى من معجزات نبيّنا ﷺ: من انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، ليتوصل بإنكار معجزات نبيّنا عليه الصلاة والسلام إلى إنكار نبوّته. ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها، ولم يجسر على إظهار[1] دفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجّة الإجماع وحجّة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجّة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غداً في صحيفة مخازيه، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي الله عنهم، وجميع فِرق الأمة من فريقيْ الرأي والحديث ـ مع الخوارج، والشيعة، والنجّارية، وأكثر المعتزلة ـ متفقون على تكفير النَّظّام، وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالأسواري، وابن خابط، وفضل الحدثي، والجاحظ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها، وإعجابُ هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجُعَل بدُحْروجته.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النَّظّام، وفي كتابه عليه في الأعراض، والإنسان، والجزء الذي لا يتجزأ.

ومنهم الجبّائي كفَّر النَّظّام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة، والجبّائي في هذا الباب هو الكافر دون غيره، غير إنّا أردنا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضاً. وكفَّره الجبّائي في إحالته قدرة الله تعالى على الظلم، وكفَّره في قوله بالطبائع، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطبائع.

ومنهم الإسكافي له كتاب على النَّظّام كفَّره فيه في أكثر مذاهبه.

ومنهم جعفر بن حرب[2] صنّف كتاباً في تكفير النَّظّام بإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ.

---

(١) في المطبوعتين «إظهار رفعها» وأكبر الظن أنه تصحيف صوابه ما أثبتناه.

(٢) جعفر بن حرب: هو أبو الفضل جعفر بن حرب، زعم المعتزلة أنه كان واحد دهره في العلم والصدق، والورع والزهد والعبادة، وله كتب كثيرة في الجلي والدقيق من علم الكلام، واعتزل الناس في آخر عمره، وترك الكلام في الدقيق، وأقبل على التصنيف في الجلي الواضح (طبقات المعتزلة ص ٧٣ ـ ٧٦).

وأما كتب أهل السُّنَّة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها. ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النَّظَّام ثلاثة كتب. وللقلانسي عليه كتب ورسائل.

وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري[1] رحمه الله كتاب كبير في نقض أصول النَّظَّام، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب «إكفار المتأولين» ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النَّظَّام:

فأولها: قوله بأن الله عزّ وجلّ لا يقدر أن يفعل بعباده صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئاً. وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يُخرج أحداً من أهل الجنة عنها، ولا يقدر على أن يلقي في النار من ليس من أهل النار.

وقال: لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادراً على إلقائه فيها، وقَدَرَ الطفلُ على إلقاء نفسه فيها، وقَدَرَت الزَّبانية أيضاً على إلقائه فيها.

ثم زاد على هذا بأن قال: إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعْمِيَ بَصيراً، أو يُزْمِنَ صحيحاً، أو يفقِّر غنياً، إذا علِم أن البصر والصحة والغنى أصْلَحُ لهم، وكذلك لا يقدر على أن يُغْني فقيراً أو يُصِحَّ زَمِنا إذا علِم أن المرض والزَّمانة والفقر أصلح لهم.

ثم زاد على هذا أن قال: إنه لا يقدر على أن يخلق حَيَّةً أو عقرباً أو جسماً يعلم أن خلق غيرِه أصلح من خلقه.

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة في هذا القول، وقالوا: إن القادر على العَدْل يجب أن يكون قادراً على الظلم، إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل، والقولُ بأنه لا يقدر على العدل كفر، فما يؤدي إليه مثله.

وقالوا أيضاً: لا فرق بين قول النَّظَّام إنه يكون من الله تعالى ما لا يقدر على ضده ولا على تركه، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه، وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

---

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، الباقلاني، البصري، المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري، الذي أيد اعتقاده، ونصر طريقه.
صنّف كثيراً من التصانيف، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، وكان موصوفاً بجودة الاستنباط، وقوة الحجة، وسرعة الجواب، توفي في آخر يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٠٣، ودُفن في داره ثم نُقل إلى مقبرة باب حرب (ابن خلكان: الترجمة رقم ٥٨٠ بتحقيقنا، وتاريخ بغداد: ٣٧٩/٥، وشذرات الذهب: ١٦٨/٣، والعبر: ٨٦/٣).
وكان في المطبوعتين «محمد بن أبي الطيب» مخالفة لكل هذه المراجع، بإقحام كلمة «أبي».

ومن عجائب النَّظَّام في هذه المسألة أنه صنَّف كتاباً على الثَّنوية، وتعجَّبَ فيه من قول المانَوِيَّةِ بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير، وهي لا تقدر على الشر، ولا يصح منها فعل الشرور، وتعجَّبَ من ذم الثَّنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر، فيُقال له: إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب، فما وجه إنكارك على الثَّنوية في ذمّ الظُّلمَة على الشر، وهي عندهم لا تقدر على خلاف ذلك؟.

الفضيحة الثانية من فضائحه: قوله إن الإنسان هو الروح، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابكة لهذا الجسد، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة، وأنه جوهر واحد غير مختلف وَلا متضاد، وفي قوله هذا فضائح له:

منها: أن الإنسان على هذا القول لا يُرَى على الحقيقة، وإنما يرى الجسد الذي فيه الإنسان.

ومنها: أنه يوجب أن الصحابة ما رَأَوْا رسول الله ﷺ، وإنما رأَوْا قالباً فيه الرسول.

ومنها: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه، وإنما رأى قالبيهما.

ومنها: أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر، وإنما هو روح مداخل للجسد، لزمه أن يقول في الجماد أيضاً: إنه ليس القول في الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات، وكذلك القول في الملائكة والجن والإنس والشياطين. وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان، ويوجِب أيضاً أن لا يكون النبي رأى مَلَكاً، ويوجِب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التي ذكرناها.

ومنها: أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون الجسد الذي هو قالبه، لزمه أن يقول: إن الروح هي الزانية والسارقة والقاتلة، فإذا جُلِد الجسد وقُطِعَت يده صار المقطوع غير السارق، والمجلود غير الزاني، وفي هذا غنى، ويقول الله عزّ وجلّ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[1] [سورة النور، الآية: ٢]، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2] [سورة المائدة، الآية: ٣٨]، وكفاه بعناد القرآن خزياً.

---

(١) سورة النور: الآية ٢.

(٢) سورة المائدة: الآية ٣٨.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الروح ـ التي هي الإنسان بزعمه ـ مستطيعٌ بنفسه، حَيٌّ بنفسه، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه، والعجز عنده جسم، ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت: إنهما نفس الإنسان الذي يكون حياً قادراً، أو يقول: إن الميت العاجز جسده، فإن قال: «إن الإنسان هو الذي يعجز ويموت» أبطل قوله بأن الإنسان حيٌّ بنفسه، ومستطيعٌ بنفسه؛ لوجود نفسه في حال موته وعجزه ميتةً أو عاجزة، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حياً قادراً، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادراً على إحياء ميت، ولا على إماتة حيّ، ولا على إقدار عاجز، ولا على تعجيز قادر؛ لأن الحيّ عنده لا يموت، والقويّ لا يعجز، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يُحيي الموتى. وإن زعم أن الروح حيّ قويّ بنفسه، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتَقْوَى بحياة وقدرة تدخلان عليها.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله إن الروح جنس واحد، وأفعاله جنس واحد، وإن الأجسام ضربان: حيّ وميت، وإن الحي منها يستحيل أن يصير ميتاً، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً، وإنما أخذ هذا القول من الثَّنوية البَرْعِميّة الذين زعموا أن النور حيٌّ خفيف من شأنه الصعود أبداً، وأن الظلام مَوَاتٌ ثقيل من شأنه التسفُّل أبداً، وأن الثقيل الميتَ محالٌ أن يصير خفيفاً، وأن الخفيف الحيّ محال أن يصير ثقيلاً ميتاً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه في التحرك بالإرادة، وزعم أن العمل إذا اتَّفَقَ دلَّ اتفاقُه على اتفاق ما ولَده، وزعم أيضاً أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان، كما لا يكون من النار تسخينٌ وتبريد، ولا من الثلج تسخين وتبريد. وهذا تحقيق قول الثَّنوية: إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد.

ومن العجب أنه صنّف كتاباً على الثَّنوية ألزمَهُم فيه استحالَة مزج النور والظلمة إذ كانا مختلفين في الجنس والعمل، وكانت جهات تحركهما مختلفة، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام ـ مع اختلافهما في جنسيهما واختلاف جهَتَيْ حركتهما ـ يتداخلان، والمداخلة حيّز واحد أعظم من المزاج الذي أنكره على الثَّنوية.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بأن النار من شأنها أن تعلُو بطباعها على كل شيء، وأنها إذا سلمت من الشَّوَائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تُجاوز السماوات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تَتّصل به فلا تفارقه.

وقال في الروح أيضاً: إنه إذا فارق الجسد ارتفع[1]، ويستحيل منها غير ذلك، وهذا بعينه قول الثَّنوية، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور، فإن كان يُثبت فوق السماء نوراً تتصل به الأرواح فهو ثنويّ، وإن كان يُثبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة في الهواء فهو من جملة الطبيعين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن الأرض ستة عشر ميلاً، وفوقها نار متصلة بفَلَكِ القمر يلحق بها ما يرتفع من لهب النار، فهو إما ثنوي، وإما طبيعي يُدَلِّس نفسَه في غمار المسلمين.

الفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهي كلها حركة وسكون، والسكون عنده حركة اعتماد، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات، وهي الأعراض، والأعراضُ كلها عنده جنس واحد، وهي كلها حركات، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر عنده أجسام مختلفة ومتداخلة، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر، والعلم مثل الجهل، والحب مثل البغض، وأن يكون فعل النبي عليه الصلاة والسلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين، وأن تكون دعوة النبي عليه الصلاة والسلام إلى دين الله تعالى مثلَ دعوة إبليس إلى الضلالة، وقد قال في بعض كتبه: إن هذه الأفعال كلها جنس واحد، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها، وهي في الجنس واحد؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على مَنْ شتمه ولعنه، لأن قول القائل «لعن الله النَّظّام» عند النَّظام مثلُ قوله «رحمه الله» وقوله إنه ولد زنى كقوله إنه ولد حَلال، فإن رضي لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام، وإجازته تداخل الأجسام في حيّز واحد، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام، وقال: لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيّز واحد، وهو يقول: إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيّز واحد، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه، ومَنْ أجاز مداخلة الأجسام في حيّز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في الأرض اثنان سَمعا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر، وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يُسمع إلاّ بهجومه على الروح من جهة السمع،

(١) في المطبوعتين «إذا كان فارق الجسد» وظاهر أن كلمة «كان» مقحمة.

ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين. وشَبَّه ذلك بالماء المَصْبوب على قوم يصيب كلَّ واحد منهم غيرُ ما يصيب الآخر.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحدٌ سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ؛ والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين وبعضُ الحرفين لا يكون كلمة عنده، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين.

الفضيحة العاشرة من فضائحه: قوله بانقسام كل جزء إلى نهاية، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بآخر العالم عالِماً بها، وذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[1] [سورة الجن، الآية: ٢٨].

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامَةَ التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلادَها، ووافت الصفحة العليا من العُلْى حتى شاهدت النور، وقال لهم: إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفل فكيف قطعتها الهامَة، لأن قطع ما لا نهاية له محال. ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارقت البدَنَ قطَع العالم إلى فوق، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء، فكيف قطعها الروح في وقت متناه؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطُّفْرة التي لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره.

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة مُلاقَاته للآخر، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثَّنوية، إذا قالوا: إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلاَقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات.

الفضيحة الحادية عشرة من فضائحه: قوله بالطُّفْرة، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسِّطة بينه وبين العاشر؛ ومن غير أن يصير معدوماً في الأول ومُعاداً في العاشر.

ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن أنْصَفَ من نفسه، وإن كان التحكيم بعد أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضييعاً للحزم.

---

(١) سورة الجن: الآية ٢٨.

الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه: وهي التي تكاد السماوات يتفطّرن منه، وهي دَعْواه أنه لا يُعْلَم - بإخبار الله عزّ وجلّ ولا بإخبار رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا بإخبار أهل دينه - شيء على الحقيقة، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار.

والذي ألجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان: محسوس وغير محسوس. والمحسوس منها أجسام، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس، والحس عنده لا يقع إلا على جسم، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام. قال: ولهذا أُدركت بالحواس. وأما غير المحسوس فضربان: قديم وعَرَض. وليس طريقُ العلم بهما الخبر، وإنما يُعْلَمان بالقياس والنظر، دون الحس والخبر.

فقيل له على هذا الأصل: كيف عرفت أن محمداً ﷺ كان في الدنيا، وكذلك سائر الأنبياء والملوك، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شيء؟.

فقال: إن الذين شاهدوا النبي ﷺ اقتطعوا منه حين رأوه قطعة فاتصل بأرواح التابعين، ففرّقه التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه، وهكذا قِصّةُ الناقلون عن التابعين ومَن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا.

فقيل: قد علِمت اليهودُ والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبيَّنا عليه الصلاة والسلام كان في الدنيا، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكَفَرة؟ فالتزم ذلك، فألزم أن يكون أهلُ الجنة إذا اطّلَعُوا على أهل النار ورآهم أهلُ النار أو خاطَبَ كلُّ واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعٌ كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم، ويدخل النارَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم، وكفاه بالتزام هذه البِدعَة خزياً.

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه: ما حكاه الجاحظ عنه من قوله بتجدد الجواهر والأجسام حالاً بعد حال، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها.

وذكر أبو الحسن الخياط في كتابه على ابن الراوندي: أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على النّظّام.

فيُقال له: إن صَدَقَ الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بخَبل النّظّام وحُمقه وإلحاده فيه، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسَفَهه، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربّهم ونبيّهم.

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر

الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد، وإنْ خَلْقَ آدم (ﷺ) لم يتقدم على خلق أولاده، ولا تقدّم خَلْقُ الأمهات على خَلْقِ الأولاد. وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها.

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خَلق السماوات والأرض، وإنما اختلف المسلمون في السماء والأرض: أيتهما خُلِقَتْ أولاً؛ فخالف النَّظّام المسلمين وأهلَ الكتاب في ذلك، وخالف فيه أكثر المعتزلة؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خَلَقَ إرادته قبل مُراداته، وأقر سائرُهُم بخَلْق بعض أجسام العالم قبل بعض، وزعم أبو الهُذَيْل أنه خَلَقَ قوله للشيء «كن» لا في محل قبل أن يخلق الأجسام والأغراض.

وقولُ النَّظّام بالظهور والكُمُون في الأجسام وتَدَاخلُها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلّها كامنة في الأجسام، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها، وفي كل واحد من المذهبين تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدَعْواهم وجود جميعها في كل حال على شرك كُمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور، وهذا إلحاد وكُفْر، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلها.

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه: قوله إن نظم القرآن وحُسْنَ تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوّة، وإنما وَجْهُ الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما نُظُم القرآن وحُسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النُظْم والتأليف.

وفي هذا عِناد منه لقول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1] [سورة الإسراء، الآية: ٨٨]، ولم يكن غرض منكرِ إعجاز القرآن إلا إنكار نبوّة مَن تحدّى العرب بأن يعارضوه بمثله.

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه: قوله بأن الخبر المتواتر ـ مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها ـ يجوز أن يقع كذباً، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجبُ العلم الضروريّ.

وقد كفّره أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٨.

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه: تجويزه إجماع الأمة في كل عصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه؛ لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس، وكان النَّظَّام دافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طُرُقها.

والفضيحة الثامنة عشرة: دَعْواه في باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائة وتسعة وتسعين درهماً لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غَصَبه وخان فيه مائتي درهم فصاعداً.

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقطع فيه اليد في السرقة فما جعل أحدٌ نِصَابَ القطع في السرقات مائتي درهم، بل قال قوم في نصاب القطع: إنه ربع دينار أو قيمته، وبه قال الشافعي وأصحابه، وقال مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال أبو حنيفة بوجوب القَطْع في عشرة دراهم فصاعداً، واعتبره قومٌ بأربعين درهماً أو قيمتها، وأوجبت الإباضية القَطْعَ في قليل السرقة وكثيرها، وما اعتبر أحد نصاب القَطْع بمائتي درهم، ولو كان التفسيق معتبراً بنصاب القطع لما فُسِّقَ الغاصبُ لألوف دنانير، لأنه لا قَطْع على الغاصب المجاهر، ولوجب أن لا يُفَسَّقَ مَنْ سَرَق الألوف من غير حِرْز أو من الابن لأنه لا قَطْعَ في هذين الوجهين.

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين في الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق مَن سَرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها، وإن كانت قيمتها دون مائتي درهم، وإذا لم يكن للقياس في تحديده مَجال ولم يدلَّ عليه نص من القرآن والسُّنَّة الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وَسْوَسَة شيطانه الذي دعاه إلى ضلالته.

الفضيحة التاسعة عشرة من فضائحه: قوله في الإيمان إنه اجتناب الكبيرة فحسب.

ونتيجة هذا القول: أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيماناً، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها.

وكان يقول مع هذا: إن الفعل والترك كلاهما طاعة، والناسُ قبله فريقان: فريق قالوا: إن الصلاة كلّها من الإيمان، وفريق قالوا: ليس شيء من الصلاة إيماناً، وقد فارق هو الفريقين؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان، وترك الكبائر فيها من الإيمان.

الفضيحة العشرون من فضائحه: قوله في باب المعاد بأن العقارب والحيّات والخنافس

والذباب والغربان والجُعْلاَن والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَر إلى الجنة، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابنِ رسول الله ﷺ في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها، فحجّز على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات، ثم لم يَرْضَ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال.

وينبغي للنَّظّام على قول[1] هذا الأصل أن لا يغضب على مَن قال له: حَشَرك الله مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها، ونحن ندعو له بهذا الدعاء [الذي] رضي به لنفسه.

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه: أنه لما ٱبْتَدَعَ ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها.

منها: قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات، كقول الرجل لامرأته أنت خَلية، أو بَرِيّة، أو حَبْلُك على غاربك، أو الْحَقِي بأهلك، أو أعتدّي، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء، سواء نوى بها الطلاق أو لم يَنْوِه.

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نيّة الطلاق. وقد قال فقهاء العراق: إن كنايات الطلاق في حال الغضب كصريح الطلاق في وقوع الطلاق بها من غير نيّة.

ومنها: قوله في الظِّهار إن مَن ظاهر من آمرأته بذكر البَطْن أو الفرج لم يكن مظاهراً.

وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها.

والشأن في أنه كان يقول بتفسيق أبي موسى الأشعري في حُكْمه، ثم آختار قوله في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء. وإنما آختلفوا في النوم قاعداً، وراكعاً، وساجداً، وسامح فيه أبو حنيفة، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس.

ومنها: أنه زعم أن مَنْ تركَ صلاةً مفروضةً عَمْداً لم يصح قضاؤه لها، ولم يجب عليه

(١) هكذا، ولعل الصواب حذف كلمة «قول».

قضاؤها.

وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر مَنْ زعَم أن الصلوات الخمس غير مفروضة، وفي فقهاء الأمة مَن قال فيمن فاتته صلاة مفروضة: إنه يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة، وقال سعيد بن المسيب: مَنْ تركَ صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عامداً وإن لم يستحلّ تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل، وقال الشافعي: بوجوب قَتْل تاركها عمداً، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلاً لا إستحلالاً، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلي.

وخلافُ النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة، ولا اعتبار بالخلافين.

ثم إن النَّظَّام ـ مع ضلالاته التي حكيناها عنه ـ طعَنَ في أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد، فذكر الجاحظ عنه في كتاب: «المعارف» وفي كتابه المعروف بـ«الفتيا» أنه عَابَ أصحابَ الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هُريرة، وزعم أن أبا هُرَيْرة كان أكْذَبَ الناسِ، وطعن في الفاروق عمر ﷺ، وزعم أنه شكّ يوم الحُدَيْبية في دينه[1]، وشكّ يوم وفاة النبي ﷺ[2]، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة[3]، وأنكر عليه تغريبَ نَصْر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونهى عن مُتْعَة الحج، وحرّم نكاح الموالي للعربيات.

---

(١) كذب عدو الله النَّظَّام، لم يشك عمر الفاروق ﷺ في دينه ولا في نبوّة رسول الله ﷺ منذ أسلم إلى أن اختاره الله إلى جواره، وكيف وهو أحد إثنين كانا وزيري الرسول وأميني سره ومؤيدي دعوته بالقول والفعل، وكانا يفديانه بالروح، ولكن الذي كان منه أنه خفيت عليه حكمة قبول الرسول ـ وهو المؤيد بنصر الله ـ أن ينزل على رغبة كفار مكة فيعود من الحديبية قبل أن يدخل البيت أو يناجز أعداءه القتال، وظن أن القبول رضا بالدنية، قال ابن إسحاق: «فلما التأم الأمر ولم يبق إلا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال: يا أبا بكر أليس برسول الله؟ قال: بلى، قال: أوَلسنا بالمسلمين؟ قال: بلى، قال: أوَليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلامَ نعطي الدنية في ديننا؟ فقال أبو بكر: يا عمر، الزم غرزه، فإني أشهد أنه رسول الله، قال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم أتى عمر رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله ألَسْتَ برسول الله؟ قال: بلى، قال: أوَلسنا بالمسلمين؟ قال: بلى، قال: أوَليسوا بالمشركين؟ قال: بلى، قال: فعلامَ نعطي الدنية في ديننا؟ قال: أنا عبدُ الله ورسوله، لن أخالف أمره ولن يضيعني، قال عمر: ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذ، مخافة كلامي الذي تكلمت به حين رجوت أن يكون خيراً. (سيرة ابن هشام: ٣/٣٦٥ بتحقيقنا).

(٢) لما اختار الله تعالى رسوله إلى الرفيق الأعلى وسمع المسلمون ذلك اشتد الحزن بهم وعلا ضجيجهم، ومن شأن الحزن إذا اشتد أن يخطي على العقول، وكان من الذين غلبهم الحزن عمر بن الخطاب ﷺ، فشهر سيفه وقال: مَن قال إن رسول الله قد مات ضربته بسيفي هذا، فجاء أبو بكر ﷺ فقال كلمته المشهورة، وتلا عليهم قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: الآية ٣٠]. فسكن عمر ﷺ وثاب المسلمون إلى الصواب، وكان عمر ﷺ يقول: والله لقد أنسيت هذه الآية، ولكأني لم أسمعها حتى سمعتها من أبي بكر ﷺ.

(٣) في الأولى «الفترة»، وفي الثانية «الضرة» وكلتاهما خطأ.

وعاب عثمان بإيوائه الحَكَم بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليدَ بن عُقْبَة على الكوفة حتى صَلّى بالناس وهو سكران، وعابَه بأن أعان سعيدَ بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده، وزعم أنه استأثر بالحِمَى.

ثم ذكر عليّاً ﷺ وزعم أنه سُئِل عن بقرة قتلت حماراً، فقال: أقول فيها برأيي، ثم قال بجهله: مَنْ هو حتى يقضي برأيه؟.

وعابَ ابنَ مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق: أقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله عزّ وجلّ، وإن كان خطأ فمني، وكذّبه في روايته عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «السعيدُ مَنْ سَعِد في بطن أمه، والشَّقي مَن شقى في بطن أمه»، وكذبه أيضاً في روايته انشقاقَ القمر، وفي رُؤْيَةِ الجنّ ليلة الجن.

فهذا قولُه في أخيار الصحابة وفي أهل بَيْعَة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[1] [سورة الفتح، الآية: ١٨]. ومَن غَضِب على مَنْ رضِيَ الله عنه فهو المغضوبُ عليه دونه.

ثم إنه قال في كتابه: إن الذين حكموا بالرأي من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا تحريم الحكم بالرأي في الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يُذْكَرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأي، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين، وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الفَرِيّ[2] ذنبٌ غير أنهم كانوا موحّدينَ لا يقولون بكفر القدَرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالقين كثيرين.

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته «أن السعيد مَن سعِد في بطن أمه، والشقي مَن شقى في بطن أمه»، لأن هذا خلافُ قول القدَرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله عزّ وجلّ وقدره.

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوتَ معجزة لنبيِّنا عليه الصلاة والسلام كما أنكر معجزَته في نُظْم القرآن، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عزّ وجلّ ذلك في القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زعَمَ أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها، وإن أجاز انشقاق القمر في القُدْرة والإمكان فما الذي أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر

(٢) سورة الفتح: الآية ١٨.
(١) تقول: «هذا رجل فري» بوزن غني ـ تريد أنه يفتري الكذب ويختلقه.

الله عزّ وجلّ ذلك في القرآن في قوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢﴾[1] [سورة القمر، الآيتان: ١و٢]، فقول النَّظّام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزَعموا أن ذلك واقع بسِحْر، ومنكِرُ وجود المعجزة شر ممن تأوّلها على غير وجهها.

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعضُ الجن بعضاً، وإن أجاز رؤيتَهم فما الذي أوجب تكذيب ابن مسعود في دَعواه رؤيتهم؟.

ثم إن النَّظّام ـ مع ما حكيناه من ضلالاته ـ كان أفْسَقَ خَلْقِ الله عزّ وجلّ، وأجرَأهم على الذنوب العِظَام، وعلى إدْمَانِ شُرْبِ المسكِر، وقد ذكر عبدُالله بن مسلم بن قتيبة[2] رحمه الله في كتاب «مختلَف الحديث» أن النَّظّام كان يغدو على مسكر، ويروح على مسكر، وأنشد قوله في الخمر:

ما زِلْتُ آخُذُ رُوحَ الزِّقِّ في لطفٍ ... وأسْتَبيحُ دَماً مِنْ غَيْرِ مَذْبوحِ

ومثله في طعنه على أخبار الصحابة مع بِدعته في أقواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة: إن مَنْ كان في دينه ذميماً، وفي أصله لئيماً، لم يترك لنفسه عاراً يُتهم به إلا نَحلَه كريماً، واستباح به حريماً، وهل يَضُرُّ السحابَ نُباحُ الكلاب؟ وكما لا يضر السحاب نباحُ الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار، وما مثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بِدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت:

مَا أُبالي أنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ ... أمْ لَحَاني بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وقال غيرُه[3]:

ما ضرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أهَجَوْتَها ... أمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ البَحْرانِ

---

(١) سورة القمر: الآيتان ١ و٢.

(٢) هو أبو محمد: عبدالله بن مسلم بن قتيبة، الدينوري ـ ويقال: المروزي ـ النحوي، اللغوي، صاحب التصانيف الحسان في فنون العلم. وُلد أبوه بمرو فلذلك يقال له المروزي، وتولى قضاء الدينور ردحاً من الزمان فلذلك يُقال الدينوري. ويقال له أيضاً: القتيبي، أو القتبي، نسبة إلى جده قتيبة، وُلد في مستهل رجب من سنة ٢١٣ وسكن بغداد مدة وحدث بها عن إسحاق بن راهويه. وله تصانيف كلها ممتع مفيد. وقد توفي ـ على الراجح ـ في منتصف رجب من سنة ٢٧٦ (العبر: ٥٦ ـ مطلع كتابه أدب الكاتب بتحقيقنا ـ فهرست ابن النديم ص ١٢١ طبع مصر).

(٣) البيت الآتي للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها بني تغلب ويهجو جريراً (ديوانه: ٣٤٤/٢ طبع بيروت سنة ١٩٦٠)، وقد روى البيت الذي أنشده للمؤلف: الجاحظ في البيان: ١٤٦/٣، وفي الحيوان: ١٣/١ ورواه مع بيت آخر في الحيوان: ٣١٨/١ ومما يشبهه في المعنى قول الآخر، وأنشده الجاحظ في البيان: ١٤٦/٣ وفي الحيوان: ١٣/١:

هل يضر البحر أمسى زاخراً ... إن رمى فيه غلام بحجر

٩٤ ـ ذكر الأسوارية منهم[١]:

وهم أتباع علي الأسواري[٢]، وكان من أتباع أبي الهُذَيل، ثم انتقل إلى مذهب النَّظّام، وزاد عليه في الضلالة بأن قال: إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى، وهذا القولُ منه يوجِب أن تكون قدرةُ الله متناهية، ومَن كانت قدرته متناهية كانت ذاته متناهية، والقول به كُفر من قائله.

٩٥ ـ ذكر المعمرية[٣] منهم:

وهم أتباع معمر بن عَبّاد[٤] السُّلَمي، وكان رأساً للملحدة، وذَنَباً للقدَرية. وفضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد.

منها: أنه كان يقول: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض: من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سَمع أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، وهذا خلاف قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾[٥] [سورة الرعد، الآية: ١٦]، وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه: ﴿لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[٦] [سورة الحديد، الآية: ٢]، وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام، ثم إن الأجسام أحدَثَتْ الأعراض باعتبار أن كل ما سبَق من حياةٍ وموتٍ وسمعٍ وبصرٍ ولونٍ وطعمٍ ورائحة ما هو إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطَبْعِه، والأصواتُ عنده فعلُ الأجسام المُصَوِّتة بطباعها، وفناء الجسم عنده فِعْلُ الجسم بطبعِه، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزُروع عنده، وزعم أيضاً أن فناء كل فَانٍ فعلٌ له بطبعه. وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير.

وفي قوله إن الله تعالى لم يخلق حياةً ولا موتاً تكذيبٌ منه لوصف الله سبحانه نفسَه بأنه يُحيي ويُميت، وكيف يُحيي ويُميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتاً؟.

الفضيحة الثانية من فضائحه: أنه لما زعَم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأنكر

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٤.

(٢) علي الأسواري: كان من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم، ثم انتقل إلى النظام، وروى أنه صعد بغداد لفاقة لحقته، فلقي النظام، فسأله: ما جاء بك؟ فقال: الحاجة، فأعطاه ألف دينار وقال له: ارجع من ساعتك. فيقال: إن النّظام خاف أن يراه الناس فيفضلوه عليه (طبقات المعتزلة ص ٧٢).

(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٥، والملل والنحل: ١ /٦٥.

(٤) هو أبو عمرو: معمر بن عباد، السلمي، قال ابن المرتضى: كان عالماً عدلاً، وتفرد بمذاهب، وكان بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائني من تلامذته، ثم حُكي أن الرشيد وجّه به إلى ملك السند ليناظره، وأن ملك السند دوس له مَنْ سَمَّه في الطريق فمات (طبقات المعتزلة ص ٥٤ ـ ٥٦).

(٥) سورة الرعد: الآية ١٦

(٦) سورة الحديد: الآية ٢.

مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها سائرُ المعتزلة، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام؛ إذ لم يمكنه أن يقول: «إن كلامه صفة له أزلية»، كما قال أهل السُّنّة والجماعة، لأنه لا يثبت لله تعالى صفة أزلية، ولم يمكنه أن يقول «إن كلامه فعله» كما قاله سائرُ المعتزلة لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئاً من الأعراض، والقرآنُ عنده فعلُ الجسم الذي حلَّ الكلامُ فيه، وليس هو فعلاً لله تعالى، ولا صفة له، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمرٌ ونهي وتكليف، وهذا يؤدّي إلى رفع التكليف، وإلى رفع أحكام الشريعة، وما أراد غيرَهُ؛ لأنه قال بما يؤدّي إليه.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده، وذلك أنه قال: إذا كان المتحركُ متحركاً بحركة قامَتْ به فتلك الحركة اختصت بمحله لمعنىً سواها، وذلك المعنى أيضاً يختصُّ بمحله لمعنىً سواه، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحله لمعنى سواهُ لا إلى نهاية، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحله لمعنى سواه، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحله لمعنى سواه لا إلى نهاية.

وحكى الكَعْبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما، ثم هذا القياس مُعتبر عنده لا إلى نهاية.

وفي هذا القول إلحاد من وجهين:

أحدهما: قوله بحوادث لا نهاية لها، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُحصيها الله تعالى، وذلك عناد لقول الله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[1] [سورة الجن، الآية: ٢٨].

والثاني: أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يؤدّيه إلى القول بأن الجسم أَقْدَر من الله، لأن الله عنده أنه ما خَلَقَ غير الأجسام، وهي محصورة عندنا وعنده، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، ومَنْ خلَقَ ما لا نهاية له ينبغي أن يكون أَقْدَرَ مما لا يخلق إلا متناهياً في العدد.

وقد اعتذر الكَعبي عنه في مقالاته بأن قال: إن معمراً كان يقول: إن الإنسان لا فِعْل له غير الإرادة، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع.

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبعُ الذي نسَبَ إليه فعلَ الأعراض أقوى من

(١) سورة الجن: الآية ٢٨.

الله عزَّ وجلَّ، لأن أفعال الله أجسام محصورة، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد، وعلى أن قول معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين في حدوث الأعراض، وذلك أن المسلمين استدلُّوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقُب المتضادات منها على الأجسام، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوثَ الأعراض، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَن العرض تارةً وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواه، وإلا افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكمونه إلى معنى سواه لا إلى نهاية، وإذا بطل اجتماع ما لا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور في محل واحد، وسَوْقُ هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدم الأعراض، وذلك كفر، فما يؤدي إليه مثله.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس، وهو حيٌّ عالم قادر مختار، وليس هو متحركاً ولا ساكناً ولا متلوّناً ولا يُرى ولا يُلمس، ولا يحل موضعاً دون موضع، ولا يحويه مكان دون مكان.

فإذا قيل له: أتقول إن الإنسان في هذا الجسد، أم في السماء، أم في الأرض أم في الجنة، أم في النار؟.

قال: لا أطلق شيئاً من ذلك، ولكني أقول: إنه في الجسد مدبر، وفي الجنة منعِم، أو في النار معذب، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالاً ولا متمكناً، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذي وزن، فوصف الإنسان بما يوصَف به الإلٰه سبحانه؛ لأنه وصفه بأنه حيٌّ عالم قادر حكيم، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى، ثم نزَّه الإنسان عن أن يكون متحركاً أو ساكناً أو حاراً أو بارداً أو رَطْباً أو يابساً أو ذا لون أو وزن أو طعم أو رائحة، والله سبحانه منزَّه عن هذه الأوصاف، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدَبِّر له لا على معنى الحلول والتمكن فيه، كذلك الإلٰه عنده في كل مكان، على معنى أنه مدبر له عالم بما يجري فيه، لا على معنى الحلول والتمكن فيه، فكأنه أراد أن يُعْبَدَ الإنسانُ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإلٰه به، فلم يَجْسُرْ[١] على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه. ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يَرَى إنسانٌ إنساناً، ويوجبُ أن لا يكون الصحابة رأوْا رسول الله ﷺ، وكفاه بذلك خِزْياً.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الله لا يجوز أن يُقال فيه «إنه قديم» مع وصفه إياه بأنه موجود أزَلي.

---

(١) في المطبوعتين «فلم يُحسن على إظهار ـ إلخ» وترجح عندنا أنه تصحيف ما أثبتناه، وهذه العبارة تكررت في هذا الباب.

الفضيحة السادسة من فضائحه: امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالِم به، وهذا يُبطل عليه بذكر الذاكر نفسه، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسَه جاز أن يعلم العَالِمَ نفسه.

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمراً من شيوخه في الاعتزال، ومن افتخر بمثله وهبناه منه، وتمثلنا بقول الشاعر:

هل مشترٍ والسعيدُ بائِعِه — هل بائعٌ والسعيدُ مَن وَهَبَا

٩٦ ـ ذكر البشرية منهم[١]:

هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر[٢] وقال إخوانه من القدَرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدَرية.

فما كَفَّرته القدَرية فيه قولُه بأن الله تعالى قادرٌ على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمَنَ طوعاً.

وكفَّروه أيضاً في قوله بأن الله تعالى لو خلق العُقَلاء ابتداء في الجنة وتفضَّلَ عليهم بذلك لكان ذلك أصْلَحَ لهم.

وكفَّروه أيضاً بقوله: إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمَنَ كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يُميتَه كافراً.

وكفَّروه أيضاً بقوله: إن الله تعالى لم يزل مريداً.

وفي قوله: إن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه.

والحقُّ في هذه المسائل الخمس التي كَفَّرت المعتزلةُ البصريةُ فيها بشراً مع بشر، والمكفِّرون له فيها هم الكَفَرة، ونحن نكفِّر بشراً في أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء.

أولها: قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه، ولا عادى كافراً في حال

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٥، والملل والنحل: ٦٤/١.

(٢) هو أبو سهل: بشر بن المعتمر، الهلالي، من أهل بغداد، ويقال: بل من أهل الكوفة. قال ابن المرتضى: ولعله كان كوفياً ثم انتقل إلى بغداد، وهو رئيس معتزلة بغداد، وله قصيدة أربعون ألف بيت ردّ فيها على جميع المخالفين، وقيل للرشيد: إنه رافضي، فحبسه، فقال في السجن شعراً منه قوله:

لسنا من الرافضة الغلاة — ولا من المرجئة الجفاة

لا مفرطين، بل نرى الصدّيقا — مقدماً، والمرتضى الفاروقا

فلما بلغت الرشيد أفرج عنه. ومن تلاميذه بشر ثمامة (طبقات المعتزلة ص ٥٢ ـ ٥٤).

كفره.

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأمّة، أما على قول أصحابنا فلأنّا نقول: إن الله تعالى لم يزل مُوَالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد، ومعادياً لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره، يكون معادياً له قبل كفره وفي حال كفره وبعد موته، وأما على أصول المعتزل غير بشر فلأنهم قالوا: إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه، فكان في حال وجود طاعته موالياً له، وكان معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم.

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع في حال وجود طاعته، ولا مُعادياً للكافر في حال وجود كفره، وإنما يوالي المطيعَ في الحالة الثانية من وجود طاعته، ويعادي الكافر في الحالة الثانية من وجود كُفره. واستدلَّ على ذلك بأن قال: لو جاز أن يواليَ المطيعَ في حال طاعته وجاز أن يعاديَ الكافِرَ في حال وجود كفره لجاز أن يثيبَ المطيعَ في حال طاعته، ويعاقب الكافر في حالِ كفره. فقال أصحابنا: لو فعل ذلك لجاز. فقال: لو جاز ذلك لجاز أن يَمْسَخَ الكافر في حال كفره، فقلنا له: لو فعل ذلك لجاز.

الفضيحة الثانية من فضائح بشر: إفراطه بالقول في التولُّد، حتى زعمَ أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولُّد إذا فعل أسبابها، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

وقد كفَّره أصحابنا وسائر المعتزلة في دَعْواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته، فسئل على هذا عن كافر تابَ عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر، هل يعذِّبه الله يوم القيامة على الكفر الذي قد تاب منه؟ فقال: نعم، فقيل له: يجب على هذا أن يكون عذابُ مَن هو على ملّة الإسلام مثلَ عذاب الكافر، فالتزم ذلك.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يُعذِّب الطفل ظالماً له في تعذيبه إياه، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلاً مستحقاً للعذاب.

وهذا في التقدير كأنه يقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلاً، وأول هذا الكلام ينقض آخره.

وأصحابنا يقولون: إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل، ولو فعل ذلك كان عَدْلاً، فلا

يتناقض قولهم في هذا الباب، وقول بشر فيه متناقض.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني.

وهذا قول غير معقول في نفسه، واختلف المتكلمون قبله في الحركة: هل هو معنى أم لا؟ فنفاها نُفَاة الأعارض، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت وجود الحركة، فمنهم مَن زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل بها عن الأول إلى الثاني، وبه قال النَّظَّام وأبو شمر المرجىء، ومنهم مَن قال: إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني، لأنها أول كون في المكان الثاني، وهذا قول أبي الهُذَيْل والجُبّائي وابنه أبي هاشم، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه الله، ومنهم مَن قال: إن الحركة كوْنان في مكانين، أحدهما يوجد في المتحرك وهو في المكان الأول، والثاني ويجد فيه وهو في المكان الثاني، وهذا قول الراوندي، وبه قال شيخنا أبو العباس القَلاَنسي، وقد خرج قَوْلُ بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدَعْواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالَي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني، وقوله هذا غير معقول له، فكيف يكون معقولاً لغيره؟

٩٧ ـ ذكر الهشامية[(١)] منهم:

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفُوَطي[(٢)] وفضائحه بعد ضلالته بالقدر تترى.

منها: أنه حرَّم على الناس أن يقولوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران، الآية: ١٧٣]، من جهة تسميته بالوكيل، وقد نطق القرآن بهذا الاسم لله تعالى، فإذا لم يجز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السُّنَّة الصحيحة به فأيُّ اسم بعده يُطلق عليه؟.

وقد كان أصحابنا يتعجّبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عزَّ وجلَّ من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسُّنَّة إذا دلَّ عليه القياس، وزاد هذا التعجُّبُ بمنع الفُوَطي عن الإطلاق

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٦، الملل والنحل: ٧٢/١، ومقالات الإسلاميين في مواضع متعددة منها: ٢١٨/١ و٢١٩.

(٢) هو هشام بن عمرو، الشيباني، ذكره ابن المرتضى آخر من ذكر من أهل الطبقة السادسة، وحكى عن يحيى بن أكثم أن المأمون العباسي كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم (طبقات المعتزلة ص ٦١) وقد اختلفوا في ضبط «الفوطي» فيضبطه قوم بضم الفاء وسكون الواو، ويضبطه آخرون بضم الفاء، وفتح الواو، والأول على أنه نسبة إلى الفوطة مفرداً، والثاني على أنه نسبة إلى الفوط جمعاً.

على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسُّنَّة.

واعتذر الخياط عن الفُوَطي بأن قال: إن هشاماً كان يقول: «حسبنا الله ونعم المتوكّل عليه» بدلاً من الوكيل، وزعم أن وكيلاً يقتضي مُوَكِّلاً فوقه، وهذا من علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة. وذلك: أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي؛ لأنه يَكْفي موكلَه أمر ما وكّله فيه. وهذا معنى قولهم: حسبنا الله ونعم الوكيل، ومعنى حَسبنا كافينا، وواجبٌ أن يكون ما بعد نِعْمَ موافقاً لما قبله، كقول القائل: الله رازقُنا ونعم الرازقُ، ولا يُقال: الله رازقنا ونعم الغافر، ولأن الله تعالى قال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[1] [سورة الطلاق، الآية: ٣] أي كافيه. وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[2] [سورة الأنعام، الآية: ٦٦]: أي حفيظ، ويُقال في نقيض الحفيظ: رجل وَكِلٌ ووَكَلٌ: أي بليد، والوَكَال البلادة. وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ، وكان الله عزّ وجلّ كافياً وحفيظاً، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنىً.

والعَجَبُ من هشام في أنه أجاز أن يُكتَب للّه عزّ وجلّ هذا الاسم، وأن يُقرأ به القرآن، ولم يجز أن يُدْعَى به في بغير قراءة القرآن.

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطي: امتناعُه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن، فمنع الناس من أن يقولوا: إن الله تعالى عزّ وجلّ ألّفَ بين قلوب المؤمنين وأضلّ الفاسقين، وهذا عِنادٌ منه لقول الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[3] [سورة الأنفال، الآية: ٦٣]. ولقوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[4] [سورة إبراهيم، الآية: ٢٧]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾[5] [سورة البقرة، الآية: ٢٦]، ومنع أن يقول في غير القرآن إنه عمي على الكافرين.

ووافَقَهُ صاحبه عبّاد بن سليمان الضمْري[6] في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا: إن

---

(١) سورة الطلاق: الآية ٣.
(٢) سورة الأنعام: الآية ٦٦.
(٣) سورة الأنفال: الآية ٦٣.
(٤) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.
(٥) سورة البقرة: الآية ٢٦.
(٦) عباد بن سليمان الضمري أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة، ذكره ابن المرتضى في «طبقات المعتزلة» (ص ٧٧) وقال عنه: «وله كتب معروفة، وبلغ مبلغاً عظيماً، وكان من أصحاب هشام الفوطي، وله كتاب يسمى «الأبواب» نقضه أبو هاشم» اهـ. وقال عنه أبو الحسين الملطي «ملأ الأرض كتباً وخلافاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة» وذكر الأشعري بعض مقالاته في كتابه: مقالات الإسلاميين، فانظره: ١/٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥٢.

الله تعالى خلق الكافر؛ لأن الكافر اسمٌ لشيئين: إنسان، وكفره. وهو غير خالق لكفره عنده، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول: إن الله تعالى خلق المؤمن، لأن المؤمن اسم لشيئين: إنسان، وإيمان. والله عنده غيرُ خالق لإيمانه، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قَتَلَ كافراً أو ضَرَبه، لأن الكافر اسم للإنسان وكفره، والكفر لا يكون مقتولاً ولا مضروباً.

ومنع عبّاد من أن يُقال: إن الله تعالى ثالثُ كلِّ اثنين، ورابعُ كلِّ ثلاثةٍ. وهذا عِنادٌ منه لقول الله عزّ وجلّ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[١] [سورة المجادلة، الآية: ٧].

وكان يمنع أن يُقال: إن الله عزّ وجلّ أملَى للكافرين. وفي هذا عِناد منه لقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[٢] [سورة آل عمران، الآية: ١٧٨]. فإن كان عبّاد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعَصا من العُصَيّة، ولن تلد الحية إلا الحية، وإن انفرد بها دونه فقد قاسَ التلميذُ ما منع من إطلاقه على ما منع أستاذُه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائح الفُوَطِيّ: قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى، وكذلك قال صاحبه عبّاد، وزعَما أن فَلْقَ البحر، وقَلْبَ العصا حية، وانشقاقَ القمر، ومَحْقَ السِّحْرِ[٣] والمَشْيَ على الماء، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة.

وزعم الفُوطي أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً، والأجسام محسوسة، فهي الأدلة على الله تعالى، والأعراض معلومة بدلائل نَظَرية، فلو دلَّتْ على الله تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية.

فقيل له: يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول: إن الأعراض لا تدلّ على شيء من الأشياء، ولا على حكم من الأحكام؛ لأنها لو دلَّت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه، واحتاج كلُّ دليلٍ إلى دليل لا إلى نهاية.

فإن صار إلى الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله

---

(١) سورة المجادلة: الآية ٧.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٧٨.

(٣) وقع في الطبعة الأولى «ونجى السحر» ولما لم يظهر معناه وضعوا في الثانية مكانه «وفلق البحر» فجاء مكرراً، واخترنا ما أثبتناه إذ كانت الكلمة تدل على مراد المؤلف، وهو أن إلقاء موسى عصاه قد أفسد سحر السحَرَة اللذين حشرهم فرعون.

تعالى وكلام رسوله ﷺ على الحلال والحرام والوعد والوعيد.

على أن من الأعراض ما يُعْلم وجوده بالضرورة كالألوان، والطعوم، والروائح، والحركة، والسكون، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لأنها محسوسة كما دلّت الأجسام عليه لأنها محسوسة. فإن قال: إن الأعراض غير محسوسة لأن نُفَاة الأعراض قد أنكروا وجودها، قيل: فالنجّارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة، وأن لا تدل عليه سبحانه.

الفضيحة الرابعة من فضائح الفُوطيّ: قوله بالمقطوع والموصول، وذلك قوله: لو أن رجلاً أسْبَغ الوضوء وافتتح الصلاة، متقرباً بها إلى الله سبحانه، عازماً على إتمامها، ثم قرأ فركَع فسجَدَ مخلصاً لله تعالى في ذلك كله، غير أنه قطعها في آخرها: إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله عنها وحرّمها عليه، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها.

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مَضَى منها كانت طاعةً لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: إنكارُهُ حصارَ عثمان وقتله بالغلبة والقهر. وزعم أن شِرْذِمة قليلة قتلوه غِرّةً من غيرِ حصار مشهور.

ومُنْكِرُ حصار عثمان مع تَوَاتُرِ الأخبار به كمنكر وقعتَيْ بَدْر وأُحُدٍ مع تواتر الأخبار بهما، وكمنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله في باب الإمامة[1]: إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يَسُوسُها، وإذا عصت وفجَرت وقتلت إمامها لم تُعقد الإمامة لأحد في تلك الحال.

وإنما أراد الطعن في إمامة عليّ؛ لأنها عُقِدَتْ له في حال الفتنة وبعد قتل إمامٍ قبله.

وهذا قريب من قول الأصم منهم: إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه. وإنما قصد بهذا الطعن في إمامة عليّ ﷺ، لأن الأمة لم تجتمع عليه؛ لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات، فأنكر إمامة عليّ مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل الإمام عليّ ﷺ.

وقَرّت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة عليّ وبعد شكّ زعيمهم واصل في شهادة عليّ وأصحابه.

---

(1) وقع في المطبوعتين السابقتين «في باب الأمة» وهو تحريف لم يلق تبصرا.

الفضيحة السابعة من فضائح الفُوطيّ: قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار مخلوقتان. وأخلافُه من المعتزلة شكّوا في وجودهما اليوم، ولم يقولوا بتكفير مَنْ قال إنهما مخلوقتان.

والمثبتون لخلْقِهما يكفّرون مَن أنكرهما، ويُقسمون بالله تعالى أن مَنْ أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: إنكاره افتضاض الأبكار في الجنة، ومَنْ أنكر ذلك يُحْرَمْ ذلك، بل يحرم عليه دخول الجنة فضلاً عن افتضاض الأبكار فيها.

وكان الفُوطيّ ـ مع ضلالاته التي حكيناها عنه ـ يرى قَتْل مخالفيه في السر غيلَة، وإن كانوا من أهل ملّة الإسلام.

فماذا على أهل السُنّة إذا قالوا في هذا الفُوطيّ وأتباعه: إن دماءهم وأموالهم حلالٌ للمسلمين وفيه الخمس، وليس على قاتل الواحد منهم قَوَدٌ، ولا دِيَةٌ، ولا كَفارة. بل لقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى، والحمد لله على ذلك.

٩٨ ـ ذكر المردارية منهم[١]:

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح: المعروف بأبي موسى المردار[٢] وكان يُقال له راهب المعتزلة، وهذا اللقب لائقٌ به إن كان المراد به مأخوذاً من رَهْبانية النصارى، ولقبه بالمردار لائق به أيضاً، وهو في الجملة كما قيل:

وقلّما أبصَرتْ عيناكَ من رَجُلٍ إلا ومعناه إن فكرتَ في لَقَبِهِ

وكان هذا المردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه كما قاله النَّظّام.

وفي هذا عِناد منهما لقول الله عزّ وجلّ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾[٣] [سورة الإسراء، الآية: ٨٨].

وكان المردار ـ مع ضلالاته ـ يقول بتكفير مَنْ لابَسَ السلطان، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٧، الملل والنحل: ٦٨/١ ثم أنظر المقالات: ٢٥٢/١.

(٢) هو أبو موسى: عيسى بن صبيح، ولقبه المردار، وفي طبقات المعتزلة «ابن المردار». قال ابن الإخشيد: هو من علماء المعتزلة ومن المقدمين فيهم، وكان ممن أجاب بشر بن المعتمر، ومن جهة أبي موسى انتشر الاعتزال في بغداد، ويقال: إنه كان من أحسن عباد الله قصصاً، وأفصحهم منطقاً، وأثبتهم كلاماً (طبقات المعتزلة ٧٠ ـ ٧١). وقال الشهرستاني: عيسى بن صبيح الملقب بالمردار، وقد تلمذ لبشر ابن المعتمر، وأخذ العلم عنه، وتزهّد، ويُسمّى راهب المعتزلة، ثم ذكر ما انفرد به عنهم: الملل والنحل: ٦٨/١ـ ٦٩).

(٣) سورة الإسراء: الآية ٨٨.

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لابَسَ السلطان من موافقيهم في القَدَر والاعتزال: إنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، وأفتى المردار بأنه كافر.

والعجَب من سلطان زمانِهِ كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير مَنْ خالطه؟.

وكان يزعم أيضاً أن الله قادر على أن يظلم ويكذب، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلٰهاً ظالماً كاذباً.

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحدٍ من فاعِلَيْنِ مخلوقين على سبيل التولُّد، مع إنكاره على أهل السُنّة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق، والآخر مكتسب.

وزعم المردار أيضاً أنْ مَنْ أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كَيْفٍ فهو كافر، والشاك في كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية. والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعَاعِ بصر الرائي بالمرئيّ.

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره.

وقد حكت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدّق بماله، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته.

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال: كان في ماله شُبَه، وكان للمساكين فيه حق، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصباً وخائناً للمساكين. والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد في النار، وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله بتولُّدِ فعلٍ واحد من فاعلين.

وقد أكفر هو أبا الهُذَيل في قوله بفَناء مقدورات الله عزَّ وجلَّ، وصنّف فيه كتاباً، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات. وأكفر النَّظّام في قوله بأن المتولدات من فعل الله. وقال: يلزمه أن يكون قول النصارى: «المسيح ابنُ الله» من فعل الله.

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخِه، وقال شيوخُه بتكفيره. وكلا الفريقين مُحِقٌّ بتكفير صاحبه.

٩٩ ـ ذكر الجعفرية منهم[١]:

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٧ ـ وحكاها الشهرستاني مع المردارية في: ٦٨/١.

هؤلاء أتباع جعفرين، أحدهما: جَعْفَر بن حَرْب[1]، والآخر جَعْفَر بن مُبَشِّر[2]، وكلاهما للضلالة رأس، وللجهالة أساس.

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فُسّاق هذه الأمة مَن هو شر من اليهود، والنصارى، والمجوس، والزنادقة. هذا مع قوله بأن الفاسق مُوَحِّد وليس بمؤمن ولا كافر، فجعل الموحد الذي ليس بكافر شراً من الثنوي الكافر.

وأقلُّ ما نقابل به على هذا القول أن نقول له: إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض.

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْب شارب الخمر الحدَّ وقع خطأ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم، فشارك ببدعته هذه نَجَدات الخوارج في إنكارها حد الخمر.

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حدَّ الخمر، وإنما اختلفوا في حد شارب النبيذ إذا لم يُسكِر منه، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي والحديث على رغم مَنْ أنكر ذلك.

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَق حبّة أو ما دونها فهو فاسق مخلّد في النار، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغُفْران الصغائر عند اجتناب الكبائر.

وزعم أيضاً أن تأبيد المذنبين في النار من مُوجبات العقول، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا: إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل.

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بعَث إلى امرأة يخطبها ليتزوجها، وجاءته المرأة فوثَبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حَدَّ عليها، لأنها جاءته على سبيل النكاح، وأوجب الحدَّ على الرجل، لأنه قصد الزنى، ولم يعلم هذا الجاهلُ أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة، وإنما اختلف

---

(١) هو أبو الفضل: جعفر بن حرب، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة، وذكر أن له كتباً كثيرة في الجلي من علم الكلام والدقيق، ومن أخباره التي حكاها ابن المرتضى أنه حضر مجلس الواثق العباسي للمناظرة، فحضر وقت الصلاة فقاموا لها وتقدم الواثق يصلي بهم، فتنحى جعفر بن حرب فنزع خفّيه وصلّ وحده، وكان أقربهم إليه يحيى بن كامل، فجعلت الدموع تسيل من عيني يحيى خوفاً على جعفر من القتل، قال: ثم لبس جعفر خفّيه وعاد إلى المجلس وأطرق، ثم أخذوا في المناظرة، فلما خرجوا قال له القاضي أحمد بن أبي داود: هذا (يريد الواثق) لا يحتملك على هذا الفعل، فإن عزمت عليه فلا تحضر مجلسه، فقال جعفر: ما أريد الحضور لولا أنك تحملني عليه، فلما كان المجلس الثاني نظر الواثق ثم قال: أين الشيخ الصالح؟ فاعتذر عنه ابن أبي دواد. ولم يحضر جعفر مجلسه بعد ذلك. (طبقات المعتزلة ص ٧٣ ـ ٧٦، ميزان الاعتدال رقم ١٤٩٧).

(٢) هو أبو محمد: جعفر بن مبشر الثقفي، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة مع جعفر بن حرب، وقال: بلغ في العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتى كان يُضرب بهما المثل فيُقال: علم الجعفرين وزهدهما، وذكر أن الواثق قال يوماً لابن أبي دواد: لم لا تولي أصحابي (يريد المعتزلة) القضاء كما تولي غيرهما؟ فقال: يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون من ذلك، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها، فذهبت إليه بنفسي واستأذنت، فأبى أن يأذن لي، فدخلت إليه بغير إذن فسَلَّ سيفه في وجهي وقال: الآن حلّ لي قتلك، فانصرفت عنه، فكيف أولي مثله القضاء؟ (طبقات المعتزلة: ص ٧٦، ٧٧. ميزان الاعتدال رقم ١٥١٧).

الفقهاء فيمن أكْرَهَ امرأة على الزنى. فمنهم مَن أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً، وبه قال الشافعي وفقهاء الحجاز، ومنهم مَن أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب المهر عليه، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر. وكفاه بخلاف الإجماع خِزْيا.

وأما جَعفر بن حَرْب فإنه جرَى على ضلالات أستاذه المردار، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة. وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها، إذا كان كل بعضٍ منها غيرها.

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء، هكذا حكى عنه الكعبيُّ في مقالاته، ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به.

قال عبد القاهر: لابن حرب كتابٌ في بيان ضلالاته، وقد نقضناهُ عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب «الحَزب على ابن حَرْب» وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومَنّه.

١٠٠ ـ ذكر الإسكافية منهم[١]:

هؤلاء أتباع محمد بن عبدالله الإسكافي[٢] وكان قد أخذ ضلالته في القَدَر عن جَعفَر بن حرب، ثم خالفه في بعض فروعه، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء؛ فخرج عن قول النَّظّام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب، وخرج عن قول مَن قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما، وجعل بين القولين منزلةً؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عَقْل له، ولا يقدر على ظلم العقلاء، وأكفره أسلافُه في ذلك، وأكفرهم هو في خلافه.

ومن تدقيقه في ضلالته قوله بأنه يجوز أن يُقال: إن الله يكلِّم العباد، ولا يجوز أن يُقال: إنه يتكلَّم، وسمّاه مكلِّما، ولم يسمه متكلماً، وزعم أن متكلماً يوهم أن الكلام قام به، ومكلم لا يوهم ذلك، كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به، ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به وأما أسلافه القدَرية فإنهم يقولون له: إن اعتلالك هذا أوجَب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانَهُ فحسب، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف، ولا يصح أن يكون حرف واحدٌ كلاماً، ومحل كل حرف من حروف الكلام

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٨.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عبدالله، الإسكافي، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة، وقال عنه: كان الإسكافي خياطاً، وكان عمه وأمه يمنعانه من الاختلاف في طلب العلم ويأمرانه بلزوم الكسب، فضمه جعفر بن حرب إلى نفسه، وكان يبعث إلى أمه كل شهر عشرين درهما حتى بلغ ما بلغ، وروى عن أبي الحسين الخياط أن الإسكافي مات في سنة ٢٤٠ (أنظر طبقات المعتزلة ص ٧٨).

غير محل الحرف الآخِر، فيعني على اعتلالك أن لا يكون الإنسان متكلماً ولا جزءاً منه على قواعد اعتلالك أن الله تعالى لم يكن متكلماً لأن الكلام لا يقوم به عندك.

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافي بأنْ زعم أن محمد بن الحسن[١] رآه ماشياً فنزل عن فرسه، وهذا كذب من قائله، لأن الإسكافي لم يكن في زمان محمد بن الحسن، ومات محمد بن الحسن بالري في خلافة هارون الرشيد، ولم يتركِ الإسكافيُّ زمانَ الرشيد، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه. وقد روى هشام بن عبيدالله الرازي[٢] عن محمد بن الحسن أن مَن صلّ خلف المعتزلّي يُعيد صلاته، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم[٣] عن أبي يوسف[٤] أنه سُئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة، وقد أشار الشافعي في كتاب «القياس» إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء، وبه قال مالك وفقهاء المدينة، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدَرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم؟

١٠١ ـ ذكر الثمامية منهم[٥]:

هؤلاء أتباع ثُمامة بن أشرس النميري[٦]، من مواليهم، وكان زعيم القدرية في زمان

---

(١) هو فقيه عصره قاضي القضاة أبو عبدالله: محمد بن الحسن الشيباني، وُلد بواسط ونشأ بالكوفة، وسمع أبا حنيفة ومالك بن مغول وطائفة، وكان من أذكياء العالم، قال أبو عبيد: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: لو أشاء أن أقول تنزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت، لفصاحته، وقد حملت عنه وقر بختي، توفي وهو في صحبة هارون الرشيد بالري في سنة ١٨٩ عن سبع وخمسين سنة (العبر: ٢٠٢/١ وما بعدها ـ الفهرست ٣٠١).

(٢) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٤٧/١١، باسم «هشام بن عبيدالله الرازي السني» وذكره الذهبي في العبر: ٣٨٣/١، باسم «همام بن عبيدالله الرازي الحنفي» وذكر عنه أنه كان كثير العلم واسع الرواية، وفيه ضعف، وقد جاء عنه أنه قال: أنفقت في طلب العلم سبعمائة ألف درهم، وذكر مثل ذلك الحافظ في التهذيب، واتفق مع الذهبي فيمن ذكرهم من شيوخه، وقال الذهبي: إنه توفي في سنة ٢٢١.

(٣) هو أبو محمد: يحيى بن أكثم، المروزي، ثم البغدادي، القاضي، أحد الأعلام، القائم بكل معضلة، غلب على الأمين العباسي حتى أخذ بمجامع قلبه وقلده القضاء وتدبير مملكته، فكانت الوزراء لا تصنع شيئاً إلا بعد مطالعته، توفي بالربذة عائداً من الحج في آخر سنة ٢٤١ وله سبعون سنة (العبر: ٤٣٩/١).

(٤) هو أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم، الكوفي، قاضي القضاة، وهو أول مَن قيل له قاضي القضاة، تفقّه على الإمام أبي حنيفة، وروى عن عطاء بن السائب وطبقته، وكان يحب أهل الحديث ويميل إليهم، وقال محمد بن سماعة: كان أبو يوسف يصلّي بعد ما ولي القضاء في كل يوم مائتي ركعة، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنّة، توفي في شهر ربيع الآخر من سنة ١٨٢ (العبر: ٢٨٤/١ وما بعدها ـ الفهرست ٣٠٠ ـ تذكرة الحفاظ رقم ٢٧٣).

(٥) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٨ ـ الملل والنحل: ٧٠/١.

(٦) هو أبو معن ـ ويقال: أبو بشر ـ ثمامة بن الأشرس، النميري، وذكره ابن المرتضى في أوائل من ذكر من رجال الطبقة السابعة، وذكر له أخباراً كثيرة مع المأمون العباسي، كما ذكر أن أول اتصاله بالخلفاء كان بهارون الرشيد، وأنه قد تمكن منه تمكناً عظيماً حتى عادله في السفر إلى مكة، وأنه كان يملأ أذن الرشيد علماً وأدباً، وأنه كان يدبر في نفسه الوقيعة بمحمد بن سليمان عند الرشيد، لأنه كان قد قطع يدي عيسى الطبري، وأن ثمامة أخذ على نفسه أن يقتل محمد بن سليمان نفسه بسبب ذلك، وأنه ما زال بالرشيد حتى كان منه ما كان (طبقات المعتزلة ص ٦٢ ٠٠٠٠ ٦٧).
ومحمد بن سليمان بن علي: ابن عم المنصور أمير البصرة وفارس، وذكر الذهبي أنه مات في سنة ١٧٣، ولم يذكر أنه قتل (العبر: ٢٦٣/١، ميزان الاعتدال رقم ١٣٩٤).

المأمون، والمعتصم، والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغْوَى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال.

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلُّها فيهما.

إحداهما: أنه ـ لما شاركه أصحابُ المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية ـ زعم أن مَنْ لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهياً عن الكفر، وكان مخلوقاً للسخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة.

وزعم لأجل ذلك أن عَوامّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في الآخرة تراباً.

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً؛ فيصيرون حينئذ تراباً؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب. والبدعة الثانية من بدع ثُمَامة: قوله بأن الأفعال المتولِّدة أفعال لا فاعل لها.

وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم، لأنه لو صحَّ وجودُ فعل بلا فاعل لصحَّ وجود كل فعل بلا فاعل، ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لامن كاتب، ووجود مبني أو منسوخ لا من بانٍ أو ناسخ.

ويُقال له: إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلم تَلُومُ الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر؟.

ومن فضائح ثمامة أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام: إنها دار شرك، وكان يحرم السَّبْيَ، لأن المسبِيَّ عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه، وإنما العاصي عنده مَن عرف ربَّه بالضرورة ثم جَحَده أو عصاه.

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى، لأنه كان من الموالي، وكانت أمه مسبيّة، ووطْء مَنْ لا يجوز سَبْيَها على حكم السبيّ الحرام زنى، والمولود منه ولد زنى؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه.

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة:

منها: ما ذكره عبدالله بن مسلم بن قتيبة في كتاب «مختلف الحديث»، ذكر فيه أن ثمامة بن أشرس رأى الناسَ يوم جمعة يتعادَوْنَ إلى المسجد الجامع لخوفهم فَوْتَ الصلاة، فقال لرفيق له: أنظر إلى هؤلاء الحمير والبقر. ثم قال: ماذا صنع ذاك العربيُّ بالناس؟، يعني رسول الله ﷺ.

وحكى الجاحظ في كتاب «المضاحك»: أن المأمون ركب يوماً فرأى ثمامة سكران قد وقع في الطين، فقال له: ثمامة؟! قال: أي والله، قال: ألا تستحي؟ قال: لا والله، قال: عليك لعنة الله، قال: تَتْرَى؛ ثم تَتْرَى.

وذكر الجاحظ أيضاً أن غلام ثُمامة قال يوماً لثمامة: قم صَلِّ. فتغافَلَ، فقال له: قد ضاق الوقت فقُم وصلِّ واسترح. فقال: أنا مستريح إن تركتني.

وذكر صاحب «تاريخ المَرَاوزة» أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد بن نصر المروزي[1] وذكر له أنه يكفّر مَنْ يُنكر رؤية الله تعالى، ومَن يقول بخلق القرآن، فاعتصم المعتصم ببدعة القدَرية فقتله، ثم ندِم على قتله، وعاتب ثمامة، وابن أبي دُوَاد[2]، وابن الزيات[3] في ذلك، وكانوا أشاروا عليه بقتله، فقال له ابن الزيات: وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني الله تعالى بين الماء والنار. وقال ابن أبي دُوَاد: حَبَسَني الله في جلدي إن لم يكن قَتْلُه صواباً. وقال ثمامة: سلَّطَ الله تعالى عليَّ السيوف إن لم تكن أنت مصيباً في قتله. فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه: أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمّام وسقط في أتونه فمات بين الماء والنار، وأما ابن أبي دُوَاد فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه في حبسه الفالج، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة، فنادى رجل منهم فقال: يا آل خُزَاعة، هذا الذي سَعَى بصاحبكم أحمد بن نصر، وسعى في دمه، فاجتمع عليه بنو خُزَاعة بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرَم فأكلته السباع خارجاً من الحرم، فكان كما قال الله تعالى: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا﴾[4] [سورة الطلاق، الآية: ٩].

١٠٢ ـ ذكر الجاحظية منهم[5]:

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْر الجاحظ[6] وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي

---

(١) هو أحمد بن نصر، الخزاعي، الشهيد، كان من أولاد أمراء الدولة، فنشأ في علم وصلاح، وكتب عن مالك وجماعة، وحمل عن هشيم مصنفاته، وما كان يحدث، وكان يزري على نفسه، وكان رأساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقام معه في ذلك خلق من المطوعة، واستفحل أمرهم، قتله الواثق بيده لامتناعه من القول بخلق القرآن ولكونه أغلظ للواثق في الخطاب، وذلك في سنة ٢٣١ (العبر: ٤٠٨/١).

(٢) هو أبو عبدالله: أحمد بن أبي دواد، الإيادي، قاضي القضاة، كان فصيحاً مفوّهاً، شاعراً جوّاداً، وكان ـ مع ذلك ـ رأساً من رؤوس الجهمية والمعتزلة، وهو الذي شغب على إمام أهل السُّنَّة أحمد بن حنبل وأفتى بقتله، وقد غضب عليه وعلى آله المتوكل العباسي في سنة ٢٣٧ فصادرهم وأخذ منهم ستة عشر ألف ألف درهم، وحبسه، وقد مرض بالفالج ومات في سنة ٢٤٠ (العبر: ٤٣١/١، ميزان الاعتدال رقم ٣٧٤).

(٣) هو أبو جعفر: محمد بن عبدالملك الزيات، وزير المعتصم والواثق والمتوكل كان أديباً شاعراً عسناً كامل الأدوات، وكان ـ مع ذلك ـ جهمياً، قبض عليه المتوكل وعذّبه وسجنه حتى هلك في سنة ٢٣٣ (العبر: ٤١٤/١).

(٤) سورة الطلاق: الآية ٩.

(٥) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٤٩، والملل والنحل: ٧٥/١.

(٦) تقدمت ترجمة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ص ٦٦).

لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياهُ إنساناً، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحسانا.

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبي[١] عنه في مقالاته ـ مع افتخاره به ـ قوله: إن المعارف كلها طِبَاعٌ، وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم.

قالوا: ووافق ثمامة في أنْ لا فعل للعباد إلا الإرادة، وأن سائر الأفعال تُنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً، وأنه وجَبت بإرادتهم.

قال: وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله.

فإن صَدَقَ الكعبي على الجاحظ في أنْ لا فِعْلَ للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصلياً، ولا صائماً، ولا حاجّاً، ولا زانياً، ولا سارقاً، ولا قاذفاً، ولا قاتلاً؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة، ولا صوماً، ولا حجاً، ولا زنىً، ولا سرقة، ولا قَتْلاً، ولا قَذْفاً، لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة.

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا كَسْباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب؛ لأن الإنسان لا يُثاب ولا يُعاقَب على ما لا يكون كسباً له، كما لا يُثاب ولا يُعاقب على لَوْنه وتركيب بَدَنِه إذْ لم يكن ذلك من كَسْبه.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله باستحالة عَدَم الأجسام بعد حدوثها. وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خَلْق شيء ولا يقدر على إفنائه، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخَلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خَلَق الخَلق.

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفني الجنة ونعيمها، والنار وعذابها، ولسنا نجعل ذلك بأن الله عزّ وجلّ غير قادر على إفناء ذلك كله، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر.

ومن فضائح الجاحظ أيضاً: قوله بأن الله تعالى لا يُدخل النار أحداً، وإنما النار تَجْذِبُ أهلها إلى نفسها بطبعها، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود.

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة: إنها تجذبُ أهلَها إلى نفسها بطبعها، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة. فإن قال بذلك قَطَعَ الرغبة إلى الله في الثواب، وأبطل فائدة الدعاء. وإن

(١) تقدمت ترجمة الكعبي أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي (ص١٢)، وانظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع السابق طبقات المعتزلة ص ٨٨.

قال: إن الله تعالى هو يُدخل أهل الجنة الجنة». لزمه القولُ بأن [الله] يُدخل النار أهلها.

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة، وافتخر بتصانيفه الكثيرة، وزعم أنه كناني من بني كنانة بن خزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر.

فيقال له: إن كنت كنانياً كما زعمتَ فلِمَ صنّفت كتاب: «مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية»، وإن كنت عربياً فلِمَ صنّفت كتاب «فَضْل الموالي على العرب». وقد ذكر في كتابه المُسمى بـ«مفاخر قحطان على عدنان» أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية. ومَنْ رَضِي بهجو آبائه كمن هجا أباه. وقد أحسن جَحْظَة في هجاء ابن بَسّام[1] الذي هجا أباه، فقال: مَنْ كان يَهْجو أباه، فهَجْوُه قد كفاه، لو أنه من أبيه، ما كان يهجو أباه.

وأما كتبه المزخرفة فأصناف: منها كتاب في «حِيَل اللصوص»، وقد علّم بها الفَسَقة وجوه السرقة، ومنها كتابه في «غش الصناعات» وقد أفسد به على التجار سِلَعهم، ومنها كتابه في «النواميس» وهو ذَريعة للمحتالين يجتلبون بها ودائع الناس وأموالهم، ومنها كتابه في «الفُتْيا» وهو مشحون بطعن أستاذه النَّظّام على أعلام الصحابة، ومنها كتبه في «القحاب، والكلاب، واللاطة». وفي «حِيَل المكدين» ومعاني هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته، ومنها كتاب «طبائع الحيوان» وقد سلَخَ فيه معاني كتاب «الحيوان» لأرسطاطاليس، وضمّ إليه ما ذكره المدائني من حِكَم العرب وأشعارها في منافع الحيوان، ثم إنه شحن الكتاب بمُناظرة بين الكلب والديك، والاشتغالُ بمثل هذه المناظرة يضيّع الوقت بالغَثّ، ومن افتخر بالجاحظ سلّمناه إليه[2].

وقولُ أهل السُّنّة في الجاحظ كقول الشاعر فيه:

لو يُمْسَخُ الخنزيرُ مَسْخاً ثانياً ... ما كَانَ إلاَّ دُونَ قُبْحِ الجاحِظِ
رَجُل ينوب عن الجَحيم بنَفْسِهِ ... وهُوَ القَذَى في كُلِّ طَرْفٍ لاَحِظِ[3]

١٠٣ ـ ذكر الشحّامية منهم[4]:

هؤلاء أتباع أبي يعقوب الشَّحّام[5] وكان أستاذ الجبائي، وضلالاته كضلالات الجبائي،

---

(١) هو: علي بن محمد بن ناصر بن منصور بن بسام الكاتب، توفي سنة ٣٠٢.

(٢) وربما كان الأصل «وكلناه إليه».

(٣) يروي هذا البيت: رجل يدل على الجحيم بوجهه ... وهو القذى في عين كل ملاحظ

(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥١.

(٥) هو أبو يعقوب: يوسف بن عبدالله بن إسحاق، الشحام، من أصحاب أبي الهذيل، وإليه انتهت رياسة المعتزلة في البصرة في وقته، ويُروى أن الواثق العباسي أمرَ أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة لينصفوا المتظلمين من أهل الخراج، فاختار ابن أبي دواد أبا يعقوب الشحام، فجعله ناظراً على الفضل بن مروان فقمعه وقبض يده عن الانبساط في الظلم (طبقات المعتزلة ٧٢).

غير أنه أجاز كون مقدورٍ واحدٍ لقادرين، وامتنع الجبائي وابنه من ذلك، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحّام كقول الصفاتية في مقدور لقادرين، وبين القولين فرق واضح، وذلك أن الشَّحّام أجاز كونَ مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل، وكذلك حكاه الكعبي في كتاب «عيون المسائل على أبي الهذيل. والصفاتيةُ لا يثبتون خالقين، وإنما يجيزون كون مقدور واحدٍ لقادرين: أحدهما خالقه، والآخر مكتسِبٌ له. وليس الخالق مكتسباً، ولا المكتسب خالقاً. وفي هذا بيان الفِرق بين الفريقين على اختلاف الطريقين.

١٠٤ ـ ذكر الخياطية منهم[١]:

هؤلاء أتباع أبي الحسين الخياط[٢] الذي كان أستاذ الكعبي في ضلاله وشارَك الخياط سائرَ القدَرية في أكثر ضلالاتها، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه في المعدوم، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعدوم شيئاً، منهم مَن قال: لا يصح أن يكون المعدوم معلوماً ومذكوراً، ولا يصح كونه شيئاً ولا ذاتاً، ولا جوهراً، ولا عرضاً، وهذا اختيار الصالحي منهم، وهو موافق لأهل السُّنَّة في المنع من تسمية المعدوم شيئاً، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شيء ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار الكعبي منهم، وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جزهراً، وكان العرض في حال عدمه عرضاً، وكان السواد سواداً والبياض بياضاً، في حال عدمهما. وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعدوم جسماً، من قِبَلِ أن الجسم عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعُمْق، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به.

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فِرَق الأمة، فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسماً؛ لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً، ولم يجز أن يكون المعدوم متحركاً؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون المعدوم متحركاً، لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نَقْلٍ له في الأصلاب والأرحام ومن غير

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥١، الملل والنحل: ٧٦/١.

(٢) هو أبو الحسين: عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، الخياط، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة الثامنة، وقال عنه: أستاذ أبي القاسم البلخي عبدالله بن أحمد، وكان أبو علي يفضل البلخي على أستاذه، وله كتب كثيرة ف بالنقض على ابن الراوندي، وكان أبو الحسين فقيهاً صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين (طبقات المعتزلة ص ٨٥) وقد تحدثنا عن كتابه الانتصار الذي رد به على ابن الراوندي (ص١٦ السابقة) في ترجمتنا لابن الراوندي.

تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك.

وكان هؤلاء الخياطية يُقال لهم «المعدومية» لإفراطهم بوصفهم المعدومَ بأكثر أوصاف الموجودات، وهذا اللقب لائق بهم.

وقد نقض الجُبّائيُّ على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقِدَم الأجسام.

وهذا الإلزام متوجّه على الخياط، ويتوجّهُ مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر، فإذا قالوا «لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها» فقد لزمهم القولُ بوجودها في الأزل، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقِدَم الجواهر والأعراض.

وكان الخياط ـ مع ضلالته في القدر، وفي المعدومات ـ منكر الحجة في أخبار الآحاد، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة، فإن أكثر فروض الفقه مبنيّة على أخبار من أخبار الآحاد.

وللكعبي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد، وقد ضلّل فيه مَن أنكر الحجّة فيها، وقلنا للكعبي: يكفيك من الخزي والعار انتسابُكَ إلى أستاذٍ تُقِرُّ بضلالته.

١٠٥ ـ ذكر الكعبيّة[1] منهم:

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعبي[2]، وكان حاطب ليلٍ يدّعِي في أنواع العلوم، على الخصوص والعموم ولم يُحِطْ في شيء منها بأسراره، ولم يُحِطْ بظاهره فضلاً عن باطنه، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة.

منها: أن البصريين منهم أقرُّوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيرُه. وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره، وتبع النظامَ في قوله: إن الله تعالى لا يرى شيئاً في الحقيقة.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عزّ وجلّ سامعٌ للكلام والأصوات على الحقيقة، لا على معنى أنه عالِم بهما. وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة: أن الله تعالى لا

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥١، وقد ذكرها الشهرستاني مع الخياطية السابقة في ترجمة واحدة (٧٦/١) لكون الخياط أستاذ الكعبي، ولكنه ذكر مقالات الخياط في مسألة المعدوم.

(٢) تقدمت ترجمة الكعبي في أوائل الكتاب (ص ١٢) وقد أشرنا إلى ذلك قريباً في (ص ١٧٥). وانظر زيادة على ما ذكرناه ف بالموضع الأول من المراجع طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٨.

يسمع شيئاً على معنى الإدراك المُسمّى بالسمع، وتأوّلوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيرُه والمرئيات التي يراها غيره.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عزّ وجلّ مريدٌ على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا: إنه لم يزل مريداً بإرادة أزليّة، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل. وخرَجَ الكعبي والنَّظّام وأتباعهما عن هذين القولين، وزعموا أنه ليست لله إرادة على الحقيقة، وزعموا أنه إذا قيل «إن الله عزّ وجل أراد شيئاً من فعله» فمعناه أنه فعَله، وإذا قيل «إنه أراد من عنده فعلاً» أنه أمر به، وقالوا: إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى: (جداراً يُريدُ أنْ يَنْقَضَّ فأقامَهُ، قال: لو شئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أجراً)[1] مجاز، وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفيهم إرادة الله عز وجلّ.

ومنها: أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت، وعانَدَ قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[2] [سورة الكهف، الآية: ٧٧]. وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميتٌ، وأنّى يصح مقتول غير ميت؟.

ومنها: أن الكعبي على قول مَن أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف.

ومنها: أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنىً غير صحة البدن والسلامة من الآفات، وزعم الكعبي أنها ليست غير الصحة والسلامة.

والبصريون من المعتزلة يكفّرون البغداديين منهم، والبغداديون يكفّرون البصريين، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيّناه في كتاب «فضائح القدَرية».

١٠٦ ـ ذكر الجُبّائية منهم[3]:

هؤلاء أتباع أبي عليّ الجُبّائي[4] الذي أضَلَّ أهل خوزستان، وكانت المعتزلة البصرية في

(١) سورة الكهف: الآية ٧٧.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٨٥.
(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥٢، والملل والنحل: ١/٧٨.
(٤) هو أبو علي: محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان، الجبائي ـ نسبة إلى جبي بضم الجيم وتشديد الباء، وهي بلد من أعمال خوزستان في طرف من البصرة والأهواز ـ البصري، شيخ المعتزلة وأبو شيخها عبد السلام أبو هاشم الآتي بعد ـ وهو عندهم الذي سهّل علم الكلام ويسره وذلله، وكان ـ مع ذلك ـ فقيهاً ورعاً زاهداً، لم يتفق لأحد من إذعان سائر كبقات المعتزلة والإقرار له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل العلاف مثل ما اتفق له، تلقى الاعتزال عن أبي يعقوب الشحام ولقي غيره من متكلمي زمانه، وكان ـ من حداثة سنه ـ معروفاً بقوة الجدل، توفي في سنة ٣٠٣ (العبر: ٢/١٢٥، طبقات المعتزلة ص ٨٠ ـ ٨٥، وابن خلكان: الترجمة رقم ٥٧٩، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٤١).

زمانه على مذهبه، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم.

فمن ضلالات الجُبّائي أنه سمّى الله عز وجلّ مُطيعاً لعبده إذا فعل مُرَاد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله: ما معنى الطاعة عندك؟ فقال: مُوافقة الأمر، وسأله عن قوله فيها، فقال الجُبائي: حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة، وكلُّ مَنْ فعل مُراد غيرِه فقد أطاعه، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله: يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده إذا فعل مراده، فالتزم ذلك، فقال له شيخنا رحمه الله: خالَفْتَ إجماع المسلمين وكفرت بربِّ العالمين، ولو جاز أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ثم إن الجُبّائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس، وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعلٍ فعله، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسمّيه بمُحْبل النساء؛ لأنه خالق الْحَبل فيهن، فالتزم ذلك، فقال له: بدعتك هذه أشْنَعُ من ضلالة النصارى في تسمية الله أباً لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحْبِل مريم.

ومن ضلالات الجُبّائي أيضاً: أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف ألف مكان، وذلك أنه أجاز وُجُودَ كلام واحدٍ في ألف ألف محل، وزعم أن الكلام المكتوبَ في محل إذا كُتِبَ في غيره كان موجوداً في المحلّين، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني، ومن غير حدوث في الثاني، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف محل.

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفْنِيَ العالم خلَق عرضاً لا في محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يفني بعضَ الجواهر مع بقاء بعضها، وقد خلَقَها تَفاريقَ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق.

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجُبّائي: إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كلَّ ما أمر به، فما تقول في رجل له على غيره حَقٌّ يُمَاطله فيه؟ فقال له: والله لأعطيَنَّك حقك غداً إن شاء الله، ثم لم يُعْطِه حقه في غده، فقال: يحنث في يمينه، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه، فقال له: خالفت إجماع المسلمين قبلك؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينه بمشيئة الله عزّ وجلّ لم يحنث [كما يحنث] إذا لم يُقرن به.

١٠٧ ـ ذكر البهشمية[١]:

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٥٣ ـ وقد أدمجها الشهرستاني في الملل والنحل: ١/٧٨ مع الجبائية السابقة لكون أبي هاشم صاحب هذه الفرقة ابن أبي علي صاحب الفرقة السابقة.

هؤلاء أتباع أبي هاشم[1] بن الجُبّائي، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، لدعوة ابن عبّاد[2] وزير آل بُوَيْه إليه، ويُقال لهم: الذَّمّيّة؛ لقولهم باستحقاق الذَّمّ لا على فعل. وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها، وانفردوا عنهم بفضائح لم يُسبَقوا إليها.

منها: قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرْك مع ارتفاع الموانع من الفعل، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة: إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام؛ فمنهم مَن كان يوجِب وقوعَ الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل، ويوجِب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه، ومنهم مَن أجاز حدوثَ الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها، ورأى أبو هاشم بن الجُبّائي توجُّهَ إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالاً صحيحاً، فالتزم التسوية، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خالياً من الفعل والترك. فقيل له، على هذا الأصل: أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعةً له ماذا يكون حاله؟ فقال: يستحق الذّم والعقاب الدائم، لا على فعل، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أُمِر به مع قدرته عليه،

---

(١) هو أبو هاشم: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي السابق ذكره، قدم ابن المرتضى ذكره على جميع رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تأخره عنهم في السن لتقدمه ـ زعم ـ في العلم، وحكى عنه أنه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام، وكان من شدة حرصه يسأل أباه أبا علي حتى يتأذى به، وكان يسأله طول نهاره ما قدر، فإذا كان في الليل سبق إلى موضع مبيت أبيه لئلا يغلق دونه الباب، فإذا استلقى أبو علي على سريره وقف أبو هاشم بين يديه يسأله حتى يضجره، فيحول وجهه عنه فيتحول إلى جهة وجهه، فلا يزال كذلك حتى ينام، وربما سبق أبو علي فأغلق على نفسه الباب دونه. وقد خالف أبو هاشم أباه ف بجملة من المسائل، كما خالف أبوه أستاذه أبا الهذيل في مسائل، ومات أبو هاشم بن الجبائي ببغداد في شهر شعبان من سنة ٣٢١ (العبر: ١٨٧/٢، وطبقات المعتزلة ص ٩٤ ـ ٩٦).

(٢) هو أبو القاسم: إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس، الطالقاني، الملقب الصاحب، وقال عنه ابن خلكان: نادرة الدهر، وأعجوبة العصر، في فضائله ومكارمه وكرمه، أخذ الأدب عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي صاحب كتاب «المجمل في اللغة»، وأخذ من أبي الفضل بن العميد وغيرهما، وقال عنه أبو بكر الخوارزمي: الصاحب نشأ من الوزارة في حجرها، ودبّ ودرج من وكرها، ورضع أفاويق درها، وهو أول مَن لُقّب بالصاحب من الوزراء؛ لأنه كان يصحب ابن العميد، وقال الصابي في كتاب التيجان: إنه قيل له الصاحب لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب فاستمر عليه هذا اللقب، واشتهر به، ثم سمي به كل من ولي الوزارة بعده، واجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره، ومدحوه بغرر المدائح. وكان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة ٣٢٦ في إصطخر، ويقال: ف بالطالقان، وتوفي في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة ٣٨٥ بالري، ثم نُقل إلى أصبهان، ودفن في قبة بمحلة تُعرف بباب دَرِيّة (ابن خلكان: الترجمة رقم ٩٣ ـ ويتيمة الدهر للثعالبي: ١٩٢/٣ ـ ٢٩٠ بتحقيقنا ـ ومعاهد التنصيص ٥٥٠ بولاق).

وتوفُّر الآلة فيه، وارتفاع الموانع منه، فقيل له: كيف استحقَّ العقابَ بأن لم يفعل ما أُمر به وإن لم يفعل ما نُهِيَ عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نُهِيَ عنه وإن لم يفعل ما أُمِر به؟.

وكان أسلافه من المعتزلة يكفِّرون مَن يقول: إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخترعها العاصي. وقالوا الآن: إن تكفيرَ أبي هاشم في قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لا مِنْ فعله ولا من فعل غيره أوْلى.

والثاني: أنه سمّى مَنْ لم يفعل ما أُمِرَ به عاصياً، وإن لم يفعل معصية، ولم يُوقِع اسم المطيع إلا على مَنْ فعلَ طاعة، ولو صحّ عاصٍ بلا معصية لصحّ مطيع بلا طاعة، ولصحّ كافر بلا كفر.

ثم إنه ـ مَعَ هذه البِدع الشنعاء ـ زعم أن هذا المكلف لو تغيّر تغيّراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب، أحدهما: للقبيح الذي فعله، والثاني: لأنه لم يفعل الحسن الذي أُمِرَ به، ولو تغيّر تغيّراً حسَناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضدّه لصار مخلَّداً.

وسائر المعتزلة يكفّرونه في هذه المواضع الثلاثة.

أحدها: إستحقاق العقاب لا على فعل.

والثاني: إستحقاق قسطين من العذاب إذا تغيّر تغيّراً قبيحاً.

والثالث: في قوله: إنه لو تغيّر تغيّراً حسَناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحقّ الخلود في النار.

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حدّان: حد الزنى الذي قد فعله، والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى، وكذلك القول في حدود القذف، والقصاص، وشرب الخمر، وألزموه إيجاب كفّارتين على المُفطِر في شهر رمضان، إحداهما: لِفطره الموجب للكفّارة، والثانية بأن لم يفعل ما وجبَ عليه من الصوم والكفّ عن الفِطْر.

فلما رأى ابنُ الجُبّائي توجُّهَ هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فراراً من إيجاب حدّين وكفّارتين من فعل واحد، فقال: إنما نهى عن الزنى، والشرب، والقذف، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه.

وألزموه أيضاً القولَ بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولّد عنده، قسطاً لأنه لم يفعله، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقد وجدنا من المسبّبات ما يتولّد عنده من

أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهَدف بالسَّهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة. ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها إن لم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات.

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحقّ عليه قسطين: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً مأموراً لأنه لم يفعل سببه، ولو أنه فعلَ ضد سبب الكلام لاستحقّ قسطين، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله، فقلنا له: هلاّ استحقّ ثلاثة أقساط: قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقسطاً لأنه [فعل] ضد سبب الكلام.

وقد حكى بعضُ أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده. وقد نص في كتاب «استحقاق الذّم» على خلافه، وقال فيه كلُّ ما له ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة، والكفّارة، وقضاء الدَّين، ورد المظالم، وأراد بهذا أن الزكاة، والكفّارة، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له تَرْك واحد مخصوص، بل لو صلّى، أو حَجَّ، أو فعل غير ذلك كان جميعُه تركاً للزكاة والكلام سببُ تركِهِ مخصوصٌ، فكان تركه قبيحاً، فإذا تركَ سبب الكلام استحقّ لأجله قسطاً، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحقّ عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الذّم لأنه لم يؤدّ.

فيُقال له: إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجَبَ أن يكون حسناً، وهذا خروج عن الدين، فما يؤدي إليه مثله.

ومن مناقضاته في هذا الباب أنّه سَمّى مَن لم يفعل ما وجب عليه ظالماً، وإن لم يوجد منه ظلم. وكذلك سمّاه كافراً، وفاسقاً، وتوقّفَ في تسميته إياه عاصياً؛ فأجاز أن يخلّد الله في النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصٍ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصي، وامتناعُه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً.

ومن مناقضاته فيه أيضاً ما خالف فيه الإجماع بفَرْقِه بين الجزاء والثواب، وحتى إنه قال: يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء، ويكون في النار عقاب كثير لا يكون جزاء، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل، وقيل له: إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل؟.

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم: قولُه باستحقاق الذّم والشكر على فعل الغير، فزعم أن زيداً لو أمر عمراً بأن يُعطي غيرَه فأعطاه استحقّ الشُّكر على فعل الغير من قابض العطية

على العطية التي هي فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذَّم على نفس المعصية التي هي فعل غيره. وليس قوله في هذه كقول سائر فِرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمْرِه إياه به، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره، وهذا المبتدع يوجِب له شكرين أو ذمين، أحدهما: على الأمر الذي هو فعله، والآخر: على المأمور به الذي هو فعل غيره. وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكَسْب قولَهم بأن الله يخلُق أكْساب عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها؟ ويُقال له: ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة: إن الله تعالى يعذِّب طفل المشرك على فعل أبيه، وقيل: إذا أجزْتَ ذلك فأجِزْ أن يستحقَّ العبدُ الشُكر والثواب على فعلٍ فعَلَه الله تعالى عند فعل العبد، مثل: أن يُسقي أو يُطعم مَنْ قد أشرَفَ على الهلاك فيعيش ويُحيي فيستحق الشُكر والثواب على نفس الحياة والشبع والري الذي هو من فعل الله تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قولُه في التوبة: إنها لا تصحُّ من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً، وزعم أيضاً أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حَبَّةٍ تجب عليه، وعَوَّلَ فيه على دَعْواه في الشاهد أن مَنْ قتل ابناً لغيره وزنى بحرمته لا يُحسن منه قبوله توبة من أحد الذنبين مع إصراره على الآخر، وهذه دعوى غير مسلمة له في الشاهد، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يَعقبه ٱبنُه، ويسرق أموالَ الناس، ويزني بجواريه، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق فيُقبل توبته في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله، ويقطع يده في مال غيره ويجلده في الزنى.

ومما عَوَّل عليه في هذا الباب قوله، إنما وجب عليه تركُ القبيح لقبحه، فإذا أصَرَّ على قبح آخر لم يكن تاركاً للقبيح المتروك من أجل قبحه.

وقلنا له: ما تنكر أن يكون وجوبُ ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه؟ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقِبَ على ما لم يتب عنه؟

وقلنا له: أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقَضَ وتابَ عن ذنبه لقبحه وأصَرَّ على قبيح آخر، فلم تصح توبته من الذي تاب منه، كما أن الخارجيَّ وغيره ممن يعتقد اعتقاداتٍ فاسدةٍ وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد ٱعتقد حسنها، ويلزمك على أصلك هذا ـ إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما ٱعتقده قبيحاً ـ أن تقول في الواحد منا إذا ٱعتقد قبح مذاهب أبي هاشم، وزنى، وسرق: أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحاً، فيكون مأموراً باجتناب الزنى والسرقة وباجتناب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبحها.

وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسْلَم وتابَ عن جميع القبائح، غيرَ أنه أصَرّ على منع حبّة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها، هل صحّت توبته من الكفر؟ فإن قال «نعم» نقض اعتلاله، وإن قال «لا» عاند إجماع الأمة.

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته، ثم إنه لم يُجْرِ عليه أحكام اليهود، فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصرٍ عليها، وهو مع ذلك ليس يهودياً.

وهذه مناقضة بيّنة. وقيل له: إن كان مُصِراً على يهوديته فأبِحْ ذبيحته، وخُذِ الجزية منه، وذلك خلاف قول الأمة.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في التوبة أيضاً إنها لا تصحُّ عن الذنب بعد العجز عن مثله، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب، ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى.

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله، وقيل له: أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكَر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته؟ فإذا قال «نعم» قيل: فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة.

وكان أبو هاشم ـ مع إفراطه في الوعيد ـ أفْسَقَ أهل زمانه، وكان مُصراً على شرب الخمر، وقيل: إنه مات في سُكره، حتى قال فيه بعض المُرْجئة:

يَعيبُ القولَ بالإرجاء حتى ... يَرَى بعضَ الرَّجَاءِ مِنَ الجَرَائِر
وأعظم من ذَوِي الإرجاء جُرْماً ... وعيديّ أصَرَّ على الكبائر

والفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله في الإرادة المشروطة، وأصلها عنده قوله بأنه لا يجوز أن يكون شيء واحد مُراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر، والذي ألجأه إلى ذلك أنه تكلّم على مَن قال بالجهات في الكسب والخلق، فقال: لا تخلو الوجهة التي هي الكَسْب من أن تكون موجودة أو معدومة، فإن كان ذلك الوجه معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً، وإن كان موجوداً لم يَخْلُ من أن يكون مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه مخلوقاً من وجه آخر، وهذا محال، فألزم على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر.

وقيل له: إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث، وكذلك الكراهة؛ فإذا كان مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب أن يكون المريدُ قد أراد ما أراد، وكره ما أراد، وهذا متناقض. فقال: لا يكون المريد للشيء مريداً له إلا من جميع وجوهه، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه، فألزم عليه المعلوم والمجهول؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلوماً من وجه

مجهولاً من وجه آخر.

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هَدْم أصول المعتزلة، وقد ارتكب أكثرها.

منها: أنه يلزمه أن يكون من القبائح العِظام ما لم يكرهه الله تعالى، أو من الحسن الجميل ما لم يُرِدْه، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له، والسجود للصنم يكون عبادة للصنم، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم، والسجود لله حَسن جيل، وكذلك إذا أراد أن يكون القولُ بأن محمداً رسول الله إخباراً عن محمد بن عبد الله وجَب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً. ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونَه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة، وركب هذا كله، وذكر في «جامعه الكبير» أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين، وقال فيه: أما أبو عليّ ـ يعني أباه ـ فإنه يجيز ذلك، وهو عندي غير مستمر على الأصول، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا عن طريق الحدوث عندنا وعنده، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد، اللّهم إلا أن يكون له حدوثان.

وهذا الذي عَوَّل عليه على أصلنا باطل، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمُراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث، وليس يلزم أباه ما ألزمه، وله عن إلزامه جواب وقَلْب.

أما الجواب: فإن أباه لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم، وإنما أراد بذلك أنها تتعلّق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفةٍ يكون عليها في حال الحدوث، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونَه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث، وهذا كقولهم: إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد[1] منهم، لأن الله تعالى قد قال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن﴾[2] [سورة الكهف، الآية: ٢٩]. وقد أراد

---

(١) ابن الإخشيد: هو أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد ـ ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة، ونقل عن المرزباني أنه قال: أبو بكر وأبو الحسن بن المنجم كان هذان الشيخان آخر مَن شاهدنا من رؤساء مَن بقي من المتكلمين، وعليهما وفي مجالسهما كان اعتماد المتكلمين ببغداد، وانتفع بهما خلق كثير، إلا أن أبا بكر زاد على غيره بما صنّفه من الكتب وأودعه إياها، ولم يطل عمره، ولو طال أظهر علوماً كثيرة، لكنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة، وكان عمره حينئذ ستاً وخمسين سنة، وله تعصب على أبي هاشم وأصحابه، حتى إنه حضر مجلس أبي الحسن الكرخي: ينفر أصحابه الذين يحضرون مجلسه، ويوهم أنه خالف أبا علي وسائر الشيوخ في مسائل عظم خلافه فيها» اهـ. وذكره ابن النديم في الفهرست، وأثنى عليه ثم قال: وتوفي أبو بكر يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة، وذكر له عدة كتب منها: كتاب اختصار، كتاب أبي علي في النفي والإثبات، وكتاب اختصار تفسير الطبري (طبقات المعتزلة ص ١٠٠ ـ وفهرست ابن النديم ص ٢٥٩).

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٩.

حدوث كلامه، وأراد الإيمان منهم، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً، بل هو تهديد، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشي، وبَانَ بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُرَاداً من الوجه الذي كرهه.

ووجه القلب عليه أن يُقال: إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم، وقد نصَّ عليه، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهي إلا عن حدوثه، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذي أمر به، لأنه لا ينهي إلا عن إحداث الشيء، وليس للسجود إلا حدوث واحد، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدَّثاً من وجه غير محدث من وجه آخر، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والنجار في الإرادة والكراهة.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بالأحوال التي كَفَّره فيها مشاركوه في الاعتزال، فضلاً عن سائر الفِرَق، والذي ألجأه إليها سؤالُ أصحابنا قُدَمَاءَ المعتزلة عن العالم منا: هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه، أو لعلة؟ وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقته إياه لا لنفسه ولا لعلة، لأنه لا يكون حينئذٍ بمفارقته له أوْلى من آخر سواه، فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالماً لمعنىً ما، ووجب أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه، فزعم أنه إنما فارقه لحالٍ كان عليها، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع، أحدها: الموصوف الذي يكون موصوفاً لنفسه فاستحقَّ ذلك الوصف لحالٍ كان عليها. والثاني: الموصوف بالشيء لمعنىً صار مختصاً بذلك المعنى لحال، والثالث: ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحالٍ، وأحْوَجَه إلى هذا سؤالُ معمر في المعاني لما قال: إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه، أو لمعنى، أو لا لنفسه ولا لمعنى؟ فإن كان لنفسه وجبَ أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوماً، وإن كان لمعنى صحَّ قول معمر في تعلُّق كل معنى بمعنى لا إلى نهاية، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره، وقال أبو هاشم: إنما اختص به لحالٍ.

وقال أصحابنا: إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه علماً ولا لكون زيد، كما نقول: إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفساً وعيناً.

ثم قالوا لأبي هاشم: هل تعلم الأحوال، أو لا تعلمها؟. فقال: لا، من قِبَلِ أنه لو قال

إنها معلومة لزمه إثباتها أشياء، إذ لا يُعْلَم عنده إلا ما يكون شيئاً، إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة، ولا إنها معدومة، ولا إنها قديمة، ولا مُحدثة، ولا معلومة، ولا مجهولة، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله: إنها غير مذكورة، وهذا متناقض.

وزعم أيضاً: أن العالم له في كل معلوم حال لا يُقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عزَّ وجل في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، كما أن مقدوراته لا نهاية لها.

وقال له أصحابنا: لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلّق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية؟ وقالوا له: هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو؟ فأجاب: بأنها لا هي هو ولا غيره، فقالوا له: فلِمَ أنكرت على الصفاتية قولَهم في صفات الله عزَّ وجلَّ في الأزل: إنها لا هي ولا غيره؟!.

والفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بنفي جملة من الأعارض التي أثبتها أكثر مثبتي الأعراض كالبقاء، والإدراك، والكدرة، والألم، والشك. وقد زعم أن الألم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة، والألم الذي يجده عند شرب الدواء الكريه، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع، والإدراك ليس بمعنى عنده، ومثله إدراك جواهر أهل النار في النار، وكذلك اللّذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتهي، والإدراك ليس بمعنى. وقال في الألم الذي يحدث عند الوباء: إنه معنى كالألم عند الضرب، واستدلّ على ذلك بأنه واقع تحت الحس، وهذا من عجائبه؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس. ويلزمه إذا نفى كون اللّذة معنى ألا تزيد لذّات أهل الثواب في الجنة على لذات الأطفال التي نالوها بالفضل لاستحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء، وقد قال: إن اللّذة في نفسها نفع وحسن، فأثبت نفعاً وحسناً ليس بشيء، وقال: كل ألم ضرر، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده.

والفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله في باب الفناء إن الله تعالى لا يقدر على أن يفني من العالم ذرّة مع بقاء السماوات والأرض، وبَناه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تُفنى إلا بفناء يخلقه اللّه تعالى لا في محل، يكون ضداً لجميع الأجسام، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض، إذ ليس هو قائماً بشيء منها؛ فإذا كان ضداً لها نَفَاها كلها، وحَسْبُه من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها.

والفضيحة التاسعة: قولُه أن الطهارة غير واجبة. والذي ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن

الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة. وفرّق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال: إن الطهارة غيرُ واجبة، وإنما أمَرَ الله تعالى العبدَ بأن يُصلِّيَ إذا كان متطهراً، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيرَه لو طَهّره مع كونه صحيحاً أجزأه، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحج لأن ذلك كله يُجزئه إذا أتى به راكباً. ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة، ولا الكفّارة، والنذور، وقضاء الديون، لأن وكيله ينوب عنه فيها، وفي هذا رفع أحكام الشريعة.

وبَانَ بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض، وأكثرهم يكفّرون أتباعهم المقلّدين لهم، ومَثَلُهم في ذلك، كما قاله الله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[1] [سورة المائدة، الآية: ١٤]. وأما مَثَلُ أتباعهم معهم فقول الله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ﴿١٦٧﴾﴾[2] [سورة البقرة، الآيتان: ١٦٦ و١٦٧]. ومن مُكابرات زعمائهم مكابرة النَّظّام في الطُّفْرة، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط. ومكابرة أصحاب التولُّد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة، ومكابرة جمهورهم في دَعْواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شبراً قادر على أن يرتفع فوق السماوات السبع، وأن المقيّد المغلول يَدَاه قادر على صعوده إلى السماء، وأن البقّة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه.

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب، وأن الحروف التي في قول القائل «لا إلهَ إلا الله» هي التي في قول مَن يقول: «المسيح إله»، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسي بأعيانها، لا على معنى أنها مثلها، ومَن لم يَعُدَّ هذه الوجوه مكابراتٍ للعقول لم يكن له أن يعدّ إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة.

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدَرية اجتمعوا في مجلس وتكلّموا في قدرة الله تعالى على الظلم، والكذب، وافترقوا عن تكفير كل واحدٍ منهم لسائرهم.

وذلك أن قائلاً منهم قال للنَّظّام في ذلك المجلس: هل يقدر الله تعالى على ما لو وقع منه

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٤.

(٢) سورة البقرة: الآيتان ١٦٦ و١٦٧.

لكان جَوْراً وكذباً منه؟. فقال: لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضى، أو يجور ويكذب في المستقبل، أو جار في بعض أطراف الأرض. ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به. قال: أما دليلٌ يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه! . فقال له عليّ الأسواري: يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو في المستقبل. فقال النَّظَّام: هذا الإلزامُ فما قولك فيه؟ فقال: أنا أسوي بينهما وأقول: إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت: إنه لا يقدر على الظلم والكذب، فقال النَّظَّام للأسواري: قولك إلحاد وكُفر. وقال أبو الهُذيل للأسواري: ما تقول في فرعون ومَنْ علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون: هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا؟ فإن زعمت أنهم لم يقدروا عليه فقد كلّفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كُفر، وإن قلت: إنهم كانوا قادرين عليه، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النَّظَّام إنكار كما أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب، فقال لأبي الهُذيل: هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه؟. فقال أنا أقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله، فقالا له: أرأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلَّتْ على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب؟ فقال: هذا محال، فقالا له: كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى؟ ولِمَ أحلْتَ وقوع ذلك منه مع كونه مقدوراً له؟ فقال: لأنه لا يقع إلا على آفة تدخل عليه، ومحالٌ دخول الآفات على الله تعالى، فقالا له: ومحال أيضاً أن يكون قادراً على ما يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه، فبُهِتَ الثلاثة. فقال لهم بشر: كل ما أنتم فيه تخليط، فقال له أبو الهُذيل: فما تقول أنت؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا؟ يعني النَّظَّام. فقال: أقول بأنه قادر على ذلك، فقال: أرأيت لو فعل ما قدر عليه من تعذيب الطفل ظالماً له في تعذيبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذي أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها في دلالتها على عدله؟ فقال له أبو الهُذيل: سخنت عينك، كيف تكون عبادة مَن لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم؟ فقال له المردار: إنك قد أنكرت على أستاذي فكراً وقد غلط الأستاذ. فقال له بشر: فكيف تقول؟. قال: أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب، ولو فعل ذلك لكان إلٰهاً ظالماً كاذباً، فقال له بشر: فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا: فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود، وإذا ظلم استحق الذّم لا الشكر، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربّاً لا يستحق العبادة؟ فقال لهم الأشَجُّ: أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله، فقال له الإسكافي: كيف ينقلب الجور عدلاً؟ فقال: كيف تقول أنت؟ فقال: أقول

لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو منقوص، فقال له جعفر بن حرب كأنك تقول: إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم. ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجُبّائي وابنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح.

وقد ذكر بعضُ أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة، فقال مَن قال لنا: أيصحُّ وقوع ما يقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والكذب؟ قلنا له: يصحُّ ذلك، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه، لأن القدرة على المحال محال، فإن قال: أفيجوز وقوعه منه؟ قلنا: لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغِناه عنه وعلمه بغناه عنه، فإن قال: أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته؟ قلنا: محال ذلك، لأنّا قد علمناه عالماً غنياً، فإن قال: فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته؟. قلنا لا يوصف بذلك، لأنّا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته، فإن قال: فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفي، قلنا: كذلك نقول.

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور، وأن كل مقدور له وقع منه لم يكن ظلماً منه، ولو أحالُوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلّصوا عن الإلزام الذي توجّه عليهم في هذه المسألة.

وكان الجُبّائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا، بأن يقول مثال هذا: إن قائلاً لو قال أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدلّ على أنه ليس بنبي أولا يدل على ذلك؟ وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل، وهذا ظن منه على أصله؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوماً عن الكذب، والظلم، ولم يكن قادراً عليهما. والمعتزلة ـ غير النظّام والأسواري ـ قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك؟ بنعم أو لا. وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم.

والحمد لله الذي أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم.

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

في بيان الفرق المرجئة، وتفصيل مذاهبهم[1]

والمرجئة ثلاثة أصناف: صنف منهم قالو بالإرجاء في الإيمان وبالقَدَر على مذاهب القدرية المعتزلة، كغَيْلان، وأبي شمر، ومحمد بن شبيب البصري، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين، وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان، وبالجبر في الأعمال، على مذهب جهْم بن صَفوان، فهم إذاً من جملة الجهمية، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية، وهم فيما بينهم خمس فرق: اليونسية، والغسّانية، والثوبانية، والتومنية، والمريسية، وإنّما سموا مرجئة لأنهم أخَّرُوا العمل عن الإيمان، والإرجاء بمعنى التأخير، يقال: أرْجَيْتُه، وأرْجَأته، إذا أخرته. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «لعنت المرجئة على لسان سَبْعِينَ نبيا» قيل: من المرجئة يا رسول الله؟ قال: «الذين يقولون الإيمان في الكلام» يعني الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وَحْدَه دون غيره. والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضلل كلُّ فرقة منها أُخْتَهَا ويضللها سائر الفرق، وسنذكرها على التفصيل أن شاء الله عزَّ وجلَّ.

١٠٨ـ ذكر اليونسية منهم[2]:

هؤلاء أتباع يُونس بن عَوْن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان، وأنه هو المعرفة بالله تعالى، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب، والإقرار باللسان أنه ليس كمثله شيء، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام، فإن قامت عليهم حجتهم [لزمهم][3] التصديق لهم، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته. وزعم هؤلاء أن كل خَصْلَة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان، ومجموعها إيمان.

---

(١) أنظر عن هذا الفريق من أصحاب المقالات: التبصير ص ٥٩، الملل والنحل: ١٣٩/١، ومقالات الإسلاميين: ١/ ١٩٧ بتحقيقنا، وقد كتبنا في تعليقنا عليه بحثاً وافياً في الإرجاء.

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٠، والملل: ١٤٠/١، والمقالات: ١٩٨/١.

(٣) هذه الكلمة ليست في المطبوعتين، والكلام محتاج إليها ليرتبط الشرط بجواب.

١٠٩ـ ذكر الغَسّانِيّة منهم[١]:

هؤلاء أتباع غَسّان المُرْجِىء الذي زَعَم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه، وقال: إنه يزيد ولا ينقص، وفارق اليونسية بأن سَمّى كلَّ خصلة من الإيمان بعضَ الإيمان، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه، وهذا غلط منه عليه، لأن أبو حنيفة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسُله وبما جاء من الله تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص.

١١٠ـ ذكر التُومَنِيّة منهم[٢]:

هؤلاء أتباع أبي مُعَاذ التُومَنِي الذي زَعَم أن الإيمان ما عَصَمَ من الكفر وهو اسم لخصالٍ مَنْ تركها أو ترك خصلَةً منها كفَر، ومجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان.

وقال: كل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان.

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له: فسق، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً.

وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَم نبيّاً أو قتله كفَر، لا من أجل لَطْمِهِ وقَتْلِهِ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه.

١١١ـ ذكر الثوبانية منهم[٣]:

هؤلاء أتباع أبي ثَوْبان المُرْجِىء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب في العقل فعلهُ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان.

وفارقوا اليونسية، والغسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه.

١١٢ـ ذكر المَرِيسِيّة منهم[٤]:

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٠، والملل: ١٤١/١.
(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦١، والملل: ١٤٤/١، ومقالات الإسلاميين: ٢٠٤/١ و٣٢٦، والتومني: بضم التاء وفتح الميم (أنظر معجم البلدان: ٤٣٢/٢ مصر).
(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١٩٩/١، والملل: ١٤٢/١، والتبصير ص ٦١.
(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦١، والمقالات: ٢٠٥/١.

هؤلاء مُرْجِئة بَغْداد من أتباع بِشْرٍ المَرِيسيّ[١]. وكان في الفقه على رأي أبي يوسف القاضي، غير أنه لما أظهر قولَه بخلق القرآن هجَرَه أبو يوسف وضَلَّلَتْهُ الصفاتية في ذلك. ولما وافق الصفاتية ـ في القول بأن الله تعالى خالقُ أكسابِ العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل ـ أكفرته المعتزلة في ذلك، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً.

وكان يقول في الإيمان: إنه هو التصديق بالقلب واللسان جيعا، كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار، وزعَما أن السجود للصنم ليس بكفر، ولكنه دلالة على الكفر.

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبرية والقَدَر، وأما المرجئة القَدَرِية كأبي شمر[٢]، وابن شبيب[٣]، وغَيْلان[٤]، وصالح قُبَّة[٥]؛ فقد اختلفوا في الإيمان.

فقال أبو شمر[٦]: الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، ووَطْء المحارم ونحو ذلك، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفى التشبيه عنه، وأراد بالعقل قوله بالقدر، وأراد بالتوحيد نَفْيَه عن الله صفاته الأزلية.

قال: كل ذلك إيمان، والشاك فيه كافر، والشاك في الشاك أيضاً كافر، ثم كذلك أبداً. وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار.

وكان أبو شمر ـ مع بدعته هذه ـ لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقا، لكنه كان يقول: إنه فاسق في كذا.

وهذه الفرقة عند أهل السُّنّة والجماعة أكْفَرُ أصناف المرجئة، لأنها جمعت بين ضلالتي

---

(١) هو بشر بن غياث المريسي، مبتدع ضال، تفقه أول أمره على قاضي القضاة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وأتقن علم الكلام، ثم جرد القول بخلق القرآن، وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان ولكنه أخذ مقالته، واحتج لها، ودعا إليها، وأخذ في أيام دولة الرشيد، وأوذيَ لأجل مقالته، وحدث البويطي قال: سمعت الشافعي يقول: ناظرتُ المريسي في القرعة، فذكرت له فيها حديث عمران بن حصين، فقال: هذا قمار، فأتيت أبا البختري القاضي فحكيت له ذلك، فقال: يا أبا عبدالله، شهد آخر وأصلبه، ومات بشر في سنة ٢١٨ وهو من أبناء السبعين (ميزان الاعتدال للذهبي رقم ١٢١٤، ابن خلكان: الترجمة رقم ١١٢، تاريخ بغداد: ٥٦/٧).

(٢) أنظر في آراء أبي شمر مقالات الإسلاميين في بعدة مواضع منها: ٢٠٠/١ و٢٠٦ و٢١٣ و٢٩٤، والملل: ١٤٥/١.

(٣) أنظر في آراء ابن شبيب مقالات الأشعري في مواضع منها: ٢٠١/١ و٢٠٦ و٢٠٨ و٢٥٣، والملل: ١٤٥/١.

(٤) أنظر في آراء غيلان المرجيء مقالات الإسلاميين: ٢٠٠/١، والملل: ١٤٥/١.

(٥) صالح قبة: ذكره ابن المرتضي في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة (ص ٧٣) وقال: «وله كتب كثيرة، وخالف الجمهور في أمور، منها كون المتولدات فعل الله ابتداء وكون الإدراك معنى» اهـ.

(٦) في المطبوعتين «فقال ابن مبشر» وهو خطأ يدل عليه التصريح بأبي شمر فيما يلي، وبأن أبا شمر هو أحد الخمسة الذين عدّهم مرجئة القدرية قبل هذا التفصيل.

القَدَر والإرجاء، والعدلُ الذي أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى، وتوحيده الذي أشار إليه تعطيل، لأنه أراد به نفي علم الله تعالى، وقدرته، ورؤيته، وسائر صفاته الأزلية وقوله في مخالفيه إنهم كَفَرة، وإن الشاك في كفرهم كافر مقابَلٌ بقول أهل السنّة فيه: إنه كافر، وإن الشاك في كفره كافر.

وكان غَيْلاَن القَدَري يجمع بين القَدَر والإرجاء، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرسولُ ﷺ، وبما جاء به من الله تعالى.

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار، وليس بإيمان.

وحكى زُرْقَانُ في مقالاته عن غَيْلاَن أن الإيمان هو الإقرار باللسان، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية فعل الله تعالى وليست من الإيمان.

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه.

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله، والمعرفةُ برسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون: من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وكل ما يختلفوا فيه.

وقال: إن الإيمان يتبعض، ويتفاضلُ الناسُ فيه، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعضَ إيمان، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمناً بإصابة كله.

وزعم الصالحي أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأنَّ قول القائل «إن الله تعالى ثالث ثلاثة» ليس بكفر، لكنه لا يُظْهِرهُ إلا من كافر، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمناً، لا من أجل أن ذلك محال، لكن الرسول قال: «من لا يؤمن بي فليس مؤمناً بالله تعالى».

وزعم أن الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، طاعاتٌ وليست بعبادة لله تعالى، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة.

فهذه أقوال المُرْجئة في الإيمان الذي لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة.

الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية[١]

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار[٢] وقد وافقوا أصحابَنا في أصولٍ، ووافقوا القدرية في أصولٍ، وانفردوا بأصول لهم.

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولُهم معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى.

ووافقونا أيضاً في أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتجوير.

وأما الذي وافقوا فيه القَدَرية فنَفْيُ علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله تعالى.

وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية.

والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، وبرسله، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون، والخضوع لها، والإقرار باللسان؛ فكمن جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرَفَه ولم يُقِرَّ به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيماناً ولا طاعة.

وقالوا؛ إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها، كاللون، والطعم، والرائحة، وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده،فأما الذي يَخْلُو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضاً للجسم.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٣١٥/١، والملل والنحل: ٨٨/١، والتبصير: ص ٦١.

(٢) هو أبو عبدالله: الحسين بن محمد بن عبدالله النجار، كان حائكاً في طراز العباس بن محمد الهاشمي، وهو من متكلمي المجبرة، وقيل: إنه كان يعمل الموازين، وكان إذا تكلم سُمِع له صوت كصوت الخفاش، وله مع النَّظَّام مجالس ومناظرات، وسبب موته أنه تناظر يوماً مع النَّظَّام فأفحمه النظّام، فقام محموماً ومات عقب ذلك، وقد ذكر ابن النديم هذه المناظرة وذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٨ مصر).

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرِىء، وجسم إذا كُتب، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً لله تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دما مَسْفُوحا؛ فهذه أصول النّجارية.

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خَلْق القرآن وفي حكم أقوال مخالفيهم فرقاً كثيرة كلُّ فرقةٍ منها تكفِّر سائرها، والمشهورون منها ثلاث فرق، وهي؛ البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

١١٣ـ ذكر البرغوثية[١] منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلاً، فامتنع منه، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً في المتولّدَاتِ فزعم أنها فعل لله تعالى بإيجاب الطَّبْع، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع، وطَبَعَ الحيوان طبعاً يتألم إذا ضرب، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: إنَّا من فعل الله تعالى باختيار لاطَّبْع من طبع الجسم الذي سموهُ مولّداً.

١١٤ـ ذكر الزعفرانية منهم[٢]:

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرَّيّ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق.

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق، فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة يَسُبُّه ويَلْعنُه في مواسم مكة؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق. وقد بلغ حمق أتباعه بالريّ أن قوماً منهم لا يأكلون العَنْجَدَ[٣] حرمة للزعفراني، ويزعمون أنه كان يحب ذلك. وقالوا: لا نأكل محبوبه.

١١٥ـ ذكر المستدركة منهم[٤]:

هؤلاء قوم من النَّجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خَفِيَ على أسلافهم، لأن أسلافهم منعوا إطْلاَقَ القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢ وأدمجهم الشهرستاني مع النجارية: ١/٨٨، وشرح عقيدة الاسفرايني: ١/٩٠.

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٢، والملل: ١/٨٩، والاسفرايني: ١/٩٠.

(٣) العنجد، بوزن جعفر، ويقال: بوزن برثن ـ أزبيب، أو رديئه.

(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢، والملل: ١/٨٩، والاسفرايني: ١/٩٠.

(١) فرقة زعمت أن النبي ﷺ قد قال: إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها فهو كافر.

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي ﷺ لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودلّ عليه. ومَنْ زعم أنّهُ قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر.

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرَّيّ يزعمون أن أقوال مخاليفهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه.

قال عبدالقاهر: ناظرْتُ بعض هذه الطائفة بالرَّيّ، فقلت له؛ أخبرني عن قولي لك؛ أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقاً فيه؟ فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب، فسكت خجلاً، والحمد لله على ذلك.

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية، والبكرية، والضَّرارية، وبيان مذاهبها

١١٦ـ الجهمية[١]:

أتباع جَهْم بن صَفْوَان[٢] الذي قال بالإجبار والاضرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وتَفْنَيَانِ. وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا فِعْل ولا عمل لإحدٍ غير الله تعالى، وأنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشَّمْسُ، ودَارتِ الرَّحَى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أوحَيٌ أو عالم أو مريد، وقال: لا أصِفه بوصف يجوز أطلاقُهُ على غيره كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومريد، ونحو ذلك ووصفه بأنه قادر، ومُوجِد، وفاعل، وخالق، ومحيي، ومميت، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية، ولم يسمِّ الله تعالى متكلما به.

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره.

وكان جَهْم ـ مع ضلالاته التي ذكرناها ـ يحمل السلاح ويقاتِلُ السلطان، وخرج مع سريج بن الحارث[٣] على نصر[٤] بن سيار، وقتله سلم بن أحوز المازني[٥] في آخر زمان بني

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير: ص ٦٢، والملل والنحل: ٨٦/١.

(٢) جهم بن صفوان: هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (رقم ١٥٨٤): «الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئاً، ولكنه زرع شراً عظيماً». وقال الطبري عنه: إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بن أمية (أنظر حوادث سن ١٢٨)، وكان جهم هذا تلميذاً للجعد بن درهم الزنديق الذي كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن، وفيه يقول الذهبي في ميزان الاعتدال (رقم ١٤٨٢): «الجعد بن درهم، عداده في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلِّم موسى تكليماً، فقُتل على ذلك بالعراق يوم النحر».

(٣) قد سمعت في عبارة الطبري التي سقناها قبل هذه أنه سمّاه الحارث بن سريج، لا سريج بن الحارث.

(٤) تقدمت ترجمة نصر بن سيار في ص ٣٦.

(٥) تحدثنا عن سلم بن أحوز في ص ٣٦ أيضاً.

مروان، وأتباعُه اليوم بنَهَاوَنْد، وخرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الديلي، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبي الحسن الأشعري، فأجابه قوم منهم، وصاروا مع أهل السُنَّة يداً واحدة، والحمد لله على ذلك.

١١٧ـ وأما البكرية[١]:

فأتباع بكر بن أختِ عبد الواحد بن زيد[٢] وكان يوافق النَّظَّام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولّد، وفي أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا.

وانفرد بضلالات أكْفَرَتْهُ الأمة فيها.

منها: قوله بأن الله تعالى يُرَى في القيامة في صورة يخلقها، ويكلم عباده من تلك الصورة.

ومنها: قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة: أنها نفاق، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة. وزعم أيضاً أنه ـ مع كونه منافقاً ـ مكذِّبٌ لله تعالى جاحد له، وأن يكون في الدَّرْكِ الأسفل من النار مُخلداً فيها، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن، ثم إنه أطرَدَ قوله في هذه البدعة فقال في علي وطلحة والزبير: أن ذنوبهم كانت كفراً، وشركاً. غير أنهم كانوا مغفوراً لهم؛ لما رُوِيَ في الخبر «أن الله تعالى اطَّلَعَ على أهل بَدْرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

ومن ضلالاته أيضاً: ما عَانَد فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المَهدِ لا يألمون وإن قُطعوا أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم.

ومنها: أنه أبْدَعَ في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قَرْقَرة البطن، ولا اعتبار عند أهل السُنَّة بخلاف أهل الأهواء في الفقه.

١١٨ـ وأما الضرارية[٣]

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٤، ومالات الأشعري: ٣١٧/١.

(٢) سمّاه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلي، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه «دجال يضع الحديث عن ابن المبارك»، ثم ساق عنه حديثاً وقال يعلّق عليه: «وهذا لا يشك عوام أصحاب الحديث، أنه موضوع، فكيف البزل في هذا الشأن». (ميزان الاعتدال: ٣٤٥/١).

(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٢، والتنبيه ص ٤٣، واعتقادات فِرق المسلمين ص ٦٩، والملل والنحل: ٩٠/١، والمقالات: ٣١٣/١.

فهم أتباع ضِرار بن عمرو[1] الذي وافقَ أصحابَنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكسابٌ للعباد، وفي إبطال القول بالتولُّد، ووافق المعتزلَةَ في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل، ومع الفعل، وبعد الفعل، وإنها بعضُ المستطيع، ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها.

وانفرد بأشياء منكرة:

منها: قولُه بأن الله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة، وتبعه على هذا القول حفص الفرد[2].

وأنه أنكر حرف ابن مسعود[3]، وحرف أُبيّ بن كعب[4]، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما.

ومنها: قوله عن معنى قولنا«إن الله تعالى عالم، حي» هو أنه ليس بجاهل ولا ميت، وكذلك قياسُه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثباتِ معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه.

---

(١) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء، وقد وضع بشر بن المعتمر كتاباً في الرد على ضرار سماه «كتاب الرد على ضرار»، وذكر صاحب الانتصار نقلاً عن الراوندي أن له كتاباً سماه «التحريش» ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول ﷺ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضع، وخب في الباطل ووضع الانتصار ص ١٣٦)، وانظر أيضاً ميزان الاعتدال (٣٢٨/٢، الترجمة رقم ٣٩٥٣).

(٢) حفص الفرد: قال عنه ابن النديم «من المجبرة، ومن أكابرهم، نظير النجار، ويكنى أبا عمرو، وكان من أهل مصر، قدِمَ البصرة فسمع بأبي الهذيل واجتمع معه وناظره، فقطعه أبو الهذيل. وكان أولاً معتزلياً ثم قال الذهبي: «حفص الفرد: مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام، لكنه لا يكتب حديثه. وكفَّره الشافعي في مناظرته» (ميزان الاعتدال: ٥٦٤/١، الترجمة رقم ٢١٤٣).

(٣) ابن مسعود: هو صاحب رسول الله ﷺ وأحد السابقين الأولين وأحد كبار البدريين وأحد نبلاء الفقهاء والمقرئين: أبو عبدالرحمن عبدالله بن أم عبد، الهذلي. كان يتحرى في الأداء، ويتشدد في الرواية، ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ. وقد أسلم قبل إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحفظ من رسول الله ﷺ سبعين سورة، وفي شأنه يقول رسول الله ﷺ «من أحبَّ أن يقرأ القرآن غضاً كما أُنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وبالجملة فقد كان من سادة الصحابة، وأوعية العلم، وأئمة الهدى، وله قراءات وفتاوي يتفرد بها، وهي مذكورة ف بكتب العلم (تذكرة الحفاظ رقم ٥، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢١).

(٤) هو أبو المنذر: أُبَيّ بن كعب بن قيس، الأنصاري، الخزرجي، النجاري، كان أقرأ الصحابة وسيد القراء، شهد بدراً والمشاهد كلها، وقرأ القرآن على النبي ﷺ، وجمع بين العلم والعمل، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكرم أُبَيّاً ويهابه ويستفتيه، ولما مات أُبَيّ قال عمر رضي الله عنه: اليوم مات سيد المسلمين، وكانت وفاته في سنة ١٩، وقيل: في سنة ٢٢ (تذكرة الحفاظ رقم ٦، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣١).

الفصل السابع من هذا الباب

في ذكر مقالات الكَرّامية، وبيان أوصافها[1]

١١٩ـ الكَرّامية بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية.

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكفَرَها سائر الفرق؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة.

وزعيمها المعروف محمد بن كَرّام[2] كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين، وأفشين، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر، وتَبِعَه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْذِمَة من أكَرَةِ القُرى والدُّهم.

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدُّها أرباعاً ولا أسباعاً، لكنا نزيد على الآلاف آلافاً، ونذكر منها المشهور، الذي هو بالقبح مذكور.

فمنها: أن ابن كَرّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده[3]، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وهذا شبيه بقول الثَّنوية: إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تُلاقي الظلام وإن لم يتَنَاه من خمس جهات. وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر: «إن الله تعالى أحَدِيُّ الذات أحَدِيُّ الجوهر» وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشْنَعُ من اسم الجوهر، وامتناعِهم من تسميته جوهراً مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسمية الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان، وليس على الخذلان في سوء الاختيار قياس.

وقد ذكر ابن كَرام في كتابه أن الله تعالى مماسٌ لعرشه، وأن العرش مكان له، وأبدل أصحابه لفظَ المماسَّة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وجودُ جسم بينه وبين العرش

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٦٥، والملل والنحل: ١٠٨/١، والسفاريني: ٩١/١.

(٢) هو أبو عبدالله: محمد بن كرام السجستاني، الزاهد، شيخ الطائفة الكرامية، وكان من عباد المرجئة (العبر: ١٠/١)، ويختلف العلماء في ضبط كرام، والأكثرون على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء (وانظر اللباب: ٣٢/٣، ولسان الميزان: ٣٥٣/٥ والقاموس المحيط).

(٣) أنظر مقالات الأشعري: ٢٥٧/١.

إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل، وهذا معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها.

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾(١) [سورة طه: ٥].

فمنهم: من زعم أن كل العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُشاً مُوَازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له لأنه أكبر منها كلها وهذا القولُ يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه.

ومنهم: من قال: إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسّة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش.

وكان من الكَرّامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القولَ ويناظر عليه.

وزعم ابن كَرّام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث. وزعموا أن أقواله، وإرادته، وإدراكاته للمرئيات، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصفحة العليا من العالم، أعراضٌ حادثة فيه، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه. وسموا قوله للشيء: «كُنْ» خَلْقاً للمخلوق، وإحداثاً للمُحْدَث، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحْدَثة.

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم: منها إرادته لحدوث ذلك الحادث، ومنها قوله لذلك الحادث «كن» على الوجه الذي عَلم حدوثه عليه وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً.

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودهم: منها إرادته لعدمه، ومنها قوله لما يريد عدمه «كن معدوماً» أو «افْنَ» وهذا القول في نفسه حروف كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإلٰه عندهم أضعافَ أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها.

واختلفت الكَرّامية في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات لإلٰه بزعمهم؛ فأجاز بعضهم عدمها، وأحال عدمَها أكثرهم. وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإلٰه لا يخلو

---

(١) سورة طه: الآية ٥.

في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل. وهذا نظير قول أصحاب الهَيُولىٰ إن الهَيُولىٰ كانت في اللأزل جوهراً خالياً من الأعراض، ثم حدثت الإعراض فيها، وهي لا تخلو منها في المستقبل.

واختلفت الكرّامية في جواز العدم على أجسام العالم، فأحال ذلك أكثرهم، وضاهَوْا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفَلَكَ والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء.

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية «إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعضٍ منها» وزال هذا التعجُّب بقول من زعم من الكرامية: إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال.

وأعْجَبُ من هذا كله أن ابن كَرّام وصف معبودهُ بالثقل، وذلك أنه قال في كتاب «عذاب القبر» في تفسير قول الله عز وجل ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[1] [سورة الانفطار: ١]: إنها انفطرت من ثقل الرحمان عليها.

ثم إن ابن كَرّام وأكثَرَ أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفا بأسمائه المشتقّة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقاً رازقاً مُنْعِماً من غير وجود خَلْق ورِزْق ونعْمة منه. فزعموا أنه لم يزل خالقاً بخالقيه فيه، ورازقاً برازقيه فيه، وقالوا: إن خالقيه قدرته على الخَلْق، ورازقيته قدرته على الرِّزْق، والقدرة قديمة، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا: بالخَلْق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً، وبذلك الرِّزق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقاً.

وأعْجَبُ من هذا فَرْقُهم بين المتكلم والقائل، وبين الكلام والقول. وذلك أنهم قالوا: إن الله تعالى لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول، ولم يزل قائلاً بقائليه لا بِقَوْلٍ، والقائلية قدرتهُ على القول، وقوله حُروفٌ حادثة فيه، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم.

قال عبد القاهر: ناظَرْتُ بعضهم في هذه المسألة، فقلت له: إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته، لزمك على هذا القول أن يكون الساكتُ متكلماً، فالتزم ذلك.

ومن تدقيق الكَرّامية في هذا الباب قولهم: إنا نقول: إن الله تعالى لم يزل خالقاً رازقاً على الإطلاق، ولا نقول بالإضافة: إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين، ورازقاً للمرزوقين، وإنما نذكر

(١) سورة الانفطار: الآية ١.

هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين.

وقالوا على هذا القياس: إن الله تعالى لم يزل معبوداً، ولم يكن في الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له.

ثم إن ابن كرّام ذكر في كتابه المعروف «عذاب القبر» باباً له ترجمة عجيبة فقال: «باب في كيفوفية الله عز وجل» ولا يدري العاقل مماذا يتعجب أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية؟. وله من جنس هذه العبارة أشكال.

منها: قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان: فإن قالوا بأَخْمُوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا.

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوثية، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف.

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات الله تعالى، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته، وأقواله، وإدراكاته، وملاقاته لما يلاقيه. فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً لله تعالى، ولم يكن الله تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله: «كن» لا بقدرته.

وهذه بدعة لم يُسْبَقُوا إليها؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدورات الله تعالى، على مذاهب أهل السُّنَّة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محدِثُ جميع الحوادث بقدرته، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له، وقال أكثر المعتزلة: إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره، وقالت الجَهْمِيّة: الحوادث كلها مقدورة لله تعالى، ولا قادر ولا فاعل غيره. وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإلٰهِ بحوادث تحدث في ذاته بزعمهم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً!

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتجوير بعجائب.

منها: قولهم يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسماً حياً يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيماً، وزادوا في هذه البدعة على القَدَرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار.

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقَلَم، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً. وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلمِهِ بإيمان بعضهم.

وقال أهل السُّنَّة: لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز، ولم يقدح ذلك في حكمته.

وزعمت الكرّامية أنه لا يجوز في حكمة الله اخترام الطفل الذي يعلم أنه إن أبْقَاهُ إلى زمان بلوغه آمَنَ، ولا اخترام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدةٍ آمَنَ، إلا أن يكون في اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره.

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن، وفي هذا قدح منهم في كل مَنْ مات من ذراري الأنبياء طفلاً.

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالَّتانِ في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية. وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله، وفرقوا بين الرسُولِ والمرسَلِ بأن الرسول من قامت به تلك الصفة، والمرسَل هو المأمور بأداء الرسالة.

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام، فقالوا: كلُّ ذنبٍ أسقط العدالة أو وجب حداً فهم معصومون منه، وغير معصومين مما دون ذلك، وقال بعضهم، لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ، وأجاز ذلك بعضهم، وزعم أن النبي ﷺ أخطأ في تبليغ قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[1] [سورة النجم: ٢٠] حتى قال بعده: «تلك الغرانيق العلى، [وإنَّ] شفاعتها ترتجى»[2].

وقال أهل السنة: إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه في خلال تلاوة النبي ﷺ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه: إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من

---

(١) سورة النجم: الآية ٢٠.

(٢) ما نرى قصة الغرانيق إلا أقصوصة ابتدعها قوم من أهل الضلالة، كالذين يضعون الأحاديث ويختلقونها، وهم في قرارة أنفسهم يعلمون عدم صحّتها، يريدون بذلك أن ينصروا ضلالاتهم، ويموّهوا على الأغرار الذين تخدعهم نسبة القول إلى الرسول ﷺ ولا يقدرون على دفعها لأن مكتهم عاجزة عن التمييز بين الغث والسمين، ولا يخدعنا عن عقولنا أن قوماً من المؤلفين الذين يعرف عنهم العقل والتمييز والقدرة على نخل القول وتنحية الزيف عنه قد رووْا هذه الأسطورة، فكم في الروايات من أباطيل وترهات.

الكبائر والصغائر.

وزعمت الكرّامية أيضاً أن النبي ﷺ إذا ظهرت دعوته، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقُه والإقرار به من غير توُقف على معرفة دليله، وقد سرقوا هذه البدعَةَ من إباضية الخوارج الذين قالوا: إن قول النبي ﷺ «أنا نبي» فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان.

وزعمت الكَرّامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلا إلى خلقه.

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم.

وزعمت الكَرّامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيما.

وقال أهل السنة: لو فعل ذلك جاز، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة.

ثم إن ابن كَرّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد، مع وقوع الجدال وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام، وأشار في بعض كتبه إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد، ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغياً. وقال أتباعه: إن علياً كان إماماً على وفق السُنّة، وكان معاوية إماماً على خلاف السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه. فيا عَجَبًا من طاعةٍ واجبة [على] خلاف السنة.

ثم إن الكَرّامية خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد إذا أقربه بعد ردّته. وزعموا أيضاً أنه هو الإقرار السابق في الذَرّ الأول في طلب النبي ﷺ وهو قولهم: بلى، وزعموا أيضاً أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة، وزعموا أيضاً أن المقر بالشهادتين مؤمن حقاوإن اعتقد الكفر بالرسالة، وزعموا أيضاً أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آياتٍ كثيرةً كانوا مؤمنين حقاً، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة، وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفي أهل السنة: إن عذابهم في الآخرة غير مؤبّد، وأهل الأهواء يَرَوْنَ خلود الكَرّامية في النار.

ثم إن ابن كرّام أبدع في الفقه حماقاتٍ لم يُسْبق إليها.

منها: قوله في صلاة المسافر: إنه يكفيه تكبيرتان، من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا

قعود ولا تشهد ولا سلام.

ومنها: قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس، وعلى أرض نجسة، ومع نجاسة ظاهر البدن، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس.

ومنها: قوله بأن غسيل الميت والصلاة عليه سُنَّتان غير مفروضتين، وإنما الواجبُ كفنه ودفنه.

ومنها: قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام.

وكان في عصرنا شيخ للكَرَّامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يُسْبق إليها، فزعم أن أسماء الله عزَّ وجلَّ كلها أعراض فيه، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه، فزعم أن الله تعالى عرضٌ حالٌ في جسم قديم، والرحمٰن عرض آخر، والرحيم عرض ثالث، والخالق عرض رابع، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر، فالله تعالى عنده غير الرحمٰن. والرحمٰن غير الرحيم، والخالق غير الرازق. وزعم أيضاً أن الزاني عرضٌ في الجسم الذي يضاف إليه الزنى، والسارق عرض في الذي تضاف إليه السرقة، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق. وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عَرَضانِ في الجسم، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم، وكذلك العلم والعالم، والقدرة والقادر، والحي والحياة، كلُّ ذلك أعراض غير الأجسام، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم، وإنما يقوم بمحل العالم، والحركة لا تقوم بالمتحرك، وإنما تقوم بمحل المتحرك.

قال عبد القاهر: ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه المسألة، وألزمته فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني، والمقطوع في السرقة غير السارق، فالتزم ذلك، فألزمته أن يكون معبوده عرضاً، لأن المعبود عنده اسم، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم، فقال: المعبود عرض في جسم القديم، وأنا أعبد الجسم دون العرض، فقلت له: أنت إذن لا تعبد الله عزَّ وجلَّ، لأن الله تعالى عندك عرض، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض.

وفضائح الكَرَّامية على الأعداد، كثيرة الأمداد، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية، والله أعلم.

الفصل الثامن

في بيان مذاهب المُشَبِّهة من أصناف شتى

اعلموا ـ أسعدكم الله ـ أن المُشَبِّهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى.

١٢٠ـ والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة. وأوَّلُ ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغُلاة.

فمنهم: السَّبَئِية[١] الذين سموا علياً إلٰها، وشَبَّهوه بذات الإلٰه. ولما أَحْرَقَ قوماً منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إلٰه؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله.

ومنهم البيانية: أتباع بَيان بن سمعان[٢] الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه.

ومنهم المغيرية: أتباع المغيرة بن سَعيد[٣] العِجْلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء.

ومنهم المنصورية: أتباع أبي منصور العجلي[٤] الذي شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يا بُنَيَّ بلغ عني.

ومنهم الخطابية[٥]: الذين قالوا بإلٰهية الأئمة وبإلٰهية أبي الخطاب الأسدي.

---

(١) السبئية: هم أتباع عبدالله بن سبأ الضال المضل، رأس الفتنة وموقدها، ومؤجج نارها، وجامع حطبها من أشتات الناس ورذالهم، قال السيد الشريف الجرجاني (التعريفات ص ٧٩) «السبئية هم أصحاب عبدالله بن سبأ، قال لعليّ: أنت الإله حقاً. فنفاه عليّ إلى المدائن، وقال ابن سبأ: لم يمت عليّ، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطاناً تصوّر في صورة عليّ، وعليّ في السحاب، والرعد صوته، والبرق سوطه. وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها عدلاً، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: وعليك السلام يا أمير المؤمنين» اهـ كلامه. ولا زلنا نرى في وقت نزول المطر أطفال القاهرة المعزية يجرّون حفاة في مياه المطر ويصيحون بأعلى صوتهم قائلين: «يا بزكة عليّ زوده»، ويخطر على البال أن هذا عن أثر قديم دخل عليهم من عهد الفاطميين (وانظر اعتقاد فرق المسلمين ص ٥٧، والتنبيه ص ٢٥ و١٤٨، والحور العين ص ١٥٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٣٠٩/٢، والسفاريني: ٨٠/١) وسيذكر المؤلف السبئية في فصل خاص بعد هذا الكلام.

(٢) سبقت ترجمة بيان بن سمعان (ص ٤٠).

(٣) سبقت هذه الفرقة، والحديث عن المغيرة صاحبها (ص ٥٨).

(٤ـ٥) سيأتي الحديث عن هذه الفرق قريباً.

ومنهم: الذين قالوا بإلٰهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر.

ومنهم الحُلولية[1]: الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

ومنهم الحلولية الحلمانية[2]: المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي الذي زعم أن الإلٰه يحل في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

ومنهم المقنعية المبيضة[3]: بما وراء نهر جَيْحُون في دعواهم أن المُقَنَّع كان إلٰهاً، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

ومنهم العذافرة: الذين قالوا بإلٰهيّة ابن العذافر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه.

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عزّ وجلّ.

وبعد هذا فرق من المشبهة عَدّهم المتكلمون في فرق المِلّة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية.

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي[4] الذي شَبَّه معبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وذو لون، وطعم، ورائحة، وقد روى عنه أن معبوده كسبيكة الفضة، وكاللؤلؤة المستديرة، وروى عنه أنه أشار الى أن جبل أبي قُبَيْس أعْظمُ منه، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا.

ومنهم: الهشامية المنسوبة إلى هاشم بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى مجوّف ونصفه الأسفل مُصْمَت، وأن له شعرة سوداء وقلباً ينبع منه الحكمة.

(١-٣) سيأتي الحديث عن هذه الفرق قريباً.

(٤) قد سبق ذكر الهشامية في عداد الإمامية (ص ٦٥) وثمة ذكر الهشامين هنا والذي يليه.

ومنهم: اليونسية المنسوبة إلى يُونس[١] بن عبد الرحمن القُمّي الذي زعم أن الله تعالى يحمله حَمَلَةُ عرشه، وإن كان هو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله رجلاه، وهو أقوى من رجليه.

ومنهم: المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي[٢] الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية.

ومنهم: الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل في التشبيه ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته.

ومنهم: الخابطية من القَدَرية، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط[٣] وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النَّظّام، ثم إنه شبه عيسى بن مريم بربه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة.

ومنهم الكرامية في دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث، وأنه مماسٌّ لعرشه، وقد بيّنّا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه في ذاته.

١٢١ــ فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف:

منهم: الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خَلْقه، وهذا قولُ المعتزلة البصرية الذين زعموا أن الله تعالى عزّ وجلّ يريد مُرَاده بإرادة حادثة، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا: يجوز حدوث إرادة الله عزّ وجلّ لا في محل، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا في محل، وهذا ينقض قولهم: إن إرادته من جنس إرادتنا؛ لأن الشيئين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر.

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده، وزعموا أن إرادته من إرادتنا، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا، وزعموا ـ لأجل ذلك ـ أن الله تعالى محل للحوادث، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ومنهم: الذين شبهوا كلام الله عزّ وجلّ بكلام خلقه، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات

---

(١) قد تقدم ذكر اليونسية في عداد الإمامية (ص ٧٠).

(٢) داود الجواربي: ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على الهشامي. فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ما نصه: «وعنه أخذ داود الجواربي قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية». وقد ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين داود هذا في أثناء الكلام على اختلاف الناس في التجسيم (١/٢٥٨ بتحقيقنا).

(٣) ابن خابط: ذكره الحافظ ابن حجر والسفاريني بالحاء المهملة وبعد الألف همزة، والتحقيق أنه بالخاء المعجمة وبعد الألف باء موحدة.

وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد، وقالوا بحدوث كلامه، وأحال جمهورهم ـ سوى الجُبّائي ـ بقاء كلام الله تعالى، وقال النظام منهم: ليس في نَظْم كلام الله سبحانه إعجاز، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج، والترك، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نَظْم القرآن وبما هو أفصح منه، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم.

وشاركت الكراميةُ المعتزلة في دعواها حدوث قول الله عزّ وجلّ، مع فَرْقِهَا بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم، وأن كلامه قدرته على إحداث القول. وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله عز وجل في ذاته، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلا للحوادث.

ومنهم: الزُّرَارية أتباع زُرَارة بن أعين[1] الرافضي في دعواها حدوث جميع صفات الله عزّ وجلّ، وأنها من جنس صفاتنا، وزعموا أن الله تعالى لم يكن في الأزل حياً، ولا عالماً، ولا قادراً، ولا مريداً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، وانما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياةً وقدرة وعلماً، وإرادة، وسمعاً وبصراً، كما أن الواحد منا يصير حياً، قادراً، سميعاً، بصيراً، مريداً عند حدوث الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والسمع، والبصر فيه.

ومنهم: الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا.

وهذا باب إن أطلناه طال، ونشر الأذيال، وقد بيّنّا تفصيل أقوال المعتزلة، والمشبهة، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية والله أعلم.

---

(١) تقدم ذكر الزرارية وترجمة زعيمها زرارة بن أعين (ص ٧٠).

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب

في بيان الفِرَقِ التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها

الكلام في هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعدُ من أمة الإسلام وملّته، وقد ذكرنا[(١)] قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملّة الإسلام واقع على كل مُقِر بنبوة محمد ﷺ وأن كل ما جاء به حق كائنا قوله بعد ذلك ما كان، وهذا اختيار الكعبي في مقالاته، وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه، وهذان الفريقان يلزمهماإدخال العيسوية من اليهودية، والموشكانية[(٢)] منهم في ملة الإسلام، لأنهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويزعمون أن محمداً كان مبعوثاً إلى العرب، وقد أقَرُّوا بأن ما جاء به حق.

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث: اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة.

وهذا غيرُ صحيح، لأن أكثر المرتدّين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عهد الصحابة كانوا يَرَوْنَ وجوب الصلاة إلى الكعبة، وانما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة، وهم المرتدون من بني كندة وتميم.

فأما المرتدون من بني حنيفة وبني أسد فهم كفروا من وجهين، أحدهما: إسقاط وجوب الزكاة، والثاني: دعواهم نبوة مُسَيْلمة[(٣)]، وطُلَيْحة[(٤)]. وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح، وصلاة المغرب، فازدادوا كفراً على كفر.

والصحيح عندنا أن اسم ملّة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقِدَمِه، وأنه عادل حكيم، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأقر ـ مع ذلك ـ بنبوة جميع

(١) انظر ص ١٢ أول الكتاب.

(٢) وقع هنا في المطبوعتين «والشاذكانية» تحريف ما أثبتناه، وقد ذُكر على الصواب في ص ١٣ من أول هذا الكتاب، وذكر عنهم المؤلف نفس الكلام الذي ذكره هنا.

(٣) تقدمت ترجمة مسيلمة «كذاب اليمامة» (ص١٢)، وانظر زيادة على ما ذكرناه هناك المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥.

(٤) تقدمت ترجمة طليحة الأسدي (ص ١٢).

أنبيائه، وبصحة نبوة محمد ﷺ ورسالته إلى الكافة، وبتأبيد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن مَنْبع أحكام شريعته، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة، وبوجوب الزكاة، وصَوْم رمضان، وحَجّ البيت على الجملة؛ فكل من أقر بذلك فهو داخل من أهل ملة الإسلام، وينظر فيه بعد ذلك: فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدّي إلى الكفر فهو الموحّد السنى، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نُظر:

فإن كان بدعة الباطنية، أو البيانية، أو المغيرية، أو المنصورية، أو الجناحية، أو السّبَئيّة، أو الخطّابية من الرافضة، أو كان على دين الحلولية، أو على دين أصحاب التناسخ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج، أو على دين الخابطية من الخوارج، أو على دين الخابطية أو الحمارية من القدرية، أو كان ممن يحرم شيئاً مما نص القرآن على إباحته باسمه، أو أباح ما حَرّم القرآن باسمه، فليس هو من جملة أمة الإسلام.

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزَّيْدية، أو الرافضة الإمامية، أو من جنس بدع النَّجّارية، أو الجَهْمية، أو الضّرارية، أو المجسّمة من الأمة كان من جملة أمة الإسلام في بعض الأحكام، وهو أن يدفن في مقابر المسلمين، ويُدْفَع إليه سَهْمُه من الغنيمة إن غَزَا مع المسلمين، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن الصلاة فيها. ويخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام، وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليهن ولا الصلاة خَلْفه، ولا تحلُّ ذبيحته، ولا تحل المرأة منهم للسّنيّ، ولا يصح نكاح السّنّية من أحد منهم.

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة هذه ترجمتها:

سَبَئية، وبيانية، وحربية، ومغيرية، ومنصورية، وجناحية، وخَطّابية، وغرابية، ومفوضية، وحلولية، وأصحاب التناسخ، وخابطية، وحمارية، ومُقَنّعية، ورزامية، ويزيدية، وميمونية، وباطنية، وحَلاّجية، وعذافرية، وأصحاب إباحة، وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافاً كثيرة نذكرها على التفصيل في فصول مرتبة إن شاء الله عزّ وجلّ.

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في ذكر قول السَّبئيَّة، وبيان خروجها عن ملة الإسلام[1]

١٢٢ـ السبئية:

أتباع عبد الله بن سَبَأ الذي غَلا في علي ﷺ[2] وزعم أنه كان نبياً، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قوماً من غُواة الكوفة، ورفع خبرهم إلى علي ﷺ فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين، حتى قال بعض الشعراء في ذلك:

لِتَرمِ بيَ الحوادثُ حيث شاءَتْ ‏ ‏ إذَا لَمْ تَرمِ بي في الحُفْرَتينْ

ثم إن علياً ﷺ خاف من إحراق الباقين منهم شماتَةَ أهل الشام، وخاف اختلاف أصحابه عليه، فنفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن، فلما قُتل علي ﷺ زعم ابنُ سبأ أن المقتول لم يكن علياً، وإنما كان شيطاناً تصوَّر للناس في صورة علي، وأن علياً صعد إلى السماء كما صَعد إليها عيسى بنُ مريم (ﷺ)، وقال: كما كذبت اليهودُ والنصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصبُ والخوارجُ في دعواها قتل علي، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مَصْلوباً شبهوه بعيسى، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبه علياً فظنوا أنه علي، وعليٌّ قد صعد إلى السماء، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه.

وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب وأن الرعد صَوْته، والبرق سوطه، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين.

وقد روى عن عامر بن شراحيل[3] الشعبي أن ابن سبأ قيل له: إن علياً قد قتل، فقال:

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧١، والملل والنحل: ١/١٧٤، ومقالات الإسلاميين: ١/٨٥، وشرح عقيدة السفاريني: ١/٨٠.

(٢) تقدمت ترجمة موجزة لعبدالله سبأ اليهودي قريباً (ص ٢٢٥) وانظر ص ٢١ أيضاً، ونرى لك أن تقرأ ما كتبنا في شرحنا على مقالات الإسلاميين: ١/٥٠، ٥٨.

(٣) هو أبو عمرو: عامر بن شراحيل، الهمداني، الكوفي، مولده ـ فيما قيل ـ أثناء خلافة عمر، وقد كان علامة التابعين، وهو أكبر شيوخ أبي حنيفة، قال الواقدي: الشعبي من حمير، وعِداده في همدان، فمن كان منهم بالكوفة قيل له: شعبي، ومن كان منهم بالشام قيل له: شعباني، ومَن كان منهم باليمن قيل له: ذو شعبين، ومن كان منهم بالمغرب قيل له: الأشعوبي، وكلهم من بين حسان بن عمرو ذي شعبين، وقد توفي أبو عمرو في سنة ١٠٤ ـ وقيل: في سنة ١٠٣ ـ عن بضع وثمانين سنة. (العبر: ١/١٢٧، وتذكرة الحفاظ رقم ٧٦، وتهذيب التهذيب: ٥/٦٥).

إن جتمونا بدماغه في صرة لم نصدق موته، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها.

وهذه الطائفة تزعم أن المهديّ المنتظَر إنما هو عليٌّ دون غيره، وفي هذه الطائفة قال اسحاقُ بن سُوَيْد العَدَوِيُّ قصيدتَّبرىء فيها من الخوارج، والروافض، والقَدَرية منها، هذه الأبيات[1]:

برئْتُ من الخوارج، لَسْتُ منهم ... من الغَزّال منهم وابن بَابِ
ومن قوم إذا ذَكَرُوا عَلِيّا ... يَرُدُّونَ السّلامَ عَلَى السَّحَابِ
ولكنـي أحِـبُّ بكُلِّ قَلْبـي ... وأَعْلَمُ أَنَّ ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ
رَسُولَ الله وَالصِّديقَ حُبّـا ... به أَرْجُو غَدا حُسْنَ الثَّوَابِ

وقد ذكر الشعبيُّ أن عبد الله بن السَّوْداء[2] وكان يعين السبئية على قولها وكان ابن السوداء في الأصل يهودياً من أهل الحِيرَةِ فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سُوقٌ ورياسة، فذكر لهم أنه وَجَدَ في التوراة أن لكل نبي وصياً، وأن علياً ﷺ وصيُّ محمد ﷺ، وأنه خَيْرُ الأوصياء كما أن محمداً خير الأنبياء، فلما سمع ذلك منه شيعة علي قالوا لعلي: إنه من مُحِبِّيك، فرفع عليٌّ قدره، وأجلسه تحت درجة منبره. ثم بلغه غُلُوُّه فيهم فهمّ بقتله، فنهاه ابنُ عباس عن ذلك وقال له: إن قتلته اختلف عليك أصحابكَ، وأنت عازم على العَوْد إلى قتال أهل الشام، وتحتاج إلى مُدَاراة أصحابك، فلما خشي من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنةَ التي خافها ابنُ عباس نفاهما إلى المدائن فافْتُتِن بهما الرعاع بعد قتل علي ﷺ وقال لهم ابن السوداء: والله ليَنبعن لعلي في مسجد الكوفة عَيْنَان تفيض أحداهما عَسَلاً والأخرى سَمْنا، ويغترف منهما شيعته.

وقال المحققون من أهل السُّنّة: إن ابن السوداء كان على هَوَى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى (ﷺ)، فانتسب إلى الرافضة السَّبَئِيّة حين وَجَدَهم أغْرَقَ أهل الأهواءِ في الكفر، ودَلَّسَ ضلالَتَهُ في تأويلاته.

قال عبد القاهر: كيف يكون من فِرَقِ الإسلام قومٌ يزعمون أن علياً كان إلٰهاً أو نبياً؟ ولئن جاز إدخالُ هؤلاء في جملةِ فِرَق الإسلام جاز إدخال الذين ادعوا نبوة مُسَيلمة الكذاب من

---

(١) سبق ذكر البيتين الأول والثاني من هذه الأبيات (ص ١١٩).
(٢) الذي يؤخذ من كلام المؤلف في هذا الفصل أن ابن السوداء غير عبدالله بن سبأ، ولكن الذي ذكره جماعة من المؤرخين - منهم المقريزي في الخطط - أن ابن السوداء، وابن سبأ شخص واحد، والأوصاف التي يُنعت بها كل علم من هذين هي الأوصاف التي يُنعت بها الآخر.

فرق الإسلام، قلنا للسّبئيّة: إن كان مقتول عبد الرحمن بن مُلْجَم شيطاناً تصوّر للناس في صورة علي فلم لعنتم ابن مُلْجَم؟ وهلا مَدَحْتُموه، فإن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به. وقلنا لهم: كيف تصحُّ دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه وقد كان صوتُ الرعد مسموعاً، والبرق محسوساً في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام؟ ولهذا ذكروا الرعد والبرق في كتبهم، واختلفوا في علتهما. ويقال لابن السوداء: ليس عَلِيٌّ عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى، وهارون، ويوشع بن نون، وقد صحّ موتُ هؤلاء الثلاثة، ولم ينبع لهم في الأرض عسلاً ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحجَرِ الصَّلْد لموسى وقومه في التِّيه، فما الذي عَصَم علياً من الموت؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكربلاء عطشاً ولم ينبع لهم ماء فضلاً عن عسل وسمن؟

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في ذكر البَيَانية من الغُلاَة،

وبيان خروجها عن فرق الإسلام[١]

١٢٣ـ هؤلاء أتباع بيان بن سمعان التميمي[٢] وهم الذين زعموا أن الإمامة صارت من محمد بن الحنفية ألى ابنه أبي هاشم[٣] عبدالله بن محمد، ثم صارت من أبي هاشم إلى بَيان بنْ سمعان بوصيته إليه.

واختلف هؤلاء في بَيان زعيمهم.

فمنهم: من زعم أنه كان نبياً، وأنه نسخ بعض شريعة محمد ﷺ.

ومنهم: من زعم أنه كان إلٰها، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم: إن رُوحَ الله تناسخت في الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، ثم انتقلت إليه منه ـ يعني نفسه ـ فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية، وزعم أيضاً أنه هو المذكور في القرآن في قوله: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٣٨][٤] وقال: أنا البيان، وأنا الهدى والموعظة.

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم، وأنه يهزم به العساكر، وأنه يدعو به الزهرة فتجيبه.

ثم إنه زعم أن الإلٰه الأزلي رجل من نور، وأنه يَفْنى كلُّه غير وجهه وتأول على زعمه قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة القصص: ٨٨][٥]

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: (التبصير ص ٧٢، والملل والنحل: ١/١٥٢، ومقالات الإسلاميين: ١/٦٦، والحور العين ١٦١، ٢٦٠، وشرح المواقف: ٨/٣٥٨، واعتقادات فرق المسلمين ص ٥٧، ثم أنظر التاريخ الكامل لابن الأثير: ٥/٨٢، والسفاريني: ١/٨١).

(٢) تقدمت لنا ترجمة بيان بن سمعان التميمي (ص ٤٠).

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبدالله بن محمد بن عليّ بن أبي طالب ﷺ (ص ٤٠).

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٣٨.

(٥) سورة القصص: الآية ٨٨.

وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ۝٢٧﴾ [سورة الرحمٰن: ٢٦ ـ ٢٧][1]. ورُفع خبرُ بيانٍ هذا إلى خالد بن عبد الله القَسْرِيّ في زمان ولايته في العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه، وقال له: إن كنتَ تهزم الجيوش بالاسم الذي تعرفه فاهزم به أعواني عنك.

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فِرَق الإسلام، لدعواها إلٰهية زعيمها بيانٍ، كما خرج عابدو الأصنام عن فِرَقِ الإسلام. ومَنْ زعم منهم أن بياناً كان نبياً كمن زعم أن مسيلمة كان نبياً. وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام. ويقال للبيانية: إذا جاز فَنَاء بعض الإلٰه فما المانع من فناء وجهه؟ فأما قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [سورة القصص: ٨٨][2] فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عزَّ وجلَّ، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ﴾ [سورة الرحمٰن: ٢٧][3] معناه: ويبقى ربك؛ لأنه قال بعده ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمٰن: ٢٧][4] بالرفع على البدل من الوجه. ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب لقال ذي الجلال، بخفض الذي، لأن نعت المخفوض يكون مخفوضاً، وهذا واضح في نفسه والحمد لله.

---

(١) سورة الرحمٰن: الآيتان ٢٦ و٢٧.
(٢) سورة القصص: الآية ٨٨ .
(٣ـ٤) سورة الرحمٰن: الآية ٢٧

الفصل الثالث

في ذكر المغيرية في الغُلاة، وبيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام[1]

١٢٤ـ هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد[2] العجلي، وكان يُظهر في بَدْء أمره موالاة الإمامية، ويزعم أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين إلى سِبْطِهِ محمد[3] ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وزعم أنه هو المهديُّ المنتظر، واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكر أن اسم المهديِّ يوافق اسمَ النبي ﷺ، واسمُ أبيه يوافق اسمَ أبي النبي ﷺ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي.

ثم إنه أظهر لهم ـ بعد رياسته عليهم ـ نوعاً من الكفر الصريح.

منها؛ دعواه النبوة، ودعواه علمه بالاسم الأعظم، وزعم أنه يُحيي به الموتى، ويهزم به الجيوش.

ومنها: إفراطه في التشبيه، وذلك أنه زعم أن معبوده رجلٌ من نور، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة.

وزعم أيضاً: أن أعضاءه على صُوَر حروف الهجاء، وأن الألف منها مثال قدميه، والعين على صورة عينه، وشبه الهاء بالفرج.

ومنها: أنه تكلم في بَدْء الخلق، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم بأسمه

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، والملل والنحل: ١٧٦/١، ومقالات الإسلاميين: ٦٨/١، والبدء والتاريخ: ١٣٠/٥، ثم أنظر تاريخ ابن الأثير: ٨٢/٥، والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/١، والسفاريني: ٨١/١.

(٢) كان المغيرة بن سعيد ساحراً، وحكى عنه الأعمش أنه كان يقول: لو أردت أن أفني عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لفعلت، وبلغ أمره خالد بن عبدالله القسري، فأخذه، وأمر بالقصب والنفط فأحضر. ثم أجج النار وأحرقه ومن معه، وذلك في سنة ١١٩.

(٣) محمد هذا هو المعروف بالنفس الزكية، وقد كانت وفاته في سنة ١٤٥، ولهذا تقرر أنه لا يتم ادعاء أن المغيرة بن سعيد العجلي الذي قدمنا أنه مات محروقاً على يد خالد بن عبدالله القسري في سنة ١١٩ كان يدعو لمحمد بن عبدالله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية، ونرجح أن الضال المغيرة بن سعيد ما كان يدعو ولا ينتسب لأحد بعينه من العلويين، وإنما كان يدعو إلى المهدي المنتظر من غير أن يتعرض لذكره بإسم معيّن، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن نيّة وعزيمة صادقتين، وإنما كان يتخذها ستاراً للمخرقة والتضليل، وهو في نفسه يضمر الكفر أو يسعى لنقض عرى الدولة والرجوع إلى الجاهلية الجهلاء، وكذلك خيم هؤلاء الضالين المفسدين.

الأعظم، فطار ذلك الاسم، ووقعَ تاجاً على رأسه، وتأول على ذلك قوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى: ١][1] وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج، ثم إنه بعد وُقُوع التاج على رأسه كَتَبَ بأصبعه على كفه أعمالَ عباده، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم، فعَرِقَ، فاجتمع من عَرَقِهِ بَحْرَان، أحدهما: مظلم مالح، والآخر: عَذْب نَيِّر، ثم اطلّع في البحر فأبصر ظله، فذهب ليأخذه فطار، فانتزع عَيْنَيْ ظله، فخلق منها الشمس والقمر، وأفنى باقي ظله، وقال: لا ينبغي أن يكون معي إله غيري، ثم خلق الخلق من البحرين، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون، وخلق الكَفَرةَ ـ وهم أعداء الشيعة ـ من البحر المظلم المالح.

وزعم أيضاً أن الله تعالى خَلَقَ الناس قبل أجسادهم، فكان أول من خلق فيها ظلّ محمد، قال: فذلك قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الزخرف؛ الآية ٨١][2] قال: ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس، ثم عرض على السموات والجبال أن يَمْنَعْنَ عليّ بن أبي طالب من ظالميه، فأبَيْنَ ذلك، فعرض ذلك على الناس، فأمر عمرُ أبا بكر أن يتحمل نصرة علي ومَنْعه من أعدائه، وأن يَغْدِرَ به في الدنيا، وضمن له أن يُعِينه على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده، ففعل أبو بكر ذلك، قال: فذلك تأويل قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الأحزاب: ٧٢][3] فزعم أن الظلوم والجهول أبو بكر، وتأول في عمر قول الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ﴾ [سورة الحشر: ١٦][4] والشيطان عنده عمر.

وكان المغيرة ـ مع ضلالاته التي حكيناها عنه ـ يأمر أصحابه بانتظار محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وسَمِعَ خالدُ بن عبد الله القَسْري فلما قتل المغيرة بقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله[5] بن الحسن بن الحسن، فلما أظهر محمدٌ هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عِيسَى بن موسى مع جيش كثيف فقتلوا محمداً بعد غَلَبته على مكة والمدينة، وكان أخوه إدريسُ بن عبد الله قد غَلَبَ على أرض المغرب.

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقُتل بالمدينة في الحرب.

وأما إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فإنه غرَّهُ يسيرٌ من الرجال وأتباعه من المعتزلة وضمنوا

---

(١) سورة الأعلى: الآية ١.
(٢) سورة الزخرف: الآية ٨١.
(٣) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.
(٤) سورة الحشر: الآية ١٦.
(٥) تقدمت ترجمة محمد بن عبدالله بن الحسين بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، المعروف بالنفس الزكية (ص ٣١)، وتقدمت ترجمة عيسى بن موسى (ص ٥٧).

له النُّصْرة على جند المنصور، فلما ٱلْتَقى الجمعان بباخَمْري - وهي على سِتَّةَ عَشَرَ فرسخاً من الكوفة - قتل إبراهيم، وانهزمت المعتزلة عنه، ولحقه شؤمُهم، وتولّى قتالَهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة.

وأما أخوه إدريس فمات بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمَّ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزيدي سَمَّه ثم هرب إلى العراق.

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرية في المغيرة، فَبَرِئتْ منه فرقة منهم ولعنوه؛ وقالوا: إنه كذب في دَعْوَاه أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ الذي يملك الأرض؛ لأنه قتل ولم يملك الإرض ولا عُشْرَها وفرقة ثبتت على مُوَالاة المغيرة، وقالت: إنه صدق في أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهديُّ المنتظر، وإنه لم يُقْتل، بل هو في جبل من جبال حاجز مقيم إلى أن يؤمر بالخروج، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيى له سبعة عشر رجلاً يعطى كلُّ رجل منهم حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش ويملكون الأرض، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جندُ المنصور بالمدينة إنما كان شيطانا تمثل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وهؤلاء يقال لهم «المحمدية» من الرافضة؛ لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن.

وكان جابرٌ الجُعْفي[1] على هذا المذهب، وادعى وَصيَّة المغيرة بن سعيد إليه بذلك، فلما مات جابر ادعى بكر الأعور الهَجري القَتَّات وصيّة جابر إليه، وزعم أنه لا يموت، وأكَلَ بذلك أموال المغيرية على وجه السخرية منهم، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً في دعواه فلعنوه.

قال عبد القاهر: كيف يُعَدُّ في فِرَقِ الإسلام قومٌ شبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء، وٱدعوا نبوة زعيمهم؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلمة[2] وطُلَيْحة كانوا من الأمة.

ويقال للمغيرية: أنكرتم قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وزعمتم أن المقتول كان شيطاناً تصوَّر في صورته، فبم تنفصلون عمن يزعم أن الحسين[3] بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكَربلاء، بل غابوا، وقتل شياطين تَصَوَّروا بصورتهم، فانتظروا حُسَيناً فأنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وانتظروا علياً، ولا تصدِّقوا بقتله كما انظرته السبئيّة؛ فإن علياً أجلُّ من بنيه، وهذا ما لا انفصال لهم عنه.

---

(١) تقدمت ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث، الجعفي (ص ٥٩).
(٢) تقدمت ترجمة مسيلمة كذاب اليمامة، وترجمة طليحة بن خويلد الأسدي (ص ١٥).
(٣) تقدمت كلمة موجزة عن السبطين الكريمين أبي محمد الحسن وأبي عبدالله الحسين ابنَيْ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (ص ٣٠).

الفصل الرابع من هذا الباب

في ذكر الحربية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة[١]

١٢٥ـ هؤلاء أتباع عبدالله بن عَمرو بن حَرْب الكِنْدي[٢]، وكان على دين البَيانية في دعواها أن روح الإلٰهِ تناسخت في الأنبياء والأئمة، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية[٣]. ثم زعمت الحربية أن تلك الروحَ انتقلت من عبدالله بن محمد بن الحنفية إلى عبدالله بن عمرو بن حرب، وادَّعت الحربية في زعيمها عبدالله بن عمرو بن حرب مثلَ دعوى البيانية في بَيَان بن سمعان، وكلتا الفرقتين كافرة بربها، وليست من فِرَق الإسلام، كما أن سائر الحُلولية خارجة عن فِرَق الإسلام.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ١/٦٨ و٩٤ بتحقيقنا، والتبصير ص ٧٣، والحور العين ص ١٦٠.

(٢) عبدالله بن عمرو بن حرب، الكندي، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمعان النهدي في الحُلول، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم بن محمد بن الحنفية إلى عبدالله بن حرب هذا، لعنه الله، وانظر ص ٤١ السابقة.

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب (ص ٤٠).

الفصل الخامس من هذا الباب

في ذكر المنصورية، وبيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام[١]

١٢٦ـ هؤلاء أتباع أبي منصور العِجْليّ[٢] الذي زعمَ أن الإمامة دارَتْ في أولاد علي، حتى انتهت إلى أبي جعفرٍ محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف[٣] بالباقر، وادَّعى هذا العجليُّ أنه خليفة الباقر، ثم ألْحَدَ في دَعْواه فزعم أنه عُرِجَ به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه، وقال له: يا بُنَيّ بلِّغ عني، ثم أنْزله إلى الأرض، وزعم أنه الكِسْفُ الساقط من السماء[٤] المذكور في قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾[٥] [الطور: ٤٤].

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار، وتأوَّلوا الجنة على نعيم الدنيا، والنار على مِحَنِ الناس في الدنيا، واستحلُّوا ـ مع هذه الضلالة ـ خَنْقَ مخالفيهم.

واستمرَّتْ فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يُوسُف[٦] بن عمر الثقفي وَالي العراق في زمانه على عَوْرَات المنصورية، فأخذ أبا منصور العجلي وصَلَبه.

وهذه الفرقة أيضاً غيرُ معدودة في فِرَق الإسلام؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: الملل والنحل: ١/١٧٨، وفِرَق الشيعة ص ٣٤، ومقالات الإسلاميين: ١/٧٤، والتبصير ص ٧٣.

(٢) أبو منصور العجلي: رجل من عبد القيس، كان يسكن الكوفة وله فيها دار، وكان أمياً لا يقرأ، ونشأ بالبادية، فلما مات أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين ادعى أبو منصور هذا أن أبا جعفر فوَّض إليه أمره، وجعله وصيّه من بعده، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله، واستمرت فتنة هذا الضال المخرق حتى وقف على عوراته يوسف بن عمر الثقفي التي تأتي ترجمته بعد (ص ٢٤٥) فلما وقف على ذلك أخذه وصلبه، ثم قام من بعده ابنه الحسين بن أبي منصور فتنبأ وادعى مرتبة أبيه، فأخذ وأتي به إلى المهدي العباسي فأقر أمامه بما نُسب إليه فقتله وصلبه وأخذ منه مالاً عظيماً، وطلب أصحابه فقتل منهم جماعة وصلبهم.

(٣) هو أبو جعفر: محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، الملقَّب بالباقر، روى عن أبيه وعن جابر بن عبدالله وأبي سعيد وابن عمر وعبدالله بن جعفر، وُلد سنة ٥٦، وكان في عصره سيد بني هاشم، وإنما لُقِّب بالباقر من قولهم «بقر العلم» إذا علم أصله وخفيه، وقد عدّه النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، ومات في سنة ١١٤، ويقال: في سنة ١١٧ (تذكرة الحفاظ ص ١٢٤، المعارف ص ٢١٥، ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٤) الذي ذكره الشهرستاني في الملل والنحل أن العجلي كان يقول: إن الكسف هو عليّ بن أبي طالب أو هو الله، قال «زعم العجلي أن علياً هو الكسف الساقط من السماء، وربما قال: الكسف الساقط من السماء هو الله عزّ وجلّ». ولكن الأشعري ذكر مثل ما ذكره المؤلف هنا، قال «وأن أبا منصور قال: آل محمد هم السماء، والشيعة هم الأرض، وأنه هو الكسف الساقط من بني هاشم» اهـ.

(٥) سورة الطور: الآية ٤٤.

(٦) هو أبو يعقوب: يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل بن مسعود، الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف الطاغية، وكان يوسف هذا رجلاً فصيحاً جوَّاداً، وكان ـ مع ذلك ـ أحمق، سيء السيرة والخُلق، تيّاهاً، معجباً بنفسه، ولاّه هشام بن عبدالملك بن مروان اليمن في سنة ١٠٦ ثم ولاّه العراق في سنة ١٢٠ ولما ولي الخلافة يزيد بن الوليد حبس يوسف، وبقيَ في الحبس إلى أن قُتِلَ في سنة ١٢٧ (وفيات الأعيان لابن خلكان: الترجمة رقم ٨١٤ بتحقيقنا) وقد ورد ذكره في ص ٢٤٤ السابقة.

الفصل السادس من هذا الباب

في ذكر الجُناحِيَّةِ من الغُلاة، وبيان خروجها عن فِرَق الإسلام(١)

١٢٧ـ هؤلاء أتباع عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب(٢).

وكان سبب اتِّبَاعهم له أن المغيرية الذين تبرّؤوا من المغيرة بن سعيد ـ بعد قَتْل محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي ـ خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماماً، فلقيَهم عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، فدَعاهم إلى نفسه، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صُلْبه، فبايعوه على إمامته، ورجعوا إلى الكوفة، وحَكَوا لأتباعهم أن عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر زعم أنه رَبٌّ، وأن روح الإِلٰهِ كانت في آدم، ثم في شيث، ثم دارت في الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى علي، ثم دارت في أولاده الثلاثة، ثم صارت إلى عبدالله بن معاوية، وزعموا أنه قال لهم: إن العلم يَنْبُتُ في قلبه كما تَنْبُتُ الكَمْأة والعشب.

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار، واستحلُّوا الخمر والميتة والزِّنى واللواط وسائر المحرمات، وأسقطوا وجوب العبادات، وتأولوا العبادات على أنها كنايات عمن تجبُ موالاتهم من أهل بيت عليّ، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كنايات عن قوم يجب بُغْضُهم كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة.

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب «المعارف» أن عبدالله بن معاوية هذا ظهَرَ بناحيتي فارس وأصفهان في جنده، فبعث أبو مُسْلم الخراساني إليه جيشاً كثيفاً فقَتلوه، وأنكر أتباعهُ قتله، وزعموا أنه حي.

ويقال لهذه الطائفة: إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفيكم خوف من قتلكم وسَبْي نسائكم].

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، ومقالات الإسلاميين: ٦٧/١ بتحقيقنا، والمواقف ٣٨٦/٨، واعتقادات فِرق المسلمين للرازي ص ٥٩، ثم انظر الفخري ص ١٦٢). وتسمية هذه الفرقة بالجناحية ـ بفتح الجيم والنون ـ نسبة إلى الجناح الذي يطير به الطائر، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب جدّ عبدالله بن معاوية الذي ينسبون أنفسهم إليه كان يُلقَّب «ذا الجناحين» وكان يُقال له «جعفر الطيّار».

(٢) هو عبدالله بن معاوية بن جعفر الطيار بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، كان قد خرج على الأمويين بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، واجتمع حوله خلائق، فبرز إليهم يومئذ أمير الكوفة، فقاتلهم، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبدالله، فأعطاهم، فتوجّه عبدالله إلى المدائن، وعبر دجلة، وغلب على حلوان وما يقاربها، ثم توجّه إلى بلاد العجم فغلب على همذان والري وأصبهان، وبقي على تلك مدة، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكته وظهر أمره، فسار إلى عبدالله بن معاوية وشيعته، فقتله، ثم أظهر الدعوة العباسية (الفخري ١٦٢، وانظر المعارف ص ٤١٨).

الفصل السابع من هذا الباب

[في ذكر الخطابية: أتباع أبي الخَطاب الأسدي[١]]

١٢٨ـ وهم يقولون: إن الإمامة كانت في أولاد عليّ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلِهةً، وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء، ثم زعم أنهم آلهة، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحِبّاءه. وكان يقول: إن جعفراً إله، فلما بلغ ذلك جعفراً لعنه وطرده.

وكان أبو الخطاب يدّعي بعد ذلك الإلٰهيّة لنفسه، وزعم أتباعه أن جعفراً إلٰهٌ؛ غَيْر أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من عليّ.

والخَطّابية يَرَوْنَ شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، ثم إن أبا الخطاب نصب خَيْمَة في كُناسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر، ثم خرج أبو الخطاب على والي الكوفة في أيام المنصور، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في جيش كثيف، فأَسَرُوه فصُلِب في كناسة الكوفة.

وأتباعُه كانوا يقولون: ينبغي أن يكون في كل وقتٍ إمامٌ ناطق، وآخر ساكت، والأئمة يكونون آلهة، ويعرفون الغيب، ويقولون: إن علياً كان في وقت النبي صامتاً، وكان النبي ﷺ ناطقاً، ثم صار عليٌّ بعده ناطقاً. وهكذا يقولون في الأئمة، إلى أن انتهى الأمرُ إلى جعفر، وكان أبو الخطاب في وقته إماماً صامتاً، وصار بعده ناطقاً.

وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صَلْبه خمسَ فرَقٍ كلُّهم يزعمون أن الأئمة آلهة، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون، وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام.

(١) فالفرقة الأولى منهم المعمرية[٢]، وهم يقولون: إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تفْنَى، وأن الجنة

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٣، ومقالات الإسلاميين: ٧٥/١، والملل والنحل: ١٧٩/١، والحور العين ص ١٦٩، ودائرة المعارف للبستاني: ٤٨٣/١، وخطط المقريزي: ٣٥٢/١ ـ وأبو الخطاب الأسدي التي تُنسب إليه هذه الفرقة هو محمد بن أبي زينب، ويكنى أيضاً أبا إسماعيل، وأبا الظبيان، وكان مولى لبني أسد، وقد كان يقول: إن لكل شيء من العبادات باطناً، وقد ظل على ضلاله وغرقته حتى قتله عيسى بن موسى والي الكوفة من قِبَل العباسيين، وكان ذلك في سنة ١٤٣.

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٧٧/١، والملل والنحل: ١٨٠/١، والتبصير ص ٧٤، وقال الأشعري: «ويُقال: إنهم يُسمُّون اليعمرية».

هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية، واستحلوا المحرّمات، ودانوا بترك الفرائض، وكانوا ينكرون القيامة، ويقولون بتناسخ الأرواح.

(٢) الفرقة الثانية البزيغية: وهم أتباع بزيغ[١]، وكان يزعم أن جعفراً كان إلٰهاً، ولم يكن جعفر ذلك الذي يراه الناس، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة.

وزعموا أيضاً أن كل مؤمن يُوحَى إليه، وتأوَّلُوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٢] [آل عمران: الآية ١٤٥]، أي بوَحيٍ منه إليه، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾[٣] [سورة المائدة: الآية ١١١] وادعوا في أنفسهم أنهم هم الحواريون، وذكروا قول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[٤] [سورة النحل: الآية ٦٨]. وقالوا: إذا جاز الوحيُ إلى النحل فالوَحيُ إلينا أولى بالجواز.

وزعموا أيضاً أنَّ فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل، وميكائيل، ومحمد.

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية في دينه رُفِعَ إلى الملكوت.

وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية.

(٣) والفرقة الثالثة منهم: العميرية أتباع عمير بن بيان العجلي[٥] قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لا يموتون، وقالوا: إنّا نموت، ولكن لا يزال خَلْفٌ منا في الأرض أئمة أنبياء، وعَبَدوا جعفراً، وسمّوه ربّاً.

(٤) والفرقة الرابعة منهم: المفضلية لانتسابهم إلى رجل كان يُقال له مفضل الصيرفي[٦] قالوا بإلٰهيَّةِ جعفر دون نبوّته، وتبرؤوا من أبي الخطّاب لبَراءة جعفر منه.

(٥) والفرقة الخامسة منهم: الخَطّابية المطلقة[٧]، ثبتت على موالاة أبي الخطاب في دعاويه

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٧٧/١، والملل والنحل: ١٨٠/١، والتبصير ص ٧٤، وخطط المقريزي: ٣٥٢/٢ بولاق، وقد وقع في هذه المراجع كلها إلا التبصير «بزيغ» بباء موحدة ثم زاي وآخره غين معجمة، ووقع في التبصير وحده «أتباع أبي ربيع» بزيادة لفظ «أبي» ثم الكلمة بعده براء مهملة ثم باء مكسورة وآخره عين مهملة، وأغلب الظن أنه سهو أو تحريف من النساخ.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤٥.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١١.

(٤) سورة النحل: الآية ٦٨.

(٥) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤، وقد سمّاها العمروية، وأنها تُنسب إلى عمرو بن بيان العجلي، ومقالات الإسلاميين: ٧٨/١، والملل والنحل: ١٨١/١.

(٦) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤، والمقالات: ٧٨/١، والملل والنحل: ١٨١/١.

(٧) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤.

كلها، وأنكرت إمامة مَنْ بعده.

قال عبد القاهر: إن الباطنية والمنصورية والجَنَاحية والخَطَّابية قد أكفروا أبا بكر وعمر وعثمان وأكثرَ الصحابة بإخراجهم علياً من الإمامة في عصرهم، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد عليّ في أعصار زعمائهم، فيقال لهم: إذا كان عليٌّ في وقته أوْلَى من سائر الصحابة، فهلا كان أولاده أولَى بها من زعمائهم في أعصارهم، وليس العجب من هؤلاء الضالين، وإنما العجب من عَلَويّة هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة.

الفصل الثامن من هذا الباب

في ذكر الغُرابية، والمُفَوضة، والذمّية، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الأمة.

١٢٩ـالغُرابية[١]: قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل (ﷺ) إلى عليّ، فغلط في طريقه فذهب إلى محمد، لأنه كان يشبهه، وقالوا: كان أشبَهَ به من الغُرَاب بالغُرَاب، والذُّباب بالذباب، وزعموا أنَّ علياً كان الرسولَ وأولاده بعده هم الرسل. وهذه الفرقة تقول لأتباعها العَنُوا صاحب الريش، يعنون جبريل (ﷺ).

وكُفْرُ هذه الفرقة أكْثَرُ من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله ﷺ: مَنْ يأتيك بالوحْيِ من الله تعالى؟ فقال: جبريل، فقالوا: إنّا لا نحب جبريل، لأنه ينزل بالعذاب، وقالوا: لو أتاك بالوحي ميكائيلُ الذي لا ينزل إلا بالرحمة لآمنّا بك، فاليهود ـ مع كفرهم بالنبي ﷺ، ومع عداوتهم لجبريل (ﷺ) ـ لا يلعنون جبريل، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة، والغُرَابية من الرافضة يلعنون جبريل (ﷺ) ومحمداً ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾[٢] [البقرة: ٩٨]، وفي هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة، ولا يجوز إدخال مَن سمّاهُم الله كافرين في جملة فِرَق المسلمين.

وأما المفوضة من الرافضة[٣]: فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً، ثم فوّضَ إليه خلق العالم وتدبيره، فهو الذي خلَقَ العالم دون الله تعالى، ثم فَوّض محمدٌ تدبير العالم إلى عليّ بن أبي طالب، فهو المدبّر الثاني.

وهذه الفرقة شرٌّ من المجوس الذين زعَمُوا الإلٰهَ خلق الشيطان، ثم إن الشيطان خلق الشرور، وشر من النصارى الذين سَمَّوْا عيسى (ﷺ) مدبراً ثانياً؛ فمن عَدَّ مفوضَةَ الرافضة من فِرَق الإسلام فهو بمنزلة من عَدَّ المجوس والنصارى من فِرَق الإسلام:

وأما الذّمّيّة منهم[٤]: فقوم زعموا أن علياً هو الله، وشتموا محمداً، وزعموا أن علياً بعثه لينبيء عنه فأدّعَى الأمر لنفسه.

وهذه خارجة عن فِرَق الإسلام لكفرها بنبوّة محمد ﷺ من الله تعالى.

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٩٨.
(٣) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٥.
(٤) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٥.

الفصل التاسع من هذا الباب

في ذكر الشريعة والنميرية من الرافضة

١٣٠ـالشريعيّة أتباعُ رجلٍ كان يُعرف بالشريعي[١]، وهو زَعَم أن الله تعالى حلَّ في خمسة أشخاص ـ وهم: النبي، وعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين ـ وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة، ولها أضداد خمسة، واختلفوا في أضدادها؛ فمنهم مَن زعم أنها محمودة لأنه لا يُعرَف فَضْلُ الأشخاص التي فيها الإله إلا بأضدادها، ومنهم مَن زَعَمَ أن الأضداد مذمومة، وحُكيَ عن الشريعي أنه ادَّعى يوماً أن الإله حلَّ فيه.

وكان بعده من أتباعه رجلٌ يُعرف[٢] بالنميري، حُكِيَ عنه أنه ادَّعَى في نفسه أن الله تعالى حلَّ فيه.

فهذه ثمانُ فِرَقٍ من الروافض الغُلاة خارجة عن جميع فِرق الإسلام لإثباتهم إلٰهاً غير الله.

ومن أعجب الأشياء أن الخَطّابية زعمت أن جعفراً الصادق قد أوْدَعَهُم جِلْداً فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب، وسَمُّوا ذلك الجلد: «جَفْراً» وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَن كان منهم، وقد ذكر ذلك هارون بن سَعْد العجلي[٣] في شعرِه، فقال:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّافِضينَ تَفَرَّقُوا ... وكُلُّهُمْ في جَعْفرٍ قال مُنْكَرا

فطائفةٌ قَالُوا: إلٰهٌ، ومِنْهُمُ ... طَوائفُ سَمَّتْه النبيَّ المُطهَّرا

ومِنْ عَجَبٍ لم أقضه جلد جعفر ... بَرِئْتُ إلى الرَّحمانِ مِمَّنْ تَجَفَّرا

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: مقالات الإسلاميين: ٨٢/١، والتبصير ص ٧٥، وانظر ص ٢٥٥ الآتية.

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٥، ومقالات الإسلاميين: ٨٤/١.

(٣) وقع في أصول هذا الكتاب «هارون بن سعيد العجلي» وهو خطأ صوابه «هارون بن سعد العجلي» كما أثبتناه موافقاً لما في التبصير ٧٥ وتهذيب التهذيب ٦/١١ ـ قال الحافظ «هارون بن سعد العجلي، ويقال: الجعفي الكوفي الأعور. رَوَى عن أبي حازم الأشجعي وأبي إسحاق السبيعي وأبي الضحى والأعمش وغيرهم، وعنه شعبة والثوري وشريك وقيس بن الربيع والحسن بن حسين وعبدالرحيم بن هارون الغساني وآخرون. قال أحمد: روى عنه الناس وهو صالح. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به، وقال: كان خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن حسن فلما هرب إبراهيم هرب إلى واسط فكتب عنه بها، وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: وذكره أيضاً في الضعفاء، فقال: كان غالياً في الرفض، لا تحل الرواية عنه بحال، وقال الدوري عن ابن معين: كان من غلاة الشيعة، وقال الساجي: كان يغلو في الرفض، وحكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعراً يدل على نزوعه عن الرفض» اهـ كلام الحافظ، ولعل الشعر الذي ذكر أن ابن قتيبة أنشده هو الشعر الذي رواه المؤلف هنا.

[فإن كانَ يَرضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرٌ فإنِّي إلَى رَبِّي أفَارِقُ جَعْفَرَا]
برئْتُ إلَى الرَّحمانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ بَصِيرٍ بِبَابِ الكُفْرِ في الدِّين أعْوَرَا
إذا كَفَّ أهْلُ الحقِّ عَنْ بِدْعَةٍ مَضَى عَلَيْها، وإنْ يَمْضُوا إلى الحقِّ قَصَّرَا
وَلَوْ قِيلَ إنَّ الفِيلَ ضَبٌّ لَصَدَّقُوا ولو قِيلَ زَنْجِيٌّ تَحَوَّلَ أحْمَرَا
وأخْلَفُ مِن بَوْلِ البَعِيرِ فإنّه إذا هُوَ للإقْبَالِ وُجِّهَ أدْبَرَا
فيا قُبْحَ أقْوامٍ رَمَوْهُ بِفِرْيَةٍ كما قالَ في عِيسَى الفِرَى مَنْ تَنَصَّرَا

الفصل العاشر من هذا الباب

في ذكر أصناف الحُلولية، وبيان خروجها عن فِرَق الإسلام

١٣١ـ الحلولية في الجملة عَشْرُ فِرَقٍ كلُّها كانت في دولة الإسلام، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع. وتفصيلُ فرقها في الأكثر يرجع إلى غُلاة الروافض. وذلك أن السَّبئيّة والبيانية والجناحية والخطّابية والنميرية[١] منهم بأجمعها حُلولية، وظهر بعدهم المُقَنَّعية بما وراء نهر جَيْحون، وظهر قوم بِمَرو يُقال لهم رزامية، وقوم يقال لهم بركوكية، وظهر بعدهم قوم من الحلولية يقال لهم حلمانية، وقوم يقال لهم حَلاَّجية يُنسبون إلى الحُسين بن منصور المعروف[٢] بالحلاَّج، وقوم يُقال لهم العذافرة يُنسبون إلى ابن أبي العذافر، وتبع هؤلاء الحلولية قومٌ من الخرمية شاركوهم في استباحة المحرَّمات وإسقاط المفروضات، ونحن نذكر نِحَلَهم على الاختصار.

أما السبئيّة[٣] فإنما دخلت في جملة الحلولية لقولها بأن علياً صار إلٰهاً بحلول روح الإلٰه فيه.

وكذلك البيانية زعمَتْ أن روح الإلٰه دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى عليّ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية، ثم صارت إلى ابنه هاشم، ثم حلّت بعده في بَيَان بن سمعان، وادعوا بذلك إلٰهية بيان بن سمعان.

---

(١) سبق قريباً ذكر هذه الفِرَق، ودللناك على مراجعها، وسيذكر المؤلف بعد هذا الإجمال وجه عدها في فِرق الحلولية، بعد أن قدم وجه اعتبارها من غلاة الشيعة.

(٢) هو أبو المغيث، الحسين بن منصور، الحلاج، الزاهد المشهور، أصله من البيضاء إحدى بلاد فارس، ونشأ بواسط والعراق، وصحب أبا القاسم الجنيد، والناس في أمره مختلفون، فمنهم من يبالغ في تعظيمه، ومنهم من يكفّره، وقد كتب عنه أبو حامد الغزالي في مشكاة الأنوار فصلاً طويلاً اعتذر فيه عن الألفاظ التي ينبو عنها السمع وكانت تصدر عنه، وأوّلها، وحملها على محامل حسنة، وفي سنة ٣٠٩ أمر المقتدر العباسي بضربه ألف سوط، فإن مات منها وإلا ضُربت عنقه، فأخرجوه عند باب الطاق، واجتمع خلق كثير من العامة، وضربه الجلاد ألف سوط، ثم قطع أطرافه الأربعة، ثم جز رأسه، وأحرق جثته فلما صارت رماداً ألقاه في دجلة ونصب الرأس ببغداد على الجسر، وقد ذكره أبو المعالي عبدالملك بن محمد الجويني المعروف بإمام الحرمين في كتابه «الشامل» وذكر أنه كان يعمل على قلب الدولة وإفساد المملكة (وفيات الأعيان: الترجمة رقم ١٨١ بتحقيقنا) ثم انظر (العبر: ١٣٨/٢ـ ١٤٤، والطبقات الكبرى للشيخ الشعراني: ١٢٦/١) وانظر ص ٢٦٠ الآتية.

(٣) تقدم ذكر هذه الفرقة وبيان مقالتها وذلك ف بفرق الغلاة من الشيعة وفي فِرَق المشبهة من أصناف شتى (ص ٢٢٥) ثم في فصل خاص من فصول الباب الرابع ليبيّن خروجها عن ملة الإسلام (ص ٢٣٣).

وكذلك الجناحية منهم حُلولية لدعواها، أن روح الإله دارت في عليّ وأولاده، ثم صارت إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، فكفرت بدعواها حلولَ روح الإله في زعيمها، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار.

والخطابية كلها حلولية، لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، وبعده في أبي الخطاب الأسدي، فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة، ومن جهة دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحِبّاؤه، ومَن ادّعى منهم في نفسه أنه من أبناء الله فهو أكْفَرُ من سائر الخطابية.

والشريعيّة والنميريّة[١] منهم حُلولية، لدعواها أن روح الإله حلَّتْ في خمسة أشخاص: النبي، وعليّ، وفاطمة، والحسن والحسين؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة.

وأما الرَّزَاميّة[٢]: فقوم بِمروَ أفرطوا[٣] في مُوالاة أبي مُسلم صاحب دولة بني[٤] العباس، وساقوا الإمامة من أبي هاشم[٥] إليه، ثم ساقوها من محمد بن عليّ إلى أخيه عبدالله بن علي السفاح، ثم زَعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت إلى أبي مسلم، وأقَرّوا ـ مع ذلك ـ بقتل أبي مسلم وموته، إلا فرقة منهم يُقال لهم أبو مسلمية»[٦] أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط، وزعموا أنه صار إلٰهاً بحلول روح الإله فيه، وزعموا أن أبا مسلم خيرٌ من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة. وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حيٌّ لم يمت، وهم على انتظاره، وهؤلاء بِمَرْوَ وَهَراة يُعرفون بالبركوكية. فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا: كان شيطاناً تصوَّر للناس في

---

(١) تقدم ذكر هاتين الفرقتين قريباً (ص ٢٥٢ وما بعدها).

(٢) أنظر في شأن هذه الفرقة (الرزامية): مقالات الإسلاميين: ٩٤/١، وللملل والنحل: ١٥٣/١، والتبصير ص ٧٦.

(٣) لم يزد الأشعري في تسمية صاحب هذه الفرقة عن قوله «أصحاب رجل يُقال له رزام» وقال الشهرستاني «أتباع رزام بن رزم» وسكت الإسفرائيني عن تسميته بتة كما سكت المؤلف.

(٤) أبو مسلم: هو عبدالرحمٰن بن مسلم، وقيل: عثمان، الخراساني، القائم بالدعوة إلى العباسيين، ويقال: هو إبراهيم بن يسار بن سدوس، من ولد بزرجمر ابن البختكان، الفارسي، يقال: إن إبراهيم الإمام قال له: غيّر اسمك فما يتم لنا هذا الأمر حتى تغيّر اسمك، فسمّى نفسه عبدالرحمٰن، وقد بذل الجهد في إقامة دولة بني العباس، فلما توطدت أركانها وأقيمت دعائمها قتله أبو جعفر المنصور في شعبان من سنة ١٣٧، ويقال: سنة ١٣٦، ويقال: من سنة ١٤٠ (الترجمة رقم ٣٤٥ من وفيات الأعيان لابن خلكان).

(٥) في هذه العبارة نقص أحدث فيها اضطراباً، وقد وقعت على وجه الصواب في التبصير، والملل والنحل، وهي هكذا «وقالوا: إن الإمامة انتقلت من أبي هاشم عبدالله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن عبدالله بن العباس بوصية من أبي هاشم، ثم انتقلت من محمد إلى ابنه إبراهيم ثم من إبراهيم إلى عبدالله الذي كان يدعى أبا العباس السفاح، ومنه إلى أبي مسلم» هـ من التبصير، وقال الشهرستاني فزاد في الانتقال خطوة «ساقوا الإمامة من عليّ إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه أبي هاشم ثم منه إلى عليّ بن عبدالله بن العباس بالوصية، ثم إلى محمد بن عليّ، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام، وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا إليه وقال بإمامته» اهـ.

(٦) أنظر في شأن هذه الفرقة مقالات الإسلاميين: ٩٤/١ وقد جعل هاتين الفرقتين الرزامية والأبو مسلمة فرعين لفرقة سمّاها الراوندية، وقد سمّى الرازي متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندي (انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ٦٣).

صورة أبي مسلم.

وأما المُقَنَّعية: فهم المُبَيِّضَة[1] بما وراء نهر جَيْحُون، وكان زعيمهم المعروف بالمُقَنَّع رجلاً أعْوَرَ قصّاراً بِمَرْو، من أهل قرية يُقال لها «كازه كيمن دات» وكان قد عَرَف شيئاً من الهندسة والحِيَل والنيربحات، وكان على دين الرِّزامية بمَرْوَ، ثم ادّعى لنفسه الإلٰهيّة، واحتجب عن الناس ببرقع من حَرير[2]، واغترّ به أهلُ جبل ابلاق وقوم من الصغد، ودامت فِتْنَته على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة، وعاونَه كَفَرة الأتراك الخلجية على المسلمين للغارة عليهم، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهديّ بن المنصور، وكان المقنّع قد أباح لأتباعه المحرّمات وحرّم عليهم القول بالتحريم، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات، وزعم لأتباعه أنه هو الإلٰه، وأنه كان قد تصوّر مرة في صورة آدم، ثم تصور في وقت آخر بصورة نوح، وفي وقت آخر بصورة إبراهيم، ثم تردّد في صور الأنبياء إلى محمد، ثم تصور بعده في صورة عليّ، وانتقل بعد ذلك في صُوَر أولاده، ثم تصوَّر بصورة هشام بن حكيم[3] وكان اسمه هشام بن حكيم[3]، وقال: إني إنما أتَنَقّلُ في الصُوَر لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها، ومَن رآني احتَرَقَ بنوري، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يُقال له سيام، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجرّة، ودونها خندق كبير، وكان معه أهل الصغد والأتراك الخليجية، وجهّز المهديُّ إليهم صاحب جيشه مُعاذ بن مسلم في سبعين ألفاً من المقاتلة، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشي. ثم أفرد سعيداً بالقتال وبتدبير الحرب، فقاتله سنين، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائتي سُلَّم ليضعها على عرض خندق المقنع ليعْبُرَ عليها رجاله، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشاها رَمْلاً وكبس بها خندق المقنع، وقاتل جند المقنع من وراء خندقِهِ، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً، وقُتل الباقون منهم، وأحرَق المقنع نفسه في تنور في حصنه قد أذابَ فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه، وافْتَتَنَ

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: الملل والنحل: ١/١٥٤، والتبصير ص ٧٦، ويقول الذهبي في حوادث سنة ١٦١ (العبر: ١/٢٣٥) «فيها كان ظهور عطاء المقنع الساحر الملعون الذي ادعى الربوبية بناحية مرو، واستغوى خلائق لا يحصون، وأرى الناس قمراً ثانياً في السماء، كان يرى إلى مسيرة شهرين» اهـ. ويقول في حوادث سنة ١٦٣ (العبر: ١/٢٤٠) «فيها قتل المهدي جماعة من الزنادقة، وصرف همته إلى تتبعهم، وأتى بكتب من كتبهم فقطّعت بحضرته بحلب. وفيها بالغ سعيد الجرشي في حصار عطاء المقنع، فلما أحسّ الملعون بالغلبة استعمل سمّاً، وسقى نساءه فأهلكهم الله، ودخل المسلمون الحصن فقطعوا رأسه ووجهوا به إلى المهدي، فوافاه بحلب، وكان قد اتخذ وجهاً من ذهب، واستغوى الناس بالسحر، وأطلع لهم قمراً يرى من مسيرة شهرين» وانظر مع ذلك الترجمة رقم ٣٩٣ من وفيات الأعيان لابن خلكان.

(٢) قد سمعت في عبارة الذهبي أنه كان قد اتخذ وجهاً من ذهب.

(٣) هكذا وقع هذا الاسم هنا، ووقع في التبصير «هشام بن الحكم» وكلاهما يقول: إنه يعني نفسه، وقد علمت أن اسمه عطاء. وقد سمّاه ابن خلكان «عطاء بن حكيم» وعلى هذا يكون صواب الاسم هنا «عطاء بن حكيم».

به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً. وزعموا أنه صعد إلى السماء، وأتباعه اليوم في جبال إيلاق أكره أهلها، ولهم في كل قرية من قُرَاهم مسجد لا يُصَلُّون فيه، ولكن يكترون مؤذناً يؤذن فيه. وهم يستحلون الميتة والخنزير، وكل واحد منهم يستمتع بأمرأة غيره، وإن ظفروا بمسلم لم يَرَه المؤذن الذي في مسجدهم قتلوه وأخفوه، غير أنهم مقهورون بعامة المسلمين في ناحيتهم، والحمد لله على ذلك.

وأما الحلمانية من الحلولية[1]: فهم المنسوبون إلى أبي حلمان الدمشقي، وكان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق، فنُسب لذلك إليها، وكان كفره من وجهين:

أحدهما: أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهِمون أن الإله قد حلّ فيها.

والوجه الثاني من كفره: قوله بالإباحة، ودعواه أن مَن عرف الإله على الوصف الذي يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم، واستباح كل ما يَسْتَلِذُّهُ ويشتهيه.

قال عبد القاهر: رأيت بعضَ هؤلاء الحلمانية يستدلّ على جواز حلول الإلهِ في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[2] [الحجر: ٢٩]، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلّ في آدم، وإنما حلّه لأنه خلقه في أحسن تقويم، ولهذا قال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[3] [التين: الآية ٤]، فقلت له: أخبرني عن الآية التي استدللت بها في أمر الله الملائكةَ بالسجود لآدم (عليه السلام)، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم: هل أريد بهما جميعُ الناس على العموم أم أُريد بهما إنسان بعينه؟ فقال: ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به؟ فقلت: إن قلت إن المراد بهما كلُّ الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسانٍ وإن كان قبيحَ الصورة لدعواك أن الإله حلّ في جميع الناس. وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم (عليه السلام) دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة، ولم تسجد للفرس الرائع، والشجرة المثمرة، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم؟ وربما كان لَهبُ النار في صورة رائعة، فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدي النار، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صُوَر هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصُوَر.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٧.
(٢) سورة الحجر: الآية ٢٩.
(٣) سورة التين: الآية ٤.

وقلت له أيضاً: إن الصور الحسنة في العالم كثيرة، وليس بعضُها بحلول الإله فيه أولى من بعض، وإن زعمت أن الإله حالٌ في جميع الصوَر الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم، أو على طريق كون الجسم في مكانه؟ ويستحيل حلول عرض واحد في محال كثيرة، ويستحيل كونُ شيء واحد في أمكنة كثيرة، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدّي إليه.

وأما الحَلاّجية. فمنسوبون إلى أبي المُغيث الحسين بن منصور[1] المعروف بالحَلاّج. وكان من أرض فارس من مدينة يُقال لها البَيْضاء، وكان في بَدْء أمره مشغولاً بكلام الصوفية، وكانت عباراتُه حينئذٍ من الجنس الذي تسميه الصوفية الشَّطْح، وهو الذي يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود، والآخر قبيح مذموم، وكان يَدّعي أنواع العلوم، على الخصوص والعموم، وافتتن به قومٌ من أهل بغداد وقوم من أهل طالَقان خراسان.

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية، فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره، وعلى أنه كان على مذهب الحُلولية، وَقَبِلَه قوم من متكلمي السالمية بالبصرة، ونَسَبُوه إلى حقائق معاني الصوفية. وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري[2] رحمه الله نَسَبه إلى مَعاطاة الحِيَل والمخاريق، وذكر في كتابه الذي أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوّة على أصولهم مخاريق الحلاّج ووجوه حيله.

واختلف الفقهاء أيضاً في شأن الحلاّج، فتوقّفَ فيه أبو العباس بن سُرَيْج[3] لما استفتي في دمه، وأفتى أبو بكر محمد بن دواد بجواز قتله[4].

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرىء منه عمرو بن عثمان المكي[5] وأبو يعقوبَ

---

(١) قد تقدمت قريباً ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الحلاج (ص ٢٥٤).

(٢) تقدمت ترجمة الإمام أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ص ١٣٣).

(٣) هو القاضي أبو العباس أحمد بن سريج البغدادي، شيخ الشافعية في وقته، وصاحب التصانيف، وكان يُلقَّب «الباز الأشهب» ولي قضاء شيراز، وتوفي في جمادى الأولى من سنة ٣٠٦ وإذا تذكرت أن مقتل الحلاج كان في سنة ٣٠٩ علمت أن ذكر ابن سريج في الذين أفتوا في شأنه لا يستقيم، والصواب أن الذين كانت لهم ضلع في قتل الحلاج: شيخ الصوفية أبو بكر الشبلي المتوفى في سنة ٣٣٤، والوزير علي بن عيسى الذي كان في وزارته كابن هبيرة علماً وديناً وعدلاً، ويقال: كان في الوزارة كعمر بن عبد العزيز في الخلفاء، وتوفي سنة ٣٣٤، وربما كان كلام ابن سريج عن الحلاج حين قبض عليه أول مرة في سنة ٣٠١ ولم يتصل بحادث قتله.

(٤) من العجب أن المؤلف هنا والإسفراييني في التبصير والذهبي في العبر: ١٣٩/١) يذكرون أن أبا بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري قد أفتى بقتل الحلاج مع أن وفاة أبي بكر بن داود في سنة ٢٩٧ أي قبل مقتل الحلاج بإثني عشر عاماً، وأبو بكر هو محمد بن داود بن علي، الفقيه الظاهري، أحد أذكياء زمانه وصاحب كتاب الزهرة، تصدر للاشتغال والفتوى ببغداد بعد أبيه، وكان يناظر أبا العباس بن سريج، وله شعر رائق، مات في سنة ٢٩٧ عن نيف وأربعين سنة.

(٥) هو أبو عبدالله عمرو بن عثمان، المكي، شيخ الصوفية، وصاحب التصانيف في الطريق، صحب الخراز والجنيد، وروى عن يونس بن عبد الأعلى وجماعة، وتوفي في سنة ٢٩٧ (العبر: ١٠٧/١) ومنه يتبيّن أن كراهيته وتبرؤه من الحلاج لم يكن له صلة بمقتله، بل كان ذلك قديماً قبل أن يؤخذ بفتيا العلماء المتصلة بمقتله.

طَع[1] وجماعة منهم. وقال عمرو بن عثمان: كنت أماشيه يوماً فقرأت شيئاً من القرآن، فقال: يمكنني أن أقول مثل هذا. وروى أن الحلاَّج مرّ يوماً على الجنيد، فقال له: أنا الحقُّ، فقال الجنيد: أنت بالحق أية خشبة تفسد. فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صُلب بعد ذلك. وقبله جماعة من الصوفية منهم: أبو العباس بن عَطاء ببغداد[2]، وأبو عبدالله بن خفيف[3] بفارس، وأبو القاسم النصْرآبادي[4] بنيسابور، وفارس الدينوري[5] بناحيته.

وللذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكَوْا عليه أنه قال: مَن هذَّب نفسه في الطاعة، وصَبَر على اللّذات والشهوات ارْتَقى إلى مقام المقربين، ثم لا يزال يصفو ويرتقي في درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية، فإذا لم يَبْقَ فيه من البشرية حظّ حلّ فيه روحُ الإلهِ الذي حلَّ في عيسى ابن مريم، ولم يُرِدْ حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد، وكان جميعُ فعله فعل الله تعالى.

وزعموا أن الحلاَّج ادعى لنفسه هذه الرتبة.

وذكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عُنْوانها: «من الْهُو [الذي] هو رب الأرباب المتصور في كل صورة، إلى عبده فلان». فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها: «يا ذاتَ الذاتِ، ومنتهى غاية الشهوات، نشهد أنك المتصورُ في كل زمان بصورة، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا عَلاَّم الغيوب».

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعةً من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة ـ وهو جعفر المقتدر بالله ـ مَعَرَّةَ فتنته، فحبسه، واستفتى الفقهاء في دمه، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود بإباحة دمه، فقدم إلى حامد بن العباس بِضَرْبه ألفَ سوط، وبقطع يديه ورجليه وصَلبه بعد ذلك عند جسر بغداد، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة ثم أنزل من جِذعِه الذي صُلِبَ عليه بعد ثلاث وأُحرق وطرح رماده في الدجلة.

---

(1) هو أبو يعقوب: إسحاق بن محمد، شيخ الصوفية، صحب الجنيد وغيره وجاور مدة، وكان من كبار العارفين، توفي في سنة ٣٣٠ (العبر: ١/٢٢١).

(2) هو أبو العباس: أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء، الأزدي، الزاهد، أحد مشايخ الصوفية القانتين، الموصوفين بالاجتهاد في العبادة، قيل: كان ينام في اليوم والليلة ساعتين، ويختم القرآن كل يوم، وقد توفي في ذي القعدة من سنة ٣٠٩ بالعراق (العبر: ١/١٤٤).

(3) هو أبو عبدالله محمد بن خفيف، الشيرازي، الزاهد، شيخ إقليم فارس، وصاحب الأحوال والمقامات، مع التمسك بالكتاب والسُّنَّة، توفي في ثالث رمضان سنة ٣٧١ عن خمس وتسعين سنة.

(4) هو أبو القاسم: إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمويه، النيسابوري، النصرابادي، الزاهد، الواعظ، شيخ الصوفية وشيخ المحدثين أيضاً، مات في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ٣٦٧.

(5) هو فارس بن عيسى، الصوفي، من أصحاب الجنيد، توفي في حدود سنة ٣٤٠.

وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حَيٌّ لم يُقتل، وإنما قُتل من أُلقِيَ عليه شبهه، وللذين تولوه من الصوفية زعموا أنه كُشِفَ له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه، لتبقى حاله على التلبيس.

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهِرُها تلبيس، وباطنها تقديس، واستدلّوا على تقديس باطن الحلاّج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه: حَسْبُ الواحد إفراد الواحد، وبأنه سئل يوماً عن ذنبه فأنشأ يقول:

ثلاثة أحْرُفٍ لا عجم فيها ومعجومان، وانقطع الكلام

وأشار بذلك إلى التوحيد.

أما العذافرة[1]: فقومٌ ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد في أيام الراضي ابن المقتدر[2] في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وكان معروفاً بابن أبي العذافر[3]. واسمه محمد بن علي الشَّلْمَغَاني، وادّعى حلولَ روح الإله فيه، وسمّى نفسه روح القدس، ووضع لأتباعه كتاباً سماه «الحاسة السادسة» وصرّح فيه برفع الشريعة، وأباح اللّواط، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول، وأباح أتباعه له حرمهم طمعاً في إيلاجه نوره فيهن، وظفر الراضي بالله به وبجماعة من أتباعه منهم الحسينُ بن القاسم بن عبيدالله بن سليمان بن وَهْب[4] وأبو عمران إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المُنَجِّم[5] ووجد كتبهما إليه يخاطبانه فيها بالرب والمولى، ويصفانه بالقدرة على ما يشاء،

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٧٩.

(٢) هو أبو إسحاق: أحمد ـ ويقال محمد ـ بن المقتدر بالله جعفر، وُلد في سنة ٢٩٧، وأمه جارية رومية اسمها ظلوم، وكان سمحاً كريماً، محباً للعلماء والأدباء، إلا أنه كان مقهوراً مع امرائه، ومات في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٩ وله إحدى وثلاثون سنة ونصف سنة.

(٣) في التبصير «وهو أبو العذافر».

(٤) قال الحافظ الذهبي (العبر: ٢/١٩٠) «وفي سنة ٣٢٢ اشتهر محمد بن علي الشلمغاني ببغداد، وشاع أنه يدّعي الإلاهية، وأنه يُحيي الموتى، وكثُر أتباعه، فأحضره الوزير ابن مقلة عند الراضي بالله، فسمع كلامه، وقال: إن لم تنزل العقوبة بعد ثلاثة أيام ـ وأكثره تسعة أيام ـ وإلا فدمي حلال. وكان هذا الشقي قد أظهر الرفض، ثم قال بالتناسخ والحلول، ومخرق على الجهال، وأظهر شأنه الحسين بن روح زعيم الرافضة، فلما طلب هرب إلى الموصل، وغاب سنين ثم عاد ودعا إلى الإلاهية، وتبعه ـ فيما قيل ـ الحسين وزير المقتدر بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله بن وهب، وابنا بسطام، وإبراهيم بن أبي عون، فلما قبض عليه ابن مقلة كبس بيته فوجد فيه رقاعاً وكتباً مما قيل عنه، ويخاطبونه في هذه الرقاع بما لا يُخاطب به البشر، فأحضر وأصر على الإنكار، فصفعه ابن عبدوس. وأما ابن أبي عون فقال: إلهي وسيدي ورازقي، فقال الراضي لابن الشلمغاني: أنت زعمت أنك لا تدّعي الربوبية فما هذا؟ فقال: وما على من قول ابن أبي عون؟ ثم أحضروا غير مرة. وجرت لهم فصول، وأحضرت الفقهاء والقضاة، ثم أفتى الأئمة بإباحة دمه. فأحرق في ذي القعدة. وضربت رقبة ابن أبي عون. ثم أحرق. وهو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية. وكان من رؤساء الكتّاب ـ أعني ابن أبي عون ـ وشلمغان: من أعمال واسط ـ وقتل الحسين بن القاسم الوزير، وكان في نفس الراضي منه» اهـ. وشلمغان: بفتح الشين وسكون اللام وفتح الميم والغين المعجمة، وبعد الألف نون. والشلمغاني هذا هو المعروف بابن أبي العذافر كما قال المؤلف. وكما قال ابن الأثير في الكامل ٦/ ٢٤١ وبسط القول فيه.

(٥) إبراهيم هذا هو ابن أبي عون الذي تحدث عنه الذهبي في العبارة السابقة. وانتهت حياته بالقتل والإحراق مع الشلمغاني.

وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيج، وأبو الفَرَج المالكي، وجماعة من الأئمة، فاعترفوا بذلك، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيدالله بالبَراءة من ابن أبي العذافر بأن يَصْفَعَهُ، ففعل ذلك، وأظهر التوبة، وأفْتى ابنُ سُرَيج[1] بجواز قَبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله. وأفْتى المالكيون بردّ توبة الزنديق بعد العثور عليه، فأمر الراضي بحبسه إلى أن ينظر في أمره، وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَون، فقال له ابن أبي العذافر: أمْهِلني ثلاثة أيام لتنزل فيها براءتي من السماء ونقمة على أعدائي، وأشار الفقهاء على الراضي بتعجيل قَتْلهما، فصلّبهما ثم أحرقهما بعد ذلك، وطرح رمادهما في الدِّجْلة.

---

(١) قد قدمنا ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (ص ٢٦١) وذكرنا أنه توفي في سنة ٣٠٦ واستظهرنا أنه لم يكن فيمن أفتوا في شأن الحلاج الذي كانت واقعة قتله في سنة ٣٠٩ بعد وفاة ابن سريج. وبالأولى لا يكون ممن صدرت عنه الفتوى، شأن الشلمغاني الذي قبض عليه بعد وفاة ابن سريج بستة عشر عاماً إلا أن يكون قد بلغه حاله في حياته فقال رأيه فيه، فأما عند القبض عليه فلا.

الفصل الحادي عشر من فصول هذا الباب

١٣٢ـ في ذكر أصحاب الإباحة من الخُرَّميّة[١]، وبيان خروجهم عن جملة فِرَق الإسلام.

فهؤلاء صنفان[١]: صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمَزْدَكية الذين استباحوا المحرَّمات وزعموا أن الناس شُرَكاء في الأموال والنساء، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان في زمانه.

والصنف الثاني[٢]: الخرمدينية، ظهروا في دولة الإسلام، وهم فريقان: بابَكِيَّة ومازِيَارِيَّة، وكلتاهما معروفة بالمُحَمِّرة.

فالبابَكية منهم: أتباع بابَك الخُرّمي[٢] الذي ظهر في جبل البذين بناحية أذربيجان، وكثر بها أتباعه، واستباحوا المحرَّمات، وقتلوا الكثير من المسلمين، وجهَّز إليه خُلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة من أفشين الحاجب[٣].

---

(١) تحدث المسعودي في مروج الذهب (٣/٣٠٥) عن الخرمية وفروعها، وانظر ـ مع ذلك ـ التبصير ص ٧٩، وانظر عن المزدكية: التبصير ٧٩، والملل والنحل: ١/٢٤٩، والفصل لابن حزم: ١/٣٤، ٣٧.

(٢) بابك: رجل فارسي مجوسي الأصل، دخل في الإسلام، وتسمّى الحسن ـ ويقع في بعض الأصول الحسين ـ وكان قوي النفس، شديد البطش، صعب المراس، وحدثته نفسه الخبيثة بأن يسترجع ملك فارس ودينها، فاستعصم بالجبل المعروف بالبذين من أصل الران، وفي سنة ٢٠١ ف يعهد المأمون العباسي أظهر أمره وأعلن العصيان، وفي سنة ٢١٢ جهز له المأمون جيشاً بقيادة محمد بن حميد الطوسي، والتقى الجيشان في سنة ٢١٤ فهزم بابك جيش الخليفة، وقُتل محمد بن حميد الطوسي. وفي سنة ٢٢٠ جهز المعتصم جيشاً بقيادة الأفشين، فالتقى الجيشن فهزم الأفشين جيش بابك، وقُتل من الخرمية أتباع بابك نحو الألف، ثم هرب بابك إلى موقان. ثم التقيا مرة أخرى في سنة ٢٢٢ فهزمهم الأفشين هزيمة منكرة، ونجا بابك، فلم يزل الأفشين يتحيل له حتى أسره في جبال أرمينية، ثم أخذه إلى المعتصم، وفي سنة ٢٢٣ أمر المعتصم بقطع أطرافه وصلبه (العبر: ١/في مواضع شتى انظرها في الفهرس، ومروج الذهب: ٤/٥٥ بتحقيقنا).

(٣) الأفشين: أصله فارسي من أبناء الأمراء، وكان اسمه خيذر بن كاوس، فنعشه المعتصم واصطفاه لحسن خدمته وطاعته حتى صار بحيث وُكِل إليه مقاتلة بابك، فكان منه ما ذكرنا في الحديث عن بابك، والمؤرخون يختلفون في أمره، فيذكر بعضهم أنه كان قد انقلب على المعتصم وعلى دولة الإسلام فأخذ يدبر المؤمرات ويدعو سراً للانتفاض على الخلافة، ويذكرون أن المازيار الذي يأتي ذكره (ص ٢٦٩) أقرّ عليه أنه هو الذي بعثه على الخروج والعصيان، ومنهم مَن يذكر أن القاضي أحمد بن أبي دواد هو الذي كاد له عند المعتصم وما زال به حتى أخذه وصلبه وأحرقه، ويقول التبريزي في شرح ديوان أبي تمام «لم يكن الأفشين كافراً ولا منافقاً، وإنما كان رجلاً من الفرس فنعشه المعتصم، وقد مدحه أبو تمام بقصائد، غير أن الحساد أفسدوا ما كان بينهما، فذكروا للمعتصم أنه منطوٍ على خلافك، وصوره عنده بصورة المعادي له، وقالوا للأفشين: إن أمير المؤمنين قد عزم على القبض عليك، فقبضوه بذلك حتى انقبض هو وتشمر حذراً من قبضه عليه، فتحقق المعتصم بانقباضه ما كان أخبر به عنه، فأخذه وصلبه وأحرقه» اهـ. والعجيب أن أبا تمام الذي مدحه بقصائد عدة، وكان يحطب في حبله، يعود فيتخفض عليه ويقول في قصيدة:

ما كان ــ لولا غدرة خيذر ــ ليكون في الإسلام عام فجار

ما زال سر الكفر بين ضلوعه حتى اصطفى سر الزناد الواري

ومحمد بن يوسف الثَّغْري[1]، وأبي دُلَفَ العِجْلي[2]، وأقرانهم، وبقيت العساكر في وجهه مقدار عشرين سنة، إلى أن أخذ بابَك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصُلِبا بسُرَّ مَنْ رأى في أيام المعتصم، واتُّهم أَفْشين الحاجب بمُمالَقَة بابَك في حربه، وقُتل لأجل ذلك.

وأما المازِيَّارية منهم فهم أتباعُ مَازِيّار[3] الذي أظهَرَ دين المحمرة بجرجان.

وللبابكية في جبلهم ليلةُ عيدٍ لهم يجتمعون فيها على الخمر والزَّمْر وتختلط فيها رجالهم ونساؤهم، فإذا أُطفِئَتْ سُرُجُهم ونيرانهم افتض فيها الرجال النساء على تقدير مَن عَزَّ بَزّ.

والبابكية ينسبون أصْلَ دينهم إلى أميرٍ كان لهم في الجاهلية اسمه شروين، ويزعمون أن أباه كان من الزنج، وأمه بعض بنات ملوك الفرس، ويزعمون أن شروين كان أفضَلَ من محمد ومن سائر الأنبياء، وقد بَنَوْا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤذِّنُ فيها المسلمون، وهم يعلِّمون أولادهم القرآن، لكنهم لا يصلون في السر، ولا يصومون في شهر رمضان، ولا يَرَوْن جهاد

ثم يقول بعد أبيات يحرّض المعتصم على استئصال آل الأفشين:

يا قابضاً يد آل كاوس عادلاً | أتبع يميناً منهم بيسار
ألحق جبيناً دامياً رملته | بقفا، وصدراً خائناً بصدار

(وانظر العبر: ١/في المواضع التي تشير إليها الفهرس، ومروج الذهب: ٦١/٤، وشرح ديوان أبي تمام: ١٩٨/٢ طبع دار المعارف).

(١) محمد بن يوسف: من أمراء الدولة وقوادها في عهد المعتصم، ولتمام فيه مدائح كثيرة، وقد ذكر الذهبي في العبر (٢/ ٣٧٨) أن المعتصم إنما بعث محمد بن يوسف ليبني الحصون التي خرّبها بابك، ولكن في شعر أبي تمام ما يدل على أن محمد بن يوسف قد حارب، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها محمد بن يوسف:

لقد كف سيف الصامتي محمد | تباريح ثأر الصامتي محمد
رمى الله منه بابكاً وولاته | بقاصمة الأصلاب في كل مشهد

محمد الأول في البيت هو محمد بن يوسف، ومحمد الثاني هو محمد بن حميد الذي قتله بابك على ما قدمناه في الحديث عن بابك (٢٦٧) وهما من بني الصامت.

(٢) أبو دلف: هو القاسم بن عيسى العجلي، كان سيد أهله، ورئيس عشيرته من عجل وغيرها من بني ربيعة، وكان شجاعاً بطلاً، وكان ـ مع ذلك ـ شاعراً مجيداً، مدحه كثير من الشعراء، ومات في سنة ٢٢٦ في أيام المعتصم، وكان قد ولي له إمرة دمشق (مروج الذهب ٦٢/٤، والعبر: ٣٩٤/٢).

(٣) مازيار: أصله فارسي، واسمه الأصلي مازيار بن قارن بن بنذار، ودخل في الإسلام وسُمّي محمداً، وكان صاحب جبال طبرستان، واصطنعه المأمون، وفي سنة ٢٢٤ في عهد المعتصم أعلن العصيان بطبرستان وخلع المعتصم، فكتب المعتصم إلى عبدالله بن طاهر بن الحسين يأمره بحربه، فسيَّر إليه عمه الحسن بن الحسين فكانت له معه حروب كثيرة، وما زال حتى أسره وحمله إلى سامرا، فأقرّ على الأفشين أنه حرّضه على الخروج والعصيان (انظر ص ٢٦٧) وزعم أنهما هو والأفشين كانا اجتمعا على مذهب من مذاهب الثنوية والمجوس، فضرب المازيار بالسوط حتى مات بعد أن شهر وصلب إلى جانب بابك، وفيه يقول أبو تمام:

ولقد شفى الأحشاء من برحائها | أن صار بابك جار ما زيار
ثانية في كبد السماء ولم يكن | لاثنين ثانٍ إذ هما في الغار

(العبر: ٣٨٩/١، ومروج الذهب: ٩١/٤، وشرح ديوان أبي تمام: ٢٠٧/٢).

الكفَرة.

وكانت فتنة مَازِيْار قد عَظُمَتْ في ناحيته، إلى أن أخذ في أيام المعتصم أيضاً، وصُلِبَ بِسُرَّ مَنْ رَأى بحذاء بابَك الخُرّمي.

وأتباع مازِيَّار اليوم في جبلهم أكرَةَ مَن يليهم من سواد جرجان، يُظهرون الإسلام ويضمرون خلافه، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان.

الفصل الثاني عشر من فصول هذا الباب

١٣٣ـ في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء، وبيان خروجهم عن فِرَق الإسلام.

القائلون بالتناسخ أصناف:

صنف من الفلاسفة، وصنف من السمنية، وهذا الصنفان كانا قبل دولة الإسلام.

وصنفان آخران ظَهَرا في دولة الإسلام، أحدهما: من جملة القَدَرية، والآخر: من جملة الرافضة الغالية.

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقِدَم العالم، وقالوا ـ أيضاً ـ بإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المَعاد والبَعْث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصُّوَر المختلفة، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْب، وروح الكلب إلى إنسان، وقد حكى فلوطرخس[1] مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة. وزعموا أنَّ مَنْ أذْنَبَ في قالَبٍ نالَهُ العقاب على ذلك الذنب في قالبٍ آخَرَ. وكذلك القول في الثواب عندهم. ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُعْلم بالحواس، مع قولهم: إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس.

وقد ذهبت المانَويَّةُ أيضاً إلى التناسخ، وذلك أن ماني[2] قال في بعض كتبه: إن الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان: أرواح الصدِّيقين، وأرواح أهل الضلالة. فأرواح الصدِّيقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحوقَ بالنور الأعلى رُدَّت

---

(١) ذكر القفطي في أخبار الحكماة (مختصر الزوزني ص ٢٥٧ طبع ليزج سنة ١٩٠٣) إثنين من الحكماء باسم فلوطرخس، أحدهما قال عنه «كان فيلسوفاً مذكوراً في عصره، يعلم جزءاً متوفراً من هذا الشأن، وله تصانيف مذكورة بين فرق الحكماء، منها كتاب «الأراء الطبيعية» يحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية خمس مقالات، كتاب «الغضب»، كتاب فيما دلّ عليه مداراة العدو والانتفاع به، كتاب الرياضة نقله قسطا، كتاب ف بالنفس مقالة». وقال عن الثاني «فلوطرخس: آخر غير الأول، كان فيلسوفاً في وقته، مصنفاً متقناً، صنف كتاب الأنهار وخواصها وما فيها من العجائب والجبال وغير ذلك» هـ، والظاهر أن المراد في كلام المؤلف هو أول هذين الفيلسوفين.

(٢) ماني: هو ماني بن ماش، ثنوي، تُنسب إليه طائفة المانوية، كان في الأصل مجوسيّاً فأحدث ديناً ودعا إليه، وزعم أن صانع العالم إثنان: أحدهما فاعل الخير وهو نور، وثانيهما فاعل الشر وهو ظلمة، وهما قديمان: لم يزالا، ولن يزالا، وهما مختلفان في النفس والصورة متضادان في الفعل والتدبير. وقد ظهر في أيام سابور بن أردشير، وتبعه خلق عظيم من المجوس، وادعوا له النبوة، وما زال إلى أن قُتل في زمان سابور بن بهرام (سرح العيون ص ١٥٥ بولاق، والملل والنحل: ٢٤٤/١، وذكر أن قاتل ماني هو بهرام بن هرمز بن سابور، وقال: ماني بن فاتك).

منعكسة إلى السفل، فتناسخ في أجسام الحيوانات إلى أن تَصْفو من شوائب الظلمة، ثم تلتحق بالنور العالي.

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط[١] وأفلاطُن[٢] وأتباعهما من الفلاسفة أنهم قالوا بتناسخ الأرواح، على تفصيلٍ قد حكيناه عنهم في كتاب «الملل والنحل».

وقال بعض اليهود بالتناسخ، وزعم أنه وُجِدَ في كتاب دانيال أن الله تعالى مَسَخَ بختنصر[٣] في سبع صور من صور البهائم والسباع، وعذَّبه فيها كلها ثم بعثه في آخرها موحداً.

وأما أهل التناسخ في دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطَّابية، والراوندية من الروافض الحلولية، كلُّها قالت بتناسخ روح الإله في الأئمة بزعمهم.

وأول مَن قال بهذه الضلالة السَّبئيّة من الرافضة لدعواهم أن علياً صار إلهاً حين حل روحُ الإله فيه.

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء، ثم في الأئمة إلى أن صارت في بيَان بن سمعان.

وادَّعت الجناحية منهم مثلَ ذلك في عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر.

وكذلك دعوى الخطَّابية في أبي الخطَّاب، وكذلك دعوى قوم من الريوندية في أبي مُسْلم صاحب دولة بني العباس.

---

(١) سقراط: الحكيم المشهور، كان من تلاميذ فيثاغورس، ثم اقتصر من الفلسفةعلى العلوم الإلهية، وأعرض عن ملاذ الدنيا ورفضها، ثم أعلن مخالفته اليونانيين في عبادتهم الأصنام، وقابل رؤساءهم بالحجج والأدلة، فثوروا عليه العامة، والجأوا ملكهم إلى قتله، فأودعه الملك الحبس تكسباً لثائرتهم، ثم سقاه السم تفادياً من شرهم، وله في شأن المعاد آراء ضعيفة بعيدة عن محض الفلسفة خارجة عن المذاهب المحققة (تاريخ الحكماء ص ١٩٨).

(٢) أفلاطون: أحد أساطين الحكمة من اليونانيين، وكان فيهم كبير القدر، مقبول القول، أخذ الحكمة عن فيثاغورس، وشارك سقراط في الأخذ عنه. إلا أنه بقي خامل الذكر إلى أن مات سقراط، وحينئذ نبه ذكره وذاع صيته، وصنف كتباً كثيرة مشهورة ذهب فيها إلى الرمز والإغلاق، وقد ظهر جماعة من تلاميذه الذين تخرجوا على يديه، وسادوا بانتسابهم إليه، وكان يعلّم الفلسفة وهو ماش، فسمى الناس فرقته «المشائين» وعنه أخذ أرسطو، وخلفه بعد موته، ويقال: إن أفلاطون توفي في السنة التي وُلد فيها الإسكندر وكان ملك مقدونية يومئذ فيلبس والد الإسكندر وعاش أفلاطون إحدى وثمانين سنة (تاريخ الحكماء ١٧).

(٣) بختنصر: رجل من العجم، كان في خدمة لهراسب الملك، ووجهه لهراسب إلى الشام وبيت المقدس ليجلي اليهود عنا، فسار إليها ثم انصرف، ثم وجّهه بهمن الملك ليجلي اليهود عن بيت المقدس مرة أخرى بسبب وثوب صاحب بيت المقدس على رسول كان بهمن وجهه إليه، وأمر بهمن بختنصر أن يقتل مقاتلتهم ويسبي ذراريهم فسار إليهم في جموع كثيرة فسباهم وهدم البيت وانصرف إلى بابل (تاريخ الطبري: ٥٤١/٢ طبع دار المعارف).

فهؤلاء يقولون بتناسخ روح الإله دون أرواح الناس، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وأما أهل التناسخ من القَدَرية فجماعة، منهم: أحمد بن خابط[١]، وكان معتزلياً متسباً إلى النَّظّام، وكان على بِدْعته في الطَّفْرة، وفي نفي الجزء الذي لا يتجزأ، وفي نفي قدرة الله تعالى على الزيادة في نعيم أهل الجنة أو في عذاب أهل النار، وزاد على النَّظّام في ضلالته في التناسخ.

ومنهم: أحمد بن أيوب بن بانوش، وكان تلميذ أحمد بن خابط في التناسخ، لكنهما اختلفافيما بعد في كيفية التناسخ.

ومنهم: عبد الكريم بن أبي العوجاء[٢] وكان خالَ مَعْنِ بن زائدة[٣]، وجمع بن أربعة أنواع من الضَّلالَة، أحدها: أنه كان يَرَى في السرّ دينَ المانَوية من الثنوية، والثاني: قوله بالتناسخ، والثالث: مَيْلُه إلى الرافضة في الإمامة، والرابع: قوله بالقَدَر في أبواب التعديل والتجوير. وكان وضعَ أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها مَنْ لا معرفة له بالجرح والتعديل، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل، وفي بعضها تغير أحكام الشريعة، وهو الذي أفسَدَ على الرافضة صَوْمَ رمضان بالهلال، ورَدَّهم عن اعتبار الأهِلَّةِ بحسابٍ وضعه لهم، ونسب ذلك الحساب إلى جَعْفر الصادق، ورفع خبر هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة، فأمر بقتله، فقال: لن يقتلوني، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرّمت بها الحلال، وفطرت الرافضة في يوم من أيام صومهم، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم.

وتفصيل[رأي] هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن خابط زعم الله تعالى أبدَعَ خلقه أصحابه سالمين عُقَلاء بالغين، في دارٍ سوى الدنيا التي هم فيها اليوم، وأكْمَلَ عقولهم، وخَلَق فيهم معرفته والعلم به، وأسبغ عليهم نِعمه.

وزعم أن الإنسان المأمورَ المنهيَّ المنعَمَ عليه هو الروح التي في الجسم، وأن الأجسام قوالبُ للأرواح.

وزعم أن الروح هي الحي القادر العالِم، وأن الحيوان كله جنس واحد.

---

(١) أنظر ص ٢٢٨ السابقة، ثم انظر ص ٢٧٧ الآتية.

(٢) قال الذهبي: عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة: زنديق مفتر، قال أبو أحمد بن عدي: لما أخذ لتضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام، قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة (ميزان الاعتدال رقم ١٥٦٧ في ٢/٦٤٤).

(٣) معن بن زائدة الشيباني: أحد الأبطال المغاوير، وأحد الأجواد، كان أمير سجستان، وحارب الريوندية ـ وهم قوم خراسانيون على رأي أبي مسلم ـ في سنة ١٤١ في عهد المنصور، ووضع فيهم السيف، وفي سنة ١٥١ في عهد المهدي قتله الخوارج غيلة، وفي المعارف لابن قتيبة (ص ٤١٣) كلمات عنه.

وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف، وكان قد توجّه الأمر والنهي عليهم على اختلاف صُوَرهم ولغاتهم، وقال: إن الله تعالى لما كلفهم في الدار التي خلقهم فيها شكروه على ما أنعم به عليهم، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به، فمَن أطاعه في جميع ماأمره به أقرّهُ في دار النعيم التي ابتدأه فيها، ومن عَصاه في جميع ما أمره به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار، ومن أطاعه في بعض ما أمره به وعَصاه في بعض ما أمره به أخرجه إلى الدنيا، وألبسه بعضَ هذه الأجسام التي هي القوالبُ الكثيفة، وابتلاه بالبأساء والضرّاء، والشدة والرخاء، واللّذات والآلام، في صُوَر مختلفة من صُوَر الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها، على مقادير ذُنوبهم ومعاصيهم في الدار الأولى التي خلقهم فيها، فمن كانت معاصيه في تلك الدار أقلّ وطاعاتُه أكثرَ كانت صورتُه في الدنيا أحسن، ومَن كانت طاعاته في تلك الدار أقلّ ومعاصيه أكثرَ صار قالبه في الدنيا أقبَحَ.

ثم زعم أن الروح لا يزال في هذه الدنيا يتكرر في قوالب وصُوَر مختلفة ما دامت طاعته مَشُوبَةً بذنوبه، وعلى قدر طاعاته وذنوبه يكون منازل قَوالبه في الإنسانية والبهيمية، ثم لا يزال من الله تعالى رسولٌ إلى كل نوعٍ من الحيوان، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمحّضَ عمل الحيوان طاعاتٍ فيردُ إلى دار النعيم الدائم وهي الدار التي خلق فيها، أو يتمحض عملُه معاصيَ فينقلَ إلى النار الدائم عذابُها.

فهذا قول ابن خابط في تناسخ الأرواح.

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش: إن الله تعالى خلق الخلق كله دَفْعَةً واحدةً، وحكى عنه بَعْضُ أصحابه أن الله تعالى خلق أولاً الأجزاء المقدرة التي كلُّ واحد منها جزء لا يتجزأ، وزَعَم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة، وأن الله تعالى كان قد سَوّى بينهم في جميع أمورهم؛ إذ لم يستحق واحدٌ منهم تفضيلاً على غيره، ولا كان بينهم في جميع أمورهم؛ إذ لم يستحق واحدٌ منهم تفضيلاً على غيره، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخَّرُ لأجلها عن غيره، قال: ثم إنه خَيَّرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها، لأن منزلة الاستحقاق أشرفُ من منزلة التفضيل، وبين أن يتركهم في تلك الدار تفضلاً عليهم بها، فاختار بعضُهم المحنة، وأباها بعضهم، فمن أباها تركه في الدار الأولى على حاله فيها، ومَن اختار الامتحان امتحنه في الدنيا، ولما امتحن الذين اختاروا الامتحان عَصَاه بعضهم وأطاعه بعضُهم، فمن عصَاه حَطّه إلى رتبةٍ هي دون المنزلة التي خُلقوا فيها، ومن أطاعه رَفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خُلِقَ عليها، ثم كررهم في الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم أناساً، وآخرون صاروا بهائم أو سباعاً بذنوبهم، ومَن صار منهم إلى البهيمة ارتفع عنه التكليف ـ وكان يخالف ابن خابط في تكليف البهائم ـ ثم قال في البهائم: إنها لا تزال تتردّدُ في الصُوَر

القبيحة وتَلَقّى المكارة من الذَّبْح والتسخير إلى أن تستوفي ما تستحقُّ من العقاب بذنوبها، ثم تُعاد إلى الحالة الأولى، ثم يخيّرهم الله تعالى تخييراً ثانياً في الامتحان، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تُرِكوا على حالهم غير مكلفين، وزعم أن من المكلفين مَن يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو مَلَكاً فيفعل الله تعالى ذلك به.

وزعم القحطي منهم أن الله تعالى لم يَعرِض عليهم في أول أمرهم التكليفَ بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضُلَ بينهم، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان، وأنهم إن كُلفوا فعصَوْا استحقوا العقاب، فأبوا الإمتحان، قال: فذلك قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾[1] [الأحزاب: الآية ٧٢].

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

الفصل الثالث عشر من فصول هذا الباب في بيان ضلالات الخابطية من القَدَرية، وبيان خروجهم عن فِرَق الأمة

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القَدَري[١]، وكان من أصحاب النَّظَّام في الاعتزال، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا، ونذكر في هذا الفصل ضلالاته في توحيد الصانع.

وذلك أن ابن خابط، وفَضْلاً الحدثي[٢] زعما أن للخلق رَبَّيْنِ وخالقين، أحدهما قديمٌ، وهو الله سبحانه، والآخر مخلوق، وهو عيسى ابن مريم، وزعما أن المسيح ابن الله على معنىً دون الولادة، وزعما أيضاً أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، وهو الذي عَناه الله بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٣] [الفجر: الآية ٢٢]، وهو الذي يأتي: ﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[٤] [البقرة: ٢١٠]. وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه، وذلك تأويل ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته، وزعم أنه هو الذي عَناه النبي ﷺ بقوله: «تَرَوْنَ رَبَّكم كَما تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ»، وهو الذي عَنَاه بقوله: «إنَّ الله تعالى خَلَقَ العَقْلَ فقالَ له: أَقْبِلْ، فأَقْبَل، وقال له: أَدْبِرْ، فأَدْبَرَ، فقال: ما خَلَقْتُ خَلْقاً أَكْرَمَ مِنْكَ، وبِكَ أُعْطِي وبِكَ آخُذُ». وقالا: إن المسيح تَدَرَّعَ جَسَداً، وكان قبل التدرع عَقْلاً.

قال عبد القاهر: قد شارك هذان الكافران الثَّنَوِيَّة والمجوسَ في دعوى خالقَيْنِ، وقولهما شر من قولهم؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى، وإنما أضافوا فعلَ الشرور إلى الظُّلْمة وإلى الشيطان، وأضاف ابن خابط وفَضْلٌ الحَدَثي فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم، وأضافا إليه محاسبةَ الخلق في الآخرة، والعجب في قولهما إن عيسى خلق جدَّه آدم (عليه السلام)، فيا عجبا من فَرْع يخلق أصله، ومَنْ عدَّ هذين الضالين من فِرق الإسلام كمن عدَّ النصارى من فِرق الإسلام.

---

(١) قد تقدم الحديث عن أحمد بن خابط (في ص ٢٢٨) وأرشدنا إلى الاختلاف في ضبط اسم أبيه، وانظر ما سبق للمؤلف في ص ٢٧٣.

(٢) فضل الحدثي: منسوب إلى الحديثة، وهي بلد على شاطىء الفرات، وقد وقع في شرح عقيدة السفاريني (٧٩/١) الحدبي بباء موحدة تحتية، وفضل هذا ملحد زنديق كان من أصحاب النَّظام ثم هجره النَّظام وطرده.د

(٣) سورة الفجر: الآية ٢٢.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢١٠.

الفصل الرابع عشر من فصول هذا الباب

في ذكر الحمارية من القَدَرية، وبيان خُروجهم عن فِرَقِ الأمة

فأخذوا من ابن خابط[١] قولَه بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب.

وأخذوا من عَبّاد بن سُلَيمان الضَّمْرِي[٢] قوله بأن الذين مَسَخهم الله قِرَدَةً وخنازير كانوا قبل المَسْخ ناساً، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ.

وأخذوا من جَعْد بن[٣] دِرْهم الذي ضُحّى به خالد بن عبدالله القَسْرِي[٤] قوله بأن النظر الذي يُوجِب المعرفة تكون تلك المعرفة فعلاً لا فاعل لها.

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى، وإنما هي من فعل الخَمّار، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية.

وزعموا أن الإنسان قد يَخْلُق أنواعاً من الحيوانات، كاللحم إذا دفَنه الإنسان أو يضعه في الشمس فيدوِّد، زعموا أن تلك الدِّيدان من خلق الإنسان، وكذلك العَقارب التي تظهر من التبن تحت الآجُر زعموا أنها من اختراع مَن جَمَعَ بين الآجُرّ والتبن.

وهؤلاء شَرٌّ من المجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى الشيطان، ومن عدَّهم من فِرَق الأمة كمن عَدَّ المجوس من فِرَق الأمة.

---

(١) تقدم حديث عن ابن خابط في ص ٢٨٨ وانظر خطط المقريزي ٣٤٧/٢.

(٢) تقدمت ترجمة عباد بن سليمان في ص ١٦١، وذكر المؤلف ثمة مقالته ووافق فيه هشام بن عمرو الفوطي.

(٣) تقدمت ترجمة الجعد بن درهم في ص ١٩.

(٤) كان خالد بن عبدالله القسري والي العراق لهشام بن عبدالملك بن مروان في سنة ١٠٦، ثم ولى هشام أبا عبدالله يوسف بن عمر الثقفي العراق ومحاسبة خالد، وسائر عماله، فحاسبهم وعذبهم إلى أن مات خالد تحت العذاب (المعارف لابن قتيبة في عدة مواضع ترشد إليها الفهرس).

الفصل الخامس عشر من فصول هذا الباب

في ذكر اليزيدية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الإسلام[1]

هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي[2] وكان من البَصرة، ثم انتقل إلى جُورَ من أرض فارس، وكان على رأي الإباضية من الخوارج، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة؛ لدعواه أن الله عزَّ وجلَّ يبعث رسولاً من العَجَم، ويُنزل عليه كتاباً من السماء، وينسخ بشرعه شريعةَ محمد ﷺ، وزعم أن أتباع ذلك النبي المنتظَرِ هم الصابئون المذكورون في القرآن، فأما المُسَمَّوْنَ بالصابئة من أهل واسط وحَرّان فما هم الصابئون المذكورون في القرآن. وكان ـ مع هذه الضلالة ـ يتولَّى مَنْ شهد لمحمد ﷺ بالنبوّة من أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه، وسَمّاهم بذلك مؤمنين، وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين، لأنهم أقرُّوا بنبوّة محمد ﷺ ولم يدخلوا في دينه.

وليس بجائز أن يُعدَّ في فِرَق الإسلام مَن يعدُّ اليهود من المسلمين، وكيف يعد من فِرق الإسلام مَن يقول بنسخ شريعة الإسلام؟!

---

(١) انظر في شأنه هذه الفرقة: التبصير ص ٨٣، والملل والنحل: ١/١٣٦، ومقالات الإسلاميين: ١/١٧٠، والسفاريني: ١/٨٠.

(٢) ورد هذا الاسم في الملل وفي المقالات وفي أصول الدين للمؤلف (ص ١٦٢) «يزيد بن أنيسة» وفي المحدثين من اسمه زيد بن أبي أنيسة، وله ترجمة في ميزان الاعتدال للذهبي برقم ٢٩٩٠ وقد يختلط بهذا على بعض الناس.

الفصل السادس عشر من هذا الباب

في ذكر المَيْمُونية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فِرَق الإسلام(١)

هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العَجَاردة كان اسمه مَيْمُوناً(٢) وكان على مذهب العَجَاردة من الخوارج، ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقَدَر والاستطاعة، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القَدَرية المعتزلة عن الحق. وزعم - مع ذلك - أن أطفال المشركين في الجنة.

ولو بقي مَيْمون هذا على هذه البِدَع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير عليٍّ وطلحة والزبير وعائشة وعثمان، وقوله بتكفير أصحاب الذنوب، وإلى القَدَرية لقوله في باب الإرادة والقَدَر والاستطاعة بأقوال القَدَرية فيها.

ولكنه زاد على القَدَرية، وعلى الخوارج، بضلالة اشتقَّها من دين المجوس، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد، وبنات أولاد الإخوة والأخوات، وقال: إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأمهات، والبنات، والأخوات، والعمَّات، والخالات، وبنات الأخ، وبنات الأخَوَات. ولم يذكر بنات البنات، ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة، ولا بنات أولاد الأخوات. فإن طَرَدَ قياسه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض في المجوسية، وإن لم يُجِز نكاح الجدَّات وقاسَ الجدَّاتِ على الأمهات لزمه قياسُ بنات الأولاد على بنات الصلب. وإن لم يَطَّرِد قياسه في هذا الباب نقض اعتلاله.

وحكى الكرابيسيُّ عن المَيمونة من الخوارج أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، ومنكر بعض القرآن كمنكر كله.

ومَن استحلَّ بعض ذوات المحارم في حكم المجوسِ، ولا يكون المجوسيُّ معدوداً في فِرَقِ الإسلام.

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٨٣، ومقالات الإسلاميين ١/١٦٤، والملل: ١/١٢٩، والسفاريني: ١/ ٨٠، وخطط المقريزي: ٢/٣٥٤.

(٢) سماه في الملل والنحل «ميمون بن خالد» وسماه السفاريني «ميمون بن عمران» وكذلك في خطط المقريزي (٣٥٤/٢) وشرح المواقف.

الفصل السابع عشر من فصول هذا الباب في ذكر الباطنية، وبيان خروجهم عن جميع فِرَق الإسلام[1]

اعلموا ـ أسعدكم الله ـ أن ضرر الباطنية على فِرَق المسلمين أعْظَمُ من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم، بل أعظم من مَضَرَّة الدهرية وسائر أصناف الكفَرة عليهم، بل أعظم من ضرر الدجّال الذي يظهر في آخر الزمان؛ لأن الذين ضَلُّوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثرُ من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقَطْرِ.

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسَّسوا دعوة الباطنية جماعة: منهم «ميمون بن دَيْصان» المعروف بالقَدّاح[2] وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق، وكان من الأهواز، ومنهم: محمد بن الحسين الملقب بدندان، اجتمعوا كلُّهم مع مَيْمون بن دَيْصان في سجن والي العراق، فأسَّسوا في ذلك السجن مذاهب الباطنية، ثم ظهرت دعوتهم بعد خَلاصهم من السجن من جهة المعروف بدندان، وابتدأ بالدَّعوة في ناحية توز، فدخل في دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين، ثم رحَلَ ميمون بن ديْصان إلى ناحية المغرب وانتسب في تلك الناحية إلى عَقيل بن أبي طالب، وزعم أنه من نسله، فلما دخل في دعوته قوم من خُلاة الرُّفْض والحُلولية منهم ادَّعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهلٍ منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعْقِبْ عند علماء الأنساب.

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رجلٌ يقال له حُمدان قِرْمِط، لقِّبَ بذلك لقَرْمطة في خطه أو في خَطْوه، وكان في ابتداء أمره أكّاراً من أكَرَة سواد الكوفة، وإليه تُنسب القَرامطة.

---

(١) أنظر في شأن هذه الفرقة: التبصير ص ٨٣، والسفاريني: ١/٤٠٩ بتحقيقنا عقب ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الحلاج وهي الترجمة رقم ١٨١، وانظر أيضاً تاريخ ابن الأثير في حوادث ٢٧٨ وسنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٩ وسنة ٣٠١ وسنة ٣١١ وسنة ٣١٧ ـ وقد حكى ابن خلكان أن القاضي أبا بكر الباقلاني ألف كتاباً سمّاه «كشف أسرار الباطنية» ذكر فيه أحوالهم وما يدعون إليه. ثم أنظر فِرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي ص ٧٦ وما بعدها ـ وخطط المقريزي ٢/٣٥٧ بولاق.
وقد كتب ابن النديم في الفهرس (ص ٢٧٨) فصلاً طويلاً عن الإسماعيلية والحلاجية.

(٢) عند الفخر الرازي «عبدالله بن ميمون القداح».

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجُبَّائي وكان من مستجيبة حَمْدان، وتغلَّب على ناحية البحرين، ودخل في دعوته بنو سنير[١].

ثم لما تمادت الأيام بهم ظهر المعروفُ منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن مَيْمُون بن دَيْصَان القَدَّاح، فغيَّر اسم نفسه ونسبه، وقال لأتباعه: أنا عبيدالله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ظهرت فتنته بالمغرب وأولادُه اليوم مستولونَ على أعمال مصر.

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدندانى، وكان من تلامذة حمدان قرمط، وظهر مأمون أخو حمدان قِرْمِط بأرض فارس، وقرامطةُ فارس يُقال لهم «المأمونية» لأجل ذلك.

ودخل أرض الدَّيْلَم رجل من الباطنية يُعرف بأبي حاتم، فاستجاب له جماعة من الدَّيلم منهم أسفار بن شرويه.

وظهر بنيسابور داعية لهم يُعرف بالشعراني، فقُتل بها في ولاية أبي بكر بن حجَّاج عليها، وكان الشعراني قد دَعَا الحسين بن علي المروزي، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفي داعية أهل ما وراء النهر، وأبو يعقوب السجزي المعروف ببندانه، وصَنَّفَ النسفي لهم كتاب «المحصول»، وصنَّف لهم أبو يعقوب كتاب «أساس الدعوة»، وكتاب «تأويل الشرائع»، وكتاب «كَشْف الأسرار» وقُتِل النسفي والمعروف ببندانه على ضلالتهما.

وذكر أصحابُ التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون، وانتشرت في زمان المعتصم، وذكروا أنه دخل في دعوتهم الأفْشِينُ[٢] صاحبُ جيش المعتصم، وكان مراهناً لبابَك الخرَّمي. وكان الخرَّمي مستعصياً بناحية البدين، وكان أهل جَبَلة خرمية على طريقة المزدقية، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة، واجتمع مع بابَك من أهل البدين وممن انضمَّ إليهم من الدَّيلم مقدار ثلاثمائة ألف رجل، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفْشينَ فظنَّه ناصحاً للمسلمين، وكان في سرِّه مع بابَك، وتوانى في القتال معه، ودلَّه على عَوْرات عساكر المسلمين، وقتل الكثير منهم، ثم لحقت الأمْدَاد بالأفشين، ولحق به محمد بن يوسف الثَّغري، وأبو دُلَف القاسمُ بن عيسى العِجْلي[٣]، ولحق به بعد ذلك قُوَّادُ عبدالله بن طاهر، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين، حتى بَنَوْا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفاً

---

(١) هكذا وقع في مطبوعتيْ هذا الكتاب، ويترجح عندنا أن صوابها «ابن سنبر» لقد ورد هذا الاسم في وفيات الأعيان في موضوع الحجر الأسود وأخذ القرامطة له ثم ردهم إياه، قال ابن خلكان (١/٤١١): «ولما أرادوا رده حملوه إلى الكوفة، وعلّقوه بجامعها حتى رآه الناس، ثم حملوه إلى مكة، وكان مكثه عندهم إثنتين وعشرين سنة، وقد ذكر غير شيخنا (يريد ابن الأثير) أن الذي رده هو ابن سنبر، وكان من خواص أبي سعيد» اهـ.

(٢) قدمنا ترجمة الأفشين، وذكرنا آراء الناس فيه، وسر مقتله (ص ٢٦٧).

(٣) تقدمت ترجمة أبي دلف القاسم بن عيسى العجلي في (ص ٢٦٨).

من بلاد البابكية، ودامت الحربُ بين الفريقين سنين كثيرة، إلى أن أظفر الله المسلمين بالباكية، فأسِرَ بابَكُ وصُلِب[1] بسُرَّ مَنْ رأى سنةَ ثلاثٍ وعشرين ومائتين، ثم أُخِذَ أخوه إسحاق، وصُلِبَ ببغداد مع مَازِيَار صاحب المحمرة بطبرستان وجرجان، ولما قُتِل بابَك ظهر للخليفة غدر الأفشين[2] وخيانته للمسلمين في حروبه مع بابَك، فأمر بقتله وصلبه، فصُلب لذلك.

وذكر أصحابُ التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد المجوس، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم، ولم يجْسُروا على إظهاره خوفاً من سيوف المسلمين، فوضع الأغمار منهم أسًاً مَنْ قَبِلها منهم صار في الباطن إلى تفضيل أديان المجوس، وتأولوا آيات القرآن وسُنَن النبي عليه الصلاة والسلام على موافقة أسسهم. وبيان ذلك أن الثَّنَوِيَّة زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع، والظلام فاعل الشرور والمَضارِّ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع ـ وهي: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة ـ والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبِّراتُ هذا العالم، وشاركهم المجوسُ في اعتقاد صانعين، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلهُ الفاعل للخيرات، والآخر شَيْطان مُحْدَث فاعل للشرور، وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإلهَ خلَقَ النفس؛ فالإله هو الأول، والنفس هو الثاني، وهما مدبرا هذا العالم، وسموهما الأول والثاني، وربما سموهما العقل والنفس، ثم قالوا: إنهما يُدَبِّرانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول، وقولهم «إن الأول والثاني يدبران العالم» هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديمٌ والآخر محدَث، إلا أن الباطنية عَبَّرَتْ عن الصانعين بالأول والثاني، وعبر المجوس عنهما بيَزْدَان وأَهْرَمَن. فهذا هو الذي يدور في قلوب الباطنية، ووضعُوا أساساً يؤدِّي إليه.

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين: ينبغي أن تُجمَّرَ المساجدُ كلها، وأن تكون في كل مسجد مجمرة يوضع عليها النِدُّ والعُودُ في كل حال، وكانت البَرَامكة قد زَيَّنُوا للرشيد أن يتخذ في جَوْف الكعبة مجمرة يتبخَّر عليها العود أبداً، فعلم الرشيد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة، وأن تصير الكعبةُ بيت نار، فكان ذلك أحدَ أسباب قَبْض الرشيد على البرامكة.

ثم إن الباطنية لما تأوَّلَتْ أصولَ الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدِّي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس، والذي يدلُّ على أن هذا مرادُهُم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحُوا لأتباعهم نكاح البنات والأخوات، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللَّذات.

---

(١) تحدثنا عن بابك الخرمي ومقتله في (ص ٢٦٦).
(٢) قدمنا ترجمة الأفشين، وذكرنا آراء الناس فيه، وسر مقتله (ص ٢٦٧).

ويؤكد ذلك أن الغُلام الذي ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن القِرمطي سَنَّ لأتباعه اللّواط، وأوجب قَتْلَ الغلام الذي يمتنع على من يريد الفجور به، وأمر بقَطْع يد مَن أطفأ ناراً بيده، وبقطع لسان من أطفأها بنفخه، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبي زكريا الطامي، وكان ظهورُه في سنة تسعَ عشرة وثلاثمائة، وطالت فتنته إلى أن سلَّط الله تعالى عليه مَنْ ذَبَحه على فراشه.

ويؤكد ما قلناه من مَيْل الباطنية إلى دين المجوس أنّا لا نجد على ظهر الأرض مجوسياً إلا وهو مُوَادٌّ لهم، منتظر لظهورهم على الديار، يظنون أن المُلْكَ يعود إليهم بذلك. وربما استدلَّ أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زَرَادَشت أنه قال لكشتاسف: إن المُلْك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية، ثم يعود إلى الفرس، ثم يزول عن الفرس إلى العَرَب، ثم يعود إلى الفُرس، وساعَدَهُ جاماسب المنجم على ذلك، وزعم أن المُلْك يعود إلى العجم لتمام ألف وخمسمائة سنة من وقت ظهور زرادَشت.

وكان في الباطنية رجل يُعرف بأبي عبدالله العردي يَدَّعي علم النجوم، ويتعصب للمجوس، وصَنَّف كتاباً وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد ﷺ يوافق الألف العاشر، وهو نَوْبة المشتري والقَوْس، وقال: عند ذلك يخرج إنسان يُعيدُ الدولة المجوسية، ويستولي على الأرض كلها، وزعم أنه يملك مدة سَبْع قرانات، وقالوا: قد تحقق حكم زَرادشت وجاماسب في زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية في أيام الإسكندر، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة، ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب، وسيعود إلى العجم لتمام المدة التي ذكرها جاماسب، وقد وافق الوقت الذي ذكروه أيام المكتفي والمقتدر، وأخلف موعودهم، وما رجع المُلْكُ فيه إلى المجوس. وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعَدونَ فيما بينهم ظهور المنتظر في القرن السابع في المثلثة النارية.

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى[١]، وتعرض للحجيج، وأسْرَفَ في القتل منهم، ثم دخل مكة وقتل مَنْ كان في الطواف وأغار على أستار الكعبة، وطَرح القتلى في بئر زمزم، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين، وانهزم في بعض حروبه إلى هجر، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها:

أَغَرَّكُمُ مني رجوعي إلى هَجَرْ ... وعمّا قليل سَوْف يأتيكُم الخَبَرْ
إذا طَلَعَ المرِّيخُ في أرض بابل ... وقارَنَهُ النجمان فالحَذَرَ الحذر
ألَسْتُ أنا المذكور في الكُتْبِ كلها ... ألَسْتُ أنا المبعوث في سُورَةِ الزُّمَرْ

(١) ستحدث عن سليمان هذا فيما يلي، إن شاء الله.

سأمْلِكُ أهْلَ الأرض شَرْقاً ومَغْرِبا … إلى قَيْـرَوانِ الرُّومِ وَالتُّرْكِ والخَـزَرْ

وأراد بالنجمين زُحَل والمشتري، وقد وجد هذا القران في سني ظهوره، ولم يملك من الأرض شيئاً غير بلدته التي خرج منها، وطَمِعَ في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين، بل قتل ببيت، رمته امرأة من سَطحها بِلَبِنَة على رأسه فدمَغَته، وقتيل النساء أخسُّ قتيل وأهْوَن فَقيد.

وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للإسكندر تَمّ من تاريخ زَرَادَشْتَ ألفٌ وخمسمائة سنة، وما عاد فيها ملك الأرض إلى المجوس، بل اتَّسَعَ بعدها نطاقُ الإسلام في الأرض، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلاساغون، وأرض التبت، وأكثر نواحي الصين، ثم فتح لهم بعدها جميعَ أرض الهند من المفات إلى قنوج، وصارت أرض الهند إلى ميتر سيقا بحرها من رقعة الإسلام في أيام يمين الدولة أمين المِلّة محمود بن سبكتكين[1] رحمه الله، وفي هذا رَغمُ أنوفِ الباطنية والمجوس الجاماسبية الذين حكموا بعَوْد الملك إليهم، فذاقوا وَبالَ أمرهم، وكان عاقبة أمانيهم بُوراً بحمد الله ومَنّه.

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبَيْدُالله بن الحسين بناحية القَيْرَوَان[2] وخَدَعَ قوماً من كتامة وقوماً من المصامدة، وشرذمة من أغنام بربر بحيَلٍ ونيرنجات أظهرها لهم كرؤية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار، وظن الأغمار أنها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته، فاستولى بهم على بلاد المغرب، ثم خرج المعروفُ منهم بأبي سعيد الحسن بن بَهْرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه، وسبى نساءهم وذراريهم، وأحرق المصاحف والمساجد، ثم استولى على هَجَر، وقتل رجالها، واستعبد ذراريهم ونساءهم، ثم ظهر المعروفُ منهم بالصناديقيّ باليمن وقتل الكثير من أهلها، حتى قتل الأطفال والنساء، وانضمَّ إليه المعروف منهم بابن الفضل في أتباعه، ثم إن الله تعالى سلّط عليهما وعلى أتباعهما الأكَلَة والطاعون فماتوا بهما.

---

(١) هو يمين الدولة أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة أبي منصور سبكتكين، كان أبوه أمير الغزاة الذين يغيرون من بلاد ما وراء النهر على أطراف الهند، فأخذ عدة قلاع، وأما محمود فافتتح غزنة ثم بلاد ما وراء النهر، ثم استولى على سائر خراسان وأفغانستان وتركستان وطبرستان وسجستان وكشمير وشمالي الهند، وعظم ملكه، ودانت له الأمم، وفرض على نفسه غزو الهند في كل عام، فافتتح منه بلاداً واسعة، وكان قوي العزم صادق النية في الجهاد وإعلاء كلمة الله، ما خلت سنة من سني ملكه عن غزوة أو سفرة، وكان ـ مع ذلك ـ ذكياً، بعيد الغور، موفق الرأي، مظفراً في غزواته، وكان مجلسه مورد العلماء، وقد صنّف في أيامه تواريخ، وحفظت حركاته وأحواله، ومنها تاريخ أبي نصر العتبي الذي سماه «اليميني» نسبة إليه، وقد طبع شرح له بمصر في سنة ١٢٨٦. وتوفي يمين الدولة في جمادى الأولى من سنة ٤٢١ (العبر: ١٤٥/٣ مع زيادات).

(٢) هو عبيدالله الملقب بالمهدي، والد الخلفاء العبيديين الفاطميين، كان قد افترى أنه من ولد جعفر الصادق، وكان بسلمية ـ وهي بُلَيدة في ناحية البرية من أعمال حماة بينهما مسيرة يومين، وكانت تُعد من أعمال حمص ـ فبعث دعاته إلى اليمن والمغرب، واستولى على بلاد المغرب، وأنشأ فيها دولة، وامتدت أيامه بضعاً وعشرين سنة، ثم هلك في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٢ بالمهدية التي بناها، وكان يظهر الرفض ويُبطن الزندقة (العبر: ١٩٣/٢).

ثم خرج بالشام حفيدٌ لميمون بن دَيْصان يُقال له أبو القاسم بن مهرويه[1]، وقال لمن تبعهما: هذا وقت مُلْكنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكا في الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدها الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحماميُ غلامُ ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفي في جند من أجناد المكتفي فهزمهم وقتل منهم الألوف، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه والي الرملة، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى المكتفي، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب.

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة.

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، فإنه كبس البصرة وقتلَ أميرها سبكا المفلحي، ونقل أموال البصرة إلى البحرين.

وفي سنة إثنتي عشرة وثلاثمائة وقعَ الحجيجُ في نَهْبٍ لعشر بقين من المحرم، وقتل أكثر الحجيج، وسبى الحرم والذراري، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقُتل الناس وانتُهبت الأموال.

وفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبي الساج، وأسَره، وهزم أصحابه[2].

وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل مَنْ وجده في الطواف، وقيل: إنه قتَلَ بها ثلاثة آلاف، وأخرج منها سبعمائة بكر، واقتلع الحجر، وحمله إلى البحرين، ثم رُدَّ منها إلى

---

(١) الذي ذكره الذهبي وغيره من المؤرخين أن الخارج بالشام في سنة ٢٨٩ هو يحيى بن زكرويه القرمطي، ويذكرون أن يحيى هذا قصد دمشق فحاربه متوليها طغج بن جف غير مرة إلى أن قُتِلَ يحيى في سنة ٢٩٠ (العبر: ٨٢/٢). ويقول الذهبي «وفي سنة تسعين ومائتين حاصرت القرامطة دمشق فقتل طاغيتهم يحيى بن زكرويه، فخلفه أخوه الحسين صاحب الشامة، فجهز المكتفي عشرة آلاف لحربهم عليهم الأمير أبو الأغر، فلما قاربوا حلب كبستهم القرامطة ليلاً ووضعوا فيهم السيوف، فهرب أبو الأغر في ألف نفس، فدخل حلب وقتل تسعة آلاف ووصل المكتفي إلى الرقة، وجهز الجيوش إلى أبي الأغر، وجاءت من مصر العساكر الطولونية مع بدر الحمامي، فهزموا القرامطة وقتلوا منهم خلقاً، وقيل: بل كانت الواقعة بين القرامطة والمصريين بأرض مصر، وأن القرمطي صاحب الشامة انهزم إلى الشام، ومرّ على الرحبة ينهب الأموال ويسبي الحرم، حتى دخل الأحواز، وكان زكرويه القرمطي يكذب ويزعم أنه من ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما» اهـ (العبر: ٨٤/٢ ـ ٨٥).

(٢) قال الذهبي: ونازلت القرامطة الكوفة، فسار يوسف بن أبي الساج، فالتقاهم، فأسر يوسف وانهزم عسكره وقتل منهم عدة، وسار القرمطي إلى أن نزل غرب الأنبار، فقطع المسلمون الجسر، فأخذ يتحيل في العبور، ثم عبر وأوقع بالمسلمين، فخرج نصر الحاجب ومؤنس فعسكروا بباب الأنبار، وخرج أبو الهيجاء بن حمدان وإخوته، ثم إن القرمطي قتل ابن أبي الساج وجماعة معه، وسار إلى هيت، فبادر العسكر وحصنوها، فرد القرمطي إلى البرية، فدخل الوزير ابن عيسى على المقتدر وقال: قد تمكنت هيبة هذا الكافر من القلوب (العبر: ١٦٠/٢ ثم يقول: وفي سنة ٣١٦ دخل القرمطي الرحبة (رحبة مالك بن طوق) بالسيف واستباحها، ثم نازل الرقة وقتل جماعة بربضها، وتحول إلى هيت، ثم انصرف وبنى داراً وسماها دار الهجرة، ودعا إلى المهدي، وتسارع إليه كل مريب، ولم يحج أحد، ووقع بين المقتدر وبين مؤنس الخادم، واستعفى ابن عيسى من الوزارة، وولي بعده أبو علي بن مقلة الكاتب (العبر: ١٦٣/٢).

الكوفة، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي[1] النيسابوري في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بِلَبِنَة فقتلته، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدِّين للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة خُفَاة ليضمن لهم المال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلي على بعض ديارهم.

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية وانضمَّ بعضُهم إلى ابن عُبَيْدالله الباطني الذي كان قد استولى على قَيْرَوان، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وابتنوا بها مدينة سَمَّوْها القاهرة يسكنها أهل بدعته، وأهل مصر ثابتون على السُّنَّة إلى يومنا، وإن أطاعوا صاحبَ القاهرة في أداء خراجهم إليه.

وكان أبو شُجاعَ فَنَّاخُسْرُو بن بُوَيْه[2] قد تأهَّب لقَصْد مصر وانتزاعها من أيدي الباطنية، وكتب على أعلامه بالسواد: بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد خاتَم النبيِّين والطائع لله أمير المؤمنين، أدخلوا مصر إن شاء الله آمنين، وقال قصيدة أولها:

أما تَرَى الأَقْدَارَ لـي طَوْعَها ... قواضِياً لـي بالعِيَان كالخَبَرْ

ويَشْهَـدُ الأنام لـي بأننـي ... ذاك الذي يُرْجَى وَذَاكَ المُنْتَظَرْ

لِنُصْرَةِ الإسلام والداعي إلى ... خليفـة الله الإمَـام المُفْتَخَـرْ

فلما خرج إلى مَضَاربه للخروج إلى مصر غافَلَهُ وفاجأه الأجلُ فمضى لسبيله، فلما قضى فَنَّاخُسْرُو نَحْبَه طمع زعيمُ مصر في ملوك نواحي الشرق، فكاتبهم يَدْعُوهم إلى البيعة له، فأجاب قابوس بن[3] وشمكير عن كتابه بقوله: إني لا أذكرك إلاَّ على المستراح، وأجابه ناصر

---

(١) هو أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد بن يحيى، المزكي، النيسابوري، شيخ نيسابور في عصره، كان من العباد المجتهدين الحجاجين المنفقين على العلماء والفقراء، سمع ابن خزيمة وأبا العباس السراج وخلقاً كثيراً، وأملى عدة سنين، وكان يحضر مجلسه أبو العباس الأصم فمن دونه. توفي بعد خروجه من بغداد في سنة ٣٦٢، ونقل إلى نيسابور فدفن بها (العبر: ٣٢٧/٢).

(٢) هو أبو شجاع عضد الدولة فناخسرو بن الملك ركن الدولة الحسن بن بويه، ولي سلطنة بلاد فارس بعد عمه عماد الدولة علي، ثم حارب ابن عمه عز الدولة، واستولى على العراق والجزيرة، ودانت له الأمم، وهو أول من خوطب بشاهنشاه في الإسلام، وكان أديباً مشاركاً في فنون من العلوم، وقد صنّف له أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح وكتاب التكملة، وقد قصدته الشعراء من البلاد منهم المتنبي وأبو الحسن السلامي، وقد مات بعلة الصرع ببغداد في شوال من سنة ٣٧٢ وبه ثمان وأربعون سنة، ولما نزل به الموت كان يكرر قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ (٢٩)﴾ [الحاقة: الآيتان ٢٨ و٢٩] (العبر: ٣٦٣/٢). وانظر الترجمة رقم ٥٠٥ في ابن خلكان بتحقيقنا.

(٣) لشمس المعالي قابوس بن وشمكير ترجمة في معجم الأدباء ٢١٩/١٦، ويتيمة الدهر ٥٦/٤، بتحقيقنا، وفي وفيات الأعيان رقم ٥١٢ بتحقيقنا، وفي العبر ٣ في مواضع ترشد إليها الفهرس.

الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور[١] بأن كتب على ظهر كتابه إليه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾[٢] [الكافرون: الآيتان ١ و٢] إلى آخر السورة، وأجابه نوح بن منصور[٣] والي خُراسان بقتل دُعاته إلى بِدْعَته، ودخل في دعوته بعضُ ولاة الجرجانية من أرض خوارزم، فكان دخولُه في دينه شؤماً عليه في ذهاب ملكه، وقتل أصحابه، ثم استولى يمين الدولة وأمين المِلّة محمود بن سُبُكْتكين على أرضهم، وقَتَلَ مَنْ كان بها من دعاة الباطنية، وكان أبو علي بن سيمجور[٤] قد وافقهم في السر فذاقَ وَبالَ أمره على ذلك، وقَبَضَ عليه والي خراسان نوح بن منصور، وبعث به إلى سبكتكين، فقُتِلَ بناحية غَزْنَةَ.

وكان أبو القاسم الحسن بن علي المُلقّب بدانشمند داعيةَ أبي علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية، وظفر به بكتوزون[٥] صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله، ودُفن في مكان لا يُعرف.

وكان أميرك الطوسي[٦] والي ناحية التاروذية قد دخل في دعوة الباطنية، فأُسِر وحُمل إلى غَزْنَة وقُتِلَ بها في الليلة التي قُتِلَ فيها أبو علي بن سيمجور.

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين في دعوة الباطنية، فقصَدَهم محمودٌ رحمه الله في عسكره، وقتل منهم الألوف، وقطع أيدي ألف منهم، وباد بذلك نُصَراء الباطنية من تلك الناحية، ومن هذا بَانَ شؤمُ الباطنية على متحليها، فليعتبر بذلك المعتبرون.

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتها إلى بدعتها.

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسُّنّة، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول مَيْمون بن دَيْصان كان مجوسيّاً من سبي الأهواز، ودعا ابنُه عبدالله بن ميمون الناسَ إلى دين أبيه، واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف بالبودوي قال في كتاب المعروف بـ«المحصول»: «إن المُبْدِعَ الأول أبدع النفس، ثم إن الأول والثاني مُعَبران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع، وهذا في التحقيق معنى

---

(١) تجد أخباره في شرح تاريخ العتبي (ص١٥٢).
(٢) سورة الكافرين: الآيتان ١ و٢.
(٣) هو نوح بن الملك منصور بن الملك نوح بن الملك نصر، أبو القاسم، الساماني، ملك بخارى وسمرقند، ولي الملك اثنتين وعشرين سنة، وولي بعده ابنه المنصور، وبعد عامين توثب عليه أخوه عبدالملك بن نوح الذي هزمه السلطان محمود بن سبكتكين، وبهزيمته انقرضت الدولة السامية، وكانت وفاة الملك نوح في سنة ٣٨٧ (العبر: ٣٨/٣).
(٤) هو أبو علي: محمد بن أبي الحسن بن سيمجور، تولى قيادة الجيوش بعد أبيه، وتوفي في سنة ٣٨٦ (تجد أخباره في شرح تاريخ العتبي: ١٥٢/١ و١٩٣).
(٥) أخباره في شرح تاريخ العتبي فانظره ابتداء من: ٣٠١/١.
(٦) أخباره في تاريخ العتبي فانظره ابتداء من ٢٠٩/١.

قول المجوس: إن يَزْدَان خلق أهرمن، وإنه مع أهرمن مُدَبِّران للعالم، غير أن يزدان فاعل الخيرات، وأهرمن فاعل الشرور.

قال عبد القاهر: الذي يصحُّ عندي من دين الباطنية أنهم دُهْرية زَنَادقة، يقولون بقِدَم العالم، ويُنكرون الرسل والشرائع كلها، لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع.

والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجَم بـ«السياسة والبلاغ الأكيد، والناموس الأعظم» وهي رسالة عُبَيْدالله بن الحسين القَيْرَواني[1] إلى سليمان بن الحسن بن سعيد[2] الجَنَّابي، أوْصَاه فيها بأن قال له: ادْعُ الناس بأن تتقرَّبَ إليهم بما يَميلون إليه، وأوْهِمْ كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آنَسْتَ منه رُشْداً فاكشف له الغطاء، وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعلى الفلاسفة مُعَوَّلُنا، وإنّا وإياهم مُجمِعُون على رد نَواميس الأنبياء، وعلى القول بقِدَم العالم، لولا ما يخالفنا فيه بعضُهم من أن للعالم مُدَبراً لا نعرفه.

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمَعَاد والعقاب، وذكر فيها أن الجنة نعيمُ الدنيا، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصَّلاة والصيام والحج والجهاد.

وقال أيضاً في هذه الرسالة: إن أهل الشرائع يَعْبُدون إلٰهاً لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على إسم بلا جسم.

وقال فيها أيضاً: أكْرِم الدُّهْرِيَّةَ منها ونحن منهم، وفي هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية، والذي يؤكد هذا أنَّ المجوس يَدَّعُون نبوّة زَرادشت ونزول الوحي عليه من الله تعالى، وأن الصابئين يَدَّعُون نبوّة هرمس، وواليس، وذروثيوس وأفلاطن وجماعة من الفلاسفة، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُقِرُّون بنزول الوحي من السماء على الذين أقرُّوا بنبوَّتهم، ويقولون: إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهي والخبر عن عاقبة بعد الموت، وعن ثواب وعقاب، وجنة ونار، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة، والباطنيةُ يرفضون المعجزات،

---

(١) قد تحدثنا قريباً عن عبيدالله بن الحسين، المهدي (انظر ص ٢٨٨).

(٢) ذكر الذهبي في حوادث سنة ٣١١ أن أبا طاهر سليمان بن الحسن الجنابي دخل البصرة ليلاً في ألف وسبعمائة فارس، نصبوا السلالم على السور ثم نزلوا فوضعوا السيف في أهل البلد، وأحرقوا الجامع وسبوا الحريم (العبر: ١٤٧/٢). ثم ذكر في حوادث سنة ٣١٢ أن أبا طاهر هذا عارض ركب العراق، فوضع السيف واستباح الحجيج، وساق الجمال بالأموال والحريم (العبر: ١٥٠/٢) ثم ذكر أحداثه في كل سنة، وذكر في حوادث سنة ٣١٦ أنه بنى داراً سماها دار الهجرة، ودعا إلى المهدي، وتسارع إليه كل مريب (العبر: ١٦٣/٢) وفي سنة ٣١٧ وافى الحجاج يوم التروية بمكة فقتلهم قتلاً ذريعاً في المسجد الحرام وفي فجاج مكة، وقتل أمير مكة، وقلع باب الكعبة، وقلع الحجر الأسود، وأخذه إلى هجر (العبر: ١٦٧/٢)، ثم ذكر إفساده في سنة ٣٢٣ وأخذه ركب الحجاج العراقي، ودخوله الكوفة في سنة ٣٢٥ وضربه إتاوة على ركب الحجاج في سنة ٣٢٧، إلى أن ذكر وفاته في شهر رمضان من سنة ٣٣٢ بجدري نزل به فأهلكه، وقام بأمر القرامطة بعده أبو القاسم الجنابي (العبر: ٢٢٩/٢).

وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوَحيِ والأمر والنهي، بل يُنكرون أن يكون في السماء مَلَك، وإنما يتأولون الملائكة على دُعاتهم إلى بِدْعَتهم، ويتأولون الشياطين على مخالفيهم، والأبالسة على مخالفيهم.

ويزعمون أن الأنبياء قوم أحَبُّوا الزعامة فساسُوا العامة بالنواميس والحِيَل طلباً للزعامة بدعوى النبوّة والإمامة، وكل واحد منهم صاحب دور مسبع إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر، وإذا ذكروا النبيَّ والوحي قالوا: إن النبي هو الناطق، والوحي أساسه الفاتق، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البَرَرَة، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفَرة.

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم، والحج زيارته وإدمان خدمته، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق.

وزعموا أن مَنْ عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها، وتأولوا في ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾[1] [الحجر: الآية ٩٩]، وحملوا اليقين على معرفة التأويل.

وقد قال القَيروان في رسالته إلى سليمان بن الحسن: إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدَعْوتهم إلى إبطال الشرائع، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور، وإبطال الملائكة في السماء، وإبطال الجن في الأرض، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بَشَر كثير، فإن ذلك عَوْنٌ لك على القول بقِدَم العالم.

وفي هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهْرِية يقولون بقِدَم العالم، ويجحدون الصانع، ويدل على دعوانا عليهم القولَ بإبطال الشرائع أن القَيرواني قال أيضاً في رسالته إلى سليمان بن الحسن: وينبغي أن تُحيطَ علماً بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم في أقوالهم، كعيسى ابن مريم قال لليهود: لا أرفع شريعة موسى، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلاً من السبت، وأباح العمل في السبت، وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها، ولهذا قتله اليهود لما اختلفت كلمته.

ثم قال له: ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال: ﴿ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[2] [الإسراء: ٨٥]، لَمَّا لم يعلم ولم يَحضُره جواب المسألة، ولا تكن كموسى في دعواه التي لم يكن له عليها برهان سوى المخرقة بحسن الحيلة والشعبذة، ولما لم يجد المحقق في زمانه

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩٩.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٥.

عنده برهاناً قال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي﴾[1] [الشعراء: الآية ٢٩]، وقال لقومه: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2] [النازعات: ٢٤] لأنه كان صاحب الزمان في وقته.

ثم قال في آخر رسالته: وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدَّعي العقلَ ثم يكون له أختٌ أو بنتٌ حسناء وليست له زوجة في حسنها فيحرِّمُها على نفسه ويُنْكِحها من أجنبي، ولو عقِلَ الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجنبي، وما وَجْهُ ذلك إلا أن صاحبهم حرَّم عليهم الطيِّبات، وخوَّفهم بغائب لا يُعقل، وهو الإله الذي يزعمونه، وأخبرهم بكون ما لا يرونه أبداً من البَعْث من القبور والحساب والجنة والنار، حتى استعبدهم بذلك عاجلاً، وجعلهم له في حياته ولذريته بعد وفاته خَوَلاً[3]، واستباح بذلك أموالهم بقوله: ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[4] [الشورى: ٢٣] فكان أمره معهم نَقداً، وأمرهم معه نَسيئة، وقد استعجل منهم بَذْلَ أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها؟ وهل النار وعذابها إلا ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج؟.

ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة: وأنت وإخوانُك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس، وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها المحرَّمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس، فهنيئاً لكم ما نِلْتُم من الراحة عن أمرهم.

وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرَّمات وترك العبادات.

ثم إن الباطنية لهم في اصطياد الأغْتَام ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب سموها: التفرس، والتأنيس، والتشكيك، والتعليق، والربط، والتدليس، والتأسيس، والمواثيق بالأيمان والعهود، وآخرها الخلع والسلخ.

فأما التفرُّس فإنهم قالوا: من شَرْط الداعي إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبيس، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن، ويكون مع ذلك مميزاً بين مَن يطمع فيه وفي إغوائه وبين مَن لا مَطْمَع فيه، ولهذا قالوا في وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم: لا تتكلموا في بيت فيه سراج، يَعْنُونَ بالسراج مَن يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس، وقالوا أيضاً

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢٩ وردت على لسان فرعون.

(٢) سورة النازعات: الآية ٢٤ وردت أيضاً على لسان فرعون.

(٣) الخول ـ بفتح الخاء والواو جميعاً ـ الخدم والأتباع.

(٤) سورة الشورى: الآية ٢٣.

لدعاتهم: لا تطرحوا بذركم في أرض سبخة، وأرادوا بذلك مَنْعَ دعاتهم عن إظهار بدعتهم عند مَن لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر في الأرض السبخة شيئاً، وسموا قلوب أتباعهم الأغتام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم، وهذا المثل بالعكس أولى، وذلك أن القلوب الزاكية هي القابلة للدين القويم، والصراط المستقيم، وهي التي لا تَصْدأ بشُبَهِ أهل الضّلال، كالذهب الإبريز الذي لا يَصْدأ في الماء، ولا يبلى في التراب، ولا ينقص في النار، والأرض السبخة كقلوب الباطنية وسائر الزنادقة الذين لا يَزْجرُهم عقل، ولا يَرْدَعُهم شرع، فهم أرْجاسٌ أنجاس أمواتٌ غير أحياء: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾(١) [الفرقان: ٤٤]، قد قسم لهم الحظ في الرزق مَنْ قَسم رزق الخنازير في مراعيها، وأباح طعمة العنب في براريها: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾(٢) [الأنبياء: ٢٣].

وقالوا أيضاً: من شرط الدّاعي إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التي تُدعى بها الأصناف، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد، بل لكل صنف من الناس وجه يُدْعَى منه إلى مذهب الباطن.

فمن رآه الدّاعي مائلاً إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة، ثم سأله عن معاني العبادات وعِلَل الفرائض، وشكّكه فيها.

ومَن رآه ذا مجون وخَلاعة قال له: العبادة بلَه وحَماقة، وإنما الفطنة في نيل اللّذات، وتمثل له بقول الشاعر:

مَنْ راقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمّاً وفَـازَ باللَّـذَّةِ الجَسُـورُ

ومَن رآه شاكاً في دينه أو في المَعاد والثواب والعقاب صَرّح له بنفي ذلك، وحَمله على استباحة المحرّمات، واستروح معه إلى قول الشاعر الماجن:

أَأَتْرُكُ لذة الصَّهْبَاءِ صِرْفـا لما وَعَدُوهُ من لحم وخمْرِ
حَيَاة ثمَّ مَوْتٌ ثـم نَشْر حديثُ خُرَافَةٍ يا أُمَّ عَمْرِو

ومَنْ رآه من غُلاة الرافضة ـ كالسَّبَئِيّة، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخَطّابية ـ لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار، لأنهم يتأوّلونها معهم على وَفْق ضلالتهم.

ومَن رآه من الرافضة زَيْدياً أو إمامياً مائلاً إلى الطعن في أخْيار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة، وزَيّن له بُغْض بني تَيْم لأن أبا بكر منهم، وبغض بني عَدِيّ لأن عمر بن

(١) سورة الفرقان: الآية ٤٤.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٣.

الخطاب كان منهم، وحثّه على بغض بني أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية، وربما استروح الباطني في عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عَبّاد:

دخولُ النارِ في حُبِّ الوصيِّ وفي تفضيل أولاد النبيِّ
أحَبُّ إليَّ من جنّاتِ عَدْنٍ أخلّدُها بِتَيْمٍ أو عَدِيِّ

قال عبد القاهر: قد أجبنا هذا القائل بقولنا فيه:

أتَطْمَعُ أنتَ في جناتِ عَدْنٍ وأنتَ عَدُوُّ تَيْمٍ أو عَدِيِّ
وهم تَرَكوكَ أشْقَى من ثمودٍ وهم تركوك أفضحَ من دَعِيِّ
وفي نارِ الجَحيمِ غداً ستَصْلَى إذا عاداكَ صِدّيقُ النبيِّ

ومَنْ رآه الدّاعي مائلاً إلى أبي بكر وعمر مَدحهما عنده، وقال: لهما حظٌّ في تأويل الشريعة، ولهذا استصحب النبيُّ أبا بكر إلى الغار، ثم إلى المدينة، وأفضى إليه في الغار تأويل شريعته. فإذا سأله المُوالي لأبي بكر وعمر عن التأويل المذكور لأبي بكر وعمر أخذ عليه العهود والمواثيق في كتمان ما يُظهره له، ثم ذكر له على التدريج بعضَ التأويلات فإن قبلها منه أظهر الباقي، وإن لم يقبل منه التأويل الأول رَبَطه في الباقي وكتمه عنه، وشكَّ الغِرُّ من أجل ذلك في أركان الشريعة.

والذين يَرُوجُ عليهم مذهبُ الباطنية أصناف:

أحدها: العامة الذين قَلَّتْ بصائرهم بأصول العلم والنظر، كالنبط والأكراد وأولاد المجوس.

والصنف الثاني: الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب، ويتمنون عَوْدَ المُلْك إلى العجم.

والصنف الثالث: أغتام بني ربيعة، من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبي منهم، ولهذا قال عبدالله بن حازم السلميّ في خطبته بخراسان: إن ربيعة لم تَزَلْ غِضاباً على الله مذ بعث نبيّه من مضر، ومن أجل حَسَد ربيعة لمضر بايَعَتْ بنو حنيفة مسيلمة الكذاب طمعاً في أن يكون في بني ربيعة نبي كما كان في بني مُضَرَ نبي، فإذا استأنس الأعجميُّ الغِرُّ أو الرَّبَعيُّ الحاسد المبغض يقول الباطني له: قومُك أحَقُّ بالملك من مُضر، فيسأله عن السبب في عَوْد الملك إلى قومه، فإذا سأله عن ذلك قال له: إن الشريعة المضرية لها نهاية، وقد دنا انقضاؤها، وبعد انقضائها يعود الملك إليكم، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدريج، فإذا قَبِلَ منه صار ملحداً صريحاً، واستثقل العبادات، واستطاب استحلال المحرّمات، فهذا بيان درجة التفرُّس منهم.

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم، وهي: تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه في عينه، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه، وتشكيكه إياه في أصول دينه، فإذا سأله المدعُوُّ عن ذلك قال: عِلْمُ ذلك عند الإمام، ووصل بذلك منه إلى درجة التشكيك، حتى صار

المدعوُّ إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسُّنن غير مقتضاها في اللغة، وهانَ عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات.

والربط عندهم: تعليقُ نفس المدعوّ بطلب تأويل أركان الشريعة، فإما أن يُقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها.

ودرجة التدليس منهم قولهم للغِرّ الجاهل بأصول النظر والاستدلال: إن الظواهر عذاب، وباطنها فيه الرحمة، وذكر له قوله تعالى في القرآن: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾[1] الحديد: ١٣]. فإذا سألهم الغِرُّ عن تأويل باطن الباب قالوا: جرت سُنَّة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق على رسله، ولذلك قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ۝٧﴾[2] [الأحزاب: ٧]، وذكروا له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[3] [النحل: ٩١]، فإذا حلف الغِرُّ لهم بالأيمان المغلظة وبالطلاق والعتق وتسبيل الأموال فقد ربطوه بها، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدّي إلى رفعها بزعمهم، فإن قَبِلَ الأحمق ذلك منهم دخل في دين الزنادقة باطناً واستتر بالإسلام ظاهراً، وإن نفَرَ الحالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كتَمها عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخوه عن دين الإسلام، وقالوا له حينئذ: إن الظاهر كالقشر والباطن كاللُّبّ، واللُّب خير من القشر.

قال عبد القاهر: حكى لي بعضُ مَن كان دخل في دعوة الباطنية ثم وَفَّقه الله تعالى لرشده وهَداه إلى حلّ أيمانهم أنهم لما وثقوا منه بأيمانه قالوا له: إن المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل مَن ادّعى النبوّة كانوا أصحاب نواميس ومخاريق أحَبُّوا الزعامة على العامة، فخدعوهم بنيرنجات، واستعبدوهم بشرائعهم.

قال هذا الحاكي لي: ثم ناقض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له: ينبغي أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذي نادى موسى بن عمران من الشَّجَرة فقال له: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢﴾[4] [طه: ١٢]، قال: فقلت: سَخِنَتْ عينُك تدعوني إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم، ثم تدعوني مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلهاً مرسِلاً لموسى؟ فإن كان موسى عندك مخرقاً فالذي

(١) سورة الحديد: الآية ١٣.
(٢) سورة الأحزاب: الآية ٧.
(٣) سورة النحل: الآية ٩١.
(٤) سورة طه: الآية ١٢.

زعمت أنه أرسله أكذبُ، فقال لي: إنك لا تفلح أبداً، وندم على إفشاء أسراره إليَّ، وتُبتُ من بدعتهم.

فهذا بيان وجه حِيَلهم على أتباعهم، وأما أيمانهم فإن داعيَهُمْ يقول للحالف: جَعَلْتَ على نفسك عهد الله وميثاقه وذِمَّتِه وذِمَّةَ رسله وما أخذ الله تعالى على النبيين من عهدٍ وميثاقٍ أنك تستر ما تسمعه مني، وما تعلمه من أمري، ومن أمر الإمام الذي هو صاحبُ زمانك، وأمر أشياعه وأتباعه في هذا البلد وفي سائر البلدان، وأمرِ المطيعين له من الذكور والإناث، فلا تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيراً، ولا تظهر شيئاً يدلُّ عليه من كتابة أو إشارة إلا ما أذِنَ لك فيه الإمامُ صاحب الزمان، أو أذن لك في إظهاره المأذونُ له في دعوته، فتعمل في ذلك حينئذٍ بمقدار ما يؤذن لك فيه. وقد جعلتَ على نفسك الوفاء بذلك، وألزمته نفسك في حالتي الرضا والغضب والرغبة والرهبة. قال: نعم، فإذا قال: «نعم» قال له: وجعلت على نفسك أن تمنعني وجميع من أسمِّيه لك مما تمنع منه نفسك بعهد الله وميثاقه عليك وذمته وذمة رُسُله، وتنصحهم نصحاً وباطناً، وألاَّ تخُونَ الإمام وأولياءه وأهلَ دعوته في أنفسهم ولا في أموالهم، وأنك لا تتأول في هذه الأيمان تأويلاً، ولا تعتقد ما يحلُّها، وأنك إن فعلتَ شيئاً من ذلك فأنت بريء من الله ورُسُله وملائكته ومن جميع ما أنزل الله تعالى من كتبه، وأنك إن خالفت في شيء مما ذكرناه لك فللّه عليك أن تحجَّ إلى بيته مائة حجة ماشياً نَذْراً واجباً، وكل ما تملكه في الوقت الذي أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين، وكل مملوك يكون في ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً، وكل امرأة لك الآن أو يومَ مخالفتك أو تتزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك ثلاث طلقات، والله تعالى الشاهدُ على نيّتك وعقد ضميرك فيما حلفت به، فإذا قال: «نعم»، قال له: «كفى بالله شهيداً بيننا وبينك، فإذا حلف الغِرُّ بهذه الأيمان ظنَّ أنه لا يمكن حلها، ولم يعلم الغِرُّ أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة، وأنهم لا يرون فيها ولا في حلها إثماً ولا كَفَّارة ولا عاراً ولا عقاباً في الآخرة.

وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة؟ وهم لا يقرّون بإِلٰهٍ قديم، بل لا يقرون بحدوث العالم، ولا يثبتون كتاباً مُنْزَلاً من السماء، ولا رسولاً ينزل عليه الوحي من السماء، وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة؟ ومن دينهم أن الله الرحْمٰن الرحيم إنما هو زعيمُهم الذي يدعون إليه، ومَنْ مال منهم إلى دين المجوس زعم أن الإِلٰهَ نورٌ بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه في ملكه، وكيف يكون لنَذْر الحج والعمرة عندهم مقدار وهم لا يرون للكعبة مقداراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كلَّ امرأة من غير عقد؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم.

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإنّا نقول: كلُّ يمينٍ يحلف بها الحالفُ ابتداء بطَوْعِ نفسه

فهو على نيّته، وكل يمين يحلف بها عند قاضٍ أو سلطان يحلّفه ينظر فيها: فإن كانت يميناً في دعوى لمدّعٍ شيئاً على الحالف المنكر، وكان المدّعي ظالماً للمدّعى عليه فيمين الحالف على نيّته، وإن كان المدعي مُحقّاً والمنكر ظالماً للمدعي فيمين المنكر على نيّة القاضي أو السلطان الذي أحلفه، ويكون الحالف حانثاً في يمينه.

وإذا صحّت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قَصَد إظهار بدعتهم للناس، أو أراد النّقْضَ عليهم، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيّته، فإذا استثنى بقلبه مشيئة الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرارَ الباطنية للناس، ولم تطلّق نساؤه، ولا تُعتق مماليكه، ولا تلزمه صدقة بذلك، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماماً، ومَنْ أظهر سِرَّه لم يظهر سر إمام، وإنما أظهر سِرّ كافر زنديق، وقد جاء في الحديث المأثور: «اذْكُرُوا الفاسِقَ بِما فيهِ يحذره الناس». فهذا بيان حيلتهم على الأغمار بالأيمان.

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة، وربما سألوهم عن مسائل في المحسوسات يوهمون أن فيها علوماً لا يُحيطُ بها إلا زعيمُهم، فمن مسائلهم قول الدّاعي منهم للغِرّ: لِمَ صار للإنسان أذنان ولسان واحد؟ ولِمَ صار للرجل ذكر واحد وخصيتان؟ ولِمَ صارت الأعصاب متصلة بالدماغ، والأوردة متصلة بالكبد، والشرايين متصلة بالقلب؟ ولِمَ صار الإنسان مخصوصاً بنَبات الشعرِ على جَفْنيه الأعلى والأسفل؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنه الأعلى دون الأسفل؟ ولِمَ صار ثديُ الإنسان على صدره، وثدي البهائم على بطونها؟ ولماذا لم يكن للفرس غُدَد ولا كرش، ولا كعب؟ وما الفرق بين الحيوان الذي يبيض والذي يلد ولا يبيض؟ وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم.

ومن مسائلهم في القرآن سؤالهم عن معاني حروف الهجاء في أوائل السور كقوله تعالى: «الم»، و«حم»، و«طس»، و«يس»، و«طه»، و«كهيعص». وربما قالوا: ما معنى كل حرف من حروف الهجاء؟ ولِمَ صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً؟ ولِمَ أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضُها من النقط؟ ولِمَ جاز وَصْلُ بعضها بما بعدها بحرف؟ وربما قالوا للغِرّ: ما معنى قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾[1] [الحاقة: ١٧]؟ ولِمَ جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2] [المدثر: ٣٠]، وما فائدة هذا

(١) سورة الحاقة: الآية ١٧.
(٢) سورة المدثر: الآية ٣٠.

العدد؟ وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم، كقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(1) [الرحمٰن: ٣٩] مع قوله في موضع آخر: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(2) [الحجر: ٩٢].

ومنها: مسائلهم في أحكام الفقه، كقولهم: لِمَ صارت صلاة الصبح ركعتين، والظهر أربعاً، والمغرب ثلاثاً؟ ولِمَ صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان؟ ولِمَ كان الوضوء على أربعة والتيمُّم على عضوين؟ ولِمَ وجب الغُسْل من المني وهو عند أكثر المسلمين طاهر؟ ولِمَ يجب الغُسْل من البول مع نجاسته عند الجميع؟ ولِمَ أعادت الحائضُ ما تركت من الصيام ولم تُعِدْ ما تركت من الصلاة؟ ولِمَ كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي الزنى الجلد؟ وهلا قُطِع الفرجُ الذي به زُنِيَ في الزنى، كما قُطعت اليدُ التي بها سُرق في السرقة؟ فإذا سمع الغِرُّ منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم في تأويلها قالوا له: علمُها عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا، فإذا تقرر عند الغِرّ أن إمامهم أو ما دونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسُنّة غيرُ ظاهرها، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة، فإذا اعتاد تركَ العبادة واستحلَّ المحرَّمات كشفوا له القناع، وقالوا له: لو كان لنا إلٰهٌ قديمٌ غنيٌ عن كل شيء لم يكن له فائدة في ركوع العباد وسجودهم، ولا في طَوَافهم حول بيت من حجر، ولا في سَعْيٍ بين جبلين، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه، وصار جاحداً له زنديقاً.

قال عبد القاهر: والكلامُ عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار في أصول الدين من وجهين:

أحدهما: أن يُقال لهم: إنكم لا تَخْلُونَ من أحد أمرين: إما أن تُقِرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعاً قديماً، عالماً حكيماً، يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقِدَم العالم ونَفْيِ الصانع، فإن اعتقدتم قِدَم العالم ونَفْيَ الصانع فلا معنى لقولكم: لِمَ فرض الله كذا، ولِم حرَّم كذا، ولِم خلق كذا، ولِم جعل كذا على مقدار كذا؟ إذا لم تقرُّوا بإلٰهٍ فَرَضَ شيئاً أو حرَّمَه أو خلق شيئاً أو قدَّره، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين الدهرية في حدوث العالم، وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزْتُمْ له تكليفِ عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جواباً لكم عن قولكم: لِمَ فرض، ولِم حرم كذا، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتم به وبجواز تكليفه. وكذلك سؤالهم عن خاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أحدَثَها، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم: لِمَ خلق الله ذلك؟ مع إنكارهم أن

(١) سورة الرحمٰن: الآية ٣٩.
(٢) سورة الحجر: الآية ٩٢.

يكون لذلك صانع قديم.

والوجه الثاني: من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خَلْقِ الحيوان أن يُقال لهم: كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم، وصَنَّفَ أرسطاطاليس[١] في طبائع الحيوان كتاباً؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة، من العرب القَحْطانية، والجُرهُمِيَّة، والطَّسْمهية وسائر الأصناف الحميرية. وقد ذكر العربُ في أشعارها وأمثالها جميعَ طبائع الحيوان، ولم يكن في زمانها باطنيٌّ ولا زعيم للباطنية، وإنما أخذ أرسطوطاليس الفرق بين ما يلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها: كل شَرْقَاء ولود، وكل صَكّاء بَيُوض. ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً، لأن لها أذنا شرقاء، وكل ذات أذن صكّاء بَيُوش كالحية والضب والطيور البائضة.

وذكر أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثنى[٢] وعبدالملك بن قُرَيْب الأصمعي[٣] أن العرب قالت بتجربيها في الجاهلية: إن كل حيوان لعينيه أهدابٌ على الجفن الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل، وقالوا: كل حيوان أُلقِيَ في الماء يسبح فيه إلا الإنسان، والقرد، والفرس الأعسر، فإنه يغرق فيه، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة.

وقالوا في الإنسان: إنه إذا قُطِعَ رأسه وأُلقِيَ في الماء انتصب قائماً في وسط الماء. وقالوا: كل طائر كفّه في رجليه، وقالوا: ليس للفرس غُدَد ولا كرش ولا طحال ولا كعب، وليس للبعير مَرَارة، وليس للظليم مخ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها ألسُنٌ ولا أدمغة، وقد يكون حوتُ النهر ذا لسان ودماغ، وقالوا: إن الأسماك كلها لا رئة لها كذلك ولا تتنفس، وقالت العرب من تجاربها: إن الضأن تضع في السنة مرة وتفرد ولا تُتْئِم، والماعز تضع في السنة

---

(١) هو أرسطو بن نيقوماخس الفيثاغوري، تتلمذ على أفلاطون، وتصدر بعده، وكان أفلاطون يقدمه على جميع تلاميذه، ويؤثره بالرعاية، وإلى أرسطو انتهت فلسفة اليونانيين، فكان هو خاتمة حكمائهم وسيد علمائهم، وهو الذي خلص صناعة البرهان من سائر صناعات المنطق وصوّرها بالأشكال وجعلها آلة العلوم النظرية، وله في جميع فروع الفلسفة كتب قيمة، وكان معلم الإسكندر بن فيلبس المقدوني، وله رسائل بعثها إليه. ولم يعن فلاسفة الإسلام بشيء من الفلسفة اليونانية بقدر عنايتهم بفلسفة أرسطو، وله كتاب في الحيوان تسع عشرة مقالة، وقد نقله ابن البطريق إلى العربية، ونُقِل من قبل إلى السريانية (انظر تاريخ الحكماء ٢٧ ـ ٥٣ وفهرس ابن النديم ٣٥٩).

(٢) هو معمر بن المثنى، أبو عبيدة، البصري، التيمي، اللغوي، الإخباري، صاحب التصانيف: روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء، وكان أحد أوعية العلم، وقد اختُلف في سنة وفاته، فقيل: توفي في سنة ٢٠٩، وقيل: في سنة ٢١٠، وقيل: في سنة ٢١١ (العبر: ٣٥٩/١، وشذرات الذهب: ٢٤/٢).

(٣) هو العلاّمة: أبو سعيد عبدالملك بن قريب، الأصمعي، الباهلي، البصري، اللغوي، الإخباري، سمع ابن عون، وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء، وكانت الخلفاء تجالسه وتحب منادمته، وقد صنّف كثيراً، ومات في سنة ٢١٦ وله ثمان وثمانون سنة (العبر: ٣٧٠/١، وشذرات الذهب: ٤٦/٢) وانظر ص ٣١٦ الآتية.

مرتين، وتضع الواحدة، والإثنين، والثلاثة، والعدد والنماء. والبَرَكة في الضأن أكثر منها في الماعز، وقالوا أيضاً: إذا رعت الضأنُ نبتاً نبت، ولا ينبت ما يأكله الماعز؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله، وقالوا: إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن في أول الحمل إلى الضرع، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة. وقالوا: إن أصوات الذكور من كل جنس أَجْهَرُ من أصوات الإناث إلا المِعْزَى فإن أصوات إناثها أَجْهَرُ من أصوات ذكورها.

ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم: كلُّ ثَوْر أفْطَس[1]، وكل بعير أعْلَم[2]، وكل ذي ناب أفرج. وقالوا بالتجربة: إن الأسد لا يأكل شيئاً حامضاً، ولا يدنو من النار، ولا يدنو من الحامل، وقالوا: إن حَمْلَ الكلب ستون يوماً، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش، وقالوا: إن إناث الكلاب يَحِضْنَ لسبعة أشهر، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام، وعلامة حيضها وَرَمُ أثفارها، وقالوا في الكلب: إنه لا يلقى من أسنانه شيئاً إلا الثامن، وقالوا في الذئب: إنه يَنامُ بإحدَى عينيه ويحترس بالأخرى، ولذلك قال فيه حُمَيْد بن ثور:

يَنامُ بإحدَى مُقْلَتَيهِ، وَيَتَّقِي ... بأخرَى المَنَايَا؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[3]

والأرنبُ تنامُ مفتوحة العينين، قالوا: ليس في الحيوان ما لسانُه مقلوبٌ إلا الفيل، وليس في ذوات الأربع ما ثَدْيُه على صدره إلا الفيل، وقالوا: إن الفيل تضع لسبع سنين، والحمار لسنة، والبقرة في ذلك كالمرأة، وقالوا في قضيب الأرنب والثعلب: إنه عَظْم، وقالوا: كل ذي رجلين إذا انكسرت إحداهما قام على الأخرى وعَرِجَ إلا الظليم فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جثَمَ في مكانه، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأخيه:

فَإنِّي وإيَّاهُ كَرِجْلَيْ نَعامَةٍ ... علَى مَا بِنَا مِن ذِي غِنىً أوْ لَدَى فَقْرِ

يريد أنه لا غِنَى لأحدهما عن صاحبه، وقالوا في النعامة: إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين، لكنها تخرج ثلاثين منها تَحْضُنُ عليها كخيط ممدود على الاستواء، وربما تركت بَيْضَها وحَضَنَتْ بيضَ غيرها، ولهذا قال فيها ابن هَرْمَةَ:

كَتارِكَةٍ بَيْضَها بِالعَرَاءِ ... وَمُلْبِسَةٍ بَيضَ أُخرَى جَنَاحَا

وقالوا في الفرخ والفروج: إنهما يُخْلَقان من البياض، والصُّفْرة غذاؤهما، وقالوا في

---

(١) الأفطس: الوصف من الفطس ـ بفتح الفاء والطاء جميعاً ـ وهو انخفاض الأنف وتطامنه وانتشاره.

(٢) الأعلم: الوصف من العلم ـ بفتح العين واللام جميعاً ـ وهو انشقاق الشفة العليا، فإذا انشقت الشفة السفلى فهو الفلح، والمشقوقها أفلح، ويسمى البعير «أعلم» لأنه مشقوق الشفة العليا.

(٣) هكذا روى المؤلف هذا البيت كما رواه جماعة من النحاة، وصواب إنشاده هكذا:

ينام بإحدى مقلتيه، ويتقي ... بأخرى المنايا؛ فهو يقظان هاجع

وقبله مما يتصل بوصف الذئب قول حميد بن ثور:

إذا خاف جوراً من عدو رمت به ... قصائبه والجانب المتواسع

القَطَا: إنها لا تَضَعُ إلا فرداً، وفي العُقَاب: إنها تضع ثلاث بيضات فتخرج بيضتين وتطرح واحدة فيخرجها الطير المعروف بكاسي العظام، ولهذا قيل في المثل: أبَرُّ من كَاسي العظام، وقالوا في الضب: إنها تضع سبعين بيضة، ولكنها تأكل ما خَرَجَ من الحُسولَة عن البيض إلا الحِسْل[١] الذي يَعْدُو ويهرب منها: ولهذا قالوا في المثل: أعَقُّ من ضَبٍّ، والضب لا يرد الماء، ولهذا قالوا في المثل: أرْوَى مِنْ ضَبٍّ، وقالوا في الضب: إنه ذو ذكرين، وللأنثى من الضِّبَابِ فرجان من قبل، وقالوا في الحية: لها لسانان، ولسانُها أسود على اختلاف ألوان قشرها، والحيات كلها تكره ريح السَّذَاب والبنفسج، وتعجب بريح التفاح، والبطيخ، والجزر، والخردل، واللبن، والخمر، وقالوا في الضفادع: إنها لا تصيح إلا وفي أفواهها الماء، ولا تصيح في دِجْلَةَ بحال، وإن صاحت في الفُرَات وسائر الأنهار، وقال الشاعر في الضِّفْدَعِ:

يُدْخِلُ في الأَشْدَاقِ مَا يَنْقُفُهْ   حَتَّى يَنِقَّ والنقيقُ يُتْلِفُهْ[٢]

يعني أن نقيقها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها[٣]، وقالوا: إن الضفادع لا عظام لها. وقالوا في الجُعَل: إنه إذا دُفِنَ في الوَرْد سكن كالميت، فإذا أُعيد إلى الرَّوْثِ تحرك[٤].

فهذا وما جَرَى مَجْراه من خَوَاصّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العربُ في جاهليتها بالتجارب، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية، بل عَرَفُوها قبلَ وجودِ الباطنية في الدنيا بأحقاب كثيرة، وفي هذا بيانُ كذبِ الباطنية، في دَعْوَاها أن زُعماءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها، وقد بيّنّا خروجَهُم عن جميع فِرَق الإسلام بما فيه كفاية، والحمد لله على ذلك.

---

(١) الحسل ـ بكسر الحاء وسكون السين المهملة ـ الصغير من ولد الضباب، وقيل: أول ما يولد، ويكنى الضب «أبا الحسل، وأبا الحسيل» وجمع الحسل: حسول، وأحسال، وحسلة، وحسلان.

(٢) إذا صحت هذه الرواية فإنما أراد بما ينقفه طعامه، وأصله من قولهم «نقف الحنظل» إذا كسرت قشره لاستخراج ما فيه، وهو الهبيد، وقالوا «نقف الظليم الحنظل، وانتقفه» إذا كسره عن هبيده، وقالوا أيضاً «نقفت الرمانة» إذا قشرها ليستخرج حبّها، وقال امرؤ القيس:

كأني غداةَ البين يوم تحمّلوا   لدى سَمُرات الحيّ ناقفُ حنظلِ

والنقيق: صوت الضفدع، والظليم، والدجاجة، والعقرب، والفعل منه نق.

ويقال أيضاً: نقنق، وضفدع نقاق، ونقوق، وقالوا «أروى من النقاق» يعنون الضفدع، لأنها في الماء غالباً، وقد روى هذا البيت أبو عثمان الجاحظ في الحيوان (٢٦٦/٣) على وجه آخر، ونسبه إلى الذكواني، وهو عنده هكذا:

يدخل في الأشداق ماء ينصفه   كيما ينق والنقيق يتلفه

(٣) وقد صرح بذلك الأخطل في قوله:

ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت   فدل عليها صوتها حية البحر

(٤) وفي ذلك يقول أبو الطيب المتنبي في إحدى قصائده في سيف الدولة:

إذا خلعت على عرض له حللا   وجدتها منه في أبهى من الحلل

بذي الغباوة من إنشادها ضرر   كما تضر رياح الورد بالجعل

الباب الخامس

من أبواب هذا الكتاب

في باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها:

(١) فصل: في بيان أصناف فِرَق السُّنّة والجماعة.
(٢) فصل: في بيان تحقيق النّجاة لأهل السُّنّة والجماعة.
(٣) فصل: في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهلُ السُّنّة والجماعة.
(٤) فصل: في بيان قول أهل السُّنّة في السلف الصالح من الأمة.
(٥) فصل: في بيان عِصْمَة أهل السُّنّة عن تكفير بعضهم بعضاً.
(٦) فصل: في بيان فضائل أهل السُّنّة، وأنواع علومهم، وذكر أئمتهم.
(٧) فصل: في بيان آثار أهل السُّنّة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما.

فهذه فصول هذا الباب، وسنذكر في كلٍّ منها مقتضاه بعَوْنِ الله وتوفيقه.

الفصل الأول
من فصول هذا الباب
في بيان أصناف أهل السُّنَّة والجماعة

اعلموا ـ أسعدكم الله ـ أن أهل السُّنّة والجماعة ثمانية أصناف من الناس:

(١) صِنْفٌ منهم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوّة، وأحكام الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد، والإمامة، والزعامة، وسلكوا في هذا النوع من العلم طرُقَ الصفاتية من المتكلمين الذين تبرؤوا من التشبيه والتعطيل، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهمية والنّجّارية، وسائر أهل الأهواء الضّالة.

(٢) والصنف الثاني منهم: أئمةُ الفقه من فريقيْ الرأي والحديث، من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهبَ الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية، وتبرؤوا من القَدَر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحَشْر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الحَوْض والصراط والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك.

وقالوا: بدَوَامِ نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكَفَرة، وقالوا: بإمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرؤوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسُّنّة ومن إجماع الصحابة، ورأوا جواز المَسْح على الخفين، ووقوع الطلاق الثلاث، ورأوا تحريمَ المُتْعَة، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية.

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك[١]، والشافعي[٢]، والأوزاعي[٣]، والثوري[٤]،

(١) تقدمت لنا ترجمة موجزة لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي (ص ٢٦).
(٢) تقدمت ترجمة قصيرة للإمام القرشي محمد بن إدريس الشافعي (ص ٢٧).
(٣) تقدم حديث وجيز عن أبي عمرو والأوزاعي (ص ٧ و٢٧).
(٤) سبق الحديث عن أبي عبدالله سفيان بن سعيد الثوري (ص ٢٧ وما يليها).

وأبي حنيفة[١]، وابن أبي ليلى[٢]، وأصحاب أبي ثَوْر[٣]، وأصحاب أحمد بن حنبل[٤]، وأهل الظاهر[٥]، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصولَ الصفاتية، ولم يخلِطوا فقهه بشيء من بِدَعِ أهل الأهواء الضالة.

(٣) والصنف الثالث منهم: هم الذين أحاطُوا علماً بطُرقِ الأخبار والسُّنَن المأثورة عن النبي عليه الصلاة والسلام، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجَرْح والتَّعْديل، ولم يخلِطوا علمهم بذلك بشيء من بِدَعِ أهلِ الأهواء الضالة.

(٤) والصنف الرابع منهم: قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف، وجَرَوْا على سَمْت أئمة اللغة، كالخليل[٦]، وأبي عَمْرو بن العَلاَء[٧] وسِيبَوَيْه[٨]، والفَرّاء[٩]،

---

(١) قدمنا لك حديثاً موجزاً عن فقيه أهل العراق أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ص ٢٧).

(٢) هو قاضي الكوفة ومفتيها: أبو عبدالرحمٰن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، الأنصاري، الفقيه، سمع الشعبي وطبقته، وقال أحمد بن يونس: كان أفقه أهل الدنيا، وكان صاحب قرآن وسُنَّة، قرأ عليه حمزة الزيات، وكان صدوقاً جائز الحديث، توفي في شهر رمضان من سنة ١٤٨ (العبر: ٢١١/١، وشذرات الذهب: ٢٢٤/١).

(٣) هو أبو ثور: إبراهيم بن خالد، الكلبي، البغدادي، الفقيه، أحد الأعلام، تفقه بالشافعي، وسمع من ابن عيينة وغيره، وبرع في العلم، ولم يقلد أحداً، قال عنه أحمد بن حنبل: أعرفه بالسُّنَّة منذ خمسين سنة وهو عندي في صلاح سفيان الثوري، توفي في سنة ٢٤٠ (العبر: ٢/في عدة مواضع ـ وطبقات الشافعية: ٢٢٧/١، وشذرات الذهب: ٩٣/٢).

(٤) هو شيخ أهل السُّنَّة أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، الذهلي، المروزي، البغدادي؛ أحد الأعلام ببغداد، وشيخ الإسلام والمسلمين في عصره، وناصر السُّنَّة، وقامع البدعة، كان إماماً في الحديث وفنونه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في الورع وغوامضه، مات في ثاني عشر من ربيع الأول من سنة ٢٤١ وقد جاوز سبعاً وسبعين سنة بأيام (العبر: ٤٣٥/١، المنهج الأحمد: ٥/١، ٥٤، وشذرات الذهب: ٩٦/٢، وطبقات الحفاظ ص ٤٣١).

(٥) قد قدمنا كلمة عن أهل الظاهر، وترجمنا لإمامهم داود بن علي بن خلف الأصبهاني (ص ٢٨).

(٦) هو إمام النحاة وشيخ إمامهم: أبو عبدالرحمٰن بن أحمد، الفراهيدي، الأزدي، البصري، صاحب العربية والعروض، روى عن أيوب السختياني وطائفة، وكان إماماً كبير القدر في لسان العرب، خيراً متواضعاً، فيه زهد وتعفف، صنف كتاب العين في اللغة، وعليه تخرج سيبويه، ومنه تلقف تعليلاته التي تُعد من مفاخر النحو العربي، توفي الخليل في أرجح الأقوال في سنة ١٧٥، ويُقال قبلها، ويقال بعدها (العبر: ٢٦٨/١، وطبقات الزبيدي ص ٤٣).

(٧) هو مقرىء البصرة الإمام أبو عمرو بن العلاء، المازني، أحد القرّاء السبعة قال عنه أبو عبيدة: كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر وأيام العرب، وكانت كتبه ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها، ومات في سنة ١٥٤ (العبر: ٢٢٣/١، شذرات الذهب: ٢٣٧/١).

(٨) هو إمام أهل البصرة في العربية: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الذي يُلقب بسيبويه، مصنف «الكتاب» الذي يعد مفخرة التأليف في العربية، ومعجزة الفكر، والذي إذا أطلق لفظ الكتاب في لسان أهل العربية انصرف إليه، وكانت وفاته على الصحيح في سنة ١٨٠ عن بضع وثلاثين سنة (العبر: ٢٧٨/١، طبقات الزبيدي ص ٥٦).

(٩) هو أبو زكرياء: يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور، الفراء، الديلمي، أبرع أهل الكوفة في علمهم، نزل بغداد، وهو أجلّ أصحاب الكسائي، وكان رأساً في النحو واللغة، مات في سنة ٢٠٧ (العبر: ٣٥٤/١، مراتب النحويين لأبي الطيب الحلبي ص ٨٦، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤٣، شذرات الذهب: ١٩/٢).

والأخفش[١]، والأصمعي[٢]، والمازني[٣]، وأبي عُبَيد[٤] وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين، الذين لم يَخْلِطوا علمَهم بذلك بشيء من بِدَعِ القَدَرية أو الرافضة أو الخوارج، ومَنْ مالَ منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السُّنَّة، ولا كان قوله حُجَّة في اللغة والنحو.

(٥) والصنف الخامس منهم: همْ الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن، وبوجوه تفسير آيات القرآن، وتأويلها على وَفْقِ مذاهب أهل السُّنَّة، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة.

(٦) والصنف السادس منهم: الزُّهَّاد الصوفية الذين أبْصَرُوا فأقْصَرُوا، واختبروا فاعتبروا، ورَضُوا بالمقدور، وقنعوا بالمَيْسور، وعلموا أنَّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسؤول عن الخير والشر، ومحاسَبٌ على مثاقيل الذرة، فأعدُّوا خير الإعداد، ليوم المَعَاد، وجَرَى كلامُهم في طريقي العبارة والإشارة على سَمْت أهل الحديث، دون مَن يشتري لهوَ الحديث، لا يعملون الخير رِيَاء، ولا يتركونه حَيَاء، دينُهم الوحيد، ونَفْيُ التشبيه، ومذهبهم التفويضُ إلى الله تعالى، والتوكُّلُ عليه، والتسليم لأمره، والقناعة بما رُزِقوا، والإعراض عن الاعتراض عليه: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾[٥] [الحديد: ٢١].

(٧) والصنف السابع منهم: قوم مُرَابطون في ثُغُور المسلمين في وجوه الكَفَرة، يجاهدون أعداء المسلمين، ويَحْمون حمى المسلمين، ويذبُّون عن حريمهم وديارهم، ويُظْهِرُون في ثُغورهم

---

(١) أشهر الأخافشة أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المجاشعي، أخذ عن سيبويه وكان أسن منه، وصحب الخليل قبل أن يصحب سيبويه، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، وتوفي في سنة ٢١٥ (طبقات الزبيدي ص ٧٤، ومراتب النحويين ص ٦٨)، وفي النحاة أخفش أكبر منه هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، وهو شيخ يونس بن حبيب الذي هو شيخ سيبويه، ويقال له: الأخفش الأكبر، وفي النحاة أخفش أصغر، وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي النحوي، روى عن ثعلب والمبرد، وتوفي في سنة ٣١٥.

(٢) سبقت ترجمة الأصمعي قريباً (ص٣٠٨).

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان، المازني، أحد بني مازن بن شيبان، ويُقال: هو مولى لبني سدوس، غير أنه نزل في منازل بني مازن ابن شيبان فنسب إليهم، وهو من تلاميذ أبي الحسن الأخفش، وتوفي في سنة ٢٣٦ (طبقات الزبيدي ص ٩٢ ـ ١٠٠).

(٤) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، أحد الفقهاء والمحدثين والنحويين والعلماء بالكتاب والسُّنَّة، وكان مؤدباً لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة، وكان إسحاق بن راهويه يقول: يحب الله الحق، أبو عبيد أعلم مني ومن أحمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعي، وأبو عبيد مولى للأزد من أبناء خراسان، وولي قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك ولم يزل معه ومع ولده، وقد اختُلِف في وفاته فقال البخاري: مات في سنة ٢٢٤، وقال غيره: مات في سنة ٢٢٣، وقيل: في سنة ٢٢ (المنهج الأحد: ١/٨٠ بتحقيقنا ـ طبقات الزبيدي ص ٢١٧، والعبر: ١/٣٩٢، وطبقات الحفاظ للذهبي ص ٤١٧، وشذرات الذهب: ٢/٥٤).

(٥) سورة الحديد: الآية ٢١. وأيضاً في سورة الجمعة: الآية ٤.

مذاهبَ أهل السُّنّة والجماعة، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[1] [العنكبوت: ٦٩]، زادهم الله توفيقاً بفضله ومنه.

(٨) والصنف الثامن منهم: عامة البلدان التي غَلّبَ فيها شعار أهل السُّنّة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة.

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السُّنّة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد، والوعد والوعيد، ورجعوا إليهم في مَعَالم دينهم، وقلّدوهم في فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئاً من بِدَعِ أهل الأهواء الضالة، وهؤلاء هم الذين سمّتهم الصوفية «حَشْو الجنة».

فهؤلاء أصناف أهل السُّنّة والجماعة ومجموعهم، أصحاب الدين القويم، والصراط المستقيم. ثبّتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، إنه بالإجابة جدير، وعليها قدير.

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.

الفصل الثاني من فصول هذا الباب
في بيان تحقيق النجاة لأهل السُّنَّة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبيَّ ﷺ لما ذكر افتراقَ أمته بعده ثلاثاً وسبعين فِرقة، وأخبر أن فرقةً واحدةً منها ناجية، سُئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه، ولسنا نجد اليوم من فِرَقِ الأمة مَنْ هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غيرَ أهل السُّنَّة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية، دون الرافضة، والقَدَرية، والخوارج، والجَهْمية، والنَّجَّارية، والمُشَبِّهة، والغُلاة، والحُلُولية.

أما القَدَرية فكيف يكونون موافقين للصحابة وقد طعن زعيمُهم النظَّامُ في أكثر الصحابة، وأسْقَطَ عدالة ابن مسعود، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي ﷺ: «إن السعيد مَن سَعِدَ في بطن أمه، والشقيّ مَن شقِيَ في بطن أمه». وروايته انشقاقَ القمر، وما ذاك منه إلا لإنكاره معجزات النبي عليه الصلاة والسلام، وطعَنَ في فتاوي عمر ﷺ من أجل أنه حَدَّ في الخمر ثمانين، ونَفَى نَصْر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء المدينة به، وما هذه منه إلا لقلة غَيْرَته على الحرم، وطعَنَ في فتاوي عليّ ﷺ، لقوله في أمهات الأولاد، ثم قوله «رأيت أنهن يُبَعْنَ»، وقال: مَنْ هو حتى يحكم برأيه؟ وثَلَبَ عثمان ﷺ لقوله في الخرقاء[1] بقَسْم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية، ونَسَبَ أبا هريرة إلى الكذب من أجل أنَّ الكثيرَ من رواياته على خلاف مذاهب القدَرية، وطَعَنَ في فتاوي كل مَن أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحلُّ لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زُعَماء وأرباب مذاهب تُنسب إليهم، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق، والجاهل بأحكام الدين عنده كافرٌ، والمعتمد للخلاف بلا حُجَّة عنده منافق كافر، أو فاسق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود في النار التي هو بها أولى، ثم إنه أبْطَلَ إجماعَ الصحابة، ولم يرهُ حجّة، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة. فكيف يكون على سَمْت الصحابة مُقْتَدِياً بهم مَنْ يرى مخالَفَة جيعهم واجباً إذا كان رأيه خلاف رأيهم؟

وكان زعيمُهم واصلُ بن عَطاء الغزّال يشك في عدالة عليّ وابْنَيْه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكلّ مَن شهد حربَ الجمل من الفريقين، ولذلك قال: لو شهد عندي عليّ

(١) إحدى المسائل الملقبات من مسائل المواريث.

وطلحة على باقةِ بَقْلٍ لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه، فجائز على أصله أن يكون عليٌّ وأتباعه فاسقين مخلَّدين في النار، وجائز أن يكون الفريقُ الآخر الذين كانوا أصحابَ الجمل في النار خالدين، فشكَّ في عدالة عليّ، وطلحة، والزبير، مع شهادة النبي عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة، ومع دخولهم في بيعة الرضوان، وفي جملة الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [1] [الفتح: ١٨].

وكان عمرو بن عُبيد يقول بقول واصل في فريقَيْ الجمل، وزاد عليه القول بالقطع على فُسق كل فِرقة من الفرقتين، وذلك أن واصلاً إنما قَطَعَ بفسق أحد الفريقين، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب عليّ والآخر من أصحاب الجمل، وقبِل شهادة رجلين من أصحاب عليّ، وشهادةَ رجلين من أصحاب الجمل، وقال عمرو بن عُبَيد: لا أقبل شهادة الجماعة منهم، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب عليّ وبعضهم من حزب الجمل، فاعتقد فُسق الفريقينَ جميعاً.

وواجب على أصله أن يكون عليّ وأبناه، وابن عباس، وعمّار، وأبو أيوب الأنصاري، وخُزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعَلَ رسول الله ﷺ شهادتَه بمنزلة شهادة رجلين عَدْلَيْن وسائر أصحاب عليّ ـ مع طلحة، والزبير، وعائشة وسائر أصحاب الجمل ـ فاسقين مخلَّدين في النار، وفيهم من الصحابة ألوفٌ. وقد كان مع عليّ خمسة وعشرون بدريّاً، وأكثر أصحابِ أُحُدٍ، وستمائة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين.

وقد كان أبو الهُذَيْل، والجاحظ، وأكثر القَدَرية في هذا الباب على رأي واصل بن عطاء فيهم.

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة مَن يُفسّق أكثرَهم ويراهم من أهل النار؟ ومَن لا يرى شهادَتَهم مقبولة كيف يقبل روايتهم؟ ومَن رَدَّ رواياتهم وردَّ شهادتهم خرج عن سُنَّتهم ومتابعتهم، وإنما يَقْتَدي بهم مَنْ يَعمل برواياتهم، ويقبل شهاداتهم، كَدأْبِ أهل السُّنّة والجماعة في ذلك.

وأما الخوارج فقد أكفَروا عليّاً وابْنَيْه، وابن عباس، وأبا أيوب الأنصاري، وأكفروا أيضاً عثمان، وعائشة، وطَلْحة، والزبير، وأكفروا كلَّ مَن لم يفارق عليّاً ومعاوية بعد التحكيم، وأكفروا كل ذي ذَنْبٍ من الأمة، ولا يكون على سَمْت الصحابة مَن يقول بتكفير أكثرهم.

---

(١) سورة الفتح: الآية ١٨.

وأما الغُلاة من الروافض كالسَّبَئِيَّة، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الحُلولية؛ فقد بيَّنا خروجَهم من النصارى، وليس لعبدَة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفَرة بالصحابة أُسْوَة ولا قُدْوَة.

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفِّرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويُفسِّقون ناصريه، ويكفِّرون أكثر أصحاب الجمل.

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارْتدَّت بعد النبي ﷺ سوى عليّ وابْنَيْه ومقدار ثلاثة عشر منهم.

وزعمت الكاملية منهم أن عليًّا أيضاً ارْتَدَّ وكفرَ بتركه قتالَهم، فكيف يكون على سَمْت الصحابة مَن يقول بتكفيرهم؟

ثم نقول: كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقَدرية، والجَهْميَّة، والنَّجَّارية، والبكرية، والضِّرَاريَّةُ موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والسِّيَر، والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقَلَةُ الأخبار والآثار، ورُوَاة التواريخ والسِّيَر، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسُوا فروعَهم على فتاوي الصحابة.

ولم يكن بحمد الله ومَنِّهِ في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجهمية، ولا في القَدَرية، ولا في المجسِّمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمامٌ في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسِّيَر والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السُّنَّة والجماعة، وأهلُ الأهواء الضَّالة إذا رَدُّوا الرواياتِ الواردةَ عن الصحابة في أحكامهم وسِيَرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم.

وبَانَ في هذا أن المقتدين بالصحابة مَنْ يعمل بما قد صحَّ بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسِيَرهم، وذلك سُنَّة أهل السُّنَّة دون ذَوِي البِدْعَة، وصحَّ بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنَجاة المقْتَدين بأصحابه، والحمد لله على ذلك.

الفصل الثالث من فصول هذا الباب

في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السُّنَّة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل السُّنَّة والجماعة على أصول من أركان الدين، كلُّ ركنٍ منها يجب على كل عاقلٍ بالغ معرفةُ حقيقته، ولكل ركن منها شُعَب، وفي شُعَبها مسائل اتفق أهل السُّنَّة فيها على قول واحد، وضَلَّلُوا مَن خالفهم فيها.

(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثباتُ الحقائق والعلوم، على الخصوص والعموم.

(٢) الركن الثاني: هو العلم بحدوث العالم في أقسامه، من أعراضه وأجسامه.

(٣) الركن الثالث: في معرفة صانع العالم وصفات ذاته.

(٤) الركن الرابع: في معرفة صفاته الأزلية.

(٥) الركن الخامس: في معرفة أسمائه وأوصافه.

(٦) الركن السادس: في معرفة عدلِه وحكمته.

(٧) الركن السابع: في معرفة رُسله وأنبيائه.

(٨) الركن الثامن: في معرفة معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء.

(٩) الركن التاسع: في معرفة ما أجمعَت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام.

(١٠) الركن العاشر: في معرفة أحكام الأمر والنهي، والتكليف.

(١١) الركن الحادي عشر: في معرفة فَناء العباد وأحكامهم في المَعاد.

(١٢) الركن الثاني عشر: الخلافة والإمامة، وشروط الزعامة.

(١٣) الركن الثالث عشر: في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة.

(١٤) الركن الرابع عشر: في معرفة أحكام الأولياء، ومراتب الأئمة الأتقياء.

(١٥) الركن الخامس عشر: في معرفة أحكام الأعداء من الكفَرَة وأهل الأهواء.

فهذه أصول اتفق أهل السُّنَّة على قواعدها، وضَلَّلوا مَن خالفهم فيها، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع، وهم مجمعون على أصولها وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافاً لا يوجب تضليلاً ولا تفسيقاً.

١ـ فأما الركن الأول ـ وهو إثبات الحقائق والعلوم ـ فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمةً بالعلماء، وقالوا بتضليل نُفَاةِ العلم وسائر الأعراض، وبتضليل السُّوفَسْطائية الذين ينفون العلم

وأما الغُلاة من الروافض كالسَّبئيّة، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الحُلولية؛ فقد بيَّنا خروجَهم من النصارى، وليس لعبدَة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفَرة بالصحابة أُسْوَة ولا قُدْوَة.

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفّرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويُفسِّقون ناصريه، ويكفّرون أكثر أصحاب الجمل.

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة أرتدّت بعد النبي ﷺ سوى عليّ وأبنَيْه ومقدار ثلاثة عشر منهم.

وزعمت الكاملية منهم أن عليّاً أيضاً أرْتَدّ وكفرَ بتركه قتالَهم، فكيف يكون على سَمْت الصحابة مَن يقول بتكفيرهم؟

ثم نقول: كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقَدرية، والجُهمِيّة، والنَّجّارية، والبكرية، والضِّرَاريَّة موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئاً مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والسِيَر، والمغازي، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقَلَةُ الأخبار والآثار، ورُوَاة التواريخ والسِيَر، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسُوا فروعَهم على فتاوي الصحابة.

ولم يكن بحمد الله ومَنّهِ في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجهمية، ولا في القَدَرية، ولا في المجسّمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمامٌ في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسِيَر والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السُّنّة والجماعة، وأهلُ الأهواء الضّالة إذا رَدُّوا الرواياتِ الواردةَ عن الصحابة في أحكامهم وسِيَرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم.

وبَانَ في هذا أن المقتدين بالصحابة مَنْ يعمل بما قد صحّ بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسِيَرهم، وذلك سُنّة أهل السُّنّة دون ذَوِي البِدْعَة، وصحّ بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنَجاة المقتَدين بأصْحابه، والحمد لله على ذلك.

الفصل الثالث من فصول هذا الباب

في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السُّنَّة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل السُّنَّة والجماعة على أصول من أركان الدين، كلُّ ركنٍ منها يجب على كل عاقلٍ بالغ معرفةُ حقيقته، ولكل ركن منها شُعَب، وفي شُعَبها مسائل اتفق أهل السُّنَّة فيها على قول واحد، وضَلَّلُوا مَن خالفهم فيها.

(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثباتُ الحقائق والعلوم، على الخصوص والعموم.

(٢) الركن الثاني: هو العلم بحدوث العالم في أقسامه، من أعراضه وأجسامه.

(٣) الركن الثالث: في معرفة صانع العالم وصفات ذاته.

(٤) الركن الرابع: في معرفة صفاته الأزلية.

(٥) الركن الخامس: في معرفة أسمائه وأوصافه.

(٦) الركن السادس: في معرفة عَدلِه وحكمته.

(٧) الركن السابع: في معرفة رُسله وأنبيائه.

(٨) الركن الثامن: في معرفة معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء.

(٩) الركن التاسع: في معرفة ما أجمَعَت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام.

(١٠) الركن العاشر: في معرفة أحكام الأمر والنهي، والتكليف.

(١١) الركن الحادي عشر: في معرفة فَناء العباد وأحكامهم في المَعَاد.

(١٢) الركن الثاني عشر: الخلافة والإمامة، وشروط الزعامة.

(١٣) الركن الثالث عشر: في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة.

(١٤) الركن الرابع عشر: في معرفة أحكام الأولياء، ومراتب الأئمة الأتقياء.

(١٥) الركن الخامس عشر: في معرفة أحكام الأعداء من الكفَرَة وأهل الأهواء.

فهذه أصول اتفق أهل السُّنَّة على قواعدها، وضَلَّلوا مَن خالفهم فيها، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع، وهم مجمعون على أصولها وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافاً لا يوجب تضليلاً ولا تفسيقاً.

١ـ فأما الركن الأول ـ وهو إثبات الحقائق والعلوم ـ فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمةً بالعلماء، وقالوا بتضليل نُفَاةِ العلم وسائر الأعراض، وبتضليل السُّوفَسْطائية الذين ينفون العلم

وينفون حقائق الأشياء كلها، وعدُّوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة، وكذلك السوفسطائية الذين شكّوا في وجود الحقائق، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد، وصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها، وهذه الفِرق الثلاث[١] كلها كَفَرة معاندة لموجبات العقول الضرورية.

وقال أهلُ السُّنَّة: إن علوم الناس، وعلوم سائر الحيوانات، ثلاثةُ أنواع: علم بديهي، وعلم حسي، وعلم استدلالي. وقالوا: مَنْ جَحَد العلوم البديهيّة، أو العلوم الحِسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعاند، ومَنْ أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِر فيه: فإن كان من السمنية المنكرة للنظر في العلوم العقلية فهو كافر مُلحِد، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم بقِدَم العالم وإنكار الصانع، مع زيادته عليهم القوْلَ بإبطال الأديان كلها، وإن كان من يقول بالنظر في العقليات ويُنكِر القياسَ في فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعي.

وقالوا بأن الحواس التي يُدرك بها المحسوسات خمس، وهي: حاسة البصر لإدراك المرئيات، وحساة السمع لإدراك المسموعات، وحاسة الذوق لإدراك الطُّعُوم، وحاسة الشم لإدراك الروائح، وحاسة اللّمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة، واليبوسة، واللّين، والخشونة بها.

وقالوا: إن الإدراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معانٍ قائمةٌ بالآلات التي تُسمّى حَواسَّ. وضلّلوا أبا هاشم الجُبّائي في قوله: إن الإدراك ليس بمعنىً ولا عَرَضٍ، ولا شيء سوى المدرك.

وقالوا: إن الخبر المتواتر طريقُ العلم الضروري بصحة ما تواتَرَ عنه الخبر، إذا كان المخبَرُ عنه مما يشاهَدُ ويدرَك بالحس[٢] والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع المخبر عنها، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا؛ فأما صحة دَعَاوَى الأنبياء في النبوّة فمعلوم لنا بالحجج النظرية.

وأكفروا مَن أنكر من السمنية وقوعَ العلم من جهة التواتر.

وقالوا: إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع: تواتر، وآحاد، ومتوسط بينهما

---

(١) يشير إلى أن السوفسطائية ثلاث فِرق: عنادية، ولا أدرية، وعندية، وانظر مطلع شرح العقائد النسفية.

(٢) يشترط لإفادة الخبر المتواتر اليقين أربعة شروط: أحدها أن يكون المخبرون به عدداً يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، وثانيها: أن يكونوا عالمين بما يخبرون عنه، وثالثها: أن يكون ما أخبروا عنه أمراً ممكناً، ورابعها: أن يكون مستندهم في العلم بما يخبرون عنه الحس، دون النظر والاستدلال.

مستفيض.

فالخبر المتواتر الذي يستحيل التواطؤ على وَضْعِهِ يوجبُ العلم الضروريّ بصحة مخبره، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البُلْدان التي لم ندخلها، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقُرُون الذين من قبلنا، وبه يعرف الإنسانُ والديه اللَّذَيْن هو منسوبٌ إليهما.

وأما أخبار الآحاد فمتى صحَّ إسنادُها وكانت مُتُونها غير مستحيلة في العقل كانت موجِبَةً للعمل بها، دون العلم، وكانت بمنزلة شهادة العُدول عند الحاكم في أنه يلزم الحكم بها في الظاهر، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة.

وبهذا النوع من الخبر أَثْبَتَ الفقهاء أكْثَرَ فروع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام، وضلّلوا مَنْ أسقط وجوبَ العمل بأخبار الآحاد في الجملة، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء.

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يُشارك التواتر في إيجابه للعلم والعمل، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتَسَباً نظرياً، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مُكتسب.

وهذا النوع من الخبر على أقسام:

منها: أخبار الأنبياء في أنفسهم، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبيُّ ﷺ عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسباً.

ومنها: الخبر المنتشر من بعض الناس، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم التواطؤ على الكذب، وادّعى عليهم وقوعَ ما أخبر عنه بحضرتهم، فإذا لم ينكر عليه أحَدٌ منهم علمنا صدقه فيه.

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجِزَة نبيّنا ﷺ في انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في يده، وحَنين الجِذْع إليه لَمَّا فارقه، وإشباعه الخلقَ الكثيرَ من الطعام اليسير، ونحو ذلك من معجزاته، غير القرآن المعجزِ نظمُه فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجْزَ العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلومٌ بالتواتر الموجِب للعلم الضروري.

ومنها: أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقه، وهم مجمعون على صحتها كالأخبار في الشفاعة، والحساب، والحوض، والصراط، والميزان، وعذاب القبر، وسؤال المَلَكين في القبر.

وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه كنُصُبِ الزكاة، وحَدّ الخمر في

الجملة؛ والأخبار في المَسْح على الخفين، وفي الرَّجْم، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها.

وضلّلوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء، كتضليل الخوارج في إنكارها الرجْمَ، وتضليل مَنْ أنكر من النّجدَات حد الخمر، وتضليل مَنْ أنكر المسحَ على الخفين، وتكفير مَن أنكر الرؤية، والحوض، والشفاعة، وعذاب القبر.

وكذلك ضلّلوا الخوارج الذين قطعوا يدَ السارق في القليل والكثير من الحِرْزِ وغير الحرز؛ لردِّهم الأخبار الصحاح في اعتبار النصاب والحِرْز في القطع.

وكما ضلّلوا من ردَّ الخبر المستفيض ضلّلوا مَن ثبت على حكم خبر اتفق الفقهاء من فريقي الرأي والحديث على نَسْخِه، كتضليل الرافضة في المُتْعَة التي قد نسخت إباحَتُها.

واتفق أهلُ السُّنَّة على أن الله تعالى كلَّفَ العباد معرفته، وأمرهم بها، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه، والعمل بما يدل عليه الكتاب والسُّنَّة، وأكفروا مَنْ زعم من القدَرية والرافضة أن الله تعالى ما كلَّف أحداً معرفته، كما ذهب إليه ثُمَامة والجاحظُ وطائفة من الرافضة.

واتفقوا على أن كل علم كسبي نظري يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه، وأكفَروا مَن زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عزَّ وجلَّ في الآخرة مكتَسَبة من غير اضطرار إلى معرفته.

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة: القرآن، والسُّنَّة، وإجماع السلَف، وأكفَروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة في القرآن والسُّنَّة، لدعواه أن الصحابة غيّروا بعض القرآن وحرّفوا بعضه، وأكفَروا الخوارجَ الذين رَدُّوا جميع السُّنن التي رواها نقَلَة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها، وأكفروا النظَّامَ في إنكاره حجة الإجماع، وحجة التواتر، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب.

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السُّنَّة من مسائل الركن الأول.

٢ ـ وأما الركن الثاني ـ وهو الكلام في حدوث العالم ـ فقد أجمعوا على أن العالم كل شيء هو غير الله عزَّ وجلَّ، وعلى أن كلَّ ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من أجزاء العالم. وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان: جواهر، وأعراض، على خلاف قول نُفَاة الأعراض في نفيها الأعراضَ، وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ، وأكفروا النظّام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية؛ لأن هذا يقتضي ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله

تعالى، وفي هذا ردٌ قوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[1] [الجن: ٢٨]، وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين في أجناس حيوانات العالم. وأكفروا مَن أنكرهم من الفلاسفة والباطنية، وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام، وقالوا: إن اختلافها في الصُّوَر والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها.

وضلّلوا مَن قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع، وضلّلوا أيضاً مَن قال من الفلاسفة بخمس طبائع، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطوطاليس.

وضلّلوا مَن قال من الثَّنويَّة إن الأجسام نوعان: نور، وظلمة. وإن الخير من النور، والشر من الظلمة، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق.

وسألناهم عن رجل قال: أنا شر وظلمة، مَنِ القائل لهذا القول؟ فإن قالوا: «هو النور» فقد كذب، وإن قالوا: «هو الظلمة» فقد صدق، وفي هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق، وهذا إلزام لهم على أصولهم، فأما نحن فإنّا لا نثبت النور والظُّلْمَة فاعلَيْنِ قديمين، بل نقول: إنهما مخلوقان لا فعل لهما.

واتفق أهل السُّنَّة على اختلاف أجناس الأعراض، وأكفروا النَّظَّام في قوله: إن الأعراض كلها جنس واحد، وإنها كلها حركات، لأن هذا يوجبُ عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر، والعلم من جنس الجهل، والقول من جنس السكوت، وأن يكون فعلُ النبي ﷺ من جنس فعل الشيطان الرجيم، وينبغي له على هذا الأصل ألاَّ يغضَبَ على مَن لعنه وشتمه لأن قول القائل: «لعن الله النَّظَّام» عنده من جنس قوله «رحمه الله».

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها كامنة في الأجسام، وإنما يظهر بعضها عند كمون ضده في محله.

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل، وأن العرض لا يقوم بنفسه، وأكفروا مَن قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل، وبحدوث فَنَاء الأجسام لا في محل، وأكفروا أبا الهُذَيْل في قوله: إن قول الله عزَّ وجلَّ للشيء «كُنْ» عَرَضٌ حادث لا في محل.

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قَطُّ من الأعراض المتعاقبة عليها، وأكفَروا مَن

(١) سورة الجن: الآية ٢٨.

قال من أصحاب الهَيُولَى كانت في الأزل خالية من الأعراض، ثم حدث فيها الأعارض حتى صارت على صورة العالم، وهذا القول غاية في الاستحالة؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغيّر صفته ولا يزيد في عدده، فلو كان هَيُولَى العالم جوهراً واحداً لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها.

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها[1]، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها، خلاف قول مَن زعم من الدهرية أن الأرض تهوي أبداً، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجرُ الذي نلقيه من أيدينا الأرضَ أبداً، لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره.

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست، خلاف قول مَنْ زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام، وإنما نهايتها من الجهة التي تلاقي الهواء من فوقها. وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفل، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عَوْد الشمس إلى مشرقها كل يوم، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليلة. ولا يصح قَطْعُ ما لا نهاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه.

وأجمعوا على أن السماوات سبعُ طباقٍ، خلاف قول مَنْ زعم من الفلاسفة والمنجّمين أنها تسع، وأجمعوا أنها ليست بكروية تدور حول الأرض، خلاف من زعم أنها كُرَاتٌ بعضُها في جوف بعض، وأن الأرض في وسطها كمركز الكرة في جوفها. ومَنْ قال بهذا لم يثبت فوق

---

(١) قد ثبت بأدلة علمية أن الأرض تدور، وليس في القرآن ولا في السنّة الصحيحة نصٌ صريح قاطع لا يقبل التأويل يدل على أنها ليست تدور، وهذه القضايا التي يذكرها المؤلف في هذه المسألة ما ورد بها كتاب ولا سنّة، وإنما هي أقوال لبعض أهل النظر يبطلها نظر مثل النظر الذي يثبتها، وليس في إثباتها ما يخالف عقيدة الإسلام لا في مجملتها ولا في تفاصيلها، لهذا كان القول الحق في هذه المسألة هو ما تقوم على تأييده أدلة العلم الصحيحة، وإن خالفت المتعارف المشهور من أقاويل الفلاسفة المتقدمين. فأما القرآن والسنّة فإن ورد فيهما أو في أحدهما نص صريح قاطع لا يقبل التأويل في مسألة من المسائل الكونية أخذنا به واعتقدنا ـ مع ذلك ـ أنه هو الحق والصواب، ومحال أن يجيء نص فيهما أو في أحدهما يخالف ما ثبت ثبوتاً قاطعاً بأدلة العقل، إذ لا يتصور مَن له أدنى مسكة من التفكير أن الدين الذي حفظ للعقل مكانته وأمر باستعماله في أدق مسائله وندد بمن يهمله أو يجري في حياته على خلاف مقتضاه، محال أن يأتي في هذا الدين شيء يخالف مقتضى العقول، نعم المسائل الكونية التي لم ينته العلماء من بحثها ولم يصلوا فيها إلى أمر قاطع، وإنما يكون ما وصلوا إليه آراء ظنية، وأفكاراً يحتمل أن تثبت كما يحتمل أن يقوم الدليل غداً على عدم صحتها، هذه الآراء هي التي يتعين على علماء الدين ألا يبتوا فيها برأي ثم ينسبوه إلى الدين، ومن تفاهة التفكير أن يبدو لأحد العلماء رأي في مسألة من هذا النوع فينطلق رجال الدين يؤولون فيما بين أيديهم من النصوص لتطابق هذا الرأي قبل أن يثبت بقواطع الأدلة. وهذا القدر كاف الآن، إذ ليس من غرضنا أن نكتب بحثاً وافياً نضرب فيه المثل ونسرد النصوص المؤيدة لما نذهب إليه. والله الموفّق.

السماوات عرشاً، ولا ملائكة، ولا شيئاً مما نثبته موجوداً فوق السماوات.

وأجمعوا أيضاً على جواز الفَناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان، وإنما قالوا بتأبيد الجنة، وتأبيد جهنم وعذابها من طريق الشرع، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض، وأكفروا أبا الهذَيْل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار، وأكفَروا مَنْ قال من الجَهْمية بفناء الجنة والنار، وأكفروا الجُبّائي وابنه أبا هاشم في قولهما: إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا في محل.

٣ ـ وقالوا في الركن الثالث ـ وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته ـ إن الحوادث كلّها لا بدَّ من محدِث صانع، وأكفروا ثُمامة وأتباعه من القَدَرية في قولهم: إن الأفعال المتولِّدة لا فاعل لها.

وقالوا: إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض، وأكفروا معمراً وأتباعه من القَدَرية في قولهم: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وإنما خلق الأجسام، وإن الأجسام هي الخالقة للأعراض في أنفسها.

وقالوا: إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعياناً، ولا جواهر ولا أعراضاً، على خلاف قول القَدَرية في دعواها أن المعدومات في حال عدمها أشياء، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً، وقول هؤلاء يؤدّي إلى القول بقِدَم العالم، والقول الذي يؤدّي إلى الكفر كفر في نفسه.

وقالوا: إن صانع العالم قديم لم يزل موجوداً، على خلاف قول المجوس في قولهم بصانعين: أحدهما شيطانٌ محدَثٌ، وخلاف قول الغُلاة من الروافض الذين قالوا في عليّ: إنه جوهر مخلوق محدث، لكنه صار إلٰهاً صانعاً بحلول روح الإلٰه فيه، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

وقالوا بنفي النهاية والحدّ عن صانع العالم، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعةُ أشبار بشبر نفسه، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التي يُلاقي منها العرش، ولا نهاية له من خمس جهات سواها.

وأجمعوا على إحالة وَصْفه بالصورة والأعضاء، على خلاف قول مَنْ زعم من غُلاة الروافض ومن أتباع داود الجواربي أنه على صورة الإنسان، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقي وأتباعُه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان، وعلى رأسه وفْرَة سوداء، وهو نور أسود، وأن نصفه الأعلى مُجوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت، وخلاف قول المغيرية من الرافضة في دعواهم

أن أعضاء معبودهم على صُورة حروف الهجاء، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمعوا على أنه لا يَحْويه مكان، ولا يجرى عليه زمان، على خلاف قول مَن زعم من الهشامية والكرامية أنه مماسّ لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين عليّ ﷺ: إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان.

وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام واللّذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه، وفي دعواهم أن مكانه حَدَثَ من حركته، وخلاف قول مَن أجاز عليه التعب والراحة والغمّ والسرور والمَلاَلة كما حُكِيَ عن أبي شعيب[1] الناسك، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمعوا على أن الله تعالى غنيّ عن خلقه، لا يجتلب بخلقه إلى نفسه نفعاً، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه.

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد، على خلاف قول الثَّنوية بصانعين قديمين، أحدهما: نور، والآخر ظلمة. وخلافُ قول المجوس بصانعين، أحدهما: إله قديم اسمه عندهم يزدان، والآخر شيطان رجيم اسمُه أهرمن، وخلاف قول المفوضة من غُلاة الروافض في أن الله تعالى فَوَّض تدبير العالم إلى عليّ؛ فهو الخالق الثاني، وخلاف قول الخابطية من القَدَرية أتباع أحمد بن خابط في قولهم: إن الله تعالى فَوَّض تدبير العالم إلى عيسى بن مريم، وإنه هو الخالق الثاني، وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع في كتاب «الملل والنحل».

٤ ـ وقالوا في الركن الرابع ـ وهو الكلام في الصفات القائمة بالله عزّ وجلّ ـ إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفاتٌ له أزلية ونعوت له أبدية.

وقد نَفَتِ المعتزلة عنه جميعَ الصفات الأزلية، وقالوا: ليس له قدرة، ولا علم ولا حياة، ولا رؤية، ولا إدراك للمسموعات، وأثبتوا له كلاماً مُحْدَثاً، ونَفَى البغداديون عنه الإرادة، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل.

وقلنا لهم: في نفي الصفة نفي الموصوف، كما أن في نفي الفعل نفي الفاعل، وفي نفي الكلام نفي المتكلم.

وأجمع أهل السُّنَّة على أن قُدْرَة الله تعالى على المقدورات كلها قدرةٌ واحدةٌ يَقْدِر بها على جميع

(١) لم يتيسر لي الوقوف على أخبار أبي شعيب الناسك هذا رغم طويل البحث، وإن كنت قد عثرت على كثير ممن يقال له: «أبو شعيب» فإني لست على ثبت من أن أحدهم بعينه هو المراد للمؤلف.

المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب، خلاف قول الكرامية في دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التي تحدث في ذاته، فأما الحوادث الموجودة في العالم فإنما خلقَها الله تعالى بأقواله لا بقدرته، وخلاف قول البصريين من القَدَرية في دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده، ولا على مقدورات سائر الحيوانات.

وأجمع أهل السُنّة على أن مقدورات الله تعالى لا تَفْنَى، خلاف قول أبي الهذَيْل وأتباعه من القَدَرية في دعواه أن قدرة الله تعالى تنتهي إلى حال تفني بمقدوراته فيها، ولا يقدر بعدها على شيء، ولا يملك حينئذٍ لأحد على ضر ولا نفع، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جموداً في سكون دائم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

وقد زعم الأسواريُ وأتباعُه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً.

وأجمع أهل السُنّة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفاصيلها، من غير حس ولا بديهة ولا إستدلال عليه.

وزعم معمر وأتباعه من القَدَرية أن الله تعالى لا يُقال: إنه عالم بنفسه، ومن العجائب عالم بغيره، ولا يكون عالماً بنفسه.

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه.

وزعم زُرَارة بن أعْيَنَ وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا عالماً حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلماً وإرادة وسمعاً وبَصَراً.

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحيطانِ بجميع المسموعات والمرئيات، وأن الله تعالى لم يزل رائياً لنفسه، وسامعاً لكلام نفسه. وهذا خلافُ قول القَدَرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براءٍ ولا سامع على الحقيقة، وإنما يُقال: يرى ويسمع، على معنى أنه يعلم المرئي والمسموع، وخلافُ قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه، وخلاف قول الجُبّائي في فَرْقه بين السميع والسامع، وبين البصير والمبصر، حتى قال: إنه كان في الأزل سميعاً بصيراً، ولم يكن في الأزل سامعاً ولا مبصراً، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالاً.

وأجمع أهلُ السُنّة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة، وقالوا بجواز رؤيته

في كل حال ولكل حي من طريق العقل، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة في الآخرة من طريق الخبر، وهذا خلافُ قول مَنْ أحال رؤيتَهُ من القَدَرية والجَهْمية، وخلافُ قول مَن زعم أنه يرى في الآخرة بحاسة سادسة، كما ذهب إليه ضِرار بن عمرو، وخلافُ قول مَن زعم أن الكَفَرة أيضاً يرونه كما قال ابنُ سالمٍ[1] البصري، وقد استقصينا مسائل الرؤية في كتاب مفرد.

وأجمع أهلُ السُنّة على أن إرادة الله تعالى مشيئتُهُ واختياره، وعلى أن إرادته للشيء كراهة لعدمه، كما قالوا: إن أمْرَه بالشيء نهيٌ عن تركه، وقالوا أيضاً: إن إرادته نافذة في جميع مُرَاداته على حسب علمه بها، فما علم كونَه [أراد كونه] في الوقت الذي علم أنه يكون فيه، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون، وقالوا: إنه لا يحدث في العالم شيء إلا بإرادته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وزعمت القَدَرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن، وقد كان ما لم يشأ. وهذا القولُ يؤدّي إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأجمع أهلُ السُنّة على أن حياة الإلٰهِ سبحانه بلا روح ولا اغتذاء، وأن الأرواح كلها مخلوقة، على خلاف قول النصارى في دعواها قدم أبٍ وابن وروح.

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع، وأن مَنْ ليس بحيٍّ لا يصح أن يكون عالماً قادراً، مريداً سامعاً مُبصِراً، وهذا خلافُ قول الصالحي وأتباعه من القَدَرية في دعواهم جوازَ وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة في الميت.

وأجمعوا على أن كلام الله عزَّ وجلَّ صفة له أزلية، وأنه غيرُ مخلوق ولا مُحْدَث ولا حادث، على خلاف قول القَدَرية في دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه في جسم من الأجسام، وخلاف قول الكَرّامية في دعواهم أن أقواله حادثة في ذاته، وخلاف قول أبي الهُذَيل: إن قوله للشيء «كن» لا في محل وسائر كلامه محدَث في أجسام.

وقلنا: لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث، ولا في غيره لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلماً آمراً ناهياً، ولا في غير محل، لأن الصفة لا تقوم بنفسها، فبطل حدوثُ كلامه، وصح أنه صفة له أزلية.

---

(١) يذكر باسم «ابن سالم» رجل وابنه، أما الرجل فهو أبو عبدالله: محمد بن سالم، تلميذ سهل التستري، وأما ابنه فهو أبو الحسن: أحمد بن محمد بن سالم، ولهما أتباع أطلقوا عليهم اسم «السالمية» وكانوا يجمعون بين كلام أهل السُنّة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية، ويُنسب إلى هذه الطائفة أبو طالب المكي وأبو الحكم بن برجان، ولهذه الطائفة ذكر في كتاب اللمع لأبي نصر السراج (ص ٤٧٢ و٤٧٦)، وفي كتاب منهاج السُنّة لابن تيمية (٣٨/١ بولاق، ١٠٧/١ طبع المدني)، وكانت وفاة أحمد بن محمد بن سالم بعد سنة خمسين ومائتين (شذرات الذهب: ٣٦/٣، والعبر: ٢٢٠/٢).

٥ ـ وقالوا في الركن الخامس ـ وهو الكلام في أسماء اللّه تعالى وأوصافه ـ إن مَأْخَذَ أسماء الله تعالى التوقيفُ عليها: إما بالقرآن، وإما بالسُّنَّة الصحيحة، وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق اَسم عليه من طريق القياس. وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاقَ الأسماء عليه بالقياس، وقد أَفْرَطَ الجبّائي في هذا الباب حتى سُمِّيَ الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده، وسمّاه مُحْبِلاً للنساء إذا خَلَق فيهن الحبَل، وضلَّله الأمة في هذه الجَسَارة التي تُورِثه الخسارة.

فقال أهل السُّنَّة: قد جاءت السُّنَّة الصحيحة بأن لله تعالى تسعة وتسعين أسماً، وأنَّ مَنْ أحصاها دخل الجنة، ولم يرِد بإحصائها ذكر عددها والعبارة عنها، فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها، من قولهم «فلان ذو حَصَاة وإحصاء» إذا كان ذا علم وعقْل.

وقالوا: إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام:

(١) قسم منها يدل على ذاته كالواحد، والغني، والأول، والآخر، والجليل، والجميل، وسائر ما استحقّه من الأوصاف لنفسه.

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته، كالحيّ، والقادر، والعالم، والمرِيد والسميع، والبصير، وسائر الأوصاف المشتقّة من صفاته القائمة بذاته.

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً، وكلاهما من أوصافه الأزلية.

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله، كالخالق، والرازق، والعادل، ونحو ذلك.

وكل اسم اشتقّ من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله.

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين، أحدهما: صفة أزلية، والآخر: فعل له، كالحكيم: إن أخذناه من الحكمة التي هي العلم كان من أسمائه الأزلية، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية.

٦ ـ وقالوا في الركن السادس ـ وهو الكلام في عَدْلِ الإلٰهِ سبحانه وحكمته ـ إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيرها وشرها، وإنه خالق أكساب العباد، ولا خالق غير الله.

وهذا خلاف قول مَن زعم من القَدَرية أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من أكساب العباد. وخلافُ قول الجَهْمية: إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على أكسابهم، فمَن زعم أن العباد

خالقون لأكسابهم فهو قَدَري مُشرِك بربه لدَعْواه أن العباد يخلقون مثل خَلْق الله من الأعراض التي هي الحركات والسكون في العلوم والإرادات والأقوال والأصوات، وقد قال الله عزّ وجلّ في ذمّ أصحاب هذا القول: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[1] [الرعد: ١٩]، ومَن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكَسْب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جَبْري، والعدلُ خارج عن الجبر والقدر، ومَن قال «إن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه» فهو سنيّ عَدْلي منزّه عن الجبر والقدر.

وأجمع أهلُ السُّنّة على إبطال قول أصحاب التولُّد في دعواهم أن الإنسان قد يفعل في نفسه شيئاً يتولد منه فعلٌ في غيره، وهذا خلاف قول أكثر القَدَرية بأن الإنسان قد يفعل في غيره أفعالاً تتولّد عن أسباب يفعلها في نفسه، وخلافُ قول مَنْ زعم من القَدَرية أن المتولدات أفعالٌ لا فاعل لها كما ذهب إليه ثُمامة.

وأجمعوا على أن الإنسان يصحُّ منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول والعلم والفكر، وما يجري مجرى هذه الأعراض التي ذكرناها، وعلى أنه لا يصح منه اكتسابُ الألوان والطُّعوم والروائح والإدراكات، على خلاف قول بشر بن المعتمر وأتباعه من المعتزلة في دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على سبيل التولد، وزعموا أيضاً أنه يصح منه فعل الرؤية في العين، وفعل إدراك المسموع في محل السمع، وأفْحَش من هذا قول معمر القَدَري بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن الأعراض كلَّها من أفعال الأجسام، وكفاه بهذه الضلالة خِزْياً.

وقال أهل السُّنّة: إن الهداية من الله تعالى على وجهين:

أحدهما: من جهة إبانة الحق، والدعاء إليه، ونَصْب الأدلة عليه، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داعٍ إلى دين الله عزّ وجلّ لأنهم يُرْشدون أهلَ التكليف إلى الله تعالى، وهذا تأويلُ قول الله عزّ وجلّ في رسوله ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[2] [الشورى: ٥٢] أي تدعو إليه.

والوجه الثاني: من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خلْقُ الاهتداء في قلوبهم، كما ذكره في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[3] [الأنعام: ١٢٥] وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٩.
(٢) سورة الشورى: الآية ٥٢.
(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.

والهداية الأولى من الله تعالى شاملةٌ لجميع المكلفين، والهداية الثانية من خاصَّةِ المهتدين، وفي تحقيق ذلك نَزَلَ قَولُ الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] [يونس: ٢٥].

والإضلال من الله تعالى عند أهل السُّنّة على معنى خَلْق الضلال في قلوب أهل الضلال، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[2] [الأنعام: ١٢٥].

وقالوا: مَن أضلَّه الله فبِعَدْلِهِ، ومَن هَدَاه فبفضْلِه، وهذا خلاف قول القَدَرية في دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين:

أحدهما: التسمية بأن يسمّي الضُّلاَّل ضُلالاً، والثاني: على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم، ولو صحّ ما قالوا لوجَب أن يُقال: إنه أضَلَّ الكافرين لأنه سمّاهم ضالين، ولوجَبَ أن يُقال: إن إبليس أضلُّ الأنبياء المؤمنين لأنه سمّاهم ضالين، ولزمهم أن يكون مَنْ أقام الحدود على الزُّناة والسارقين والمرتدين مُضِلاً لهم، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم، وهذا فاسد، فما يؤدي إليه مثله.

وقال أهلُ السُّنّة في الآجال: إن كلَّ مَنْ مات حَتْفَ أنفِه أو قُتِل فإنما مات بأجَله الذي جعله الله أجلاً لعمره، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة في عمره، لكنه متى لم يُبْقِه إلى مدة لم تكن المدة التي لم يُبقه إليها أجلاً له. وهذا كما أن المرأة التي لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادراً على أن يزوجها من قبل موته، وهذا خلافُ قول مَنْ زعم من القَدَرية أن المقتول مقطوعٌ عليه أجَله، وخلافُ قول مَن زعم منهم أن المقتول ليس بميت، وجحد فائدة قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[3] [آل عمران: ١٨٥] وهذه بدعة ذهب إليها الكعبي، وكفى بها خزيا.

وقال أهلُ السُّنّة في الأرزاق بما هي عليه الآن وإن كان مَن أكلَ شيئاً أو شربه فإنما تناوَلَ رزقه حلالاً كان أو حراماً، على خلاف قول مَن زعم من القَدَرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره.

وقال في ابتداء التكليف: إن الله تعالى لو لم يكلّف عباده شيئاً كان عَدْلاً منه، وهذا خلاف قول مَن زعم من القَدَرية أنه لم يكلفهم لم يكن حكيماً.

---

(١) سورة يونس: الآية ٢٥.
(٢) سورة الأنعام: الآية ١٢٥.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١٨٥، وأيضاً في سورة الأنبياء: الآية ٣٥، وفي سورة العنكبوت: الآية ٥٧.

وقالوا: لو زاد في تكليف العباد على ما كلّفهم أو نقصَ بعض ما كلفهم كان جائزاً، على خلاف قول مَن أبى ذلك من القدَرية.

وكذلك لو لم يخلق الخَلْقَ لم يلزمه بذلك خروجٌ عن الحكمة، وكان السابق حينئذٍ في علمه أنه لا يخلق.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه، على خلاف قول مَن قال من القَدَرية: إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيماً.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه، على خلاف قول مَن قال من القَدَرية: إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيماً.

وقالوا: لو خلق الله تعالى عباده كلهم في الجنة لكان ذلك فضلاً منه، على خلاف قول مَن زعم من القَدَرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيماً، وهذا حَجْر منهم على الله سبحانه، ونحن لا نرى الحَجْر عليه، بل نقول: له الأمر والنهي، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

٧ ـ وقالوا في الركن السابع ـ المفروض في النبوّة والرسالة ـ إثباتُ الرسل من الله تعالى إلى خلقه، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع.

وقالوا في الفرق بين الرسول والنبي: «إن كلُّ مَن نزل عليه الوحيُ من الله تعالى على لسان ملَك من الملائكة وكان مؤيَّداً بنوع من الكرامات الناقضة للعادات فهو نبي، ومَنْ حصلت له هذه الصفة وخصَّ أيضاً بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسوله.

وقالوا: إن الأنبياء كثير، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، وأول الرسل أبو جميع البَشر وهو آدم (ﷺ)، وآخرهم محمد ﷺ، على خلاف قول المجوس في دعواهم أبو جميع البشر كيومرت الملقب بكلشاه، وخلاف قولهم: إن آخر الرسل زرادشت، وخلاف قول مَن زعم من الخرمية أن الرسل تَتْرَى لا آخر لهم.

وقالوا بنبوّة موسى في زمانه، خلاف قول منكريه من البراهمة، والمانَوية الذين أنكروه مع إقراره المانَوية بعيسى (ﷺ).

وقالوا بنبوّة عيسى (ﷺ)، على خلاف قول منكريه من اليهود والبراهمة.

وأنكروا قتل عيسى، وأثبتوا رَفْعَه إلى السماء، وقالوا: إنه ينزل إلى الأرض بعد خروج الدجّال، فيقتل الدجّال، ويقتل الخنزير، ويُريق الخمور، ويستقبل في صلاته الكعبة، ويؤيد شريعة محمد ﷺ، ويُحيي ما أحياهُ القرآن ويميت ما أماته القرآن.

وقالوا بتكفير كل متنبىء، سواء كان قبل الإسلام كزَرَادشت ويوراسف وماني ودَيْصان ومرقيون ومزدك، أو بعده كمسيلمة وسَجاحِ والأسود بن يزيد العَنْسي وسائر مَن كان بعدهم من المتنبئين.

وقالوا بتكفير من ادَّعَى للأنبياء الإلْهية، أو ادّعى للأئمّة بنبوة أو إلْهية، كالسَّبئية، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطّابية، ومن جرى مجراهم.

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة، على خلاف قول الحسين بن الفَضْل مع أكثر القَدَرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء.

وقالوا بتفضيل الأنبياء عن الذنوب، وتأوّلوا ما رُوِيَ عنهم من زَلاّتهم على أنها كانت قبل النبوّة، على خلاف قول مَن أجاز عليهم الصغائر، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب.

٨ ـ وقالوا في الركن الثامن ـ المضاف إلى المعجزات والكرامات ـ إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يَدَيْ مُدْعي النبوّة، مع تحدّيه قومه بها، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلها، على وجه يدل على صدقه في زمان التكليف.

وقالوا: لا بد للنبي من معجزة واحدة تدلّ على صدقه، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلّ على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثلها فقد لزمتهم الحجة، في وجوب تصديقه، ووجوب طاعته، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله عزّ وجلّ: إن شاء أيده بها، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه، وهذا خلافُ قول مَن زعم من القَدَرية أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمامة.

وقالوا: الصادق في دعوى النبوّة يجوز ظهورُ معجزة التصديق عليه، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبي في دعوى النبوّة، ويجوز أن يُظْهر عليه معجزةً تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بتكذيبه.

وقالوا: يجوز ظهور الكرامات على الأولياء، وجعلوها دلالةً على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاويهم.

وقالوا: على صاحب المعجزة إظهارها والتحدّي بها، وصاحب الكرامات لا يتحدّى بها غيره، وربما كتَمَها، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة، وصاحب الكرامة لا يأمن تغيّر عاقبته كما تغيرت عاقبة بَلْعَم بن باعورا بعد ظهور كراماته، وأنكرت القَدَرية كرامات الأولياء، لأنهم

لم يجدوا من فِرقهم ذا كرامة.

وقالوا بإعجاز القرآن في نَظْمه، على خلاف قول مَن زعم من القَدَرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النَّظَّام.

وقالوا: من معجزات محمد ﷺ انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، وإشباعه الخلقَ الكثير من الطعام اليسير، ونحو ذلك كثير، وقد خالف النَّظَّام وأتباعه من القَدَرية ذلك.

٩ـ وقالوا في الركن التاسع ـ المضاف إلى أركان شريعة الإسلام: الإسلام مبني على خمسة أركان: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحجّ البيت الحرام.

وقالوا: مَن أسقط وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة أو تأوَّلها على معنى مُوَالاة قوم كما تأوّلت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر.

وقالوا في الصلوات المفروضة: إنها خمسٌ، وأكفروا مَن أسقط وجوبَ بعضها، وكان مسيلمة الكذاب قد أسقط وجوبَ صلاتَيْ الصبح والمغرب، وجعل سقوطها مهراً لامرأته سجاحِ المتنبئة فكفَر وألحد.

وقالوا بوجوب عَقْد صلاة الجمعة، وأكفروا من الخوارج والروافض مَنْ قال: لا جمعة حتى يظهر إمامهم الذي ينتظرونه.

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان في الذهب والورق، والإبل، والبقر، والغنم إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النَّعَم سائمةً، وأوجبوها في الحبوب المقتاتة التي يزرعها الناسُ ويتخذون منها قوتاً، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعناب، فمَنْ قال لا زكاة في هذه الأشياء التي ذكرناها كفَر. ومَن أثبت زكاتها في الجملة وكان خلافه في نُصُبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر.

وقالوا بوجوب صوم رمضان، وحرَّموا الفطر فيه إلا بعذر: صغرٍ، أو جنونٍ، أو مرضٍ، أو سفر، أو نحو ذلك من الأعذار.

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان، أو بكمال شعبان ثلاثين يوماً، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوماً، وضلّلوا مَن صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم.

وقالوا: بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على مَن استطاع إليه سبيلاً، وأكفروا مَن

أسقط وجوبها من الباطنية، ولم يكفّروا مَن أسقط وجوبَ العمرة؛ لاختلاف الأمة في وجوبها.

وقالوا: من شرط صحة الصلوات: الطهارة، وسَتْرُ العَوْرة، ودخول الوقت، واستقبال القِبْلة على حسن الإمكان، ومَن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كَفَر.

وقالوا: بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسْلِمُوا أو يُؤَدُّوا الجِزيَةَ، ومنهم مَن لا يُجوِّز قبول الجزية منه.

وقالوا بجواز البيع وتحريم الرِّبا، وضلَّلوا مَنْ أباح الرِّبا بالجملة.

وقالوا بأن الفروج لا تُستباح إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين، وأكفروا البيضة والمحمرة، والخرمية، الذين أباحوا الزنى، وأكفروا أيضاً مَن تأوّل المحرّمات على قوم زعم أن مُوَالاتهم حرام.

وقالوا: بوجوب إقامة حد الزنى، والسرقة، والخمر، والقَذْف. وأكفروا مَن أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج.

وقالوا: أصولُ أحكام الشريعة، الكتابُ، والسُّنَّة، وإجماع السلف، وأكفروا مَن لم يرَ إجماع الصحابة حجة، وأكفروا الخوارجَ في ردِّهم حجج الإجماع والسُّنن، وأكفروا مَن قال من الروافض لا حُجّة في شيء من ذلك، وإنما الحجّة في قول الإمام الذي ينتظرونه، وهؤلاء اليوم حَيَارى في التيه، وكفاهم بذلك خزياً.

١٠ـ وقالوا في الركن العاشر ـ المضاف إلى الأمر والنهي ـ إن أفعال المكلفين خمسة أقسام: واجب، ومحظور، ومسنون، ومكروه، ومُبَاح.

فالواجب: ما أَمَرَ الله تعالى به على وجه اللزوم، وتاركهُ مستحقٌ للعقاب على تركه.

والمحظور: ما نَهى الله عنه، وفاعلُه يستحقُّ العقاب على فعله.

والمسنون: ما يُثاب فاعله، ولا يُعاقب تاركه.

والمكروه: ما يُثاب تاركه، ولا يُعاقب فاعله.

والمباح: ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب، ولا في تركه ثواب ولا عقاب.

وهذا كله في أفعال المكلفينن فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصَفُ بالإباحة والوجوب والحظر بحال.

وقالوا: إن كل ما وجب على المكلّف من معرفة أو قولٍ أو فعل فإنما وجبَ عليه بأمر الله تعالى إياه به، وكل ما حُرِم عليه فعله فبِنَهْي الله تعالى إياه عنه، ولو لم يَرِدْ الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء.

وهذا خلاف قول مَن زعم من البراهمة والقَدَرية أن التكليف يتوجَّه على العاقل بخاطرين يخطرانِ بقلبه.

أحدهما: من قِبَل الله سبحانه يَدْعوه به إلى النظر والاستدلال.

والآخر: من قِبَل الشيطان يدعوه به إلى العصيان، ويَنْهاه به عن طاعة الخاطر الأول.

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين: أحدهما: من قِبَل الله تعالى، والآخر: من قِبَل شيطان آخر، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية، وهذا محال.

١١ ـ وقالوا في الركن الحادي عشر ـ المضاف إلى فَنَاء العباد وأحكامهم في المَعاد ـ إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها، خلاف قول مَن زعم من القَدَرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء يخلقه لا في محل، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها.

وقالوا: إن الله عزَّ وجلَّ يعيد في الآخرة الناسَ وسائر الحيوانات التي ماتت في الدنيا، وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناس دون الأحياء الباقين.

وقالوا: بخَلْق الجنة وانار، خلاف قول مَن زعم أنهما غير مخلوقتين.

وقالوا: بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين، خلاف قول مَن زعم أنهما يَفْنَيَان كما زَعَمَ جَهْم، وخلاف قول أبي الهذَيْل القَدَري بفناء مقدورات الله تعالى فيهما وفي غيرهما.

وقالوا بأن الخلود في النار لا يكون إلا للكفَرة، على خلاف قول القَدَرية والخوارج بتخليد كل مَن دخل النار فيها.

وقالوا: بأن القَدَرية والخوارج يخلَّدون في النار ولا يخرجون منها، وكيف يغفر الله تعالى لمن يقول: ليس لله أن يغفر ويُخرج من النار مَنْ دخلها؟

وقالوا: بإثبات السؤال في القبر، وبعذاب القبر لأهل العذاب، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يُعذَّبون في القبر.

وقالوا: بالحَوْض، والصراط، والميزان، ومَن أنكرَ ذلك حُرِمَ الشربَ من الحوض، ودحضت قدمُهُ من الصراط إلى نار جهنم.

وقالوا: بإثبات الشفاعة من النبي ﷺ، ومن صُلَحاء أمته، للمذنبين من المسلمين، ولمن كان في قلبه ذرّةٌ من الإيمان، والمنكرون للشفاعة يُحرمون الشفاعة.

١٢ ـ وقالوا في الركن الثاني عشر ـ المضاف إلى الخلافة والإمامة ـ إن الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة الإمام، ينصب لهم القُضاة والأمناء ويضبط ثغورهم، ويُغْزِي جيوشهم، ويقسِم الفَيْء بينهم، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم.

وقالوا: إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد.

وقالوا: ليس من النبي ﷺ نَصٌّ على إمامة واحد بعينه، على خلاف قول مَن زعم من الرافضة أنه نَصَّ على إمامة عليّ ﷺ نصّاً مقطوعاً بصحته، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلة، ولا ينفصل من ادَّعى ذلك في عليّ مع عدم التواتر في نقله ممن آدّعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه.

وقالوا: من شرط الإمامة النسبُ من قريش، وهم: بنو النَّضْر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدْركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن مَعَدّ بن عَدْنان، على خلاف قول مَن زعم من الضّرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالي والعجم، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم، كنافع بن الأزرق الحنفي، ونَجْدَة بن عامر الحنفي، وعبدالله بن وَهْب الراسبي، وحُرْقوص بن زهير البجلي، وشَبيب بن يزيد الشيباني، وأمثالهم، عناداً منهم لقول النبي ﷺ: «الأئمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ».

وقالوا: من شرط الإمام: العلم، والعَدالة، والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يُجوِّز حكم الحاكم بشهادته ـ وذلك بأن يكون عَدْلاً في دينه، مُصْلِحاً لمالِهِ وحالِهِ، غير مرتكب لكبيرة ولا مُصِرٍّ على صغيرة، ولا تارك للمروءة في جل أسبابه ـ وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها، خلاف قول مَن زعَم من الإمامية أن الإمام يكون معصوماً من الذنوب كلها، وقد أجازوا له في حال التقيّة أن يقول «لست بإمام» وهو إمام، وقد أباحوا له الكذبَ في هذا مع قولهم بعصمته من الكذب.

وقالوا: إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة.

وقالوا: لا تصحُّ الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام، إلا أن يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يُطاق، ولم يَقدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر، فحينئذٍ يجوز لأهل الصقع عَقْدُ الإمامة لواحد يصلح لها منهم.

وقالوا بإمامة أبي بكر الصدّيق ﷺ بعد النبي ﷺ، خلاف قول مَن أثبتها لعليّ رضي الله عنه) وحده من الرافضة، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده.

وقالوا بتفضيل أبي بكر، وعمر، على مَن بعدهما، وإنما اختلفوا في التفاضل بين عليّ وعثمان رضي الله عنهما.

وقالوا بإمامة عليّ في وقته، وقالوا بتصويب عليّ في حروبه بالبصرة، وبِصِفّين، وبنهروان.

وقالوا بأن طلحة والزُّبير تابا ورَجَعا عن قتال عليّ، لكن الزبير قتله عمرو بن جُرْمُوز بوادي السباع بعد مُنْصَرَفه من الحرب، وطلحة لما همَّ بالانصراف رماه مروان بن الحكم ـ وكان مع أصحاب الجمل ـ بسهم فقتله.

وقالوا: إن عائشة رضي الله عنها قصَدتِ الإصلاحَ بين الفريقين فغَلَبها بنو ضبة والأَزْدُ على رأيها، وقاتلوا علياً دون إذنها، حتى كان من الأمر ما كان.

وقالوا في صِفّين: إن الصواب كان مع عليّ ﷺ، وإن معاوية وأصحابه بَغَوْا عليه بتأويل أخطأوا فيه؛ ولم يكفروا بخطئهم.

وقالوا: إن علياً أصاب في التحكيم، غير أن الحكمين أخطآ في خَلع عليّ من غير سبب أوجَبَ خلعه، وخدع أحَدُ الحكمين الآخر.

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين، لأن النبي ﷺ سمّاهم مارقين، لأنهم أكفروا علياً، وعثمان، وعائشة، وابن عباس، وطَلْحة، والزبير، وسائر مَن تبعَ علياً بعد التحكيم. وأكفروا كل ذي ذنب من المسلمين، ومَن أكفر المسلمين وأكفر أخيار الصحابة فهو الكافر دونهم.

١٣ـ وقالوا في الركن الثالث عشر ـ المُضَافُ إلى الإيمان والإسلام ـ إن أصل الإيمان المعرفة والتصديقُ بالقلب، وإنما اختلفوا في تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيماناً، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة، وعلى استحباب النوافل المشروعة، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو إقرار الفرد، سواء كان معه إخلاص أو نِفَاق، وخلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية والخوارج أن اسم المؤمن يزول عن مرتكبي الذنوب.

وقالوا: إن ٱسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر، ومَن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمنٌ وإن فَسَقَ بمعصية.

وقالوا: لا يحل قتل امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث: من ردة، أو زنىً بعد إحصان، أو قصاص بمقتول هو كفؤه، وهذا خلاف قول الخوارج في إباحة قتل كل عاصٍ لله تعالى.

ولو كان المذنبون كلهم كَفَرة لكانوا مرتدين عن الإسلام، ولو كانوا كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجَلد القاذف ورجم الزاني المحصَن فائدة، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل.

١٤ ـ وقالوا في الركن الرابع عشر ـ المضاف إلى الأولياء والأئمة ـ إن الملائكة معصومون عن الذنوب، لقول الله تعالى فيهم: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1] [التحريم: ٦].

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة، خلاف قول مَن فضَّلَ الملائكة على الأنبياء، والتزم من أجل ذلك فضل الزَّبَانية على أولي العزمِ من الرُّسُل.

وقالوا: بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم، خلاف قول مَن فضَّلَ بعضَ الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية.

واختلف أهلُ السُّنَّة في إمامة المفضول، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري، وأجازها القلانسي.

وقالوا بموالاة العَشَرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام، وقَطَعُوا بأنهم من أهل الجنة، وهم الخلفاء الأربعة، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل، وعبدالرحمٰن بن عَوف، وأبو عُبيدة بن الجراح.

وقالوا: بموالاة كل مَن شهد بدراً مع النبي عليه الصلاة والسلام، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة، وكذلك القولُ فيمن شهد معه أُحُداً، إلا رجلاً اسمه قُزْمَان فإنه قتَل بأُحُد جماعةً من المشركين، وقتَل نفسه، وكان يُنسب إلى النفاق، وكذلك كل مَن شهد بَيْعَة الرضوان بالحُدَيْبِية من أهل الجنة.

وقالوا: قد صحّ الخبر بأن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً، وقد دخل في هذه الجملة عُكّاشة بن محصن.

وقالوا أيضاً بموالاة كل مَن مات على دين الإسلام، ولم يكن قبل مَوْته على بِدْعَة من

(١) سورة التحريم: الآية ٦.

ضلالات أهل الأهواء الضالة.

١٥ ـ وقالوا في الركن الخامس عشر ـ المضاف إلى أحكام أعداءِ الدين ـ إن أعداء دين الإسلام صنفان: صنف كان قبل ظهور دولة الإسلام، وصنف ظهر في دولة الإسلام وتستروا بالإسلام في الظاهر، وكادوا المسلمين، وابتغَوْا غوائِلَهم.

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف، تختلف فيهم الأوصاف. منهم: عبدَة الأصنام والأوثان.

ومنهم: عبَدَة إنسان مخصوص كالذين عبَدوا جُمْشيذ، والذين عبدوا نمروذ بن كنعان، والذين عبدوا فرعون، ومَن جرى مجراهم.

ومنهم: الذين عَبَدوا كل ما استحسنوا من الصُّوَر على مذاهب الحُلُولية في دعواها حلول روح الإلٰهِ بزعمهم في الصوَر الحسنة.

ومنهم: الذين عبدوا الشمس أو القمر، أو الكواكب جملة، أو بعض الكواكب خصوصاً.

ومنهم: الذين عبدوا الملائكة وسَمَّوْها بنات الله، وفيهم نزل قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ﴾[1] [النجم: ٧٧].

ومنهم: مَنْ عبَدَ شيطاناً مَريداً، ومنهم: قوم عبدوا البقر، ومنهم: الذين عبَدوا النيران.

وحكمُ جميع عَبَدَة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران تحريمُ ذبائحهم، ونكاحِ نسائهم على المسلمين.

واختلفوا في قبول الجزية منهم، فقال الشافعي: لا تُقبَل منهم الجزية، وإنما يجوز قبولُها من أهل الكتاب أو ممن له شُبْهَة كتاب، وقال مالك وأبو حنيفة: يجوز قبولها منهم، غير أن مالكاً استثنى القرشيَّ منهم، واستثنى أبو حنيفة العربيَّ منهم.

ومن أصناف الكفَرَة قبل الإسلام السوفسطائية للحقائق، ومنهم السمنية القائلون بقِدَم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس، ومنهم الدُّهْرية القائلون بقِدَم العالم، ومنهم القائلون بقِدَم هَيُولَى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعارض منها، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقِدم العالم وأنكروا الصانع، وبه قال منهم فيثاغورس، وياذينوس. ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم، ولكنهم زعموا أن صنعه

(١) سورة النجم: الآية ٧٧.

قديم معه، وقالوا بقِدَم الصانع والمصنوع، كما ذهب إليه أبيذقليس، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقِدَم هذه الأربعة وقِدَم الأفلاك والكواكب معها، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة، وأنها لا تقبل الكَوْنَ والفساد، لا في الجملة ولا في التفصيل.

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل ذبائحهم، ولا نكاح نسائهم، واختلفوا في قبول الجزية منهم، فمَن قبِلَها من أهل الأوثان قبِلها منهم، ومَن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم، وبه قال الشافعي وأصحابه.

وقالوا في المجوس إنهم أربع فِرَق: زروانية، ومسخية، وخرمدينية، وبهافريدية، وذباح جميعهم حرام، وكذلك نكاح نسائهم حرام، وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على جواز قبول الجزية من الزروانية والمسخية منهم، وإنما اختلفوا في مقدار دِيَاتهم، فقال الشافعي: دية المجوسي خُمُسُ دية اليهودي والنصراني، ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، فدية المجوسي إذاً خُمُسُ ثلث دية المسلم. وقال أبو حنيفة: دية المجوسي واليهودي والنصراني كدية المسلم.

وأما المزدكية من المجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم، لأنهم فارقوا دين المجوس الأصلية باستباحة المحرَّمات كلها، وبقولهم: إن الناس كلهم شركاء في الأموال، والنساء، وسائر اللَّذات.

وكذلك البهافريدية لا يجوز قبولُ الجزية منهم، وإن كانوا أحسن قولاً من المجوس الأصلية، لأن دينهم ظهر من زعيمهم «به آفريد» في دولة الإسلام وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله.

واختلف الفقهاء في الصابئين من الكفرة، فقال أكثرهم: إن حكمهم في الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى في جواز ذلك كله، ومنهم مَن قال: إنَّ مَن قال من الصابئين بقِدَم الهُيولَى فحكمه كحكم أصحاب الهيولَى كما ذكرناه قبل هذا، ومَن قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه في صفات الصانع فحكمه حكم النصارى، وبه نقول.

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البَراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرُّسُل لا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم وتوحيد صانعه، والخلاف في قبول الجزية منهم كالخلاف في قبولها من أهل الأوثان.

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى، وعلى جواز نكاح

نسائهم، وعلى جواز قبول الجزية منهم.

وإنما اختلفوا في مقدار الجزية، فقال الشافعي: إنْ بَذَلَ كلُّ حالم منهم ديناراً واحداً حقَنَ دمه، وقال أبو حنيفة: على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهماً وعلى المتوسط أربعة وعشرون، وعلى الفقير اثنا عشر.

واختلفوا في حدودهم، فقال الشافعي: إنها كحدود المسلمين، ويرجم الزاني منهم إذا كان مُحْصَناً، وقال أبو حنيفة: لا رَجْم عليهم.

واختلفوا في دِيَاتِهم، فقال الشافعي: دية الرجل منهم ثلث دية المسلم، ودية المرأة منهم ثلث دية المسلمة، وقال مالك: دية الكتابيّ نصف دية المسلم، وقال أبو حنيفة: كدية المسلم سواء.

واختلفوا في جَرَيان القصاص بينهم؛ فقال الشافعي: لا يُقتل مؤمن بكافر بحالٍ، وقال أبو حنيفة: يُقتل المسلم بالذمي، ولا يُقتل بالمستأمن.

واختلفوا أيضاً في وجوب الجزية على الشيخ الفاني منهم، فأوجبها الشافعي، ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذا تدبير في الحروب.

واختلفوا في الثَّنَوِيَّة ـ من المانَوِية، والدَّيْصانية، والمرقيونية الذين قالوا بقِدَم النور والظلمة، وزعموا أن العالم مركّب منهما، وأن الخير والنفع من النور، وأن الشر والضرر من الظلام ـ فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائحهم ونسائهم، والصحيحُ عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجِزْيَة كحكم عَبَدَةَ الأصنام والأوثان، وقد بيّنا ذلك قبل هذا.

وأما الكفَرَة الذين ظهروا في دولة الإسلام، واستتروا بظاهر الإسلام، واغتالوا المسلمين في السر ـ كالغُلاة من الرافضة السَّبَئِيَّة، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والجَنَاحية، والخطّابية، وسائر الحُلُولية، والباطنية، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون، والمحمرة بأذربيجان، ومحمرة طبرستان، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع بن أبي العَوْجاء، ومَن قال بقول أحمد بن خابط من المعتزلة، ومَن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم، ومَن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات، ومَن قال بمذاهب العذافرة من أهل بغداد، أو قال بقول الحلاّجية الغُلاَة في مذهب الحُلُولية، أو قال بقول البابكية أو الرزامية المفرطة في أبي مسلم صاحب دولة بني العباس، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة عليّ ﷺ، وأكفروا علياً

بتركه قتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين، ولا تحلّ ذبائحهم، ولا يحل نكاح المرأة منهم، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام بالجزية، بل يجب استتابتهم فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم.

واختلفوا في استرقاق نسائهم وذَراريهم، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج، ومَن أباح ذلك استدلّ بأن خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفَرَغَ من قتل مُسَيْلمة الكذاب صالح بني حنيفة على الصفراء والبيضاء، وعلى ربع السبي من النساء والذرية، وأنفذهم إلى المدينة، وكان منهم خَوْلَة أم محمد بن الحنفية.

وأما أهل الأهواء - من الجارودية، والهشامية، والنَّجارية، والجهمية، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة، والقَدَرية المعتزلة عن الحق، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبدالواحد، والضِّرارية، والمشبِّهة كلها، والخوارج - فإنّا نكفّرهم كما يكفّرون أهلَ السُّنّة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم.

واختلف أصحابنا في التوارث منهم، فقال بعضهم: «نرثهم ولا يرثوننا، وبناهُ على قول معاذ بن جبل «إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم»، والصحيحُ عندنا أن أموالهم فيء، ولا توارث بينهم وبين السُّنيّ، وقد رُوِيَ أن شيخنا أبا عبدالله الحارثَ بن أسدٍ المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً، لأن أباه كان قَدَرياً.

وقد أشار الشافعيُ إلى بُطْلان صلاة مَن صلّى خلف مَن يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية.

وروى هشام بن عُبيدالله الرازي، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلّى خلف مَن يقول بخلق القرآن: إنه يعيد الصلاة.

وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة.

وأشار الشافعي في كتاب «الشهادات» إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، وأشار في كتاب «القياس» إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء.

وردّ مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب، وابن القاسم، والحارث بن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة: زنادقة لا يُستابون، بل يقتلون.

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السُّنّة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب، وإن كان قتلهم مباحاً، ولا يجوز أن يبيع المسْلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً في الصحيح من مذهب الشافعي.

واْختلف أصحاب الشافعي في حكم القَدَرية المعتزلة عن الحق، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس لقول النبي عليه الصلاة والسلام في القَدَرية «إنهم مُجوسُ هذه الأمة»؛ فعلى هذا القول يجوز أخْذُ الجزية منهم، ومنهم مَن قال: حكمهم حكم المرتدِّين، وعلى هذا لا تُؤْخَذ منهم الجزية، بل يستابون، فإن تابوا وإلا وجَبَ على المسلمين قتلهم.

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب «المِلل والنحل» وذكرنا في هذا الكتاب طَرَفاً من أحكامهم عند أهل السُنّة، وفيه كفاية، والله أعلم.

الفصل الرابع من فصول هذا الباب

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أجْمَعَ أهلُ السُّنّة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة، هذا خلاف قول مَن زعم من الرافضة أن الصحابة كفَرَتْ بتركها بيعَة عليّ، وخلاف قول الكاملية في تكفير عليّ بتركه قتالَهم.

وأجْمَعَ أهلُ السُّنّة على أن الذين ارتدّوا بعد وَفاة النبي ﷺ - من كندة، وحنيفة، وفَزارة، وبني أسد، وبني بكر بن وائل - لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين، قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على مَن هاجَرَ إلى النبي ﷺ قبل فتح مكة، وأولئك بحمد الله ومَنّه دَرَجوا على الدين القويم والصراط المستقيم.

وأجْمَعَ أهلُ السُّنّة على أن مَنْ شهد مع رسول الله عليه الصلاة والسلام بَدْراً من أهل الجنة. وكذلك كل مَن شهد معه أُحُداً غير قزمان الذي استثناه الخبر، وكذلك كلّ مَن شهِد معه بيعة الرضوان بالحُدَيْبية.

وقالوا بما ورد به الخبر بأن سبعين ألفاً من أمة الإسلام يدخلون الجنة بلا حساب منهم عُكَّاشة بن محصن[١]، وأن كل منهم يشفع في سبعين ألفاً.

وقالوا بموالاة أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة، وأنّ لهم الشفاعة في جماعة من الأمة، منهم: أُوَيْس القَرَني[٢]، والخبر فيهم مشهور.

وقالوا بتكفير كل مَن أكفَرَ واحداً من العشرة الذين شهِدَ لهم النبيُّ ﷺ بالجنة.

وقالوا بموالاة جميع أزواج رسول الله ﷺ، وأكفروا مَن أكفرهنّ أو أكفر بعضهن.

وقالوا بموالاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام، كالحسن بن الحسن، وعبدالله بن الحسن، وعليّ بن الحسين زين العابدين، ومحمد بن علي بن

---

(١) عكاشة بن محصن الأسدي: صحابي جليل، سأل رسول الله أن يدعو له بأن يكون ممن يدخلون الجنة بغير حساب، فدعا له، وسأله آخر فقال: سبقك بها عكاشة، وقد روى البخاري ومسلم قصته، وتوفي في قتال طليحة الأسدي سنة ١١.

(٢) أويس القرني: زاهد مشهور، كان مالك ينكر وجوده إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تدع لأحد مجالاً أن يشك فيه، ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: ١/١١٩.

الحسين المعروف بالباقر، وهو الذي بَلَّغه جابر بن عبدالله الأنصاري، سَلاَم رسول الله ﷺ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا، وكذلك قولهم في سائر أولاد عليّ من صُلْبه، كالعباس، وعمر، ومحمد بن الحنفية، وسائر من دَرَج على سنن آبائه الطاهرين، دون مَن مالَ منهم إلى الاعتزال أو الرَّفْض، دون مَن انتسب إليهم وأسْرَفَ في عدوانه وظلمه كالبرقعي الذي عَدَا على أهل البصرة ظلماً وعدواناً، وأكثر النسابين على أنه كان دَعِيّاً فيهم ولم يكن منهم.

وقالوا بموالاة أعلام التابعين للصحابة بإحسان، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[1] [الحشر: ١٠].

وقالوا ذلك في كل مَن أظهر أصول أهلْ السُّنَّة.

وإنما تبرؤوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام، ومن أهل الأهواء الضَّالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقَدَرية، والمرجئة، والرافضة، والخوارج، والجَهْمية، والنجَّارية، والمجسِّمة، وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية.

(١) سورة الحشر: الآية ١٠.

الفصل الخامس[1] من فصول هذا الباب

في بيان عصمة الله أهل السُّنَّة عن تكفير بعضهم بعضاً

[أهْلُ السُّنّة لا يكفِّر بعضهم بعضاً، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير. فهم إذَنْ أهلُ الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يقعونَ في تَنابذ وتناقض، وليس فريق من فِرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبرى بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقَدرية، حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضاً، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفَّر بعضهم بعضاً حتى قالت اليهود: ﴿لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[2] [البقرة: ١١٣]. وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[3] [النساء: ٨٣].

وقد عصم الله أهلَ السُّنّة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكراً، أو يطعنوا فيهم طعناً، فلا يقولون في المهاجرين، والأنصار، وأعلام الدين، ولا في أهل بدر، وأُحُد، وأهل بيعة الرضوان، إلا أحْسَنَ المقال، ولا في جميع مَنْ شهد لهم النبيُّ ﷺ بالجنة، ولا أزواج النبي ﷺ، وأصحابه، وأولاده، وأحفاده ـ مثل الحسن، والحسين، والمشاهير من ذرياتهم مثل عبدالله بن الحسن، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام ـ ومن جرى منهم على السَّداد من غير تبديل ولا تغيير، ولا في الخلفاء الراشدين، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم، وكذلك في أعلام التابعين وأتباع التابعين، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع، وإظهار شيء من المنكرات، ولا يحكمون في عوامّ المسلمين إلا بظاهر إيمانهم، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره، ويصدّقون بقول النبي ﷺ: «يدخُلُ الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يَسْتَرْقونَ ولا يَتَطيَّرون وعلى ربهم يتوكلون»، كما أخرجه البخاري. وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد ربيعة ومُضر، ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة، كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾[4] [الحشر: ١٠].

(١) من هنا سقط من الطبعة الأولى، وقد اعتمدنا في إثباته على النسخة التي أخرجها المغفور له الشيخ محمد زاهد الكوثري، تغمّده الله بفضله ورضوانه.
(٢) سورة البقرة: الآية ١١٣.
(٣) سورة النساء: الآية ٨٣.
(٤) سورة الحشر: الآية ١٠.

الفصل السادس من فصول هذا الباب

في بيان فضائل أهل السُّنَّة، وأنواع علومهم وأئمتهم

[اعلم أنه لا خَصْلَة من الخصال التي تُعَدُّ في المفاخر لأهل الإسلام: من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات، إلا ولأهل السُّنَّة والجماعة في مَيْدانها القِدْحُ المُعلىّ، والسهم الأوفر، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السُّنَّة.

فأول متكلميهم من الصحابة عليٌّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه حيث ناظَرَ الخوارج في مسائل الوعد والوعيد، وناظَرَ القَدَرية في المشيئة والاستطاعة والقدَر، ثم عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، حيث تبرأ من مَعْبد الجهني في نفيه القَدَرَ.

وأول متكلمي أهل السُّنَّة من التابعين عمرُ بن عبد العزيز، وله رسالة بليغة في الرد على القَدَرية، ثم زَيْدُ بن علي زين العابدين، وله كتاب في الرد على القَدَرية، ثم الحسن البصري، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز في ذمّ القَدَرية معروفة، ثم الشَّعْبي، وكان أشد الناس على القَدَرية، ثم الزُّهْري، وهو الذي أفتى عبدالملك بن مروان بدماء القَدَرية.

ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق، وله كتاب «الرد على القَدَرية»، وكتاب «الرد على الخوارج»، ورسالة في الرد على الغُلاة من الروافض.

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب: أبو حنيفة، والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القَدَرية سمّاهُ كتاب «الفقه الأكبر»، وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السُّنَّة إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إنها تصلح للضدين، وعلى هذا قوم من أصحابنا، وللشافعي كتابان في الكلام، أحدهما: في تصحيح النبوّة والرد على البراهمة، والثاني: في الرد على أهل الأهواء.

فأما المَرِيسيُّ من أصحاب أبي حنيفة فإنما وافق المعتزلة في خَلْق القرآن وأكْفَرَهم في خَلْق الأفعال.

ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام، وكان أبو العباس بن سُرَيج أبْرَعَ الجماعة في هذه العلوم، وله نقض كتاب الجاروف على القائلين بتكافؤ الأدلة.

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صارَ شَجىً في حلوق القَدَرية.

ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلي، وأبو عبدالله بن مجاهد، وهما اللّذان أثمرا تلامذتهم إلى اليوم شموس الزمان وأئمة العصر، كأبي بكر محمد بن الطيب [الباقلاني] وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني، وابن فورك.

وقبل هذه الطبقة: أبو علي الثقفي، وفي زمانه كان إمام السُّنَّة أبو العباس القلانسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتاباً، وقد أدركنا منهم في عصرنا ابن مجاهد، وابن الطيب، وابن فورك، وإبراهيم بن محمد رضي الله عن الجميع، وهم القادة السادة في هذا العلم.

وأما أئمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم فقد ملأوا العالم علماً، وليس بينهم مَن لا يناصر السُّنَّة والجماعة، وهم أشهر من نار على عَلَم، ففي سَرْد أسمائهم طول.

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون على هذا المَهْيَع الرشيد، لا يوصَم أحد منهم ببدعة، وفي طبقاتهم كتب خاصة تغني عن ذكر أسمائهم هنا، وآثارهم الخالدة لم تزل بأيدي العلم مدى الدهر، وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد.

وكذلك جَمْهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهلُ السُّنَّة، فمن الكوفيين: المفضَّل الضبي، وابن الأعرابي، والرُؤاسي، والكسائي، والفرّاء، وأبو عُبيد قاسم بن سَلاّم، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عَمرو الشيباني، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وابن الأنباري، وابن مقسم، وأحمد بن فارس، كانوا كلهم من أهلُ السُّنَّة.

ومن البصريين: أبو الأسود الدؤلي، ويحيى بن معمر، وعيسى بن عمر الثقفي، وعبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرَمي، وبعدهم أبو عَمْرو بن العَلاء الذي قال له عمرو بن عُبَيد القَدَري: وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد، والله تعالى يصدق وعده ووعيده، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بِدْعَتَه التي ابتدعها في أن العُصاة من المؤمنين خالدون مخلَّدون في النار، فقال أبو عمرو بن العلاء: فأين أنت من قول العرب: إن الكريم إذا أَوْعَدَ عَفَا، وإذا وَعَدَ وفى، وافتخار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال:

وَإنّي إذَا أَوْعَدْتُهُ أو وَعَدْتُه　　　لمُخْلِفُ إيعَادي ومُنْجزُ مَوْعِدي

فعدَّه من الكرم لا من الخلق المذموم، وكذا الخليل بن أحمد، وخَلَف الأحمر، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، والزجّاج، والمازني، والمبرد، وأبي حاتم السجستاني، وابن جُرَيْد، والأزهري، وغيرهم من أئمة الأدب، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد، وبُعْد عن بِدَعِهم بعيد، ولم يكن في مشاهيرهم من تَدَنَّسَ

بشيء من بدع الروافض والخوارج والقَدَرية.

وكذلك أئمة القراءة وحَمَلة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد بن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم، كانوا كلهم من أهل السُّنّة، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفرادٍ من أهل البدعة.

وكذلك مشاهير علماء المَغازي، والسِيَر، والتواريخ، ونقد الأخبار، وحَمَلة الرواية من أهل السُّنّة والجماعة.

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السُّنّة والجماعة، حَشَرَنا الله سبحانه في زمرتهم.

الفصل السابع من فصول هذا الباب
في بيان آثار أهل السُّنَّة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما

[ألممنا ببعض آثار أهل السُّنَّة في شتَّى العلوم، بحيث يظهر من ذلك أنهم لا يلحقون في هذا المضمار، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا فخر خالدٌ مدى الدهر للأمة المحمدية، وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة مَاثِلةٌ أمام الباحثين، خالدة في بطون التواريخ بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق، كالمساجد، والمدارس، والقصور، والرِّبَاطات، والمصانع، والمستشفيات، وسائر المباني المؤسسة في بلاد السُّنَّة، وليس لسوى أهل السُّنَّة عمل يُذكر في ذلك.

وقد بنى الوليد بن عبدالملك المسجد النبوي، ومسجد دمشق على أبدع نظام، وكان سُنِّياً، وبنى أخوه مَسْلَمَة المسجد بقسطنطينية، وكان سُنِّياً، وكل ما في الحرمين وسائر الحواضر من شواهق الآثار فمن عمل أهل السُّنَّة.

وأما سعي بعض العُبَيْديين في عمارات فشيء لا يذكر أمام أعمال ملوك السُّنَّة على اختلاف الدول، على أنه لا مَوْقِع لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم، كما قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾[1] [التوبة: ١٧]، ولا يتسع المقام لسَرْد ما لأهل السُّنَّة من الآثار الفاخرة في الدين والدنيا.

وفي هذه الإلمامة كفاية في استذكار مآثر أهل السُّنَّة التي لا آخر لها في ناحيتَيْ الدين والدنيا، ولله الحمد، وله الفضل، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

تمّ ـ بحمد الله، وحُسن تيسيره ـ تحقيق كتاب: «الفَرْق بين الفِرَق» لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، نسأله جلَّت قدرته أن يتقبَّل عملنا أحسن القبول، وأن يكتبه لنا في سجّل الحسنات، إنه وليّنا وهو نِعْم المولى ونِعْم النصير.

(١) سورة التوبة: الآية ١٧ .

فهرس الموضوعات

الواردة في كتاب «الفرق بين الفرق»

تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي